

الدكتور مسعود بوبو

أثر الذخيرة على تحرير الفصحى

في عصر الاحتجاج

منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي

دمشق - ١٩٨٢



1. The first part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of a solution of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β . It is shown that the system (1) has a solution for arbitrary values of the parameters α and β if and only if the condition $\alpha + \beta = 1$ is satisfied. In this case the solution is unique and is given by the formula

$$x = \frac{1}{\alpha + \beta} \left(\alpha x_1 + \beta x_2 \right)$$

where x_1 and x_2 are the solutions of the system of equations (1) for $\alpha = 1$ and $\beta = 0$ and for $\alpha = 0$ and $\beta = 1$ respectively.

2. In the second part of the paper the problem of the stability of the solution of the system (1) is considered. It is shown that the solution of the system (1) is stable for arbitrary values of the parameters α and β if and only if the condition $\alpha + \beta = 1$ is satisfied. In this case the solution is stable and is given by the formula

$$x = \frac{1}{\alpha + \beta} \left(\alpha x_1 + \beta x_2 \right)$$

where x_1 and x_2 are the solutions of the system of equations (1) for $\alpha = 1$ and $\beta = 0$ and for $\alpha = 0$ and $\beta = 1$ respectively.



مدخل

يذهب علماء الأجناس (الانثروبولوجيا) والاجتماع إلى أنه ما من عرق بشري نقي الدم تماماً ، إلا ما يكون استثناء من انعزال طائفة قليلة من الناس تنغلق على نفسها في أماكن وبيئات خاصة جداً . وإنه لمن البدهي المتصور أن تكون اللغات أكثر اختلاطاً من البشر ، بل المفترض أن يسبق التبادل اللغوي أية صلة بين الأفراد والشعوب بصرف النظر عن تلك الصلة . ولا يجعل ذلك أمة من الأمم ، ولا لغة من اللغات محل تقدير وتفضيل ، إنما هو دليل حيوية ومقدرة على الأخذ والعطاء ، ونزوع طموح إلى الكشف والمعرفة والتجدد ، ومشاركة فاعلة في حركة الحياة والإنسان . ومن هنا كان وجود الدخيل في اللغات ظاهرة إنسانية طبيعية ، مثلها في ذلك مثل التقاء البشر وتعاونهم ، وتجاربههم وتبادلهم المنافع والخبرات ؛ لأن التفاهم اللغوي وسيلتهم الأولى إلى ذلك . وبدهي أن يعلق المرء منهم ألفاظاً أجنبية بالقدر الذي تمليه عليه الأحوال وتستدعيه الظروف ، فتشيع في لغته وتمتزج بها حتى لا يكاد أصلها يعرف .

ولتتنا العربية ليست بدعاً بين اللغات ، فلم يكن أصحابها معزولين عن الاختلاط بالأقوام المجاورة لهم ، ولا كانت هي بريئة من التأثير في اللغات أو نقية من التأثير بها . لقد أخذت من الإغريق بقدر ما أعطت

اللاتين فيما بعد ، وأخذت من الأنباط والسريان ثم أعطتهم حتى اضمحلّت لغتهم أمامها تدريجياً ، وأخذت من الفرس قبل زمن الأكاسرة ، وقبل أن تكون (الحيرة) - مملكة المناذرة - حلقة الاتصال بين العرب والعجم . ووصلها اليمن القديم السعيد بلغات الأحباش والهنود والصينيين بفضل الموقع الجغرافي التجاري الذي كان صلة الوصل بين العرب والأمم القديمة ، وبين الشرق والغرب . في ميادين السياسة والحرب والاقتصاد والاحتكاك الاجتماعي . ولقد أثبت البحث العلمي الحديث أن العربية أعطت هذه الأمم - وخاصة بعد الاسلام - أكثر مما أخذت منهم بكثير ، بل إن بعضها قد اتخذ من الحروف العربية رموزاً للكتابة في لغته وما زال يستخدمها إلى اليوم ، فضلاً عما أخذ من الألفاظ العربية .

وما من لغة ذات شأن ومكانة في تاريخ الحضارة الإنسانية إلا كانت عرضة لمثل هذا التبادل اللغوي ، فالإنجليزية على قدمها وعراقها وشيوعها قد استوردت الآلاف المؤلفة من الكلمات كما يقول واحد من علمائها الكبار (١) ، واقتبست الحديثة منها ما بين ٥٥ و ٧٥ في المائة من مجموع مفرداتها من اللغتين الفرنسية واللاتينية وغيرهما من اللغات الرومانية ، كما اقتبست الكورية ما يقرب من ٧٥ في المائة من مفرداتها من اللغة الصينية (٢) ، حتى ليتمكن القول إن عملية التبادل اللغوي أصبحت من الحقائق المألوفة الآخذة في الاتساع والازدياد بفعل انتقال الأفكار والنظم والعلوم ، يواكبها الميل المتنامي إلى البحث العلمي الرصين في هذه الظاهرة التي أصبحت حقيقة لا يمكن إغفالها أو تفاديا ، اذ من يمتنع المصطلحات

(١) ستيف أولمان : دور الكلمة في اللغة : ١٤٣ . ترجمة الدكتور كمال بشر .

(٢) أ . كندراتف : الأصوات والإشارات : ٩٢ . ترجمة شوقي جلال .

العلمية المتصلة بعالم الفضاء وعلومه الحديثة اليوم من الانتشار والذيع
بالألفاظ ذاتها من اللغة الأولى إلى لغات العالم كلها ؟ !

إن اختلاط الأمم والتبادل اللغوي الآن يفوق ما كان عليه في الماضي ،
ومشا كل الترجمة أو اقتباس الأجنبي مشاكل عصرية سائدة في معظم
المجتمعات ، والحلول الكثيرة المقترحة لمعالجتها لا تلقى ارتجالاً ، ولا
تبنى من فراغ ، بل لا معدى لها عن النظر إلى الأعراض الأولى والظروف
المختلفة التي رافقت أصول هذه الظاهرة في ماضي اللغات والشعوب .
فكيف اتجه البحث اللغوي إلى دراستها وما جهود العلماء واللغويين في
هذا الميدان ؟

— ٢ —

في الماضي ، كان البحث في اللغات : أصولها ، وفصائلها ، والصلات
بينها ، واقتراض بعضها من بعض يتسم بالحدس والتخمين لافتقاره إلى
الوثائق التاريخية والوسائل المتقدمة الميسرة لمثل هذا الغرض العلمي ،
فضلاً عن انصراف الأمم عن العناية بهذه المسألة وتقصيها في مستهل
الاشتغال بالعلوم الانسانية . ولكن التقدم العلمي ، وبدايات الترجمة ،
والكشوف التاريخية ، والدراسات اللغوية المتعاقبة — في مرحلة تالية — ،
كل ذلك أعطى هذا الجانب عناية واضحة ، ووفر له من الوسائل
والأدوات ما شجع الباحثين على ايلائه اهتماماً متزايداً .

وترجع الأبحاث اللغوية التاريخية أنه حتى القرن التاسع عشر لم تكن
صورة هذا الاتجاه اللغوي قد اكتملت وإن كان اللغويون الأوروبيون
— بخاصة — قد قطعوا فيه شوطاً واسعاً ، ورسوموا له الخطوط العريضة
المنهجية .

— ٧ —

على أن هذا الضرب من البحث اللغوي لم يكن مغفلاً من قبل ، لا في أوروبة ، ولا عند العرب ، بل ترجع بداياته إلى اكتشاف اللغات الهندية الأوروبية وما بينها من صلات ، وهي صلات لاحظ بعضها منذ القرن السادس عشر الإيطالي « ساسيتي PH. Sasseti والفرنسي كيردو P. Coeurdoux والانجليزي جونز W. Jones بعد ذلك » (١) وبدأت مسألة القرابة بين اللغات ، والمقارنات اللغوية تشغل أذهان المفكرين من القرن السابع عشر في أوروبة خاصة ، لكنها بالطبع كانت في البداية « متعثرة جداً حتى إن ب . جامبولاري P. Giambullari حاول أن يربط لهجة بلده (فلورنسا) باللغة الكلدانية . أما : ج . بريون J. Perion فربط الفرنسية باليونانية بصلات قرابة تاريخية وفكرية دون أن تكون سمات تشابه وتطور ، والذي حاول هذه المحاولة هو اتين Estienne في مؤلفه الذي عنوانه : « رسالة في مطابقة الفرنسية لليونانية » سنة ١٥٦٩ م كما ربط نفس المؤلف سنة ١٥٧٦ م بين الفرنسية واللاتينية في رسالة أخرى . وفي أواسط القرن السابع عشر ظهر كتاب : « أصول اللغة الفرنسية » الذي ألفه « مناج G. Menage وطبقت شهرته أوروبة بكاملها (٢) .

واللغويون العرب القدامى ، وإن لم يفرّدوا كتباً خاصة يقصرونها على البحث في هذا الموضوع ، فقد تركوا بعض الكتيبات أو الرسائل أشاروا فيها صراحة إلى ما دخل العربية من اللغات الأعجمية ، وهي تم على تنبه إلى هذا الموضوع وبصر بخطوطه العريضة في وقت مبكر جداً

(١) انظر الدكتور حسن ظاظا : اللسان والإنسان : ١٥٨ .

(٢) نفسه : ١٥٦ .

يرجع إلى ابتداء علوم اللغة العربية بدراسة غريب القرآن الكريم . ذكر ذلك السيوطي وغيره مما أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل قال : « في القرآن من كل لسان » وروى مثله عن سعيد بن جبير ووهب بن منبه . . . وقال : والقرآن احتوى على جميع لغات العرب وأنزل فيه بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة وغيرهم كثير » (١) . ثم قال في موضع آخر : في القرآن من اللغات خمسون لغة : لغة قريش وهذيل وكنانة . . . ومن غير العربية : الفرس والروم والنبط والحبشة والبربر والسريانية والعبرانية والقبط . . . » (١) .

ولقد صدرت عن الجاحظ في تضعيف كتبه اشارات لغوية متفرقة توحى بأنه قد أدام النظر في بعض اللغات وتتبع خصائصها وقابلها بالعربية ثم توصل إلى نتائج أولية في هذا الباب ، كملاحظاته كثرة دوران السين على السنة الروم والعين على السنة الجرامقة ، ثم تقريره بأن ليس للروم في لغتهم ضاد ، ولا للفرس ثاء . ولا للسريان ذال (٢) . . إلى ما هنالك من مقابلات لغوية تتعلق بمعاني الألفاظ العربية ونظائرها من الفارسية الدخيلة .

بل إن بعضهم — كالامام الرازي صاحب كتاب الزينة في الكلمات الاسلامية العربية — بحث في قواعد تلك اللغات وطبائع أصواتها وبدائلها في العربية ، كما فعل سيبويه من قبل عندما حاول بالإلحاق أن يجد

(١) انظر الاتقان في علوم القرآن : ١ / ١٣٦ ، ١ / ١٣٧ وحتى ص : ١٤٠ ،

وانظر ما نقله الجواليقي من مثل ذلك عن الأئمة في كتابه « المعرب » : ٥٢ - ٥٣ .

(٢) الجاحظ في هذا واهم ، فللسريان ذال في القديم والحديث ، وإن كانت فرعاً

لـ (فونيم) الدال .

للأعجمي الدخيل قوالب وصيغاً مستساغة مقبولة عن طريق قواعد العربية.
وتطالعنا إشارات كثيرة من هذا القبيل عند أبي الريحان البيروني،
وعند ابن دريد بصفة خاصة في مواضع متعددة من الجمهرة ومن الكتب
المتأخرة التي نقلت عنه كالمعرب وشفاء الغليل ولسان العرب .

ولكن جهودهم اللغوية في هذا الميدان كانت تفتقر إلى الاهتمام الجاد
في مقابل قيامها على المصادفة العارضة والاستطراد المتفرع من أمراً سامي يبحثون
فيه ، كما كانت محوطة إلى الدقة والتحري المبني على الاتساع والتخصص
حتى جاء الجواليقي فأفرد لهذا الغرض كتاباً بتمامه سماه « المعرب من
الكلام الأعجمي » .

ولعل مما يمكن أن يؤخذ على أبي منصور الجواليقي في هذا العمل
العظيم أنه لم يول الجانب النظري فضل عناية ، فلم يقدّم بدراسات تقابلية
أو مقارنة بين العربية واللغات التي أمدتها بالدخيل ، بل اكتفى بمقدمة
مجترأة تشير إلى : « معرفة مذاهب العرب في استعمال الأعجمي » .
ولكن عمله انطوى على قضية هامة جدية بالتأمل هي أنه عزا ألفاظاً
كثيرة من مادة كتابه إلى اللغات الأعجمية استناداً إلى أقوال الأئمة
السابقين له كأبي عبيدة والأصمعي وابن دريد وابن قتيبة وابن السكيت
وغيرهم ، بل نسب ذلك أحياناً إلى التابعين والصحابه بسند مرفوع .
وهذا يعني أن هؤلاء الأئمة كانوا على معرفة حسنة بما جاوَرهم من اللغات ،
ولكن لأمر ما لم يقبلوا على البحث فيها ، فقدموا العناية بالعربية عليها الشرف
العربية عندهم ومترلتها في نفوسهم ، وربما لو كان لتلك اللغات علوم
معروفة مكتوبة ، كانوا قاموا ببعض الدراسات المقارنة بينها وبين علوم
العربية . ولكنهم — أيتما حال — لم يجهلوا اللغات الأخرى جهلاً تاماً ،

يدلك على ذلك أن المحافظين المتشددين منهم الذين أنكروا وجود الأعجمي في القرآن الكريم لم ينكروا أن الألفاظ التي كانت محل جدل وخلاف هي بلغة كذا ولغة كذا ، واعتبروا وجودها في العربية من توافق اللغات . ومن المؤسف حقاً أنهم لم يعيروا مسألة « توافق اللغات » هذه أكثر من هذا الحكم العام المطلق .

وبعد الجواب بقي بأربعة قرون ألف جلال الدين السيوطي رسالتين لطيفتين في هذا الباب ، هما : « المتوكلي فيما في القرآن من المغرب » و « المهذب فيما وقع في القرآن من المغرب » لم يتعدّ فيهما ما ساقه في كتبه الأخرى كالاتقان في علوم القرآن ، والمزهر في علوم اللغة العربية ، وتنوير الحوالك في شرح موطأ الامام مالك . . من الألفاظ القرآنية الأعجمية الأصل كما تداولها المتقدمون وتناقلتها كتب اللغة ، وإن وجه عناية خاصة في « المتوكلي » إلى ما دخل العربية من الحبشية .

ثم تلاه الشهاب الخفاجي بكتابه المشهور « شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل » ولكن مفهوم الدخيل في عمل الخفاجي هذا بدا قلقاً مختلطاً بالعربي من خلال التطبيق ، إذ أورد في كتابه الدخيل إلى جانب المولد والعامي والمثل والأدوات العربية والفوائد اللغوية العامة . . وإن اقتضى فيه آثار الجواب بقي ودلل على معرفة طيبة باللغات الأخرى .

ثم تلا هؤلاء في العصر الحديث نفر من الباحثين المحدثين الذين امتلكوا بعض وسائل المعرفة العلمية المتقدمة في أصول اللغات ، كمعرفة قواعدها ونحري أصولها وبعض قوانينها الصوتية وخصائصها البنائية ، وعدتهم في ذلك ذخيرة من التحصيل الفردي واستعانة واسعة بتتائج أبحاث « الاستشراق » في هذا الميدان . فخرجوا علينا بمجموعة قيمة من

الكتيبات والأبحاث عني بعضها بالتأصيل اللغوي Etymologie (١) وأخذ بعضها بأسلوب المقارنة اللغوية «Comparatisme» (٢) ، وانطوى بعضها الثالث على خليط من المغرب والدخيل والمولد والعامي (٣) . . .

وبتنامي البحث اللغوي والاتصال بالغرب ثقافياً وحضارياً جاءت المرحلة الملحة على مواجهة ألفاظ الحضارة الغربية فاستقطبت جهود المختصين التي انصب معظمها في مجرى التعريب والترجمة مما حفزهم وجدد البواعث عندهم على العودة إلى ما كان من جهود علماء العربية القدامى في هذا الموضوع .

ويؤخذ على هذه الدراسات عموماً عدم التزامها بمنهج واضح محدد من مناهج الدراسات اللغوية الحديثة ، المعجمية أو التأصيلية أو المقارنة ، وافتقار معظمها إلى التخصيص والدقة والتقيد في تفاصيل الأعمال بما يتفق وتسميات الكتب أو عناواناتها الرامية إلى التوفر على بحث موضوع بعينه بينما يتشعب المحتوى إلى غير ذلك من الموضوعات مما لا يعبر مدلول المصطلح كبير شأن .

(١) من ذلك كتاب «تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية» للقس طوبيا العنيمي . وكتاب «الألفاظ الفارسية المعربة» للمطران أدي شير الكلداني . وكتاب «غرائب اللغة العربية» للأب روفائيل نخلة اليسوعي . و «التطور النحوي» لبرجستر اسر ، الذي عالج فيه قدراً حسناً من الألفاظ الدخيلة في العربية بهذا المنهج .

(٢) من ذلك أبحاث البطريرك مار اغناطيوس أفرايم الأول في «الألفاظ السريانية في المعاجم العربية» بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ . ولجرجي زيدان في كتابه «اللغة العربية كائن حي» وكذلك أبحاث للأب مرمجي النوهينيكي ، ولمار اغناطيوس يعقوب الثالث ، وللدكتور ابراهيم السامرائي ، وللأب أنستاس الكرملي وغيرهم في مواضع متعددة .

(٣) ككتاب «الدليل إلى مرادف العامي والدخيل» لرشيد عطية اللبناني ، وأبحاث متفرقة في «الدوريات» العربية .

كما تميزت تلك الدراسات بطفيان الجانب العلمي أو التطبيقي في البحث ، بحيث تُغفل الجوانب النظرية ويهمل التحليل والأدلة التي يمكن أن تكون معاوناً على كشف الدخيل ، وفرز خصائص اللغات وتبيان طبائعها . إلا ما تناقلوه في مقدمات تلك الكتب حول البدائل الصوتية العربية لما لا نظير له من الأعجمي عندهم ، وما سنّوه من أحكام حول الاشتقاق والإلحاق بالصيغ والأوزان العربية ، وهي أحكام ما تزال مراجع أساسية للمحدثين بما تضمنته من نتائج قيمة مستنبطة من الملاحظة المتأنية والخبرة الطويلة بدقائق العربية ومزاياها ، لكن على حساب إهمال ذلك في الأعجمي .

كما تتسم هذه الأعمال بسمة عامة مطردة هي عدم ردّ المتأخرين لما جاء من أحكام السلف وضوابطهم في هذا المجال ، أو نقدها ، أو حتى دفع بعضها ، بل كان المتأخرون على النقيض من ذلك ، يعزّزون تلك الضوابط والأحكام ، وربما نسبوها لأنفسهم بعبارات وأساليب يعدلون بها قليلاً عن عبارات السلف ومصطلحاتهم .

أما المحدثون الذين ألّوا بقواعد اللغات الأخرى وتمرسوا بأساليب التأصيل والمقارنة وشدوا شيئاً من الدراسات الصوتية ، فلم يقبلوا بما أقره السلف جملة وتفصيلاً في هذا الميدان .

في هذه الفترة ذاتها ، وبحكم الخبرة والدربة وامتلاك الوسائل المتقدمة ، كانت أوروبة قد خطت خطوات أوسع وأكثر تنظيماً ومنهجية في هذا الضرب من البحث اللغوي ، فحظيت ظاهرة الدخيل في اللغات بعناية ملحوظة تجلّت معظمها في تأليف معاجم متخصصة ترمي إلى فرز الألفاظ الدخيلة وتأصيلها في لغاتها - اشتقاقاً ودلالة - وبالتالي إلى تنقية اللغة

المدرسة وتوثيق ألفاظها الأصلية الصريحة ، دون أن يعني ذلك طرح اللفظ الدخيل ونبذه ، وإنما كان غرضهم هنا علمياً خالصاً . ومن أشهر الأعمال العلمية مما له صلة بالعربية في هذا المجال :

— كتاب الكلمات الآرامية الدخيلة على العربية ، تأليف « سيجموند

فرنكل » :

Siegmund fraenkel : die Aramaischen fremd wörter in arabischen (leyden 1886) .

— معجم . دوزي في الكلمات الإسبانية والبرتغالية المقتبسة من

العربية :

R. Dozy : glôssaire des mots espagnols portugais dérivés de L'arabe. (leyden 1869) .

— معجم تصريف أو تأصيل الكلمات الفرنسية المأخوذة عن العربية

والفارسية والتركية تأليف ا . ب . فيهان .

A. P. Pihan : dictionnaire étymologique des mots de la langue française dérivés de L'arabe du persan ou du turc (paris 1866) .

— معجم ر . دوزي المساعد للمعاجم العربية :

R . Dozy : supplement aux dictionnaires arabes (beyrouth 1968) .

— كتاب جورجى بوييسكو ثيوكانل في بعض الكلمات الرومانية

التي هي من أصل عربي ، أو تركي ، أو فارسي ، أو عبري :

Gheorghe popesco ciôcanel :

Quelques mots roumain d'origine arabe .

Turque. persane et hebraïque (paris 1907) .

— كتاب القس طوبيا العنيسي الحلبي اللبناني : نبذة في أصول الألفاظ السامية :

Etymologie semitische. (roma 1909) .

— كتاب أرنت رينان : التاريخ العام ومنهج مقارنة اللغات السامية :

Ernest renean :histoire générale et Systeme comparé des langues-sémitiques. paris 1950 .

— كتاب آرثر جفري — الألفاظ الدخيلة في القرآن :

Arthur jeefery :

The foreign vocabulary of the Qoran.

وينصرف القدر الأعظم من اهتمام أصحاب هذه الكتب إلى قضية التبادل اللغوي للألفاظ ، والتركيـز على تأصيلها بوجه خاص . ويكاد معجم المستشرق الهولندي : رينهـارت دوزي ، المساعد للمعاجم العربية يتميز من بينها بتوفره على تتبع الأصول إلى جانب إيراد دلالات الألفاظ كما عرفت في الاستعمال اللغوي ، زمنيا ، وأما كن .

وإلى جانب هذه المؤلفات كانت هناك دراسات أخرى اتجهت إلى المقارنات اللغوية متجاوزة الألفاظ إلى البحث في التراكيـب . Syntexes والأساليب Stylistiques في حدود دائرة الدخيل ذاتها . وما تصنيف لغات العالم في فصائل ومجموعات وأسر إلا أدلة بينة على نجاح الباحثين في الوقوف على أوجه التشابه والتبادل اللغوي بينها ، ونتائج مثمرة لجهودهم الطويلة في هذا الميدان .

— ٣ —

وليس القصد من هذه الاطافة السريعة حشد البراهين والأدلة على صلة اللغات بعضها ببعض ، أو التماس التفاصيل المطولة والشواهد على

وجود الدخيل فيها ، ولا الخوض في النقد والتحليل والتعليل ، بل ما هي
إلا محاولة لإلقاء بعض الضوء على طبيعة البحث ، ومن ثم الإشارة إلى أن
تلك الدراسات ، والعربية منها بخاصة ، أغفلت ما للصلات اللغوية
والألفاظ الدخيلة من آثار سلبية أو إيجابية على اللغة التي تأخذها ، واتجهت
إلى التثبت من أصول الألفاظ ونسبتها إلى منابعها الأولى ، أو انصرفت إلى
تحرّي دلالتها في حدود الامكانيات المتاحة . . أما ما ترتب على وجود
ظاهرة الدخيل في اللغة العربية فلم يحظ باهتمام كبير .

صحيح أن كتب التراث تنطوي على اشارات واضحة إلى أطراف
هذا الموضوع ، كرفضهم الاستشهاد بشعر من خالط غير العرب أو قرأ
كتبهم واستخدم ألفاظهم في شعره ، أو كمحاولة بعض اللغويين تصنيف
الألفاظ الدخيلة تحت أوزان عربية واعتبارها معربة بهذا الإجراء الشكلي ،
أو معربة لأن العرب اخلص تكلموا بها ، أو كمحاولتهم وصف حروف
بعض اللغات ومسلك العرب في تبديل ما لا يعرفونه منها . لكن مع كل
هذه الإشارات وغيرها تبقى قضية هامة جداً تستوقف المتأمل بالجهود
الأقدمين في علوم العربية ، هي أنهم لم يعمقوا النظر في ظاهرة الدخيل
بصفة خاصة . على النقيض مما عرفوا به من التقصي والتفصيل والتمحيص
في تحقيق المسائل اللغوية بدأب وحرص شديدين . وعلى الرغم من أن
موقفهم من الأعجمي موقف الحذر والنفور ، حتى رفض بعضهم من
الأئمة الاقرار بوجوده كلية في القرآن الكريم ، وأنكر ذلك كل الإنكار ،
فكان المنتظر بعد هذا أن يتسع التنبيه على خطره ، ويفصل القول في طبيعة
هذا الخطر وآثاره ونتائجه والسبيل إلى تفاديه . . لقد أغفلوا معظم ذلك ،
بل أمعنوا في إهماله حتى تعددت المصطلحات الدالة عليه واختلفت من
موضع إلى آخر ، ومن عالم إلى نظيره .

وسنّوا بشأنه أحكاماً صارمة قاطعة في الاشتقاق فزعموا أن من يشتق منه بمنزلة من ادّعى أن الطير وَلَدُ الحوت ؛ ومع ذلك فقد اشتقوا منه أحياناً وقعدوا القواعد لهذا الاشتقاق والمشتق فنجم عن هذا المسلك ما دو متوقع من الاضطراب والخلل . واقترحوا للأصوات الغريبة عن أصواتهم بدائل عربية ، فهل استقام لهم ذلك واطرد فشكّل قاعدة أو قانوناً ؟ ولقد استتبع ظاهرة الدخيل تعدد في لغاته حتى جاوزت ما ألفته العربية في ألفاظها فكان ذلك مدعاة إلى قيام اللغويين برصد هذا الأمر ومعالجته أو تعليله ، كما استتبعها خروج صيغ خاصة شاذة البناء منبئة الصلة بالعربية أثارت جدلاً واجتهاداً لم تلقه نظيراتها من الألفاظ العربية الشاذة لاطمئنانهم إلى أخذها عن العرب بالنقل أو السند والشاهد . فكان هذا كفيلاً بإثارة الحوافز على إمعان النظر أكثر فأكثر بالدخيل .

ولقد أدرج اللغويون في معاجمهم الدخيل الأجنبي مع الأصيل العربي تحت أصل واحد ، ثلاثي في الغالب ، دون أن يجدوا حرجاً أو داعياً إلى فصل هذا عن ذاك ، مع اقرارهم بعجمة اللفظ ، ومع ما في هذا المسلك من مجانبة لروح العربية وخصائصها ، وما اتّأدوا أمام هذا الوضع ولا فكروا فيما ينطوي عليه من الإرباك والجلد في المستقبل البعيد .

ولقد اختلفوا صراحة في أمر ألفاظ أعجمية كثيرة بين جمعها وإفرادها وتذكيرها وتأنِيثها واستعانوا بالشواهد والأدلة ، بل أحياناً بالحجة ونقيضها لإثبات ما ذهبوا إليه من آراء في هذا الأمر ، دون أن ينظر ببالهم الاتفاق على موقف موحد من أمر غير خفي اليبسات كهذا ينهون الجدل فيه عوضاً من أن يعيدوه كل مرة حول لفظ وجه الخلاف بشأنه يتخلص في أنه غير عربي ، وتفاصيل الخلاف فيه مردّها إلى اعتباره

على غير حقيقته ، وما سيثار حوله هو نتيجة منطقية لمثل هذا الاعتبار
الافتراضي .

ولقد كان للجانب الدلالي من الدخيل خداع خلف الكثير من
المشكلات المتوطة بالمعنى والفهم ، إذ إن افتقاد الأصل اللغوي كان يكسر
حلقات الاتصال المتمثلة بالاشتقاق في العربية ، فيبدو اللفظ الدخيل بغير
هذا سائباً منقطعة صلته بدلالته الأولى ، فضلاً عن أن كثيراً منه في
معاجمنا ترك من غير تفسير ، أو اكتفوا من شرحه بالقول إنه معروف ،
أو فارسي معرب ، أو قال فلان هو بالنبطية كذا . . إلى ما هنالك من
عبارات تجعل الاهتمام بأصله بديلاً ومشغلة عن تفسير دلالاته . وربما أخذت
دلالته غامضة منذ البداية ، أو غشيتها ظلال البيئة الجديدة وأكسبتها دلالة
ابتعدت بها عن الأصل فالتبست ، أو اقتربت من دلالة مشابهة لها في العربية
فنشأ الترادف أو المشترك اللفظي ، أو « اللغات » . أو لعل عالماً اجتهد
والتمس لها أصلاً اشتقاقياً في العربية فأورث هذه العربية — بلا قصد منه —
هجيناً يتأبى على مطاوعة طبائعها فيستدعي اجتهداً آخر في التعقيد النحوي ،
أو إدراجاً في الشواذ والمرغوب عنه من اللغات . . ناهيك عما حدث لدلالة
الدخيل من التطور والانتقال من التخصيص إلى التعميم ، ومن المادي إلى
المعنوي ، ومن الانحطاط إلى الرفعة ، أو من ذلك كله إلى نقيضه .

إن تتبع هذه القضايا التي أثارها الدخيل في العربية والامام بتفاصيلها ،
على ريث وأناة سيكشف عما للدخيل من آثار كثيرة أخرى تنعكس على
العربية النصحية وقواعدها ، وتفتح أبواباً جديدة من البحث والاجتهاد ،
ليس في داخل بنية اللغة وحسب ، بل في إطارها الخارجي ، كالنظر في
دواعي كثرة الدخيل من هذه اللغة أو تلك ، ونوعه ، وقيمه ، ومدى

الحاجة إليه في التعبير عما عزّ على العربية أن تعبّر عنه ، أو فاتها ، أو غمض عليها وغرب عن حياة أصحابها ومجتمعاتهم ، وتلك مسائل تفصح عن طبيعة هذه اللغة وتختبر صلتها بالحضارة ومقدراتها على استيعابها والإيفاء بحاجاتها .

ويمثل قبول العربي لهذه الألوان من الألفاظ الدخيلة قبولاً لمظاهر الحضارة عند الأمم الأخرى . واقتناعاً بها ، وبالتالي مقبرة على تمثل هذه المظاهر مع الحفاظ على الشخصية العربية وأصالتها، فما اللغة إلا مرآة لفكر أصحابها ومستودع لعقليتهم . ومن هنا تستحق ظاهرة الدخيل أن تلقى من جهود علمائنا التفاتاً أطول . واهتماماً أوسع وأعمق .

تلك هي - في إيجاز - بعض قسّمات هذا البحث الحافزة على معالجته ، والتي آمل أن أوفق في بسطها ، وما التوفيق إلاّ من عند الله .



الفصل الأول

١

مفهوم الدخيل

أ - الدخيل لغة واصطلاحاً :

ما من اختلاف يذكر حول مدلول هذا الأصل اللغوي بين المعاجم العربية ، القديمة والمتأخرة ، ولا في نصوصها أو شواهد ما يفصح عن تطور كبير في أصل دلالاته . يقول ابن فارس :

« الدال والحاء واللام أصل مطرد متقاس ، وهو الولوج . يقال : دخل يدخل دخولا . . . وبنو فلان في بني فلان دخيل : إذا انتسبوا منهم . . ودخيلك : الذي يداخلك في أمورك . » (١) .

وفي اللسان : « ودخيل الرجل : الذي يداخله في أموره كلها ، فهو له دخيل . وفي الصحاح : دخيل الرجل ودُخْلُهُ (٢) : الذي يداخله في أموره ويختص به . . (٣) وفلان دخيل في بني فلان إذا كان من غيرهم فتدخّل فيهم ، والأنثى دخيل .

والدخيل : الضيف . . والتزيل : لدخوله على المضيف . . وأما قوله :

هَمَّانَ بَاتَا جَنْبَةً وَدَخِيلَا

(١) معجم « مقاييس اللغة » / دخل . بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون .

(٢) وانظر ديوان الأدب الفارابي ١ / ١٩ بتحقيق الدكتور أحمد مختار عمر

(٣) اللسان ومختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر الرازي . / دخل .

فإن ابن الاعرابي قال : أرادهما داخل القلب وآخر قريباً من ذلك ،
كالضيف إذا حلّ بالقوم فأدخلوه فهو دخيل ، وإن حلّ بفنائهم فهو
جنبه ، وأنشد :

وَلَوْ ظَهَرَهُمُ الْأُسْتَةُ بَعْدَ مَا كَانَ الزَّيْبُ مُجَاوِراً وَدَخِيلاً
وَالدَّخِيلُ الْمَدْخُلُ الْمُبَاطِنُ . . . وداء دخيل : داخل ، وكذلك حبّ
دخيل ، وأنشد ثعلب :

فمُشْفَى حَزَازَاتٍ وَتَقْنَعُ أَنْفُسُ وَيُشْفَى هَوًى بَيْنَ الضُّلُوعِ دَخِيلُ (١)
ويشير ابن فارس إلى اختلاف الدخيل عن الأصل بقوله :

«والدّخل كالدّغل ، وهو من الباب ، ثم يقول في مادة (دغل) :
أدْغَلَ في الأمر ، إذا أدْخَلَ فيه ما يخالفه » (٢) .

فحصول هذه الأقوال تؤلف معنى عاماً هو : ولوج ذي أصل غريب
في أصل آخر يخالفه ، وهو بهذا الاعتبار طارئ على ما سواه مجتلب
إليه ، ويؤكد أن يتفق مع جملة نظائر من هذا الوزن في دلالة العامة مثل :
الشّجير ، والشّطير ، والتّزيع (٣) ، والجليب (٤) ، والحميل (٥) ،
والتّليد (٦) ؛ وإن فارقها في مدلول الصيغة من جهة الحدث ، فالدخيل
بمعنى الفاعل ، إلّا في قول ابن الاعرابي :

(١) اللسان / دخل .

(٢) مقاييس اللغة / دخل ، ودغل .

(٣) الألفاظ الثلاثة الأولى بمعنى الغريب . انظر ديوان الأدب للغارابي ١ / ٤٠٦ إلى

٤١٥ .

(٤) الجليب : الذي يجلب من بلده إلى غيره . ديوان الأدب ١ / ٣٩٨ .

(٥) الحميل : الذي يجاء به من بلده غريباً . المصدر السابق ١ / ٤١٩ .

(٦) التّليد : الذي ولد ببلاد العجم ثم حمل صغيراً فنبت ببلاد الإسلام . السابق ١ / ٤٠٣

وختار السّحاح (تلد) ولعل الأصوب أن تكون (ولد) .

« فأدخلوه فهو دخيل » ، فهذه بمعنى المفعول .

وتستوي في إطلاقه صفة المفرد المذكر والمؤنث والجمع ، فكلها دخيل .

وتقع في هذا الأصل على ما يمكن أن يسمّى بمصطلحاً ، ولكنه في علم العروض والقافية ، لا مما نحن بصده . يقول ابن منظور :

« والدخيل : الحرف الذي بين حرف الروي وألف التأسيس . كالصاد من قوله :

كليني لهم يا أميمة ناصب

سمّي بذلك لأنه كأنه دخيل في القافية ، ألا تراه يجيء مختلفاً بعد الحرف الذي لا يجوز اختلافه ، أعني ألف التأسيس » (١) .

أما مصطلح (الدخيل اللغوي) عنده فلا يعدو أن يكون إشارة مجترأة بيد أنها تنطوي على تنبه مبكر ، وفهم متطور لظاهرة الدخيل في اللغة العربية ، يقول :

« وكلمة دخيل : أدخلت في كلام العرب وليست منه ، استعمالها ابن دريد كثيراً في الجمهرة » (١) .

وربما ارتضي مصطلح (الدخيل) في علم العروض والقافية بنصّه هذا نتيجة اعتقاد النجوم بأن هذا العلم قد استوفى أغراضه واستقرت أسسه على ما أوضح (الخليل) وفصل ، مع ما يثيره كل مصطلح جديد من الجدل والمناظرة ، وربما قيل لأنه أطلق على تفرّع جزئي ليس بندي بال في

(١) اللسان / دخل .

بابه ليكون محل أخذ وردّ . في حين لم يشع الدخيل في اللغة مصطلحاً متفقاً عليه بينهم بهذا التعيين الدقيق ، وإن حظي باهتمام السلف في مرحلة معالجة غريب القرآن الكريم ، ومرحلة « تنقية اللغة » بعد ذلك . ولم تكن النظرة إليه بمنظار الخوف أو الخطر ، كان كالضيف الغريب ، حلّ بهذه اللغة ، أو أدخلوه فيها ، فكان مثله كمثّل الأقوال التي اختلطت بهم ، وخاصة زمن الفتوح ، بقي بعضها معزولاً محايداً لا صلة له بالعرب ولا أثر له في حياتهم ، أو منزلة . وعلا بعضها فساوى العرب في الأثر والموالة والمصاهرة ، حتى نُسيّ نسبه ، واستوى أصله عربياً أو كالعربي .

على هذه الصورة بدأ التنبّه على وجود الدخيل والمعرّب . وعلى ضوء هذه الاعتبارات الوضعية بدأ الدخيل في العربية الفصحى يعرف ويسمّى مقروناً بالأعجمي والمعرّب والمولد عند نفر من اللغويين قدماء وتحدثين . وما سبق من قول ابن منظور : « وكلمة دخيل : أدخلت في كلام العرب وليست منه » ، يعتبر الخطوة الأولى إلى فهم الدخيل فهماً اصطلاحياً يعزّز هذه الخطوة الأمثلة والشواهد التي استعملت الاصطلاح صراحة من نحو قول الجواليقي :

«الغبراء هذا الثمر المعروف . دخيل في كلام العرب » (١) .
وقول الشهاب الخفاجي من بعده : « ببّر : جنس من السباع دخيل في كلام العرب » (٢) . وشاع هذا الاصطلاح في المعاجم . قال ابن دريد :

(١) المعرب من الكلام الأعجمي : ٢٨٤ وانظر مثل ذلك في الصفحات : ٣٨٥ ،

١٤٤ ، ١٥٣ ، ٢٧٣ ، ٣١٧ .

(٢) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل : ٤٠ وانظر مثله في الصفحات :

١١٩ ، ١١١ ، ٧ .

« والتور عربي معروف . هكذا يقول قوم . وقال آخرون : بل هو دخيل » (١) . وقال الفارابي : « الصاروج : النورة وأخلاطها ، وهو دخيل » (٢) . وفي اللسان عن ابن سيده : « الطومار والطامور : الصحيفة ، قيل : هو دخيل » (٣) وفيه : ربان . . . دخيل » (٣) .

أما الخطوة التالية فتتصل بموقعه بالقياس إلى العربي الأصيل أو الصريح كقول أبي منصور الجواليقي في مقدمة كتابه « العرب » :

« هذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي ، ونطق به القرآن المجيد ، وورد في أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ، رضوان الله عليهم أجمعين ، وذكرته العرب في أشعارها وأخبارها . ليعرف الدخيل من الصريح ، ففي معرفة ذلك فائدة جلية ، وهي أن يحترس المشتق فلا يجعل شيئاً من لغة العرب لشيء من لغة العجم » (٤) . وقوله : « والقرم : ضرب من الشجر . قال أبو بكر : لا أدري أعربي هو أم دخيل » (٥) .

وغير خاف أن ما رمى إليه الجواليقي من القول الأول هو التمثيل للفكرة بصورتين ، لكل واحدة منهما طرفان متناقضان عنده : « الدخيل

(١) الجمهرة : ٤ / ٢ و ٣ / ٥٠٢ .

(٢) ديوان الأدب : ١ / ٣٧٠ .

(٣) اللسان / طمر ، وانظر أيضاً مادة (همق) ، و (برق) ، و (برجد) و

(بنج) و (ربن) و (صنع) و (فرند) .

(٤) العرب : ٥١ .

(٥) العرب : ٣١٧ ، وانظر مثل ذلك في « تهذيب اللغة » للأزهري ، مادة (هري) .

والصريح « في الصورة الأولى ، ثم لغة العرب مقابل لغة العجم في الصورة الثانية . أما في القول الثاني فقد وضع العربي في مقابل الدخيل نقيضاً .

وشبيه بهذا قول الخفاجي في « شفاء الغليل » : « . . . ومنه ما نقل وكثر دوره على ألسنتهم وهم يلحقونه بأبنيتهم إلا ما ندر وإذا شذّ العربي القحّ فما بالك بالدخيل » (١) . وقوله : « طن بالضم حزمة القصب ونحوها ، والعامّة تكسره وهو عربي صحيح (٢) » .

ويقول حمزة فتح الله :

« القول في علم اللغة : وهو علم ينقل الألفاظ الدالة على المعاني المفردة وضبطها وتمييز الخاص منها من الدخيل فيه » (٣) .

وإذن فالعربي ، والعربي الصريح ، أو القحّ ، أو الصحيح ، أو الخاص صورة لطرف أو أصل مستقل ، في مواجهة طرف أو أصل مستقل آخر وفي هذا التحديد مسلك يفضي إلى فهم الدخيل بغيره وبذاته ، وتمثيل واضح للدلالة على أصله غير العربي .

وسيكون من العبث النظر في الدخيل ما لم تؤخذ هذه الفكرة الأساسية بعين الاعتبار واليقن ، لأن إغفالها سيقود إلى كثير من اللبس والخلط في التسمية ، وعدم الدقة في إطلاق المصطلحات ، وهو أمر لم ينبج منه من يعتدّ بعلمهم

وإذا كانت ظاهرة الدخيل قد تخصصت عند الجواليقي والخفاجي وغيرهما فبدت مقتصرة على نماذج من الكلام ، فإنها اتسعت عند ابن خلدون لتشمل الألسنة على الصورة ذاتها . يقول في « مقدمته » :

(١) شفاء الغليل : ٥١٠ .

(٢) نفسه : ١٥١ .

(٣) المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية : ٢١ جزء أول .

«فلما هجر الدين اللغات الأعجمية وكان لسان القائمين بالدولة الإسلامية عربياً هجرت كلُّها في جميع ممالكها لأن الناس تبع للسلطان وعلى دينه فصار استعمال اللسان العربي من شعائر الإسلام وطاعة العرب، وهجر الأمم لغاتهم وألستهم في جميع الأمصار والممالك وصار اللسان العربي لسانهم حتى ترسخ ذلك لغة في جميع أمصارهم ومذنبهم، وصارت الألسنة العجمية دخيلة فيها وغريبة» (١).

وعلى هذا النحو من الاستعمال التلقائي للفظ (الدخيل) في الموضوع المناسب للمصطلح بمفهومه العلمي بدأت فكرة المصطلح ترسخ وتشيع في الكتابة والبحوث اللغوية حتى جرى عليها العرف ولقيت من العلماء قبولاً، بل إقبالاً يشبه أن يكون اتفاقاً ضمناً اصطلاحوا عليه من غير نص صريح، وبالمقابل، من غير دفع أو معارضة أو استنكار.

وفي تضاعيف الكتب اللغوية - عند المحدثين بخاصة - تقع العين على إشارات تتسع بمدلول هذا المصطلح وتعممه معبرة به عن حالات تتجاوز دائرة الدخيل اللغوي إلى ميدان التبادل الفكري للعلوم الانسانية، كقولهم: «العلوم الدخيلة»، و «المصطلحات الدخيلة» (٢)، مما يتصل بالتعبير عن الأشياء والأفكار الجديدة المستعارة من أمة لأخرى.

(١) مقدمة عبد الرحمن بن خلدون : ١ / ٣٧٩ .

(٢) انظر أمثلة من ذلك في : مقدمة ر. دوزي لمعجمه :

R. DOZY : Supplement Aux Dictionnaires Arabes

- بنعلي جوزي : بعض اصطلاحات يونانية في المعاجم العربية . مجلة مجمع اللغة العربية الملكي الجزء الثالث . اكتوبر ١٩٣٦ م . القاهرة .

- الدكتور عبد المجيد عابدين : بين الحبشة والعرب : ١٠٤ - الدكتور ابراهيم السامرائي : دراسات في اللغة . الصفحات : ١٣٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ - يوهان فك : العربية ١١٧ - كتاب : أرسطو طاليس في الشعر : ١٦٦ - الدكتور مصطفى منثور : اللغة والحضارة : ١٩ .

- الدكتور حلمي خليل : المولد بعد الإسلام : ٣١١ - الدكتور طه ندا : الأدب المقارن ٥٥ - مجلة اللسان العربي : ٣ / ١٩٦٥ م ص ٤٢ إلى ٤٦ .

ب - الدخيل والأعجمي والمعرّب :

لقد درج المتقدمون على تسميه الدخيل بالأعجمي ، ولا فرق كبيراً بينهما ، فهي تسمية مسوّغة يمكن توجيهها لأن الأعجمي في عرف القدماء ضد العربي ، أو كل ما ليس بعربي ؛ سمي الأعجم بذلك لأنه لا يفصح ولا يبين كلامه ، وكل من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو - عندهم - أعجم . والعربي : الذي يفصح و (يعرب) عما في نفسه . والدخيل أعجمي الأصل أيّتما حال لكونه صدر ابتداء عن أولئك الأعاجم . ومن هنا كان عنوان كتاب أبي منصور الجواليقي : « المعرب من الكلام الأعجمي » . ثم من هنا أيضاً كانت اشارته إلى هذه الحقيقة في مقدمة كتابه ذاك حيث قال :

« هذا كتاب نذكر فيه ما تكلّمت به العرب من الكلام الأعجمي » (١)
وأورد مثل ذلك السيوطي عن ابن سلام ، قال : « . . . إن هذه الأحرف أصولها اعجمية كما قال الفقهاء ، ولكنها وقعت للعرب فعربتها بالسنتها وحوّلتها عن ألفاظ العجم ، إلى ألفاظها » (٢) .

ويورد الشهاب الخفاجي اللفظتين : (الدخيل) و (الأعجمي) في معنى واحد على أنهما تؤيدان الغرض نفسه بلا فرق بين المفهومين ، يقول :
« لا تجتمع الصاد والجيم في كلام العرب ، فالجيم والصنجة والصوبحان ، وعربيته المحجن : معربة » . ولذا قال الجوهري : الإجصاص

(١) المعرب : ٥١ .

(٢) الالتقان في علوم القرآن : ١٦٨ ، وانظر الزهر : ١ / ٢٦٨ ، ١ / ٢٦٩ .

١ / ٢٧٨ ، ١ / ٢٨٤ وابن سلام هنا هو أبو عبيد القاسم بن سلام .

دخيل في كلام العرب » . . إلى أن قال : « وبُست ، لبلدة ، أعجمي » (١)
ونجد في لسان العرب تسلسلاً منطقياً لترتيب اللفظتين وفق المدلول
العلمي السليم مقرونة بهما لفظة « المعرب » قال :

« البخت والبختية : دخيل في العربية ، أعجمي . معرب » (٢) .

وعلة ازدواج التسمية مردّها إلى اعتبارين في التقدير :

— الأول : اعتبار لغوي يتجّه بالتسمية إلى أصل الاشتقاق : «عجم»
فمن المعارف عليه أن معظم المعاني ، في إطلاقها الأول ، تقوم على أساس
حسي ، والعجماء ، في هذه المادة : البهيمة ، سميت عجماء لأنها لا
تتكلم ، وما سمّي الأعجم أعجم لأنه لا يتكلم ، بل لأنهم لا يفهمون
كلامه ، كما لا يفهمون ما يصدر عن البهيمة من أصوات كالثغاء والبغام
والحوار والهرير . فمن هنا قالوا : اللسان الأعجمي ، والكلام الأعجمي ،
والرجل الأعجم .

— أما الاعتبار الثاني في تقدير التسمية فيتجّه إلى المعنى اللغوي العام
الذي ألمحنا إليه في أصل لفظة الدخيل لغة . وهو ما ارتضاه المحدثون بديلاً
عن الأعجمي لاقتناعهم الداخلي بأن اللسان الأعجمي يمكن أن يفصح ،
والكلام الأعجمي يمكن أن يفهم ؛ فاذا ما ذكروا لفظة الأعجمي في
كتابتهم عرضاً كان ذلك منهم ترديداً عفويّاً لأقوال السلف أو إبقاء على
تسمياتهم ، وإن كان الرأي يتجّه إلى الاستقرار على تسمية ما نقترضه من
اللغات الأخرى ؛ (الدخيل) أكثر من (الأعجمي) .

(١) شفاء الغليل : ٧ .

(٢) اللسان / بخت . والبخت (بالضم) : نوع من الأبل .

وإذا قبلنا مثل هذه المساواة أو المرادفة في إطلاق تسمية الدخيل على
الأعجمي فقد لا يكون من غضاضة أو إخلال بالحقائق ، ولكن تعميم
إطلاق هذه التسمية ذاتها على المعرب ، كما اصطلاح بعضهم على تعريفه ،
سيؤدي إلى قدر غير قليل من القلق والتداخل في التسميات والمصطلحات ،
كما سيجيء .

* * *

الدخيل والمعرب :

قلنا إن اتفاقهم على وحدة الدلالة للدخيل والأعجمي لا ينطوي على إخلال كبير بالحقائق ، وقد يقبل أيضاً مثل هذا التوسع والترخص بضم (المعرب) إليهما على التعميم أو التغليب ، عند غير المتخصصين ؛ ولكن في قبوله قاعدة مطردة مجانية للدقة العلمية .

صحيح أن هناك حقيقة مبدئية لا يمكن إنكارها هي كون المعرب دخيلاً أو أعجمياً في الأصل ، أي قبل أن يعرب ، ولكن أمرين أساسيين يستبعان هذه الحقيقة ، الأول : أن هذا المعرب قد اكتسب بتعريبه صفة جديدة عند المعربين واللغويين ، وإلا اعتبر عملهم ملغى ؛ ثم إنه بهذا تريب تغير شكله وجرسه ، وربما دلالاته ، وبالتالي لم يبق هو هو . الثاني : أن علماء اللغة أطلقوا عليه مصطلحاً جديداً واستنوا بشأنه سنناً وشرائط ، وساقوا أدلة وبراهين لتعرفه ، هي غيرها مما يتصل بالدخيل ، على وجه فهمهم أو تصورهم له ، وما لم يوضع ذلك كله في الحسبان وقع الخلط والتداخل ، وهو ما حصل عند نفر من الرعيل الأول الذي سبق إلى البحث في هذه الظاهرة ، فأبو منصور الجواليقي عنون لكتابه : « المعرب من الكلام الأعجمي » ، تبعه الخفاجي بكتاب سماه « شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل » . ومضمون الكتابين واحد ، أو يوشك أن يكون ، بل إن مقدمة كتاب الخفاجي لتنطوي على مثل هذه الدلالة حيث يقول :

« فهذا كتاب جليل ، جمعت فيه ما في كلام العرب من الدخيل ،
دعاني إليه أن المعرب ألف فيه قوم منهم من لم يحم حول نأديه ، ومنهم
من دقق في التخريجات الغريبة ، وأتى في أثناء ذلك بوجوه عجيبة ،
وكتاب أبي منصور - روح الله روحه وأجزل في منازل السعادة فتوحه -
أجلّ ما صنّف في هذا الباب » (١) .

والمقصود بعبارته الأخيرة خاصة وضع المعرب والدخيل في غمد
واحد . وإن السيوطي لأكثر صراحة وتقريراً في نصّه على ذلك حيث
يقول :

« . . . وذكر الجواليقي في المعرب مثله وقال : فهي (٢) أعجمية
باعتبار الأصل ، عربية باعتبار الحال ، ويطلق على المعرب دخيل :
وكثيراً ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة وغيرهما » (٣) . ولهذا
التداخل النظري ، أو المساواة الإجمالية مقابل في التطبيق والتفصيلات في
أثناء الكتب المعنية بهذا الغرض ، والأمثلة كثيرة نذكر منها قول الجواليقي
(الجرم : فارسي معرب . وهو تقيض البرد ، وهما دخيلان (٤)) وقوله :
« المصطكا : مقصور . قال ابن الأنباري : وهو ممدود : علك رومي .
وهو دخيل » (٥) وقوله : ليس في كلامهم زاي بعد دال إلا دخيل » (٦)
ثم قوله :

(١) شفاء انليل : ٢ ، وتجدر الإشارة إلى أن الخفاجي ضمن كتابه - إلى جانب الدخيل
والمعرب - ما ليس منهما كالأمثال والأحرف ومما فيها وبعض المصطلحات ، وتبعه في ذلك
رشيد عطية البتاني في كتابه : « الدليل إلى مرادف العامي والدخيل » .

(٢) يقصد الألفاظ الأعجمية في القرآن المجيد .

(٣) المزهر : ١ / ٢٦٩ .

(٤) المعرب : ١٤٤ ، وانظر اللسان / جرم : عن الليث .

(٥) المعرب : ٣٦٨ ، والشفاء : ٢٠٦ .

(٦) المعرب : ٥٩ .

« بصرى : موضع بالشام . وقد تكلمت به العرب . وأحسبه دخيلاً » (١) .

ففي القول الأول استخدم لفظة معرّب ، ثم قال : وهما دخيلان : ونص في القول الثاني على أن « المصطكا » دخيل من الرومية ، أما في القول الثالث فقد استخدم لفظة الدخيل مصطلحاً عاماً على ما في كلام العرب من بناء فيه زاي بعد دال . وفي القول الأخير إقرار بأن اللفظ الذي حسبه دخيلاً قد تكلمت به العرب ، وما تكلمت به العرب يعني العرب الموثوق بعربيتهم والمحتج بكلامهم ، وتلك إشارة إلى تعريب اللفظ بمعنى من معاني التعريب القديمة .

بهذا التصور الشامل استخدم الجواليقي مفهوم الدخيل في كتابه المعقود على البحث في (المعرّب) .

وجاء الخفاجي من بعده فقال : (سطل : ويقال : سيطل ، قال الزبيدي : صوابه سيطل . وقيل هو دخيل معرّب » (٢) . وكتابه معقود على البحث في (الدخيل) . وقد وسم القدر الأعظم من الألفاظ غير العربية - بالمعرّب أو الأعجمي . ونحن في غير ما حاجة إلى ذكر أمثلة وشواهد أخرى من اللسان والجمهرة والمحكم وتاج العروس وغيرها للتدليل على الخلط أو المساواة بين المعرّب والدخيل ، في النظرية والتطبيق ، وفي الإجمال والتفصيل ؛ بل الحريّ بنا أن ننظر في تعريفهم المباشر لمصطلح المعرّب لتتضح صورتاهما بتظاهر الأدلة النقلية معواناً للأحكام العقلية .

(١) المعرب : ١٠٧ ، وانظر مثل ذلك في الصفحات : ٩٤ ، ١٥٣ ، ٢٦٩ ،

٢٧٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٣١٧ ، ٣٨٤ .

(٢) شفاء الغليل : ١١٩ وانظر مثله ص : ٧ ، ٤٠ ، ٦٧ ، ١١١ ، ٢٠٦ .

وأصل معنى المادة في اللغة أن التعريب من الإبانة والإفصاح ، ومن أصل المعنى : النشاط وطيب النفس ، ومنه أيضاً ما يدل على فساد في جسم أو عضو (١) .

وقد اكتسب هذا المعنى صفة المصطلح في قولهم :

« نقل اللفظ من العجمية إلى العربية ، والمشهور فيه التعريب ، وسمّاه سيويه : إعراباً ، وهو إمام العربية ، فيقال حيثئذ : معرب ومعرب » (٢) .

ولفكرة نقل اللفظ هذه صلة مباشرة بالمصطلح ، لأن أصل المعنى اللغوي القديم عندما وضع لم يكن يستشرف مستقبلاً يكون تبادل اللغات فيه أمراً محققاً ؛ إنما دلالاته الأصلية للإبانة والإفصاح ، فنقل اللفظ إلى العربية يعني التواضع والاتفاق بين القوم على الإفادة منه متما لمعانيهم ومشاركاً في تراكيبيهم وكلامهم التماساً لسلامة الإفصاح وكما الايضاح . والدليل على أنه معنى طارئ يتصل بالمصطلح على هذا الوجه أن المشهور فيه (لا الأصل) التعريب ، وأن سيويه سمّاه إعراباً : أي سمّاه كذلك - اصطلاحاً - ، وفي هذا الوضع ، وإلا فهل يسمي لهم سيويه الأشياء ومنهم من يعتقد فكرة أن اللغة توقيف وأن الله سبحانه وتعالى هو الذي (علم آدم الأسماء كلها) ؟

ولما اتسعت فكرة المصطلح باتساع التبادل اللغوي والاستعمال ، جرى على تعريف المعرب تطور أو تعديل تجاوز التقييد النظري السابق ليتناول المعنى ، من ذلك ما نقع عليه عند الزبيدي حيث قال :

(١) مقاييس : (عرب) . وفي الأصل المحقق : الإبانة ، ولا وجه لها هنا .

(٢) شفاء الغليل : ٣ .

«وأما المعرّب فهو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها . قال الجوهري في الصحاح : تعريب الاسم الأعجمي أن تنفوه به العرب على منهاجها ، تقول : عربته العرب وأعربته » (١) .

فألم في هذا القول بالمعنى الذي لم يشر إليه سيويه : كما انتقل - في العبارة التالية - إلى نقطة هامة ستكون محوراً أنشاسياً للبحث في الدخيل والمعرّب ، هي مسلك العرب في تعريب الأعجمي ، أي البحث في الجانب الصناعي أو الشكلي لتصيير الدخيل معرباً عن طريق القواعد والقوانين اللغوية العربية .

ويبدو اتساع مفهوم مصطلح المعرّب في إطار أعمّ وأشمل عند السيوطي وهو يسلك توافق اللغات والمعرّب في باب واحد حيث يقول :
(عن أبي عبيدة) : « وقد يوافق اللفظ اللفظ ويقاربه ومعناهما واحد ، وأحدهما بالعربية والآخر بالفارسية أو غيرهما . قال فمن ذلك الاستبرق ، وهو الغليظ من الديباج ، وهو استبره بالفارسية أو غيرهما . قال : وأهل مكة يسمّون المسح الذي يجعل فيه أصحاب الطعام البرّ : البلاس وهو بالفارسية بلاس ، فأمالوها وأعربوها فقاربت الفارسية العربية في اللفظ » (٢) . ثم يلخص السيوطي رأيه بعد آراء مشابهة يسوقها فيقول :

«الفرق بين هذا النوع وبين المعرّب أن المعرّب له اسم في لغة العرب غير اللفظ الذي استعملوه بخلاف هذا » (٢) .

(١) مقدمة تاج العروس ص ٩ في الجزء الأول ، والمزهر ١ / ٢٦٨ ، واللسان /

عرب .

(٢) المزهر ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

فالسبوطي ينقل رأي أبي عبيدة الذي لا يرى في القرآن شيئاً بغير لغة العرب ، وإنما المسألة عنده : توافق لغات في النطق والمعنى واحد . ولكن ، مع التسليم بأن المعنى واحد - على عهده - يجب ألا تغفل عبارته : فأمالوها وأعربوها فقاربت الفارسية في اللفظ . أي أن التوافق النطقي تمّ بإمالة العرب للفظه حتى وافقت كلامهم وقاربت الفارسية في النطق ، ولو كانت الموافقة اللغوية حاصلة أصلاً وخلفة لما كانوا في حاجة إلى التعديل النطقي ، أي إلى التعريب ، ولا يكون للأصول العربية بهذا المعنى الاصطلاحي الصناعي ، إنما يكون للأصول الدخيلة .

وملخص رأي السبوطي الذي أضافه أن المعرب هو ما نسميه في أيامنا : المترجم لتسليمه بأن ما ذكره أبو عبيدة من الألفاظ هو من توافق اللغات إذ ليس للمسميات التي ذكرها أسماء في العربية ، ولأنها وردت في القرآن الكريم فهي غير أعجمية ، وإذن لا مخرج لتصنيفها إلا بسلكها فيما سموه « توافق اللغات » .

وهكذا يبدو المعرب في تدرج دلالاته من الاعراب والافصاح إلى التعريب بنقل الألفاظ من العجمية إلى العربية بالالحاق والتغيير ، ثم يتسع ليدخل في نطاق البحث في المعنى وتوافق اللغات .

وانتخذ إلى جانب مدلول الاصطلاح مدلولات جانبية لأغراض عامة فكان من معانيه : تهذيب المنطق ، وتعليم الرجل العربية ، واتخاذ فرس عربي (١) ، ومنه أيضاً تعريب الدواوين وتعريب مصر من الأمصار أي فتح العرب له ومن ثم تعريب لغته .

(١) انظر بحث الأمير مصطفى الشهابي . المجمع العلمي العربي بدمشق مجلد ٣٩ ج ١ / ٦ -

٧ حاشية ٢ عام ١٩٦٤ . وانظر ثمة معاني أخرى لهذه المادة .

هذا من جهة المفهوم ، أما من جهة الأحكام والنظرة إلى المعرب فقد اختلفت من عصر إلى عصر ، ومن عالم إلى سواه ، وكثير منها لم تثبت سلامته عند التطبيق والاحتكام إلى الأمثلة . نأخذ مثلاً عبارة الزبيدي : « فهو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها » . فنجد أنها لا تستقيم بهذا الإطلاق ، لأن العرب استعملت ألفاظاً أجنبية لمعان في لغتها وفي غير لغتها ، على خلاف ما يذهب إليه ، سواء أكان المفهوم من مقصده المعاني المطلقة أم أسماء الذوات الجامدة ، والآثار : الصراط ، والآراذ (١) ، ومقاليد ، والأطربون (٢) ، والأرجوان ، والدست ، والبخت ، وغيرها . . ألفاظاً موضوعة لمعان في غير لغة العرب ، أي إن العرب لا تعرف مثل هذه المعاني ؟ ! أو قول الجوهري : تنفوه به العرب على منهاجها فإذا كان المقصود بذلك : النطق - حصراً وتحديداً - قبل القول بشرائط اشتراطها . وإذا كان قصده تعريب الأعجمي بإلحاقه بالأبنية والصيغ العربية المطردة فهو مردود باللفاظ كثيرة لم تنفوه بها العرب على هذا المنهاج ، كالأبرسيم والسيسنبر والآجر والشاهسفرم وغيرها . . ويبقى القول الأقرب إلى الحقيقة في هذا الصدد قول الجواليقي :

« هذه الحروف (أي الألفاظ) بغير لسان العرب في الأصل ، فقال أولئك على الأصل ، ثم لفظت به العرب بألستها ، فعربت به ، فصار عربياً بتعريبها إياه ، فهي عربية في هذا الحال ، أعجمية الأصل » (٣) . كما يبقى الأقرب إلى الحقيقة فيما يتصل بالمعنى قول التهانوي : « المعرب عند أهل العربية لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناء على ذلك الوضع » (٤) . وإن كان ينبغي التحرز من هذا التقييد

(١) ضرب من التمر . انظر المعرب : ٨٢ .

(٢) المقدم في الحرب .

(٣) المعرب : ٧٤ .

(٤) كشف اصطلاحات الفنون : ٩٤٤ ج ٣ .

الصارم بما طرأ على الدلالة من تطور ابتعد بها عن أصولها الأعجمية .
والذي يستدعي وقفة قصيرة هنا ما أوضحه الجواليقي من أن الألفاظ
الأعجمية صارت عربية أو معربة - تجوزاً واصطلاحاً - بمذاهب العرب
المختلفة في استعمال الأعجمي ، ولكنها بقيت أعجمية الأصل ، أي
(دخيلة) من أصل آخر . والجواليقي خير من يعرف هذا بنكرانه إمكان
الاشتقاق من الأعجمي (١) ، وهو ما أجمع عليه السلف (٢) . وعندما
ينسى الباحثون المحدثون الطور الأول الذي كانت فيه تلك الألفاظ
أعجمية ، بل يعزلونه من اعتبارهم ، وينظرون إليها على أنها معربة
وحسب . عند ذلك يقع الالتباس في الفرق بين المعرب والدخيل ، أو
يقع الخلط بينهما مع الإلماح أحياناً إلى اختلاف يسير أو طفيف . وربما
اعتبروهما واحداً .

وفوق هذا ، يبدو أن السبب في تباين أحكامهم يرجع إلى تباين
تعريفات الأقدمين للمعرب ، واستخدامهم له مصطلحاً يغني عن
التسميتين ، ثم ربط تسميته عند بعضهم بزمن معين . على حين بقي
الدخيل حاملاً دلالة اللغوية والاصطلاحية العامة من غير ربط له
بالتعريب أو علمه ، أو تقييده بزمن معين أو اعتبارات تتصل بأسلوب
نقله إلى العربية .

ومن مظاهر تصوّر المحدثين العام للمعرب والدخيل قول الدكتور

(١) المعرب : ٥٢ .

(٢) انظر : تاج العروس . المقدمة ص : ٩ ج ١ . و « المعرب » ص : ٥٢ . و

« المزهرة » ١ / ٢٦٨ وشفاء القليل ص : ٣ .

صبحي الصالح : « ولكن اللغويين العرب حين ألفوا الكتب في المغرب والدخيل لم يحسنوا دائماً التمييز بين العربي والأعجمي ، فكثيراً ما نقوا أعجمية لفظ لأن القرآن نزل به ، وليس في القرآن عندهم دخيل ، وكثيراً ما زعموا عجمة لفظ من غير أن يقيموا عليها الدليل ، وما بحث الاشتقاق عنا بعيد ، ففيه وجدنا وسيلة رائعة للتمييز بين الأصيل والدخيل » (١) .
ثم يضيف :

« . . وسائر ما ورد في القرآن من الألفاظ الأعجمية المغربية التي أذهب القرآن عجمتها باشتماله عليها » (١) .

فجاء في القولين بالمغرب والدخيل والأعجمي ، والدخيل والأصيل ، ودون تلميح يوحى بأي فارق بين هذه الألفاظ . ثم : إذا كان الاشتقاق هو الفيصل في الأمر فقد استبعد إذهاب عجمتها في المفهوم اللغوي - كما يرى - فالأصل أعجمي ، والإجماع على عدم الاشتقاق منه . وقال في موضع آخر :

« . . الكف عن استعمال اللفظ المغرب إذا كان له اسم في لغة العرب ، إحياء للفصح وقتلاً للدخيل » (٢) فجعلهما واحداً .
وأورد مثل ذلك غيره صراحة فقال :

« والمغرب في لغتنا كثير ، ويسمى الدخيل » (٣) . أو « والمغرب يطلق عليه دخيل » (٤) . وربما لجأ بعضهم إلى التعريف كالأستاذ عبد الحميد حسن الذي قال :

(١) دراسات في فقه اللغة : ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٢) نفسه : ٣٧٦ . وانظر ص ١٩٥ هـ .

(٣) الأمير مصطفى الشهابي . مجلة مجمع دمشق مجلد ٣٩ ج ١ ص ٦ هامش ٢ سنة ١٩٦٤ و « المصطلحات العلمية » له أيضاً ص : ١٩ .

(٤) الدكتور أحمد عيسى : « التهذيب في أصول التعريب » : ١٢١ . ومثله عبد الوهاب عزام (مقدمة المغرب ص ٤) .

« المرّب هو الكلمات التي نقلت من الأجنبية إلى العربية ، وسواء وقع فيها تغيير أو لم يقع » (١) . ثم قال . :

«الدخيل هو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير . والفرق بينه وبين المرّب أن المرّب قد غير صيغته في الغالب بالزيادة أو النقص أو بتغيير الحركات وأدخلوه في لغتهم » (٢) .

وغير خفي مدى القلق والاضطراب في التّصوّرين للمرّب والدخيل ، إذ يتساويان في التّصور الأول تماماً ، وينفرد كل منهما بتعريف في التّصور الثاني ! . ثم إنّ في التعريفين الأخيرين نظراً ، إذ لا فرق بين (ألفاظ نقلت من الأجنبية إلى العربية) أو (ألفاظ دخلت العربية) لأن وجه الحقيقة واحد هنا . وأما القول بعدم تغيير الدخيل فمردود بهذا الاطلاق ، ولا يقبل على أي وجه بمعايير القوانين الصوتية .

ومن خاضوا في تعريف المرّب والدخيل بتفصيل أكثر الدكتور حلمي خليل في كتابه « المولد » . قال : والحقيقة أن كلاً من المصطلحات الثلاثة (الدخيل ، والمرّب ، والمولد) له مفهوم محدد ، أو ينبغي أن يكون له ذلك حتى لا تقع فيما وقع فيه القدماء وبعض المحدثين من الخلط بين هذه المصطلحات الثلاثة ، ونلاحظ أن سبب ذلك يرجع أولاً وأخيراً إلى فكرة الاحتجاج اللغوي ، فهم يفرّقون بين مجاميع الألفاظ في الثروة اللغوية بناء على ذلك (٣) » . ثم قال :

« . . نعتبر المرّب يدلّ على ما اقترضته العربية من اللغات الأجنبية

(١) الألفاظ الثنوية ، خصائصها وأنواعها : ٦٥ .

(٢) نفسه : ٦٦ .

(٣) المولد : ٢٣٣ .

سواء قبل عصر الاحتجاج أم بعده ، وبذلك يصبح مصطلح المعرب مصطلحاً محدّداً لا يختلط بالمولد أو الدخيل (١) . ثم يخلص إلى تعريف المعرب والدخيل بقوله :

« المعرب : لفظ مقترض من اللغات الأجنبية وضع في الصيغ والقوالب العربية .

الدخيل : لفظ دخل العربية من اللغات الأجنبية بلفظه أو بتحريف طفيف في نطقه (٢) .

وهذا التصوّر أو التعريف لم يسلم من مشقة التوجيه ، ذلك لأن القدماء والمتأخرين كابن دريد ، والجواليقي ، وابن سيده ، والسيوطي أطلقوا اسم الدخيل على ما سمّاه هو بالمعرب . وأن ألفاظاً كثيرة معربة لم توضع في الصيغ والقوالب العربية كما ينص هنا ، وهذان أمران يناقضان تعريفه للمعرب .

وأما قوله على المعرب : (لفظ مقترض من اللغات الأجنبية) وعلى الدخيل : (لفظ دخل العربية من اللغات الأجنبية) ، فلا ينمّ ظاهره على فرق بينهما . وقوله على الدخيل : (بتحريف طفيف) : فأمر نسبي يعسر التدليل عليه بالأمثلة ، إذ من يعرف حقيقة النطق للفظ الدخيل في دقة ، حتى يقدر أن التحريف النطقي له كان (طفيفاً) أو (كبيراً) ؟ وما من تسجيل صوتي لنطق الفارسية القديمة أو اللاتينية أو اليونانية أو الهندية ، فضلاً عما يطرأ على اللغات من تطوّر صوتي . ثم إن الشواهد (الكتابية) تشير إلى أن معظم ما دخل من اليونانية واللاتينية قد حذفت منه العربية

(١) نفسه : ٢٣٤ .

(٢) المولد : ٢٣٥ ، وقد طبعت لفظة « نطقه » خطأ « نطقه » ، كما قد يلتبس بالاعجام .

قدرأ كبيراً من أصواته ، مما لا يجعله يتفق ومقولة (التحريف الطفيف) ،
كما أن أصواتاً أخرى تظهر الكتابة بقاءها على لفظها نفسه . أعجمية
ومعربة ، مثل : (سكر (١) ، كركم ، ماذيان ، ناي) . وقد نصّ
السيوطي على ذلك بقوله : « وقسم تركوه غير مغير » (٢) .

ثم إن الدكتور حلمي استشهد على أسلوب نقل الدخيل بكلام
(Sapir) المناقض كلية لما قاله هو هنا في التعريف ، وما نقله بحروفه
هو :

« وفي الغالب تخضع الألفاظ الدخيلة لنوع من التعديل الصوتي في
نطق الكلمات يتناسب مع صوتيات اللغة التي دخلت فيها ، فينالها الكثير
من التغير في أصواتها وطريقة نطقها » (٣) . فقال هنا : ينالها الكثير من
التغير ، وقال قبلاً : بتحريف طفيف ، والقولان على الدخيل . وبأن من
التعريفين غياب الإشارة إلى فكرة الاحتجاج التي اعتبر أن سبب الخلط
بين المصطلحات يرجع (أولاً وأخيراً) إليها .

صفوة القول : إن اللغويين المحدثين الذين ألموا بالدخيل والمعرّب
مصادفة أو عرضاً ، أو تحريفاً . غير متفقين على دلالة المصطلحين ،
أو هم على فهم غير موحد لهما .

وقد لاحظ الدكتور حسن ظاظا هذا الإضطراب العام في فهم

(١) قال المفاجي : « ثم انه لا يضر العرب كونه موافقاً للفظ عربي كسكر فانه
مربوب وإن كان عربي المادة بمعنى أغلق » . انظر الشفاء ص : ٩ .

(٢) المزهر : ١ / ٢٦٩ .

(٣) المولا : ٥٢ . عن : Language, p: ١٩٧

المعرب والدخيل بعد أن تعقّب جانباً هاماً من أقوال الأقدمين والمحدثين وأشار إلى ذلك بقوله :

« ولكن ما زال الفرق بين المعرب والدخيل في حاجة إلى إيضاح . والغريب أن هذا الإيضاح لم يقلق الأقدمين كثيراً ، فاستعمل جمهورهم المعرب والدخيل بمعنى واحد » (١) .

وخلص إلى الاستنتاج التالي ، قال :

« والذي يخرج به الباحث من معارضة الأقوال المختلفة ومقارنتها ، أن التفرقة بين المعرب والدخيل مختلف فيها على طريقتين :

أ - إذا جاءت لفظة أجنبية ، وهذبت من حيث لفظها ، بحيث أشبهت الأبنية العربية القحّة في ميزانها الصرفي ، اعتبرت من المعرب . أما إذا بقيت على وزن غريب على اللغة العربية فهي من الدخيل .

ب - اللفظة الأجنبية التي استعملها العرب الذين يحتاج بكلامهم تعتبر من المعرب حتى ولو لم تكن من حيث بناؤها ووزنها الصرفي مما يدخل في أبنية كلام العرب . أما ما دخل بعد ذلك فإنه يعتبر من الدخيل ، أي الذي جرى على الألسنة والأقلام مستعاراً من اللغات الأجنبية لحاجة التعبير إليه ؛ وهذا التحديد الأخير هو الذي نميل إليه ونفضله » (٣) .

ويستفاد من هذا الكلام أن المعرب والدخيل واحد عند الأقدمين وأن الكاشف السليم لمعرفة المعرب والدخيل هو المعيار الزمني ، بصرف النظر عما للبناء أو الوزن من اعتبار هنا ، وعوّل الدكتور ظاظا على هذا المعيار الزمني ليستخلص تعريف المعرب والدخيل كما يلي :

١ - المعرب ، هو لفظ استعاره العرب الخالص في عصر الاحتجاج

(١) كلام العرب من قضايا اللغة العربية : ٧١ .

(٢) نفسه : ٧١ .

(٣) نفسه : ٧٢ .

باللغة من أمة أخرى واستعملوه في لسانهم ، مثل : السندس ، الزنجبيل ،
السرط ، الفسقاط ، الإبريق ، الاستبرق . . . الخ .

٢ - الدخيل ، هو لفظ أخذته اللغة من لغة أخرى في مرحلة من
حياتها متأخر عن عصور العرب الخلتص الذين يحتجّ بلسانهم ، وتأني
الكلمة الدخيلة كما هي أو بتحريف طفيف في النطق « (١) » .

وجليّ أن هذا التعريف يختلف عن التعريفين السابقين للمعرب
والدخيل عند الأستاذ عبد الحميد حسن والدكتور حلمي خليل (الذي
اعتمد على البنية اللغوية في التفريق بينهما) ، على حين كاد الدكتور ظاها
ينفرد باعتماده المعيار الزمني ، ومع ذلك أخذت قضية البناء ، (أي
تغير شكل الدخيل) مكاناً ما عنده كما يلمح في عبارته الأخيرة ، وهي
نقطة لا معدى عن التعرّيج عليها ، بل لا يمكن إهمالها وإلا ضاعت
مكونات اللغة وأصولها المتمثلة في الصيغ والتراكيب والأصوات .

ويرجع ارتضاء الدكتور ظاها بالمعيار الزمني لمعرفة المعرب والدخيل
إلى الاعتداد بسلامة ألسنة العرب الخلتص ، والاطمئنان إلى حسّهم
اللغوي السليم في الاقتراض والتعريب ولكن هذه الرؤية اللغوية تتجاوز
أمرين هامين :

١ - تسمية القدماء للمعرب دخيلاً وعدم الاعتداد برأيهم في هذا
الصدد على الرغم من ثبوت التسمية عنهم ، ونصّه على ذلك قبل قليل ،
وعلى الرغم من الاعتداد بحسّهم اللغوي الذي هو الحكم في فرز المعرب
عن الدخيل .

(١) كلام العرب : ٧٩ .

٢ - عدم قبول المعرب إذا تمّ وفق أذواق ورثة العرب الخالص من المعجمين والمجمعين . وهذا التعويل على المعيار الزمني يقتضي من الباحثين تعيين زمن انتقال الألفاظ بين اللغات في دقة يطمئن إليها العلم ، وقد لا يكون ذلك ميسوراً على وجه اليقين والتعميم ؛ والدكتور ظاها نفسه أشار إلى مثل هذه الفكرة حيث قال : « إن تسجيل الدخيل كله في لغة ما أمر مستحيل ، فنحن نعرف يقيناً الآن أن كلمة القصر من الدخيل ، وكذلك الصراط والهيكل والدواة والديباج . . . » (١).

فقوله : « الدخيل كله » يشمل القديم وما بعده في الأرجح ، ووضعه للصراط والقصر والهيكل (٢) . . . في الدخيل تصريح بذلك ، ونقض التعريف تشهد به هذه الألفاظ القديمة . وبخاصة لفظة « صراط (٣) » التي استشهد بها في تعريف المعرب ، وهنا في الدخيل !

وبصورة عامة : التسمية الشائعة في كتب الدكتور ظاها اللغوية هي « الدخيل » متضمنة المعرب ، وأحياناً المولد ، يقول مثلاً :

« كيف يمكن التمييز بين الدخيل الفارسي القديم الذي أصبح فصيحاً . . . » (٤) أو : « كذلك كان الآراميون في كثير من الأحيان الوسيط في توصيل الدخيل اليوناني واللاتيني إلى اللغة العربية » (٥) أو : « . . أن تموت اللغة بالتسمم ، ويبدأ ذلك بتسرب رشح من الدخيل من

(١) نفسه : ٥٩ .

(٢) كلام العرب : ٧٩ والتسمية الشائعة لهذه الألفاظ عند القدمين : أعجوبة .

(٣) نفسة : ٥٩ . ويسمى د . إبراهيم السامرائي وأمثالها : دخيلة « دراسات في

اللغة » : ١٤٩ .

(٤) الساميون ولغاتهم : ١٥١ .

(٥) نفسة : ١٢٣ .

لغات أخرى تحتاج إليه اللغة فتقبله ، بل تحس مع تعاطيها له في البداية
يمزید من الانتعاش والقوة والنشاط يشجعها على تقبل جرعات أكبر من
هذا الدخيل « (١) .

ولعل ذلك هو الأصح ، لأننا اذا ما أخذنا هذه الظاهرة اللغوية
بمقاييس منطقية ، وبالروح العلمي العام للدراسات اللغوية الحديثة ، في
لغة أخرى ، فهل نسمي ما اقترضته اللغة الانجليزية — مثلاً — اسماً في
مرحلة ، ثم اسماً آخر في مرحلة أخرى ؟ أم نسميه كله دخيلاً في اللغة
الانجليزية ؟ في الحقيقة إن ما عليه اللغويون المحدثون هو الأمر الأخير .
وما عليه اللغويون المحدثون من العرب والمستشرقين — أو معظمهم —
هو تسمية ما أخذته العربية من لغات أخرى بالدخيل بصرف النظر
عن الزمن (٢) .

وعلى الرغم من تعدد اصطلاحات هذه الظاهرة أحياناً في السياق العام
لأبحاث الدكتور ابراهيم السامرائي ، فقد بدت صورتها عنده على شيء

(١) اللسان والانسان : ١٢٨ .

(٢) نذكر منهم على سبيل المثال ، لا المد : برجستراسر « في التطور النحوي ص
١٤٠ ، ١٤٨ رينهارت دوزي في مقدمة معجمه المساعد للمعجم العربية ، يوهان فلك في
مواضع متعددة من كتابه « العربية » روفائيل نخلة اليسوعي في « غرائب اللغة العربية ١٦٩
وغيرها » . الألب الكرهلي في مقدمة معجمه « المساعد » د . محمود السمران في اللغة والمجتمع
١٩٧٧ - ١٧٩ ، د . مصطفى منلور في « اللغة والحضارة » ص ٧١ وغيرها ، د . محمود
حجازي في « مدخل إلى علم اللغة » و « المصطلحات الحديثة » في مواضع كثيرة ، د . ابراهيم
انيس ص ٥٥ من « دلالة الألفاظ » د . ابراهيم السامرائي ، القس العنيسي . . . وغيرهم
وغيرهم ممن ذكروا في الصفحات السابقة ، ومن سيجي ذكرهم في مواضع كثيرة من هذا
البحث .

من الوضوح يعني المتبع من التداخل النظري والشواهد التطبيقية للتعريفات المختلفة ، ومن التوزع بين الأشراف الزمنية والشكلية ، من ذلك قوله :

« والاستقراء العام الشامل لكلمات العربية خير وسيلة للوقوف على هذا النوع من الدخيل الذي يظهر حركة الألفاظ وانتقالها عبر القرون بين مختلف الأمم » (١) . وقال :

« ولعل من الطريف أن نذكر إشارة الجاحظ إلى استعمال الدخيل الفارسي في النصوص الفصيحة » (٢) . ثم قال :

« . . ربما جاء بالدخيل الأعجمي المستعمل في لهجاتهم » (٣) .

و « التردد كلمة دخيلة فارسية » (٤) .

فالدخيل عنده — كما هو باد — عام في اللغة عبر القرون بين مختلف الأمم ، وفي النصوص الفصيحة ، وفي اللهجات ، وفي الكلمات المقترضة في فترة متأخرة ، ومن هنا يخرج بتعريف موجز للدخيل والمعرّب في قوله : فالمعرّب هو الدخيل الذي جرى على الأبنية العربية » (٥) .

فقله : « المعرّب هو الدخيل » يعزّز ما سبقت الإشارة إليه من أن المعرّب أعجمي الأصل ، دخيل في المرتبة الأولى ، وفي كل حال ، من أصل آخر ، وهو لا يربط جريان الدخيل على الألسنة بنوع محدد من

(١) دراسات في اللغة : ١٣٩ .

(٢) نفسه : ١٦٣ ، و ١٩٨ .

(٣) نفسه : ٢٠٠ .

(٤) نفسه : ٢٣٥ هامش ١٩ .

(٥) من مقال بعنوان « في الجديد اللغوي » (مجلة اللسان العربي : ٣٩ العدد الثالث

١٩٦٥ » .

الإبدال الحرفي ، أو الخلط (١) ، أو التخيير في الحركات ، أو الإلحاق بالأوزان ؛ إنما يدرجه تحت « الطابع العربي » كقوله :

«وقد وجد في العربية مواد دخيلة من أصول غير سامية ، ولكن العربية طبعتها بطابعها واستعملتها استعمالات كثيرة » (٢) . أو قوله .

«وربما توسعوا فأخذوا الكلمة الدخيلة مجرين عليها الطابع العربي» (٣) .

ومن مجمل هذه الأقوال يتضح أن مفهوم الدخيل عنده مفهوم عام ينسحب على الأصل الأول للدلالة اللغوية ، وعلى المصطلح المبكر الذي أشار إليه ابن منظور بقوله : « وكلمة دخيل : أدخلت في كلام العرب وليست منه » . والمعرب امتداد له ، أو تفرّع عنه . ولصلة دلالة المعرب اللغوية بالعرب بمعنى الأمة أو الشعب ، وبالإعراب بمعنى الإفصاح ، وبالتعريب بمعانيه المتعددة المتطورة ، فقد بدا كأنه معنى خاص ، أو مصطلح يمكن إطلاقه على حالات ومفاهيم لغوية متعددة كما سافقت الإشارة وكما سيجيء . أما الدخيل فيبقى معنى عاماً بالقصد اللغوي الدلالي ، وبالمفهوم الاستغراقي العام للكلم الدخيل إلى العربية في أي زمن ، ملاحقاً بصيغها وغير ملاحق ، أو كما قال الدكتور السامرائي في موضع آخر :

(١) الخلط هنا : اشراك الأحرف العربية والأعجمية جميعاً في بناء الكلمة ، ومن هذا الخلط تتكون صيغة عربية الوزن ، لكن لا يمتد بها في الاشتقاق ، وإنما يفعلون ذلك كي لا يدلوا عن أوزانهم إلى لكنة العجم ، وكي لا ينطقوا بحروفها ، وشبه بهذا : المستطرف من الأعجمي للقافية : انظر (المعرب : ٥٦ - ٥٧) و (شفاء الغليل : ٥) .

(٢) دراسات في اللغة : ١٤٨ .

(٣) نفسه : ١٤٩ .

« وكان أبا عثمان (الجاحظ) قد أباح لنفسه أن يستعير من هذا الكلام قدراً كبيراً يؤلف معجماً برأسه هو معجم الدخيل معرباً كان أم غير معرب » (١) .

ولكن من أين كان ذلك الخلط بين المعرب والدخيل ؟ -
عندما ننظر إلى التعريفات المتأخرة للمعرب تأخذه كما انتهى إلينا ناضجاً أو مألوفاً ، وبالاختبارات التي أحاطت به فيما بعد ووضعت لتحديد مصطلحه مقيدين صورتها ، ولكن خطوات القدماء العلمية - إذا جاز لنا تقويمها - تتسم بتدرج عضوي ، ومنطقي في آن واحد ، يتبدى بالتحليل فالتركيب ، أي بتدبر الأمثلة حتى يجربوها ، ومن ثم يلخصون أحكامهم فيها ، وعندما صيغت تلك الأحكام والضوابط لم يلقوا إلى لفظة الدخيل بالاً ، إنما انصرفوا إلى لفظة المعرب لصلتها الوثيقة بالإفهام دلالة ، وبالعبارة صوتياً ، وبالدين الذي جاء (بلسان عربي مبين) ، وأنفوا خاصة من القول : (في القرآن دخيل) وقالوا : (في القرآن معرب) .

هذا التحفظ ، وتلك الشروط وراء تسمية المعرب ، والإضافات على مفهومه - كما سبق - استدعتها الحاجة فكانت شبيهة بتعديل قانون اكتشفت السلطة التشريعية ثغرة فيه أو نقصاً فسارعت إلى تلافيه ، ولذا تعددت وجوه تعريفه وانصرف الاهتمام إليه متخبطاً مسألة نسبة أو تعيين أصله إلى مسألة « كيفية » إدخاله أنساق العربية أو استعماله فيها . ثم بتطور استعماله طرأت عليه معان جديدة غير تلك التي أثبتناها له ، فمنها : ما ذكره المرزباني عن الشاعر الطرماح من « أنه كان يكتب ألفاظ النبيط

(١) مجلة المورد العراقية : ص ١٥ المجلد السابع ، العدد الرابع ١٩٧٨ .

فيعرّبها ويدخلها في شعره « (١) . أي يعالجها بحيث تنقاد له في النطق . وتنسجم مع إيقاع الشعر وأوزانه وموسيقاه ، لا أنه يترجمها ، أو يطوف بها على النحاة سائلهم عن قواعد التعريب . ومنها قول ابن جني : « قال أبو علي : إذا قلت : (طاب الحشكان) فهذا من كلام العرب ، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب . ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجزته العرب مجرى كلامها ؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجر ، وأبريسم ، وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو اللبياج ، والفرند ، والشهريز ، والآجر ، أشبه أصول كلام العرب ؛ أعني التكرات . فمجري في الصرف ومنعه مجراها » (٢) . وأضاف : « فبرفعك إياه كرفعها (كرفع العرب) ، صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا إلى لغتها » (٣) . فقوله (بإعرابك إياه) أي بتعريبك بالضمّة على النون بدلا من السكون ، لأن الحركات الإعرابية من صفات العربية ؛ فأجري مجرى كلام العرب يؤكد هذا دخول لام التعريف عليه ، وهكذا (أشبه أصول كلام العرب) ، وإن بقي أصله دخيلا مع اكتسابه الطابع العربي ، وصيرورته محمولا على كلام العرب ، وإذن ففي « التمكين » معنى التعريب وفي « الحمل على الأصول » معنى التعريب ، وفي « الإجراء » أو الصرف معنى التعريب ، كقول طرفة :

خُذُوا حَذَرَكُمْ أَهْلَ الْمَشَقِّ وَالصَّفَا
عَبِيدَ اسْبَدِّ وَالْقَرَضُ يُجْزَى مِنَ الْقَرَضِ

(١) الموشح : ٢٠٨ .

(٢) الخصائص : ١ / ٣٥٧ .

(٣) نفسه : ١ / ٣٥٩ .

قال الجواليقي : و « اسبذُ » فارسي عربيّة طرفه (١) .

ومثله : « زُورُ وأشوبُ » ، قال صاحب اللسان : « ترجمه سيويه فقال : زُورُ وأشوبُ » (٢) وقال الفارابي : « الزَّبْرَجْدُ : إعراب زُمُرْد » (٣) . وفي المعرّب أيضاً (عن الأصمعي) : « سَكِرَ » « طَبْرَزْد » و « طَبْرَزَل » و « طَبْرَزَن » — ثلاث لغات معرّبات (٤) .

وتتضمن إشارة الفارابي إلى تعريب (الزبرجد) مفهوم : الصرف ، والإبدال الصوتي ، والتغيير في الحركات ، والحذف . كما تشير فكرة الأصمعي بثلاث اللغات المعرّبات إلى التعريب عن طريق القلب الموضعي ، والتغيير الصوتي — الفونيمي ، والصرف ، بوضع الحركات العربية (الإعرابية) على أواخر الكلم .

وجاء في (المعرّب) أيضاً : « الرّسن : بالفارسية إلّا أنه قد أعرب في الجاهلية » (٥) والإعراب هنا استخدام المعنى ، أي أن العرب استخدموا هذا الإسم في الكلام العربي منذ الجاهلية .

وجاء في شفاء الغليل : « يعقوب ويوسف ويونس واليسع ، كلها معرّبة ، ويعقوب ذكرّ الحجل غير معرّب ، وإن وافته لفظاً » (٦) ومفهوم

(١) عن المعرب : ٨٦ - ٨٧ « بتصرف ، اختصاراً »

(٢) اللسان / أشب .

(٣) ديوان الأدب ٢ / ٨٤ .

(٤) المعرب : ٢٧٦ . و (طبرزد) : سكر أبيض صلب ، وانظر الألفاظ الفارسية

المعرّبة لآدي شير : ١١١ .

(٥) نفسه : ٢١٢ .

(٦) شفاء الغليل : ٢٤٤ .

المعرب هنا يتجه إلى الأصالة وعدمها في العربية ، فيعقوب (ذكر الحجل)
أصيل في كلامهم على هذا اللفظ والعرف ، أي غير معرب ، على حين
أن يعقوب النبي غير أصيل في كلامهم . ومن معاني التعريب : الترجمة ،
ولعل من إشاراتهم التبرية إلى هذا المفهوم قول الأصمعي : « الحندقوق :
نبطي ، ولا أدري كيف أعربه إلاّ أني أقول : (الذّرق) . قال : ولا
يقال : (حِنْدَقُوق) ولا (حِنْدَقُوقه) » (١) . وهذا يعني وضع
الأصيل العربي في مقابل الدخيل الاجنبي أو بدلاً منه . ولا نستطيع -- بعد
هذا كله -- أن نقول إن المعرب والدخيل واحد على مثل هذه الوجوه .

بهذه المعاني المتعددة المتغيرة والمتباينة كلها عرف مفهوم المعرب
واصطلاحه وبان الفارق في الدلالة والمصطلح بينه وبين الدخيل ، وبهذا
التصور اللغوي كانت بذور المنهج الوصفي والتحليلي تنامي عند القدماء
متعلقة بحركة النمو اللغوي للعربية والدخيل عليها ، وكان جهد اللغويين
يحاول أن يقلل من شأنه ويحد من تأثيره بتعريبه على أي وجه من وجوه
التعريب ، وإن لم يهتدوا إلى ضوابط وقواعد مطردة بشأنه . ويصوغ
الجواليقي والخفاجي النتيجة المستخلصة من تلك المحاولات بالعبارة
المتوارثة ، وهي أن تلك الألفاظ الدخيلة أعجمية الأصل عربية الحال (٢)
وهي نتيجة لا تختلف في جوهرها عن رأي الدكتور السامرائي الذي ألمحنا
إليه ، أو عن النتيجة التي خرج بها الدكتور محمد يوسف في قوله :

(١) المعرب : ١٦٨ . والحندقوق من البقول .

(٢) المعرب : ٥٣ وشفاة القليل : ٤ .

« ويبدو أن هذه الكلمة أعم من كلمة المعرب ، اذ تشمل ما نقل إلى لغة العرب ، سواء جرت عليه أحكام التعريب ، أو لم تجر عليه ، وسواء أكان في عصر الاستشهاد أو بعده » (١) .

وعلى هذا الوجه استقرّ المفهوم العلمي العام للدخيل على ألسنة علماء اللغة المحدثين وأقلامهم بوصفه ظاهرة شائعة في اللغات المعروفة .



ج - صلة هذا البحث بالاحتجاج :

احتلّ الاحتجاج منزلة خاصة متميِّزة في تاريخ علوم اللغة العربية لاعتبارات تتصل في مجملها بصحة اللغة ، فكان كمرکز الدائرة ، مقياساً زمنياً ومتمكماً معيارياً لهذه الصحة : في جمع اللغة ، وفي قواعدها ، وفي فصاحتها ، ولحنها وغربتها . . واستقرّ العرف على اعتبار عصر الاحتجاج الشاهد الضابط على ما قبله ، والضمانة المؤتمنة على اللغة من بعده ، وعرفوه بأنه الفترة المحددة بشرائط اشراطوها لاعتبار كلام العرب حجة (١) . أو بتعبير آخر هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقاً ، وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصاً لغوية أو أصولاً نحوية ، والاستشهاد ببعض مدلولها ، فهو ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية ، أي التي تنبني عليها هذه القواعد (٢) .

وقد نشأت فكرة الاحتجاج أو الاستشهاد بتأثير الجهود اللغوية الترامية أصلاً إلى صون نغة القرآن الكريم من شطط التفسير ومغبة التأويل لما ورد فيه من جهة ، وحماية للغة من اللحن والفساد والتصحيف والتحريف من جهة أخرى ، أي كان الغرض منه الإبقاء على السلامة اللغوية والأصول العريقة كما أخذوها ، ثم وضع الضوابط والقواعد لحمايتها ودفع خطر

(١) ويحتز من خلطه بالفلسفة ، فالاحتجاج فيها : الجدل والمناقشة وإقامة الحجة ، والحجة مادل به على صحة الدعوى . انظر : (التعريفات) للجرجاني : ٤٤ .
(٢) انظر : أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ص ٢٤٦ .

الفساد عنها في مستقبلها . وما كان تحوُّط علماء العربية هذا عبثاً ، ولا استشرافاً غفلاً أو ظنيّاً للمستقبل ، انما بني على أسباب وبواعث لمسوها من حولهم فهبّوا يتفحصون مكن الداء وسبل العلاج .

وليس الغرض هنا تأثر خطاهم وتعتب شواهد اللحن والأخطاء اللغوية التي تناقلتها كتب اللحن بعضها عن بعض فمن قوله صَلَّى الله عليه وسلم :

أرشدوا أخاكم فقد ضل . إلى شاهدهم المشهور : « هذه عصاتي » الذي عدّوه أول لحن سمع بالعراق ، إلى آخر شواهد الباب ، فلذلك مظانه ومواضعه من الكتب المطوّلة ؛ انما الغرض هنا بيان مدى ارتباط البحث في « الدخيل » بعصر الاحتجاج ، وصلة كل منهما بالآخر . ولكي يتضح هذا الجانب لابد من الإلمام بالخطوط العريضة التي تشكل نسج تلك الصلة .

في تراثنا العربي ظاهرة عامة بارزة هي ظاهرة التقسيم إلى مراتب وطبقات : طبقات الشعراء ، وطبقات النحويين واللغويين ونظرائهم ، ودرجات الحديث الشريف ورجاله ، ومراتب الكلام الفصيح وما دونه ، ومراتب التبايل في الفصاحة ، وما إلى ذلك . . وهذا التقسيم انسحب إلى اللغة فتقسّم إلى قسمين :

واحد يبدأ بعصر الاحتجاج ويرتد إلى الماضي ، وآخر يبدأ به ويمتد إلى المستقبل . وقد روعي في القسم الأول عدّة أمور قيمة القسم الثاني متوقفة على الأخذ بها . هذه الأمور هي :

١ — تحديد مصادر استقاء اللغة الصحيحة التي تعتبر أساساً ومقياساً لسلامة القول والكتابة .

٢ - تحديد الزمن الذي به تتعين صحة اللغة .

٣ - ربط ذلك بالمكان أو البيئة .

٤ - تعيين من أخذت اللغة عنهم أو منهم .

وجرى العرف في المرتبة الأولى على اعتبار منتصف القرن الثاني للهجرة حداً زمنياً للاحتجاج ، وقد ارتبط بهذا العرف الشاعر إبراهيم ابن هرمة (ت ١٥٠ هـ) شاهداً على صحة الاحتجاج بالشعر ، على ألا يصح الاحتجاج بشعر من جاء بعده ؛ ولكن هذا الحكم كان أغلياً لا محل لإجماع (١) . . وكان من البدهي أن يكون القرآن الكريم في مقدمة مصادر اللغة الفصيحة من غير جدال ، بل على نهج آية قاسوا قواعدهم وأحكموها وبهادي بيانه المعجز قوموا لغات القبائل وصنّفوها ، واشتغلهم بعلوم اللغة - أصلاً - لخدمة نصوصه . أما المصادر الأخرى التي تليه فقد كان الأخذ بها محل خلاف متفاوت حدته وحججه ، من ذلك خلافهم حول صحة الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة . فقد أجاز بعضهم الاستشهاد بها ، وعلى رأسهم النحوي الكبير ابن مالك (٢) ، ولم يرفض بعضهم ذلك بحجة أن الأحاديث لم تنقل كلها كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ، بل رويت أحياناً بالمعنى . وردّ على هذه الحجة بأن نقلة الأحاديث كانوا يعيشون في حيز عصر الاحتجاج ، فلفتهم لم تفسد بعد . ولكن الخلاف اتسع (٣) حتى انتهى إلى حلّ وسط على أيدي

(١) عند (يوهان فك) يمد ابن ميادة آخر من يحتج بشعرهم في البادية . انظر :

العربية ٢٦ : وفي الخزانة ١ / ٤ : (ونقل ثعلب عن الأعمشي أنه قال : ختم الشعر بإبراهيم ابن هرمة وهو آخر الحجج) .

(٢) راجع بغية الوعاة للسيوطي ص ٥٥ .

(٣) انظر تفصيل هذا الخلاف في : خزانة الأدب البغدادي : ١ / ٤ - ٧ .

بعض علماء العصور المتأخرة كالإمام (الشاطبي) بتقسيم الأحاديث إلى قسمين : قسم يظن أن العناية قد وجهت إلى ألفاظه لغرض خاص ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ، ككتابه لهما ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية . وقسم يظن أن العناية ونجته في المعنى وقد رأى الشاطبي أنه لا يصح الاستشهاد به مطلقاً (١) .

ثم يجيء الشعر ليشير - كما جرت العادة - الخلاف الأوسع بين اللغويين ، سواء حول مادته أم قائله ، لكن المتفق عليه في هذا الصدد تقسيمهم للشعراء إلى أربع طبقات :

١ - الجاهلي ، ك شعر زهير والأعشى وطرفة وشعر الجاهليين الذي لم تثبت نسبته إلى أصحابه ولكن ثبت قوله في الجاهلية . إلا ما نصوا على عدم الاستشهاد بشعره صراحة .

٢ - الشعر المخضرم الذي شهد أصحابه الجاهلية وصدر الإسلام كحصان وكعب بن زهير والخنساء .

٣ - الإسلامي ك شعر جرير والأخطل والفرزدق .

٤ - شعر المولدين أو المحدثين كبشار بن برد وأبي نواس وغيرهما . وقد أجمعوا على أن شعراء الطبقتين الأولى والثانية يصح الاحتجاج بشعرهم على اللغة والنحو والصرف ، ولكن في شيء من تحفظ حجب هذا الإجماع عن بعض الشعراء كأبي ذؤاد الإيادي وعدي بن زيد . فقد كان أبو عمرو بن العلاء يرى أن العرب لا تروي شعر عدي لأن ألفاظه ليست بنجدية ، وكان نصرانياً من عباد الحيرة قد قرأ الكتب (٢) . و كان

(١) الموضع السابق .

(٢) الشعر والشعراء لابن قتيبة : ١ - ٢٢٨ .

وابنه زيد يكتبان لكسرى بالعربية والفارسية « (١) . وعاب عليه الأصمعي عدم إحسانه وصف الخيل والحمرة . . (٢) وقال عنه ابن قتيبة انه : « كان يسكن الحيرة ، ويدخل الأرياف فتقل لسانه واحتمل عنه شيء كثير جداً ، وعلمناؤنا لا يرون شعره حجة » (٣)

ولسبب مشابه استبعدوا الاحتجاج بشعر أمية بن أبي الصلت ، فقد كان يحكي في شعره قصص الأنبياء ويقرأ الكتب المتقدمة وأتى بالفاظ كثيرة لا تعرفها العرب كتسميته السماء صاقورة وحاقورة والقمر ساهوراً (٤) .

على أن إمام النحو « سيبويه » كان يستشهد بهؤلاء جميعاً خلافاً للأصمعي (٥) . ويرى فريق من النحويين واللغويين أن الصحيح صحة الاستشهاد بشعر الشعراء الإسلاميين المتقدمين . وقلة منهم - كأبي عمرو ابن العلاء - لا ترى الاستشهاد بشعر هؤلاء لعدمهم في المحدثين ، والخلاف بين الفرزدق وابن أبي اسحق الحضرمي (٦) صورة لذلك التردد في الأخذ بلغة هذه الطبقة ، ومن هنا قال أبو عمرو : « لقد كثُر هذا المحدث حتى هممت بروايته » (٧) .

أما الطبقة الرابعة في شعر بشار وأبي نواس وأضرابهما فلا تصلح

(١) عبد الوهاب عزام : مجلة مجمع دمشق ص : ٤٩٢ مجلد ٢١ ج ١٩ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) الشعر والشعراء لابن قتيبة : ١ / ٢٢٨ .

(٣) نفسه : ١ / ٢٢٥ .

(٤) الشعر والشعراء : ١ / ٤٥٩ .

(٥) انظر : العربية . ليوهان فك : ٥١ - ٥٢ ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار .

(٦) الشعر والشعراء : ١ / ٨٩ ، والموشح للمرزباني : ١٠٤ ، وخزانة الأدب :

١ / ٣ ، ٤ / ٤ .

(٧) الشعر والشعراء : ١ / ٦٣ .

— في رأيهم — للاستشهاد والاحتجاج ، وقيل : يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري (١) . كما نسب إلى سيبويه والأنخفش الاستشهاد بشعر بشّار اتقاء لسانه (٢) .

ويكاد ابن قتيبة ينفرد في النظر إلى المسألة نظرية عامة تمتد على اللغة بلا حدود زمنية في قوله :

« لم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خصّ به قوماً دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر (٣) ويتبعه في مثل هذه النظرة ابن رشيق (من القرن الخامس) وبعد أن يشير إلى مذهب أبي عمرو بن العلاء وأصحابه كالأصمعي وابن الأعرابي في التشدد والمحافظة يقول :

« . . . وكل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب ، ويقدم من قبلهم ، وليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد ، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولّدون ، ثم صارت الحاجة » (٤) .

وفي الإجمال ، يبدو أن التحديد الزمني لعصر الاحتجاج كان مضطرباً ، ومردّ ذلك إلى اعتبارات متنوعة كان من جرائها أن وقف أو أوقف اللغويين عند حدّ زمني معيّن في الأمصار ، وآخر في البادية ، تبعاً للميل والهوى عند العلماء وللقناعة العلمية النابعة من الحرص الشديد على سلامة اللغة ، ثم لأوصاف البيئة ومراتب الناس في البداوة والتحضر ،

(١) خزانة الأدب : ٤ / ١ .

(٢) انظر الموشح للمرزباني : ٣٨٥ .

(٣) الشعر والشعراء : ١ / ٦٣ .

(٤) العدة لابن رشيق : ١ / ٥٦ .

أو من الانعزال والاختلاط بآلة افساد اللسان العربي . فاذا وقف الاحتجاج في الأمصار عند منتصف القرن الثاني فقد امتد بعامة عند بعضهم حتى القرن الثالث الهجري (١) ؛ وحدّ دوه في البادية « بمنتصف القرن الرابع من الهجرة » (٢) . وفي هذا تقديم لقيمة المكان على الزمان .

وفيما يتصل بالأفراد ينقل يوهان فك أن السلامة اللغوية كانت تؤثر عن أبي سعيد المعلم (المتوفى سنة ١٦٩ هـ) الذي جعله المنصور مؤدباً للخليفة اللاحق (المهدي) . . وكذلك عن اللغوي المشهور (أبي زيد الأنصاري) المتوفى ٢١٥ هـ . . وأيضاً عن الروائيين البصريين : خالد بن الحارث ، وبشر بن أبي الفضل ، (المتوفين سنة ١٨٦ هـ) (٣) .

وعلى الرغم من هذا الاضطراب في الاتفاق العام على جهات أخذ اللغة والتحديد الزمني للاحتجاج يبقى العربي القحّ الصريح من شوائب الدم والاختلاط بالأعاجم محل ثقة واحتكام — قبائل وأفراداً — حتى لقد أخذوا من الأعراب دون اشتراط العدالة والبلوغ أو حتى صحة العقل ، أي من المدلسين والنساء والصبية والمجانين (٤) ، ناهيك عن القبائل المقدّمة في الفصاحة كقريش ومن اكتنفها من ثقيف ، وهذيل ، وخزاعة ، وبني كنانة ، وغطفان ، وبني أسد ، وبني تميم .

وكتاب سيبويه يرينا كيف أنّ القواعد العربية اعتمدت على الاستعمال اللغوي عند عرب البادية دون استثناء . فهو يرجع دائماً في

(١) الدكتور ابراهيم أنيس « دلالة الألفاظ » : ٢٤٩ .

(٢) الدكتور ابراهيم أنيس « طرق تنمية الألفاظ في اللغة » : ١١ .

(٣) عن « العربية » ايوهان فك : ٥٣ .

(٤) المزهر للسيوطي : ١ / ١٤٠ . « الأعراب الرواة » للدكتور عبد الحميد

الشلقاني : ٢٧٦ .

شأن الاستعمال اللغوي إلى « العرب » ولا يحيد في ذلك عن ترجيح كفة
اللسان الحجازي بأنه « الأول والأقدم » وغالباً يكتفي في ذلك بعبارات
عامّة ، مثل « العرب الذين تُرضى عربيتهم » أو « العرب الموثوق
بعربيتهم . . . » (١)

ولقد ترتّب على هذه الاعتبار المتصلة بعصر الاحتجاج وما يحيط
به والملابسات المختلفة التي أدّت إلى ظهور أحكام مختلفة ، ترتّب على
ذلك كله نتائج سلبية كانت محل نقد تفاوت بين النظر إليها بعين السخط
والإزراء ، وبين عدّها مثالب ومآخذ يتكفّل الزمن بتلافيها ، ومن تلك
النتائج .

— ان القبائل التي أخذت اللغة السليمة عنها : « لم تكن تقطن حياً
واحداً أو أحياء متجاورة ، بل كان بعضها ينتمي إلى مناطق بعيدة مترامية
الأطراف. ومن الواضح أن هذا الاختلاف الجغرافي لا بد أن يتبعه حتماً
اختلاف في العادات اللغوية . فالجمع منها كلها بدون تمييز يؤدي إلى
الخلط . أضف إلى هذا أن بعضهم لم يكتف بهذا العدد المحدود من القبائل.
بل كانوا يجيزون لأنفسهم الأخذ عن أي عربي يقابلهم في الطريق بغض
النظر عن منطقته الجغرافية ومزله الثقافية أو بيئته التي ينتمي إليها . وقد
كان هذا السلوك معروفاً عن الكوفيين بوجه خاص . ولعل هذا الخلط في
الأخذ والتلقي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى اضطراب بعض
التواعد اللغوية ، والنحوية منها بوجه خاص » (٢) .

(١) العربية : ٥١ .

(٢) الدكتور كمال بشر : « دراسات في اللغة ، القسم الثاني » ص : ٦٣ .

وفضلاً عن اضطراب هذه القواعد فقد كان من النتائج المباشرة لتحديد فترة الاحتجاج :

— « أن أصبحنا عاجزين تماماً عن إدراك ما أصاب العربية في عصورها الطويلة ، وأصبحنا مكتوفي الأيدي لا نستطيع دراسة تاريخ هذه اللغة أو معرفة خطوط التطور الذي لحق بها . . . وهكذا نجد أنفسنا اليوم أمام قواعد لغة كان يتكلمها الناس منذ حوالي أربعة عشر قرناً جاهلين تماماً قواعدها المستحدثة نتيجة التغير اللغوي » (١) .

«وبهذه الطريقة حرمت اللغة العربية من الدراسة التاريخية ، على عكس ما حدث للأدب وفنونه » (٢) .

— ومن تلك النتائج ما يراه الدكتور حلمي خليل من « أن القدماء وقعوا من جراء ذلك في خطأين منهجين ، أما الأول : فإنهم اعتبروا كل تغيير أو مخالفة للغة النموذجية المتمثلة في الشعر الجاهلي والقرآن الكريم لحناً مهما كانت طبيعة ذلك التغيير أو تلك المخالفة ، وبذلك وسعوا دائرة اللحن بحيث انضوى المولد تحته عندهم وليس هو كذلك لأن التوليد يتصل بالتطور الدلالي ، واللحن يتصل بمخالفة القواعد .

وأما الثاني : فلأنهم ربطوا الفصاحة بالبداءة والجنس ونسوا أن اللغة بنت الحاجة والاستعمال، وأنها لا توجد إلا للتعبير عن تجارب واحتياجات وثقافات معينة ولا شك أن تجارب البدوي واحتياجاته وثقافته تختلف عن تجارب الحضري واحتياجاته وثقافته » (٢) .

(١) نفسه : ص ٥٩ .

(٢) المولد ، دراسة في تطور اللغة العربية بعد الإسلام : ٢٠٣ - ٢٠٤ .

ونعل من أكثر أصوات الاعتراض على قيود الاحتجاج حدّة ورفضاً للإقرار بها صوت الدكتور محمد كامل حسين الذي قال :

«ولا نقرّهم على أن كل ماورد في عصر بعينه صحيح ، فأكثره مضطرب متناقض والإبقاء عليه عبث ، ولا على أن ما لم يرد خطأ . فهذا قالب من حديد ، وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به ، بل لابد لنا من الأخذ بمذهب معروف من قديم هو : أن ما أشبه كلام العرب فهو من كلامهم . . . » (١)

ليس حشد هذه النتائج أو الأقوال ضرباً من الغلو ، أو حباً بالإكثار من أحكام المحدثين وآرائهم ، إنما الغاية من ذلك بيان مدى العلاقة الوثيقة التي تصل بين النتائج والأسباب الحقيقية لقيود اللغويين في قضية الاحتجاج . فلماذا حاول القدماء وضع اللغة في « قالب من حديد » كما في التعبير السابق ؟

إن بعض اللغويين المحدثين يودّون من القدماء أن يتركوا للغة نموّها الطبيعي — إن صحّت الصورة — ، ولكنهم — في الوقت نفسه — يودّون أن يقسموا اللغة هم أنفسهم إلى مرحلة زمنية قيّدت فيها ظاهرة الدخيل باسم ، ومرحلة مماثلة تقيّد فيها باسم آخر آخذين برأي السلف في موضوع التقسيم . وقد تكون لكل فريق أسبابه وعلة . لكنها ليست عند القدماء بالأضعف أو الأوهى ، لأن فكرة واضحة تكاد تنظم تصوّرهم ، أو يكاد تصوّرهم العام أن يرتد إليها دون تسميتها صراحة ، هي قضية الأعاجم والأعجمية ، فإنّ ظلالها تمتدّ إلى كل صورة سلفت من أقوالهم : فالاختلاط بالأعاجم أفسد الألسنة العربية ، ولهذا الأمر صلة ظاهرة وقوية

(١) أصول علوم اللغة — مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الدورة ٢٦ لسنة ١٩٥٩ م

بالزمان ، والمكان ، ومتكلمي العربية ، فقد بلغ أمر اختلاط العرب بالعجم حداً جعلهم سواء : بالكثرة بعد الفتوحات الاسلامية ، وأمام الشريعة السمحة ، وبواكب هذا الزمن فترة الاحتجاج . ووجود الأدلة البينة على ما كان لمسألة الأعاجم من خطر تطل من كل حجة قديمة : فعدي بن زيد كان نصرانياً قرأ الكتب ، وهي الكتب غير العربية قطعاً ، ومثله أمية بن أبي الصلت ، وذو الرمة « أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين » (١) . والمشهور أن الحوانيت كانت غالباً تدار من قبل الأعاجم و « سيويه » الأعجمي الأصل والمقدم في علوم اللغة لا يحدد عن ترجيح كفة اللسان الحجازي . ولغة قريش ومن اكتنفها أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن العجم ، « وأما من بعد عنهم من ربيعة ، ولخم ، وجذام ، وغسان ، وإياد ، وقضاة ، وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة ، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم ، وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية » (٢) .

فلا غرابة بعد هذا أن نجد صورة هذه الحقيقة واضحة جليلة عند المحدثين كما أشار إليها الدكتور علي أبو المكارم في قوله :

« وتختلف أسباب رفض الاحتجاج بلهجات بعض القبائل ، بيد أنها تلتقي جميعاً في عدم سلامتها لاتصال هذه القبائل بلغات أخرى ، نتيجة للموقع الجغرافي الذي تعيش فيه ، وما كان يفرضه وجودها في هذا الموقع من احتكاك لا فكاك منه بلغات أخرى غير عربية » (٣) .

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ١٩٠ ، والخصائص لابن جني : ٢ / ١٩٥ .

(٢) المقدمة لابن خلدون : ٤٩ .

(٣) أصول التفكير النحوي : ٥٢ ، وانظر ص ٢٤٦ و ٢٤٨ حيث يؤكد هذه

ويذهب غيره إلى أبعد من ذلك فيربط تأثير الأجانب في اللغة بمنع الاستشهاد ، يقول « وفي القرن الأول شكل الإحساس بالخطر من هؤلاء الأجانب على العنصر العربي ولغته مشكلة اشترك في مقاومتها رجال الدولة الأموية وعلماء اللغة ، أما في القرن الثاني فقد تطورت العلاقة بين العرب والأجانب وكون الأخيرون عنصراً غالباً سيطر على الدولة ، وأصبحوا أشدّ تأثيراً في اللغة مما ترتّب عليه منع الاستشهاد بلغة الحضرة بصورة نهائية » (١) .

ووضعا لهذا كله في الاعتبار قلنا من البدء إن تحوّل علماء العربية لم يكن عبثاً ولا استشرافاً ظنياً للمستقبل ؛ بل إن مردّ ذلك الحذر إلى الأثر الخفي المتوقع للغات الأعجمية وللأعاجم . فكما أن الأعجمية يمكن أن تفسد اللغة العربية بطغيانها يمكن للأعاجم أن يفسدوا السنة أصحاب هذه اللغة ، وبسبب من هذا خشي الخليفة عمر على العرب أن تفسد طبيعتهم وتعوج ألسنتهم إذا خالطوا غيرهم من الأعاجم حتى حرّم عليهم امتلاك الضياع في الأقاليم المفتوحة ، أو الاستقرار بين ظهرانيتهم ، وكان لهذا يحضّتهم على إقامة المعسكرات البعيدة عن مدنها . . . واتخذ علماء العربية إجراءات أخرى لحماية لغتهم ، فكانوا مثلاً لا يعترفون بلغة أهل الحضرة لأنهم يخالطون الأعاجم مما يؤثر في ألسنتهم . . (٢)

ولكن إقرار بعض العلماء بوجود الأعجمي في القرآن الكريم ، ثم دخول الأعاجم في الدين الاسلامي جعلاً من « الألفاظ » الأعجمية حقيقة واقعة لا محيد عن مواجهتها ، وبالتالي لا بدّ من معالجة هذه الألفاظ الدخيلة . وتعريبها . وما يراه بعض اللغويين من أن الألفاظ

(١) في اللغة ودراساتها : ١٣٦ للدكتور محمد عيد .

(٢) انظر الأدب المقارن : ٥٩ للدكتور طه ندا .

— وحدها — لا تشكّل خطراً على العربية لعدم مسّها القواعد والتركيب هو رأي صحيح في ظاهره ، وصحيح بقدر وحسبان إذا قصرنا الأمر على الأدب ، لكن تلك الألفاظ الدخيلة ستكون في الحقيقة مثار جدل متسع بين اللغويين والنحويين وسيلقون العُسرة والعقبة الكؤود في التماس أصولها ومعانيها ولغاتها ، وسيضطرون إلى التمحّل والتصنّع لإخضاعها لمناهج العربية وترويضها على سننها ، فضلاً عما ستسببه من شطط وإفاضة وإرباك في الروح العام للقواعد العربية ، بل ربما أدخلت بعضها في التناقض أو أخرجتها عن الأطراد . ومحكّ هذا كله عصر الاحتجاج وما سبقه لأن صفة « الشرعية » أضفيت فيه على الأصل والدخيل جميعاً ، وهو الحريّ بالبحث والمدارسة بصفته مؤثراً في حصيلة اشتغال اللغويين « الحجة » بعلوم العربية الفصحى ، وفي ضروب هذا الاشتغال ونتائجه . وليس معنى هذا — من وجه آخر — الحظر البات على البحث تناول أمثلة تلت هذا العصر ، فإنّما تتظاهر الأدلة وتسأل الشهود وصولاً إلى حقيقة هي الغاية المبحوث عنها .

والحقائق في الظواهر اللغوية ليست مطلقة وصارمة، بل هي نسبية في معظمها ، وما أخذناه منها ، أخذناه عن الأسلاف ، فإن أثبت الزمن صحته وجدواه تعزّز في صدورنا هدى وإرشاداً في أصول هذه اللغة ، وتمتّن سنه إلى ذلك العصر الذي اصطّلع عليه حجة فأدّراً بهذا المأخوذ خطر ما يمكن أن يسم العربية من مفسدة . وإن لم يثبت الدرس العلمي والزمن ، صحة ما أخذناه ردّ ، وعلى كلا الحالين يكون للعمل وجهه الجاد لأنه يتطلّع إلى من هم العمدة والأصل .



د - الدخيل والقرآن الكريم :

تعجز اللغة عن الإحاطة بما أنعم الله على العرب بالقرآن المجيد ،
ويقصر البيان عن تصوير عمق أثره في نفوسهم بسمو بلاغته ، ونقاء
لغته التي أخذوا بها ، فأنصتوا إليها في خشوع جليل أذهلهم عما سواها ،
وألفهم على هديها ، حتى صارت تلاوته ومذاكرته شغفا وعبادة ، ولكن
ألفاظاً بأعينها ندّت عن فهمهم ، على فصاحتهم ودنوّ مجالس بعضهم
من الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، فوقفوا لا يقولون فيها ما لم
تطمئن قلوبهم إلى سلامته وسداده ، ولا يجتهدون فيما لم يحصل الثبّت
من صوابه وحسن توجيهه . لا تهبّياً من اللغة وهم أهلها ومالكو
نواصيها ، وإنما احتساباً للثواب ، وأخذاً بالحديث الشريف الذي أخرجه
البيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه »
وأخرج من حديث ابن عمر مرفوعاً : « من قرأ القرآن فأعربه كان له
بكل حرف عشرون حسنة ، ومن قرأه بغير إعراب كان له بكل حرف
عشر حسنة » (١) . قال السيوطي :

« والمراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه ، وليس المراد به الإعراب
المصطلح عليه عند النحاة وهو ما يقابل اللحن ، لأن القراءة مع فقدّه ليست
قراءة ولا ثواب فيها » (٢) .

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي : ١١٥ .

(٢) نفسه : ١١٥ .

وقد يستغرب البعض أن هناك ألفاظاً لم يحسن الساف الأول « إعرابها » ولكن ذلك ما حصل - على ما حفظت لنا آثارهم - فقد أخرج أبو عبيد في الفضائل لإبراهيم التيمي أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله : (وفاكهة وأباً) فقال : أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم « (١) .

وأخرج عن أنس أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر : (وفاكهة وأباً) فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال : إن هذا هو الكلف يا عمر « (١) .

وأخرج ابن جرير عن سعيد بن جبير أنه سئل عن قوله : (وحناناً من لدننا) فقال : سألت عنها ابن عباس فلم يجب فيها شيئاً . وأخرج عن طريق عكرمه عن ابن عباس قال : لا والله ما أدري ما (حناناً) . وأخرج الثريائي : حدثنا إسرائيل ، حدثنا سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كل القرآن أعلمه إلا أربعة : غسيل ، وحناناً وأواه والرقيم « (٢) .

ويستخلص من هذه المأثورات عدة أمور على رأسها :

— أن النبي صلى الله عليه وسلم حث على مدارس القرآن والتفقه بعلومه .

— وأن من الصحابة المتقدمين من كان يجهل مدلول بعض ألفاظه ، كابن عباس الأسبق إلى تفسير القرآن الكريم ، والذي كان حجة في هذا

(١) الإتيان أيضاً : ١١٥ .

(٢) الموضع السابق .

بينهم ، ولذا تناقلوا رأيه وكلامه، ولو صدر عن غيره لما اهتموا به ذلك الاهتمام .

— وبتبع تلك الألفاظ التي ذكرناها عند اللاحقين من الأئمة يتضح أنها كانت أعجمية دخيلة من لغات أخرى كما نصّوا في مواضع مختلفة . ومن هنا كان الاشتغال بغريبه ضرورة للأعجميين ، وهذا بدوره عجل بظهور علوم القرآن وعلوم اللغة العربية ، ومنها الغريب والأعجمي ، وهنا وجد العلماء أنفسهم أمام ألفاظ ما هي بالعربية الصريحة ، وربما كانت وقعت لهم معرفتها من لغة أخرى ألموا بها فامثل أمامهم ذلك السؤال الكبير : هل في القرآن الكريم كلام أعجمي ؟ ! ولا تزال الاجابة محل أخذ وردّ إلى اليوم .

من تلك النقطة تبتدىء رحلة تتبع الدخيل في العربية والنظر فيه . بيد أن ذلك النظر المبكر لم يكن بمنظار لغوي صرف ، ولم يكن علماً لذاته ، بل كان بمنظار ديني وجزءاً من علوم القرآن العامة . وهذا هو الاعتبار الذي أخذ به بعض الأئمة ظاهرة وجود الأعجمي في القرآن ، أي الاعتبار الديني . لكن بصفة عامة نتج عن هذا الموضوع ثلاثة اتجاهات :

١ — اتجاه ينكر وجود الأعجمي في القرآن كلية .

٢ — اتجاه يقول بوجوده صراحة .

٣ — اتجاه وسط يوفق بين الاتجاهين السابقين .

يلخص ذلك الجواليقي بقوله : « فأما ماورد منه في القرآن ، فقد اختلف فيه أهل العلم : فقال بعضهم : كتاب الله تعالى ليس فيه شيء

من غير العربية . . . وعن أبي عبيدة : « من زعم أن في القرآن لسانا سوى العربية فقد أعظم على الله القول . واحتج بقوله تعالى : (إنا جعلناه قرآناً عربياً) (١) . قال أبو عبيد :

وروي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم ، في أحرف كثيرة : أنه من غير لسان العرب ، مثل (سجيل) ، و (المشكاة) ، و (اليم) ، و (الطور) ، و (أباريق) ، و (استبرق) وغير ذلك فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة . ولكنهم ذهبوا إلى مذهب ، وذهب هذا إلى غيره « (٢) . ونقل السيوطي من المتأخرين آراء أئمة آخرين ، قال : « اختلفت الأئمة في وقوع المعرب في القرآن ، فالأكثر ومنهم الإمام الشافعي وابن جرير وأبو عبيدة والقاضي أبو بكر وابن فارس على عدم وقوعه فيه » (٣) . ثم قال : « وذهب آخرون إلى وقوعه فيه » . وأضاف :

« وأقوى ما رأيته للوقوع وهو اختياري ، ما أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل قال : في القرآن من كل لسان ، وروي مثله عن سعيد بن جبير ووهب بن منبه . . . ثم رأيت ابن النقيب صرح بذلك فقال : من خصائص القرآن على سائر الكتب المترلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أنزلت عليهم ولم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم ، والقرآن احتوى على جميع لغات العرب وأنزل فيه بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة شيء كثير » (٤) .

(١) سورة الزخرف : آية ٣ .

(٢) المعرب : ٥٢ - ٥٣ . وانظر الزينة في الكلمات الإسلامية : ١ / ١٣٨ ،

ومقدمة تاج العروس للزبيدي : ٩ من الجزء الأول .

(٣) الإتيان : ١٣٦ .

(٤) نفسه : ١٣٧ .

على هذه الصورة نجد الحدة والتباعد بين الفريقين حول هذه الحقيقة . ومن هنا تبدأ مشكلة الدخيل ترك آثارها في المجالس العلمية الورعة المحافظة ، وتفتح هوة تتسع وتثير جدلاً لا ينتهي ، بل يمتد ليلمس الحجب والمسوغات في الروح الديني واللغوي ، والعرفي أيضاً ، كي ينتصر بها رأي هذا الفريق أو ذاك ، ثم يفضي بهم الخلاف إلى موقف معتدل يحاول أن يوفق بين الاتجاهين السابقين لخصه الجواليقي بقوله :

«وكلاهما مصيب إن شاء الله . وذلك : أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل ، فقال أولئك على الأصل ، ثم لفظت به العرب بألسنتها ، فعربته ، فصار عربياً بتعريبها إياه ، فهي عربية في هذه الحال ، أعجمية الأصل» (١) .

وأصل هذا الرأي لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢) . ويستغرب فيه — على أهميته — أنه مال إليه بعد أن حكى القول بوقوع الأعجمي في القرآن عن الفقهاء وبالمنع عن أهل العربية (٣) وكان الأحرى بالصورة النقيض ، لأن الرأي مبني بطبيعته على أسس لغوية يتوصل بها إلى الإجابة المقنعة ؛ في حين يستند الاتجاهان السابقان إلى أسس دينية فقهية في المرتبة الأولى .

فالانجاء الأول المتشدد (كأبي عبيدة وابن جرير والشافعي وغيرهم) يذهب إلى الاحتجاج على عدم الوقوع بالآيات الكريمة التي تنص على عربيته صراحة . أو باتفاق توارد الوقوع في اللغات . أو باتساع لغة العرب بحيث لا يحيط بها إلا نبي .

(١) العرب : ٥٣ .

(٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي (١٥٠ - ٢٢٤ هـ) .

(٣) عن الاتقان للسيوطي : ١٣٨ ، و ص : ١٣٧ ، وانظر مقدمة تاج المروس

ويحتج الفريق الثاني بتوجيه الآيات إلى معنى آخر كقولهم إن الكلمات
اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربياً . . ثم يستدل باتفاق النحاة
على منع صرف نحو إبراهيم العلمية والعجمة ، وردّ هذا الاستدلال بأن
الأعلام ليست محل خلاف (١) .

وعلى هذه الصورة يخطو البحث في الدخيل خطوة أخرى نحو اعتماد
الحجة اللغوية مفتاحاً لما استغلقت من أبوابه ، غير مكتف بتوجيه المعاني
الدينية في الآيات الكريمة وتثريه الاسلام والعربية عن شبهة اللفظ الأعجمي ،
وعلى هذه الصورة ينهض رأي أبي عبيد ومن تبعه فيه أمانة على الانعطاف
بمسار الموضوع نحو وجهة لغوية تقرر حقيقة أولى هي أن أصول تلك الألفاظ
أعجمية ، ثم حقيقة ثانية هي انتقالها إلى العربية ، ومن آثار هذا يتولد في
العربية مصطلح المعرب والتعريب . وإذا ما أخذنا هذه الجهود اللغوية
بمعايير البحث العلمي في ظاهرة الدخيل . أو بمعايير الدراسة اللغوية
لنصوص نجد أنها لا تكاد تتعدى الإطار النظري الذي يرمي إلى الدفاع
عن قضية أخرى لا يشكل الدخيل فيها أكثر من طرف ثانوي عارض ،
محور تلك القضية في الأصل هو خدمة النص القرآني . أما التوقف عند
الدخيل فيتحدد بمدى ما لعلاقة الدخيل بكلم القرآن الكريم من أهمية ،
لا باعتباره يشكل موضوعاً قائماً بذاته ينعقد عليه البحث . ولذا فإنه
لمن الانصاف وحسن وضع الأمور في مواضعها المناسبة أن يخفف المحدثون
من الافتئات بالرأي والقلو في الحكم على القدماء لتقصيرهم عن الإحاطة
بما يسمونه الآن التأصيل اللغوي *étymologie* على الرغم من أنه

(١) عن الاتقان للسيوطي : ١٣٨ ، و ص ١٢٧ ، وانظر مقدمة تاج العروس ١ / ٩ .

حقيقة من حقائق التقدم العلمي ، ذلك أن طبيعة جهود القدماء أغتتهم بما استنبطوه من أحكام نظرية عن التطبيق المتسع الذي لا يملكون أدواته ومفاتيحه وجعلتهم يكتفون بالمنهج الوصفي الممكن بديلاً عن المنهج التحليلي هنا ، وبقدر ما تدعو الحاجة وتستخلص المقدرة وتبرز الأحكام. وعندما لم يكن من التحليل والتطبيق مناص كان نشاطهم يتجه إلى اللغة العربية : فتنقل الألفاظ الدخيلة - تأصيلاً - بالسند كالأحاديث الممنوعة أو المرفوعة ، ويجري تأثيلها على الأثول العربية ، وتخضع أصواتها وأبنيثها وأوزانها لما يمكن أن يناظرها في العربية .

صفوة القول : إن نظرهم في الأعجمي لم يكن ليكشف قضاياها أو ليتكشف عن أسرارها ، وإنما كان يتكشف عن أسرار العربية والتلفظ في عرضها بتفصيل طويل .

ولعل في الوقوف عند بعض الأمثلة التي تناولوها ما يجعل الصورة أكثر قرباً واتضحاً . فمن ذلك لفظة (الاستبرق) (١) : قال ابن قتيبة : « والاستبرق : ثخينه (ثخين الديباج) . ويقول قوم : فارسي معرب ، أصله : استبره ، وهو الشديد » ، وقال في موضع آخر : « هو الغليظ من الديباج » (٢) . وقال السيوطي :

« استبرق : أخرج أبو حاتم الرازي عن الضحاك أنه الديباج الغليظ بلغة العجم » (٣)

(١) تفسير غريب القرآن : ٢٦٧ ، وقد وردت في القرآن الكريم في سورة الكهف :

٣١ والدخان : ٥٢ ، والرحمن : ٥٤ ، والانسان : ٢١ .

(٢) نفسه : ٤٤٢ .

(٣) الاتقان : ١٢٨ .

وقال في موضع آخر : « قال أبو عبيدة : وقد يوافق اللفظ اللفظ ويقاربه ، ومعناها واحد ، وأحدهما بالعربية ، والآخر بالفارسية أو غيرها » (١) . وقال ليس بعربي الوضع « (٢) .

وقال الرازي :

« ومن علاماتهم التي فصل بها كلامهم من كلام العجم إدخالهم القاف في آخر الاسم في موضع الهاء ، كقولهم : « الاستبرق » وهو الغليظ ، وهو استبره بالفارسية » (٣) .

وقال الحواليقي : « الاستبرق : غليظ الديباج ، فارسي معرب وأصله (استقره) ، وقال ابن دريد : (استروه) . ونقل من العجمية إلى العربية ، فلو حُقِرَ (استبرق) أو كُسِرَ لكان في التحقير (أبتيرق) وفي التكسير (أبارق) بحذف التاء والسين جميعاً » (٤) .

وتلاحظ أمور عدة في هذا المثال الذي تناولوه في مجمل معالجتهم للألفاظ الأعجمية ، منها :

١ - أن معنى اللفظ فُسِّرَ على ثلاثة أوجه متقاربة : هي الغليظ (بإطلاق) . ثخين الديباج . غليظ الديباج . وهو الديباج مطلقاً عند غيرهم (٥) وغليظ الحرير (٦) .

٢ - أن هذا اللفظ الأعجمي فُسِّرَ بلفظ أعجمي آخر هو : الديباج ،

(١) المزهر : ١ / ٢٦٦ .

(٢) نفه : ٢ / ٤٤ .

(٣) الزينة : ١ / ٧٨ .

(٤) العرب : ٦٣ .

(٥) نظام الغريب لميى الربيعي : ٧٨ .

(٦) المزهر للسيوطي : ١ / ٢٨٠ .

وللدِيَّاج معنى مختص بالنسيج . ومعنى آخر مختص بالكتابة ومقدمات الرسائل ، ومعنى ثالث هو الناقة اللبنة المس (١) . وأغفل الشرح أية إشارة إلى ذلك .

٣ - إسناد اللفظ وما قيل فيه إلى الأئمة الثقات على دأبهم في توثيق الأحاديث وسندها .

٤ - اختلفوا اختلافاً بيناً في تقييد أصل لغته ونطقه أو رسمه في تلك اللغة فهو : فارسي معرّب . بلغة العجم . من توافق اللغات في لفظ واحد بالفارسية أو بغيرها . ليس بعربي الوضع . وهو - من جهة نطقه ورسمه - : استبره ، استفره ، استروه .

٥ - إذا كانت الملاحظات السابقة تتميز بالتعميم والحدس فإن التطبيق اللغوي وفق قواعد العربية ليس بأوفر حظاً في دقته أو بيانه الافتراضي على الأصول العربية من الإدخال الصوتي على آخر اللفظ أو الحذف في الجمع والتكسير ، إذ لا يقوم على صحته دليل ، لعدم التحقق من أصله كما سبق ؛ ولكنه الميل المتمكن من النفس إلى عرض هذه الملكة اللغوية في العربية ، وامتحان ما يعرض لهم من الدخيل على محكمها وأقيستها ، وسلاحهم في ذلك سليقتهم الأصلية ودربتهم الطويلة على أساليب العربية .

وفضلاً عما سبق ، فهناك مسألة هامة عرضوا لها بعد إلمامهم بجملة أمور تتصل بالأعجمي ، وبوجوده أو عدمه في القرآن ، وبما يستتبعها من أحكام لغوية . تلك المسألة هي قضية الاشتقاق من الأعجمي ، فعلى الرغم

(١) شجر الدر في تداخل كلام العرب لأبي الطيب اللغوي : ٧١ .

من إتفاقهم أو إجماعهم على عدم الاشتقاق منه نجدهم يسقطون هذا
الاعتبار من حسابهم في مرات كثيرة فينبون القواعد ويوصلون الأصول
على منوال العربية لألفاظ أعجمية يقرّون هم أنفسهم بعجمتها ، ولعله من
غلبة الطباع الميالة للبحث المستفيض في تفاصيل القواعد العربية. وسيجيء
هذا في موضعه إن شاء الله .



هـ - أدلة معرفة الدخيل :

لا خلاف في أن مادة اللغة أصل القواعد ومصنّدها ، وأن القواعد لا يمكن أن تبنى إلا على لغة بلغت من النمو والنضج حداً اتضحت فيه قوانينها العامة ، واطردت في نظمها علامات تضع الزمن والحدث والأسماء وما يتفرّع منها في فصائل متجانسة تغلب عليها صفة التعميم ومن ثم تستوي صالحة لنشأة علوم منطقية تستمد منها مادتها وتستوحىها ضوابطها .

وعلى هذه الصورة بدأت أدلة معرفة الدخيل تستخلص وتشكل ، إذ لا يعقل وضع أدلة مسبقة لظاهرة لم تتضح ملامحها أو تتعين معالمها . وفي أمر كهذا يكون الأصل السماع ، ثم يكثر هذا السماع ويشيع عرفاً يسلك في جملة الحقائق العامة .

والألفاظ التي دخلت العربية من لغات أخرى وقِيض لها أن تستمر لحظ القوم فيها أعراضاً متشابهة من التغيير ، أو سمة مطردة انقادت فيها لطباع العربية في الحذف أو الوزن أو الصوتية أو الإلحاق ؛ فأخضعوها إلى تصنيف متجانس ، أو أدرجوها في باب واحد اتخذ دليلاً على عدّها في الدخيل ، ثم صار شرطاً لإدخال أمثالها في العربية .

ويحتز هنا من الخلط بين أدلة معرفة الدخيل وشروط التعريب ، فالأدلة أسبق ، وهي كثيرة ومتنوعة ، وما كثر دورانه منها على الألسنة صار في حكم القانون العام ، أي شرطاً من شروط التعريب ، وقل مثل

ذلك في الألفاظ التي تضمنت أحرفاً معينة غير موجودة في العربية ،
فلأغلب هذه الحروف شرائط شبه مطردة في نقلها إلى العربية ، وبدءي
أن مثل هذه الشرائط تعدّ علامات على معرفة الدخيل ، وإن كانت لاحقة
لأدلة معرفته ونتيجة عنها . وقد كانت للعرب - في القديم والحديث -
معايير متعددة لمعرفة الدخيل تتوقف في معظمها على طبيعة علومهم ،
ومدى التقدم والتنوع الذي بلغته تلك العلوم . ومردّ هذه المعايير إلى
أمرين أساسيين :

الأول من استنباط القدماء وينحصر في اللغة ذاتها ، أو على وجه
التخصيص في البنية التركيبية للغة العربية من داخلها ، وبمنظرة مشوبة
بشيء من التقديس لقواعد اللغة مما يسمّى في الانجليزية :
Gramamatical dogmatism . وهذا - مع أصالة اللغة فيهم -
أدّى إلى طغيان السليقة أو السجية وسيطرتها والإغراق في الاعتماد عليها
مسباراً ، حتى في معرفة الدخيل بتلك القطرة والحدس .

الثاني من استقرار المحدثين ، ومجاله علم البنية المقارن في اللغات :
Morphologie comparée (١) ، والتأصيل اللغوي
etymologie وعلم المفردات أو (المعجمية) Lexicologie وعلم
الأصوات phonotique والمعرفة العامة من العلوم التاريخية والاجتماعية
وغيرها .

وربما كان النقص ، أو نقطة الضعف عند القدماء جهلهم باللغات

(١) المقصود هنا : بنية الكلمة في ذاتها أو بناؤها ، لا البنيوية أو البنائية في مدلولها
العام أي Structuralism فهذه - في اللغة - نظرية ترى أنه لا يمكن تحليل أي عنصر
لغوي بمعزل عن العناصر النغمية الأخرى في نفس اللغة . وقد نادى بهذه النظرية لغويون
أوروبيون من مدرسة « براج » .

الأخرى وعزوفهم عن النظر إلى الدخيل بغير المنظار العربي البحث — قومياً ودينياً ، ولغوياً — وزهدهم في تقصي جذوره في لغته أو التماس دقة معناه في بيئته أو مصدره ومنشئه وما إلى ذلك مما يتصل به . أما عند المحدثين فنقطة الضعف — إن وجدت — تلمح في قلة تبحرهم في أعماق أصول العربية وتقحمهم لأغوار خصائصها بالقياس إلى القدماء ، فضلاً عن اضمحلال ما يسمى بالسليقة (عمدة القدماء) ، في زحمة الحياة المتحضرة والاختلاط العرقي وتداخل الثقافات والتمدن .

وفي مقدمة ما اعتمد عليه اللغويون القدامى من أدلة معرفة الدخيل : السماع ، فاللفظة المسموعة من العرب الأقحاح — وإن تشابهت عليهم — مالوا إلى اعتبارها عربية ، وراحوا يبحثون عن أصل يشقونها منه . ومن السماع تصريح أئمة اللغة بأن اللفظ فارسي أو رومي أو دخيل أو أعجمي أو معرب ، ومثل هذا سماع مرفوع مسند ، وقد سلفت أمثلة منه . وقريب من هذا ما صنفوه في الإلحاق كقولهم : « بهرج » ألحق ؛ « سلهب » و « دينار » ؛ « ديماس » .

ولهم بعد السماع أدلة أخرى تتجه إلى التغير الذي يجرونه على بنية اللفظ الدخيل والذي حظيت الحروف فيه بالتوسط الأكبر من الاهتمام والمعالجة ، ثم اتسعوا في التغير ليشمل الأوزان والأصوات والحركات مما يندرج تحت علم الصرف . ومن دواعي اهتمامهم بالحروف أنهم اعتبروا التغير في بنية اللفظ الأعجمي غالباً ، وإبدال الحروف لازماً (١) . وهم يصدرون في هذا الحكم عن بعد نظر وتفتن وحرص على عدم إفساد أصل اللغة وأساسها (أي الحروف) بحروف أجنبية .

(١) العرب : ٥٤ . وشفاء النليل ٤ - ٥ مع اختلاف يسير في العبارة .

ومما غيروه الحرف الفارسي (كـ) الذي يشبه صوته صوت لفظ الجيم في معظم مناطق مصر ، أي الجيم غير المعطشة ، وهو عند القدماء ما بين الجيم والكاف ، فربما جعلوه أي واحد من الحروف الثلاثة : الجيم أو الكاف أو القاف .

وإذا كان الجواليقي قد سمى هذا المسلك منهم : « معرفة مذاهب العرب في استعمال الأعجمي » ، فينبغي ألا نسقط من الاعتبار الخطوة الأولى التي قادت إلى هذه التسمية . وهي الملاحظة المتكررة لنطق هذا الحرف الأعجمي حتى ألفه السمع بغرابته ، ثم ألف معه أنه يبدل إلى الجيم أو الكاف أو القاف ، وفي ذلك قرن دائم له بالعجمة ، يعقبه ما يسمّى في علم النفس « المنعكس الشرطي » ، أي ابدال واحد من هذه الحروف الثلاثة من الحرف الفارسي ، كقولهم في « كربك » — اسم موضع : (كريج ، قريق ، كريك) ، (١) وفي : « مرزن كوش » : (مردكوش ، مَرْدَقُوش ، مردجوش ، مرزجوش) ، وهو نوع من الرياحين (٢) : ومما ألفوه دليلاً صوتياً على عجمة اللفظ ذلك الحرف الذي يرسم في الكتابة العربية هاء أو ياء ، وهو في النطق الفارسي قريب من الياء ، ولكن لا يتحقق في رسمه بهما فيغيّر إلى جيم نحو : « موزِه » ، يقولون : « موزج » ، و « بنفشِه » ، يقولون : « بنفسج » (٣) كما يغير إلى قاف على ما رأيت في « استبرق » . ومثل هذين الحرف الشفوي p الذي ينطق شديداً من نفس موقع الباء العربية مع دفعة قوية من الهواء تنفجر عنها الشفتان ، وهو غير موجود في العربية فيجعلونه باء أو فاء نحو : « برند

(١) العرب : ٥٤ - ٥٥ . وثمة أمثلة أخرى متنوعة ، وانظر : التهذيب في أصول التعريب للدكتور أحمد عيسى : ١٣٦ ، وادي شير : ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) العرب : ٣٧٥ .

(٣) الزينة : ١ / ٧٨ .

وفرند « في « برند » الفارسية . وأصفهان وأصبهان في « أصبهان » . تلك هي الحروف التي ساقها الجواليقي ليدلوها إلى أقربها من العربية مخرجاً ، وتبعه فيها الخفاجي فسمى الحروف العربية التي تحل محلها : (الحروف المخلوطة) وهي « الكاف والجيم والقاف والباء والفاء (١) . وإبدالها مطرد . قال : « وخمسة لا تطرد وهي السين والشين والعين واللام والراء ، وكل حرف وافق الحروف العربية . والحاء قد تبدل من الخاء كما في خب وخب . وهذا كله أغلبي » (١) .

وهم يبدلون السين من الشين دون إفصاح عن وجه العجمة في حرف الشين يدعو إلى إبداله ، ويضربون لذلك أمثلة كقولهم : « دست » وهي بالفارسية « دشت » للصحراء ، و « سراويل » وأصلها بالفارسية : « شروال » (٢) و « أبريسم » وأصلها « أبريشم » و « طيلسان » وأصلها « تالشان » . . . (٣) وهذه الأمثلة فارسية كلها ، بيد أن مثل هذا الإبدال يلحظ في ألفاظ من لغات أخرى ، ومنذ زمن قديم . فكلمة « سناه » التي جرت على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم هي بالحشبشة « شنائي » (٤) وفي الاقتراض اللغوي بين العربية والسريانية يقول أحد الباحثين : « . فإن هناك كثيراً غيرها يتبدل فيها حرف الشين غالباً سيناً في العربية وبالعكس

(١) الشفاء : ٥٥ .

(٢) انظر العرب : ٥٥ ويقال أيضاً شلوار ، وستجي .

(٣) انظر : في التطور النحوي « لبراجشتراسر : ١٤٦ ، وغرائب اللغة العربية

لليسوعي : ٢٣٣ .

(٤) قوله لأم خاتمة عندما قدمت من أرض الحبشة فكساها خميصة (كساء له أعلام)

وجعل يمسح بده ، ويقول : « سناه سناه » أي حسن حسن بلغة الحبشة ، انظر : « بين الحبشة

والعرب » لـ دكتور عبد المجيد عابدين : ٨٧ - ٨٨ .

نحو Chemcha : شمس ، Rlcha : رأس ، Nafcha نفس
ومثل ذلك لما بين العربية والعبرية منه ، نحو : يوم « السبت » ، بالعبرية
Chabbat وسبط « واحدة القبائل الاثنتي عشرة القديمة » بالعبرية
Chêbet وميدراس : « مكان تدرس فيه التوراة » : Midrash (١).
ويبدو أن مرد هذا التغيير إلى خفة السين عن الشين وجرسها الألفظ
وقعاً في السمع ، ففضلوها فطرة ومالوا إليها . وما يؤيد هذا إبدالهم
الزاي في « مهندز » الفارسية إلى السين عند تعريبها ، فقالوا : مهندس
وأبدلوها من الثاء في دولة « البرثيين » أو « البرث » فقالوا : « الفرس »
وجرى تناوبها مع الصاد وإبدالها منها في ألفاظ كثيرة (٢) .

وربما كان السبب اختلاف نطق صوت الشين عند العرب عنه عند
أصحاب اللغات الأخرى ، وما يدعو إلى مثل هذا الظن أنهم أبدلوا الشين
من الحرف الفارسي الذي يلفظ (شينا) قوية كلفظ (CH) في الانجليزية ،
فقالوا : « شوبق وشوبك » تعريباً لـ (جوبه) ، و (شرشف) لملاءة
تبسط فوق القراش لتقيه الوسخ معربة عن « جارشب » . (٣) وربما كان
الأمر عدم ألفتهم في النطق أو الأصل العربي تعاقب ثلاثة أحرف من
بينها الشين — في نحو قولهم : « دشت » و « شرو » من « شروال » و
« اشم » من « اشماويل أو اشماثيل » .

— وقد لا يجري إبدال ذو بال على اللفظ مع أن دليل العجمة فيه

(١) البطريق مار اغناطيوس يعقوب الثالث — مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق :

٢٦٣ مجلد ٤٠ ج ١ .

(٢) انظر العربية ليوهان فاك . الصفحات : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٣) الألفاظ الفارسية المعربة لادي شير : ٩٨ — ٩٩ .

بتوالي ساكنين نحو : « بحت » للحظ ، و « دست » لليد أو الصديق في الفارسية .

— ومن ذلك أيضاً أن يجتمع في الكلمة حرفا الجيم والقفاء نحو : « جوسق » للقصر ، و « قبج » لطائر الحجل . أو حرفا الجيم والطاء نحو : « طاجن وطيجن » بمعنى المقل (١) . أو حرف النون بعده راء نحو : « نرجس » لزهرة ، و « نرد » لآلة لعب . قال أبو منصور الجواليقي : « وليس في كلامهم زاي بعد دال إلا دخيل . من ذلك « الهنداز » و « المهندز » وأبدلوا الزاي سينا فقالوا : « المهندس » . ولم يحك أحد من الثقات كلمة عربية مبنية من باء سين وتاء . فاذا جاء ذلك في كلمة فهي دخيل » (٢) .

— وقال ابن سيدة في المحكم ليس في كلام العرب شين بعد لام في كلمة عربية محضة ، الشينات كلها في كلام العرب قبل اللامات (٣) .

— ومن أدلة معرفة الدخيل أيضاً أن يكون في الكلمة المركبة من أربعة أحرف أو خمسة ، حرف أو حرفان من حروف اللدلاقة ، وهي ستة : ثلاثة من طرف اللسان ، وهي الراء والنون واللام ، وثلاثة من الشفتين ، وهي : الفاء والباء والميم . فان لم يكن فيها ذلك فهي ليست من كلام العرب .

— ومن ذلك عندهم عدم اجراء اللفظ ، أي منعه من الصرف لعلة العجمة لا لغيرها .

(١) عند الخفاجي هي فارسية (شفاء القليل ١٤٧) . ويرى أدبي شير مع فرنكل أنها يونانية الأصل *εργασον* وعلى الوجهين هي دخيلة بالمعنى نفسه . انظر أدبي شير : ١١١

(٢) المغرب : ٥٩ - ٦٠ .

(٣) التهذيب في أصول التعريب للدكتور أحمد عيسى : ١٢١ .

تلك أمثلة تساعد على كشف الدخيل وتعرفه عليه فيما يتصل بالأحرف وأصواتها ويمثل خروج الكلمة على الخصائص العربية ، وهي تشكل خطوة أولية هامة ، تليها مرحلة أخرى تتصل بالأوزان والأبنية ، فإنّ نبوّ اللفظ عن الصيغ العربية لمّا يستوقف المرء ويدعو إلى مساءلة ذاك اللفظ عن أصله ، وإن كان شلوذه لا يشكل دليلاً يطمئن إليه الباحث ويكتفي به وحده ، فكثيراً ما نقع على مثل الشلوذ هذا في الصيغ العربية الأصل ، ومع ذلك فقد نظروا إليه بشيء من التأمل واعتبروه دليلاً مرجحاً للقضاء بعجمة اللفظ ، من ذلك قول النوي : « وقالوا إنّ معجى أمين دليل على أنها ليست عربية ، إذ ليس في كلام العرب فاعيل » (١) .

لكن ، لم يول القدماء أهمية كبيرة للدخيل من حيث صيغته توسلاً إلى معرفته ، وإنما أولوه أهمية قصوى من حيث محاولة ترويضه وتطويعه على قبول الانقياد للصيغ العربية والاطراد معها . وهذا أمر يمكن تتبعه في القواعد العربية بعامّة ، لكن المهم هنا ألاّ يعول على شلوذ الصيغة وحده في معرفة الدخيل من غير امتحانها على محك العربية في النسب والتصغير والجمع والمشتقات حتى يكون قبولها لأساليب العربية في ذلك أو نفورها منه أمراً مرجحاً لفرز الدخيل من الأصل ، وقد نقل عن بعض المتأخرين أمثلة من الصيغ والأوزان بوصفها أمارات على العجمة مثل : « ليس في كلامهم وزن (فُعَلَان) كخِرَاسان . ليس في كلامهم وزن (فاعيل) كفايل وهايل . وذلك معرب . ليس في كلامهم

(١) تهذيب الاسماء واللغات من : ١٢ - ١٣ / قسم ٢ .

وزن (فعاوليل) كسراويل ، وذلك معرّب « . . (١) ولا يلتفت إلى مثل هذا هنا ، لأمرين :

١ - لقول الجواليقي وغيره : « لا ينكر أن يجيء العجمي على مثال لا يكون في العربي » (٢) . ولأن أمثال هذه الأوزان من الدخيل يستحيل حصرها ، وبخاصة ما تركوه على أصله لأثينا بحصرها- نكون كمن يحصي أوزان الألفاظ في لغات العالم التي تقترض منها العربية ، وهو أمر غير علمي البتة (٣) .

٢ - لا يحق للعربي أن يفرض موازينه على كلمات أعجمية خالصة وكأنها من لغته لأن قوانين اللغات مختلفة ، ولأن العربي يفترض لها أصلاً ثلاثياً بوزن (فعل) . ثم يحكم عليها بأنه هو الذي يحدد الزائد والأصل فيها ، وعليها أن تقبل ما يحدد مرغمة . وهو أمر غير علمي أيضاً .

ويرى بعضهم أنه ليس من الضروري أن يكون اشتقاق فصيلة المشتقات المعروفة في العربية ممكناً في الدخيل الذي يعرّب للحكم على عجمة اللفظ أو أصلاته ، بل يكفي بعضها ، (٤) ولكن هذا الرأي مردود بإجماع من يحتاج بهم وبكلامهم في اللغة لاتفاقهم على منع الاشتقاق مما أصله أعجمي ، وحتى لو قبل هذا الرأي . فإن امتناع أخذ بعض المشتقات من الكلمة الدخيلة بشكل مؤشراً هاماً لمعرفة الدخيل . وهو المعنى فيما نحن

(١) انظر مجلة اللسان العربي : ٣٦ مجلد ٩ ج ١ .

(٢) العرب : ٦٣ عن أبي علي الفارسي .

(٣) دخلت العربية ألفاظ تلتزم الوزن العربي بلغت عدتها في إحصاءات (تاج العروس) تسماً وخمسين لفظة . انظر : « المنهج الصوقي لبنية العربية » : ٥٧ للدكتور عبد الصبور شاهين .

(٤) انظر هنري فليشن اليسوعي : العربية الفصحى : ٧٨ .

بصدده هنا . فألفاظ دخيلة مثل : منجنيق ، بنفسج ، إنجيل ، بطريق . .
لا يمكن أن تقبل العربية منها : اسم المفعول والفاعل ومبالغاته واسم
الآلة ، واسم المكان والزمان وبعض المشتقات الأخرى نحو (فُعال)
للدلالة على المرض أو الصوت أو الصفة المشبهة بوزن فاعيل ، أو اسم
المرءة أو الهيئة .

فاذا تأبى اللفظ على أخذ هذه الصيغ منه — كلها أو معظمها —
جاز ترجيح عجمته ، ثم يتم التحقق والتأكد منها بملاحظة جوانب
أخرى ككثرة الصيغ والأوزان أو الجموع أو المعاني واضطرابها إلى ما
ما هنالك مما سماه القدماء « لغات » .

ويجب ألا يغرب عن البال أن جهود القدماء في هذا الاتجاه اللغوي
كانت تنصبّ على اللغة العربية بخاصة ، تصدر عنها ، وترجع إليها ،
وصقل الدخيل بالمصقلة العربية هو الذي كشف عرضاً علاماته وأدلة
معرفته .

أما أدلة معرفة الدخيل عند المحدثين فمن البديهي أن تختلف أوجهها
وتتميز بتطورها عما كانت عليه عند القدماء ، إلاّ فيما كان منها نقاط
التقاء أو انطلاق أساسية لا محيد عنها كاختيار الدخيل بالقياس إلى
أوضاع اللغة العربية وخصائصها . ومادام ميدان البحث واحداً في ما دخل
العربية قديماً ، فأول خطوة فيه الأخذ بما ثبتت صحته من جهود السلف ،
ثم ردّ الغلط منه وسدّ النقص وإتمام العمل .

ولقد نهى للمحدثين — مع تقدم العلوم — من الوسائل ما يمكنهم أن
يقطعوا برأي علمي سليم في أمر تأصيل الدخيل ، في كثير من الأحيان ،
اعتماداً على ما وضعه لهم السابقون — وصفاً وتحليلاً — وعلى ما قدّمته

الكشوف العلمية والمختبرات من عون بديل عن الحدس والحزّر والتخمين ، فضلاً عما أتيح لهم من الاطلاع على اللغات الأخرى هيئات الطباعة والمعاهد والندوات والمجامع اللغوية والترجمة من مادة طيبة كانت حصيلة لجهودهم وجهود المستشرقين معاً في هذا الباب ، بمساعدة عن التعصب الذي أحاط العربية وأصحابها قديماً بفكرة أشرف لغة وأنتى عرق . وأول ما يصادف المتأمل في دراسات المحدثين للدخيل وتأصيله أمران يفتتحون بهما كلامهم .

الأول : إشارتهم إلى جهل القدماء باللغات الأجنبية وأغاليطهم في نسب الألفاظ الدخيلة ، وأوهامهم في التأصيل المقتصر على قرائن عربية محضة (١) .

الثاني : احترازهم من البتّ في أمور الدخيل لما يعتوره من المشاق (٢)

(١) انظر من مثل ذلك : مقدمة الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير ص : ٤ - ٥ .
بندلي جوزي : مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بمصر : ٣٣٨ ج ٣ سنة ١٩٣٦ م . الدكتور
إبراهيم السامرائي في مجلة مجمع دمشق ٦٠٩ - ٦١٠ لد ٤٠ ج ٣ ، ١٩٦٥ ، ومجلة :
العربي ، الكويتية : ٨٤ عدد ٢٤٩ شهر / اب (أغسطس) ١٩٧٩ . الأب روفائيل نخلة
اليسوعي في غرائب اللغة العربية : ١٦٩ ، البطريرك اغناطيوس أفرام الأول : مجلة مجمع
دمشق : ٣٧٣ - ٣٧٤ مجلد : ٢٥ ج ٣ . معجم « المساعد » ص : ٤٤ - ٤٥ للأب أنستاس
الكرمل ، مقدمة المحققين والناشرين .

(٢) انظر برجشتراسر « في التطور النحوي » ١٤٠ و ١٤٦ . القس طوبيا العنيسي «
تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية » المعلقة أ - ب ، أدي شير : ٤ ، الدكتور حسن
ظاظا : « كلام العرب » : ٦٥ و ٧٣ . الأب روفائيل نخلة اليسوعي « غرائب اللغة العربية » :
١٦٩ ، معجم « المساعد » ٤٤ - ٤٥ . البطريرك ماراغناطيوس يعقوب الثالث : مجلة
مجمع دمشق : ٢٦٤ مجلد ٤٠ ج ١ .

ويتطلبه من تظاهر الأدلة لدفع الشك باليقين ، نشداناً للتثبت من الحقائق وفق ما يقتضيه النهج العلمي الحديث من دقة ورضانة .

ولقد استلرك علماء اللغة المحدثون على أسلافهم في أدلة معرفة الدخيل بعض التفاصيل التي قد تبدو ليست بذات بال فيما يتصل باللغات الأعجمية بعامه . ولكنها عظيمة الأهمية فيما يتصل باللغات السامية . ومما لم يلتفت إليه القدماء ، أو لم يصرحوا بذكره في بيان عجمة الكلمة الفارسية اللواحق المشهورة في تلك اللغة (Suffixes) مثل : «ويه» . فقد جاء في «شفاء الغليل» : «ويه» : في سيبويه ونحوه علامة تصغير ، قال في ربيع الأبرار : اذا سمى أهلى البصرة إنساناً بفيل وصغروه قالوا : فيلويه كما يجعلون عمراً عمرويه وحمداً حمداويه . (١)

و «بان» أو «وان» وهي لاحقه تدل على الحفظ والحراسة نحو «مرزبان» : حارس الحدود ، و «شادروان» : حافظ الخيمة أو : «ستر عظيم يسدل على سرادق السلاطين والوزراء على الشرفة من القصر والدار» (٢) .

و «جه» «Tcheh» وتدل على التصغير نحو : «باغ» حديقة و «بغجه» جنينه أو حديقة صغيرة .

و «دار» وتدل على صاحب الشيء نحو : «بازدار» حامل الباز أو الباشق أو الشاهين . (٣) ومن اللواحق ، اللاحقة المكانية «ستان» وتعني

(١) شفاء الغليل : ٢٤٠ .

(٢) أدبي شير : ٩٩ ، و التطور النحوي لبر جشتراسر : ١٤٤ .

(٣) ديور جراحة يصاد بها . وأسمائها هنا جميعاً بالفارسية .

الأرض أو المكان نحو « باك ستان » الأرض المباركة و « بستان » من
« بو » الراحة ، و « ستان » المكان أو الأرض . كما تدل على الكثرة في
بعض الكلمات ، وتستعمل لاحقة زمانية نحو : « تابستان » : الصيف
« زمستان » : الشتاء .

و « كاه » : نحو : خانكاه للخان ، ومكاهة .

و « ان » وزيادة هذه اللاحقة عند الأقدمين من الفرس تدل على
النسبة أو على البلاد التي تنسب إلى العكس ، أو علامة الجمع ، ويذكر
ياقوت الحموي أن عثمان أقطع أخاه حفصاً : « حفصان » : (قرية أو
قطيعة) وأخاه أمية « أميان » وأخاه الحكم « حكمان » وأخاه المغيرة
« مغيرتان » (٢) . و « اك » : لاحقة تصغير بالفارسية أيضاً تنصل بالأسماء
نحو « بسر » : ولد ، « بـسرك » : وليد ، « دختر » : بنت ، « دخترك » :
بنت .

وإذا عزّ الوقوف على أدلة تكشف الدخيل في البنية أو الشكل *Forme*
أو الصوتية ، التمسّت في تاريخ أصحاب اللغة المعطية وحضارتهم
وأحوالهم ، أي خارج دائرة اللغة الخاصة حيث تتكاثر الكلمات وتتجزأ ،
وفي الدائرة الأوسع حيث تكون اللغة وسيلة اتصال بين الشعوب وأداة
تعبير لهم وتعريف بهم وبما عندهم . يقول جرجي زيدان من ذلك :

« فإذا اتفق لفظان متقاربان لفظاً ومعنى في لغتين ، وكانت بين
أهل تينك اللغتين علاقات متبادلة من تجارة ، أو صناعة ، أو سياسة ، جاز
لنا الظن أن إحداهما اقتبست من الأخرى . فإذا كان ذلك اللفظ من

(١) معجم البلدان / البصرة . وينقل يوهان فك في : « العربية » ص : ١٤ / أمثلة
أخرى عن البلاذري عازياً ذلك إلى تصدير الفارسية وقوتها في القرن الأول .

أسماء المحاصيل ، أو المصنوعات ، أو الأدوات فيرجح إلحاقه باللغة السابقة إلى ذلك ، كلفظ « المسك » مثلاً فإنه موجود في العربية وفي الفارسية وفي السنسكريتية وفروعها . . فاذا عرفنا أن المسك يحمل إلى العالم من تونكين ، وتيب ، ونيبال ، والصين ، وأن الهنود القدماء كانوا يحملون الطيب إلى الأمم القديمة ويمرون بسفنهم ببلاد العرب ، ترجح عندنا أن العرب أخذوا هذه اللفظة عن الهنود ، كما أخذها الفرس عنهم ، أو لعلها انتقلت إلى الفارسية من العربية . . لأن الفرس يعدونها عربية ، كما يعدونها العرب فارسية . . أو هي في الفارسية باعتبار أنها فرع من السنسكريتية « (١) .

ويمكن اتباع هذا المسلك نفسه في البحث عن لفظة « كافور » و « زنجبيل » و « بهار » وغيرها للاطمئنان إلى الحقيقة في أصولها (٢) .

وإن من يكابد مثل هذا التتير والتنيش عن الأصول اللغوية سيجد أن هذه الخطوات هي الأكثر أمناً وضمانة والأسلم منتهجاً للوصول إلى اليقين في كثير من الألفاظ الدخيلة التي التبت أحياناً على الثقافات لتقاربها وتشابهها في الشكل والجرس والدلالة فجزم بعضهم بنسبتها إلى هذه اللغة ، وأكد بعضهم الآخر نسبتها إلى تلك اعتماداً على صورتها القريية ، أو اكتفاء بوجودها في نصّ أو معجم . وبمعنى آخر : أخرج اللغويون المحدثون البحث في اللغة وأصولها من إطاره الخاص في الصوتية والتفصيل

(١) اللغة العربية كائن حي : ٤٠ - ٤١ .

(٢) انظر الموضوع السابق . والمعجم الذي نشره الدكتور محمد يوسف مع مقدمته القيمة . مجلة اللسان العربي . المجلدان التاسع والعاشر : الجزآن الأولان . (معجم الألفاظ الهندية العربية) .

إلى ارتياد آفاقها الأكثر اتساعاً في التراث الانساني المشترك ، وفي ذلك توثيق لحقائق اللغة عند الطرفين اللذين تبادلها .

ونذكر في هذا الصدد مثلاً آخر في لفظة : « البلاط » بمعنى « قصر الملك » فقد عدّها العرب عربية ، وشقّوها من البلاط المعروف لأن القصور تفرش به . ولكن هذه اللفظة في اللاتينية Palatium ومعناها قصر الملك . فاذا ادّعى مدّع أنها عربية الأصل ، وأن الرومان اقتبسوها من العرب ، قلنا إن الرومان يرجعون بأصلها إلى تلّ كان في رومية بهذا الاسم ، نزل عليه أوغسطس قيصر وأقام فيه ، فسمّى قصره به . . وإذا أعجزنا الدليل التاريخي ، عمدنا إلى الاشتقاق . . فإن Pala في السنسكريتية معناها الحامي أو المدافع ، وكان الملوك القدماء إنما يبنون القصور للتحصّن بها « (١) .

وهكذا نجد أن الآية قد عكست فصار الدليل على كون اللفظ دخيلاً ينشد في التاريخ العام وتاريخ اللفظ ، وفي آخر المطاف في الاشتقاق ، بعد أن كان ينشد في الاشتقاق قبل كل شيء .

وتلمس أدلة معرفة الدخيل تاريخياً أيضاً على ألسنة أبناء الشعب العاديين الذين يرثون هذه الألفاظ بغير تقصّد منهم ، وإنما بحكم المجاورة لأمم أخرى ، على الحدود أو في الموطن القديم للغة من اللغات كما في تأثر العراقيين بالفارسية على مرّ العصور ، لذا تتردد على ألسنة العامة منهم ألفاظ فارسية كثيرة ، أو كما في تأثر اللهجة الشعبية في مصر بالقبطية إذ تسمع بقايا ألفاظ منها على ألسنتهم (٢) .

(١) اللغة العربية كائن حي ص : ٤٣ - ٤٤ وانظر أمثلة أخرى كجاموس وغيرها .
(٢) من ذلك مثلاً : الكر : وحدة مكابيل في العراق من الأكادية . والأردب : وحدة مكابيل في مصر من القبطية .

وقد يعرف الدخيل من سلالة أصحابه مباشرة ، نسوق من ذلك قول ابن جني (١) : « وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد عن أبي عبد الله بن العباس اليزيدي ، عن الخليل بن أسد النوشجاني ، عن التوزي ، قال : قال لأبي زيد الأنصاري : أنتم تنشدون قول الأعشى :

بسابط حتى مات وهو مُحَزَزٌ

وأبو عمرو الشيباني ينشدها : مُحَزَزٌ ، فقال : إنها نبطية وأبو عمرو نبطية ، فهو أعلم بها منا » .

كما أن طبيعة المجتمع العربي نفسها قد تفرز الكلم الدخيل تبعاً للمعنى الذي يجيء علماً عليه مع أدنى دلالة أخرى تتصل ببناء اللفظ ، ويتمثل ذلك في الألفاظ ذوات الطبيعة الدينية الكنسية التي لم تكن معروفة في أماكن كثيرة من بلاد العرب ، أو لم تكن موجودة في مرحلة ما من الزمن ، فهي لهذا تحمل غربتها في ظلالها الدلالية (٢) . وكما في الألفاظ المتصلة بالرياحين والأشجار المثمرة والأزهار التي لا تنبت في أرض العرب فأسمائها — أصلاً — بغير لغة العرب . ومثل ذلك أسماء بعض العقاقير والأدوات والمصنوعات والمعادن ونحوها مما يحمل إلى جزيرة العرب من بلاد فارس أو الروم أو الهند أو غيرها ، ولم يكن للعرب معرفة به من قبل .

ومن الأدلة ما يرجح تأصيله ونسبته بمعرفة المهد الأول لاستعمال اللفظ أو معناه . فلقد اختلف اللغويون العرب في أصل لفظة تنبور ،

(١) الخصائص : ٨٣ / ٣ .

(٢) انظر أشلة من ذلك عند بريشتراسر في التطور النحوي : ١٤٦ - ١٤٧ ، وعند

جرجي زيدان في « اللغة العربية كائن حي » : ٩٢ .

وذهبوا في أصلها ووزنها مذاهب يحقها الحدس بعجمتها فقالوا : هي مركبة من « بيت نور » أو « بن نور » . وبعد أن يقرر الدكتور حسن ظاها أنها أكادية من فعل (نأر - نور) يقول :

« ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن نفس الكلمة مستعملة في العبرية القديمة ، وفي المصرية الفرعونية ، وفي الفارسية القديمة أيضاً ، وما يرجح أن مصدرها هو العراق القديم التوسع في استخدام النار قديماً هناك ، حتى في الأغراض الصناعية كعمل الفخار الذي بدأ مبكراً جداً » (١) .

وقل مثل ذلك في صناعة السيوف وأسمائها والطوب والأفاوية فمعظم ألفاظها من الهندية ، أو السنسكريتية .

ولقد دلت الدراسات الحديثة على أن معرفة الألفاظ الدخيلة من اللغات غير السامية أقل إشكالاً وتعقيداً منها في اللغات السامية ، لما في هذه من التشابه والتداخل الموهل في القدم ، وفي العربية الكثير منها طبعاً فما الوسائل لمعرفة أو ترجيح نسبته إلى إحدى اللغات السامية ؟

لم يدع أحد من اللغويين الباحثين في الأصول السامية المقدرة على التحقق من امتلاك الوسائل العلمية الصحيحة لإنجاز هذا الغرض ، أو الوصول إلى نتائج يقينية قاطعة في هذا الميدان . وإن كان كثير منهم قد توصل إلى استنتاج بعض المعايير المرجحة لسلامة تصوّره أو منهجه في فرز الأصول السامية بعضها عن بعض ، وخاصة في ميدان الدراسات الصوتية (٢) ؛ ولكن يبقى التحرز والحذر من الثقة المطلقة بهذه المعايير

(١) الساميون ولغاتهم : ١٤٨ .

(٢) الباب الثالث من « المعجمات الحديثة » للدكتور محمود حجازي (نسخة

طبعة على سننل) القاهرة ١٩٧٨ .

هو الرأي السائد ، لأن التنقيب الأثري ما يزال يتكشف كل يوم عن الحديد والمنفاجيء في أمر هذه اللغات ، وقد يخرج في أي وقت بما يلغي كل ما قيل بشأنها ، أو يعززه . ومن هنا يرى بعض الباحثين ضرورة عدم المبالغة أو المسارعة إلى نسبة الموروث السامي إلى هذه اللغة أو تلك . يقول الدكتور حسن ظاظا في ذلك :

« يكاد يكون مستحيلاً أن نجزم عند بحثنا في كثير من الألفاظ المشتركة بين العربية وغيرها من لغات العائلة السامية ، بأن هذه اللفظة أو تلك « مأخوذة » من العبرية أو الآرامية أو البابلية أو الحبشية أو غيرها ، إذ قد يكون العكس هو الصحيح ، نظراً لقدم لغة العرب ، ولعدم عثورنا على نص مكتوب أو مروي عن اللغة السامية الأم . » (١) ثم ينتهي إلى الخلاصة التالية :

« . . قد يكون من السهل — إلى حد ما — رد كلمة معربة إلى مصدرها الأول ، إذا كان هذا المصدر من عائلة لغوية أجنبية . أما إذا كانت اللفظة شائعة في لغات العائلة الواحدة فإن الأمر عسير جداً » (٢) . ويرى « برجشتراسر » أن تحقيق كلمات من هذا النوع : « صعب ، بل محال في كثير من الحالات » (٣) .

ويتمثل ذلك بصورة خاصة ، في الألفاظ المتبادلة بين العربية والآرامية ، أو (وريثها السريانية) ، لما بينهما من التداخل والاشتجار بحكم المجاورة منذ ما قبل الهجرة النبوية ، وبحكم انتشار الآرامية ، على

(١) كلام العرب ٦٥ - ٦٦ .

(٢) نفسه : ٧٠ .

(٣) التطور النحوي : ١٤٦ .

اختلاف لهجاتها في كل بلاد فلسطين وسورية وما بين النهرين في العراق ، وقد تفرّع منها لهجات غربية : كالآرامية اليهودية والفلسطينية والنبطية في « بّرا » و « تدر » . وشرقية : كآرامية التلّسود البابلي وآرامية الصابئة (المندائية أو المندعية) جنوبي العراق . واللهجة الهنريانية التي تفرّعت منها وازدهرت في مدينة « الرّما » منذ ما قبل السيد المسيح ، ثم دخلتها المسيحية منذ القرن الأول (١) .

وقد أثرت الآرامية في العربية تأثيراً عظيماً بألفاظها المتعلقة بالصناعة والطب والكتابة ، وبما توسّطت في نقله إلى العربية من الأقوام الأخرى ، كما أثّرت خاصة بالمصطلحات الزراعية التي أخذ العرب معظمها ، حتّى إن علم الزراعة ظلّ إلى وقت طويل بعد الاسلام يسمّى عند العرب : الفلاحة النبطية « (٢) » .

وكانت صلة الحبشة بالعربية أقلّ أثراً لاقتصارها على العلاقات التجارية ، ثم العلاقات الدينية — من خلال الألفاظ — فيما بعد ، كما نعلم من سيرة النبي وعلاقة أصحابه بالأحبّاش .

وعلى وجه العموم ، فإن الباحثين في الساميات قد خرجوا ، بعد الاستقراء الطويل ، بجملة من المعايير التقريبية التي يمكن أن تشكل أدلة مقبولة لمعرفة الدخيل السامي ، من ذلك :

١ — إشارة القدماء المباشرة إلى كون اللفظ دخيلاً في العربية ،

(١) السابق : ١٤٣ ، و « الساميون ولغاتهم » : ١٢٣ .

(٢) الساميون ولغاتهم : ١٢٣ .

فهم أعرف بأصول العربية، وهم الحجة في الثبوت من حقائق هذا الباب، وليس لأنهم يعرفون اللغات السامية، لكن لأنهم يعرفون ما هو دخيل أو غريب بصرف النظر عن أصله، ثم إذا كان دأبهم التماس أي سبب مقبول يتمسكون به لإثبات عربية ألفاظ أجنبية، فإنه لحري بهم ألا يبعدوا من العربية إلا ما تأكد لهم عجمته. فمن هذا الضرب مثلاً لفظة «الغبراء» التي يعبدها الأب روفائيل اليسوعي سريانية، وبرجوعنا إلى بعض المظان العربية (كالمعرب) نجد الجواليقي يقول فيها :

«الغبراء»: هذا الثمر المعروف. دخيل في كلام العرب» (١).

عندئذ ترجع عجمتها بتضافر الأدلة الثقلية والدرسية المحدثه.

٢ - الاشتقاق : فوجود اشتقاق واضح للفظ في إحدى لغات العائلة السامية أظهر منه في العربية يجعلنا نميل إلى اعتباره دخيلاً في العربية من تلك اللغة، مثل لفظة «حصن» فهي في السريانية Hesno، وهي مشتقة من Hsen بمعنى كان قوياً. (٢) واللفظة بدالاتها موجودة في العربية، فلم يبق إلا أن ننظر إلى انتمائها الحضاري الذي ربما كان يرجح إرجاع أصلها إلى السريانية لسبق هؤلاء وشهرتهم تاريخياً ببناء الحصون. . . ومثل ذلك لفظة «حواريون» ومنافق وفطر ومنبر من الحبشية، فكلمة حواري، مع كون بنائها غير مألوف في العربية لا يمكن اشتقاقها من

(١) المعرب : ٢٨٤، وهي في اللسان والجمهرة كذلك. وانظرها في : غرائب اللغة :

حار لأن ما هو أقرب إلى معنى الحواريين من معاني هذه المادة وهو الرجوع أبعد عنه بكثير من معناها في الحبشة وهو السير والسفر . والحواريون في لغة الكنيسة رسل المسيح « (١) .

٣ - المعيار الصوتي الذي يعتمد على رصد المقابلات بين الوحدات الصوتية في العربية مع غيرها من الساميات ، فإذا كانت الأبحاث الصوتية قد بينت أن الوحدة الصوتية (س) مثلاً ، في العربية ، يقابلها الوحدة الصوتية (ش) في غيرها ، ثم كانت اللفظة تحتفظ بالشين في اللغتين ترجح أنها دخيلة ، وإن كانت تحتفظ بالسين في اللغتين تبين أنها من العربية القديمة ، أي أصيلة في العربية ، دخيلة منها في غيرها . مثل لفظة «سراج» فهي في السريانية Chrogo (٢) ، استعاضت العربية عن الشين بالسين عندما أخذت اللفظة ، ومما يرجح أخذ العربية لها من السريانية تحول صوت ال (O) فيها إلى حركة المد في العربية على ما هو مطرد أو غالب بين اللغتين في ألفاظ مثل الصلاة والزكاة وحزيران ، للشهر المعروف ، ومرآن ، لشجر (٣) . وقل مثل ذلك في لفظة «مشكاة» الحبشية ، فبعض هذه الألفاظ لا زال يكتب بالواو في الرسم القرآني .

٤ - نقل الكلمة محرفة أو مغايرة للأصل ، مثل «محراب» من الحبشية ، فربما كان أصلها محرام أي المعبود ، فأبدلت الميم باء . أو ربما

(١) بين الحبشة والعرب للدكتور عبد المجيد طابدين : ٩٩ : ١٠٠ ، وانظر : برجستر اسر ١٤٦ ، ١٤٧ والألفاظ السريانية في المعاجم العربية . مجلة مجمع دمشق ، س : ٤٨٨ - ٤٨٩ مجلد ٤٠ ج ٤ .

(٢) Fraenkel : 95 ، وانظر : غرائب اللغة : ١٨٦ .

(٣) انظر غرائب اللغة : ١٧٨ و : ٢٠٥ .

كان أصلها مكرباب ، أي المكان المقدس فأبدلت الكاف حاء . ومن ذلك كلمة « بغل » وقد وردت في القرآن ، وهي لفظة حبشية أصلها : بقل بالقاف . فقد تبين أن تغير الكلمة في حرف من حروفها قد يكون دليلاً على عدم أصالة الكلمة في اللغة المنقولة إليها (١) .

٥ - انفراد الكلمة في العربية بحيث لا يكون لها إلا ما اشتق منها مثل لفظة « التاجر » فليس في العربية من هذا الأصل إلا ما اشتق منه ، حتى إن ابن فارس لم يعين لها أصلاً كعادته ، ثم يشرحه ، بل قال : التاء والجيم والراء ، التجارة معروفة . . ثم قال : ولا تكاد ترى تاء بعدها جيم (٢) . والأمثلة من هذا النوع من الدخيل كثيرة جداً (٣) .

٦ - ورود نص موثوق به يؤكد أصل اللفظة . من ذلك ما ذكره القدماء في « مشكاة » من أن أصلها حبشي ، فاذا رجعنا إلى الكلمة في الحبشية نجد أن Maskot معناها الكوة . وفي القرآن يرسم المقطع الثاني بالواو ، مما يدل على أن حركته لم تكن فتحة ممدودة في الأصل بل كانت (O) كما في الحبشية تماماً . ومثلها كلمة مصحف ، فيروى أن سالماً مولى أبي حذيفة جمع القرآن بين دفتين ، ثم ائتمروا على أن يسموه باسم فقال البعض منهم : سموه السفر ، فقال لهم إن ذلك تسمية اليهود لكتبهم ،

(١) بين الحبشة والعرب : ١٠٠ .

(٢) مقاييس اللغة / تجر . ويرى الدكتور ظاظا أنها كلمة مأخوذة من الأكادية (تمقر) أو (تمجر) دخلت إلى الآرامية بلفظ (تجارا) للدلالة على بائع الخمر خاصة .

« الساميون ولغاتهم » : ١٤٦ .

(٣) نذكر منها على سبيل المثال : قاقوزة ، كميت ، رجان ، جون ، خاتم ، ثريا ، عوق ، برهان ، مائدة ، دملج ... وانظر : الفصل الثالث من هذا البحث .

فكرهوا ذلك ، فقال :إني رأيت مثله في الحبشة يسمّى المصحف ، فأجمع رأيهم على أن يسموه المصحف فسمّي به . وإذا رجعنا إلى الحبشية نجد كلمة mashef مشتقة من صحّف أي كتب . ومصحف في العربية تروى فيها محرّكة بالحرّكات الثلاث (١) .

٧ - المعيار البنائي . ويقصد به الشكل الذي تلازمه علامات شبه مطردة يتميّز بها من الأبنية العربية ، كما يقصد به الصيغ ذوات الأوزان المألوفة في غير العربية من الأسرة السامية .

وقد تفتّن إلى ذلك بعض السلف ونبهوا عليه ، قال الإمام الرازي في لفظة « الطور » : « وهو بالسريانية (طورا) على حال واحد في الرفع والنصب والخفض ، وكذلك اليمّ هو بالسريانية (يّمّا) فأدخلت العرب فيه الألف واللام وصرفته في جميع الاعراب على ما وصفت (٢) .

فهذه الفتحة الطويلة هي أداة التعريف في السريانية ، ولا تزال تحتفظ بها إلى اليوم مدن وقرى كثيرة في بلاد الشام والعراق مثل : (عانا) : الغنم ، و (صيدا) : الصيد ، و (رشميتا) : رأس المياه . وتكون لهذه الأداة أحيانا دلالة الجمع في مثل تلك الأسماء نحو : (راشيا) : الرؤوس (كضريا) : القرى ، (فاريا) : الثمار .

ومن أمثلة ذلك اللاحقة المشهورة في السريانية (ون) فان أما كن كثيرة لا زالت تحتفظ بها في أسمائها مثل : (أرزون) (٣) : الأرزة الصغيرة ،

(١) بين العرب والحبشة ص : ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) الزينة في الكلمات الإسلامية العربية : ٧٨ / ١ .

(٣) انظر : أنيس فريجة : « أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسيرها » ص : ٥٥ .

(بَتْلُون) (١) : بيت التلة أو محلة الربوة والحضبة ، وربما كان وجودها في الأسماء العربية مثل : سعدون ، خلدون ، حمدون (١) ، من ذلك إذ إن العربية لا تعرف التصغير بهذه الأداة (٢) .

ومنه ما نراه من النسب بالنون الآرامية - السريانية ، الذي عدّه سيبويه « من تادر معدول النسب » ، وقد عرفت العربية منه ألفاظا كثيرة نحو : (نوراني ، جواني ، براني ، منبجاني وأنبجاني ، طوراني ، قسطلاني ، عناني . . .) ، ومنه ربانيون التي قال فيها أبو عبيدة : « وأحسب الكلمة ليست عربية إنما هي عبرانية أو سريانية » وذلك أن أبا عبيدة زعم أن العرب لا تعرف الربانيين (٣) . وقد أنشأت العربية على غرار هذا النسب بعض الألفاظ مثل : لحياي : لعظيم الاحية ، ورقباني : لعظيم الرقبة .

وفي الأوزان نجد صيغاً دخيلة غير راسخة القدم في العربية كوزن « فعلوت » مصدراً نحو : (رَهَبُوت ، رَحَمُوت ، مَلَكُوت ، جَبَرُوت ، تَرَبُوت . .) (٤) فهذا الوزن غير شائع في الأصول العربية وتكرار وروده على هذا الوجه يشير إلى كونه دخيلاً من إحدى اللغات

(١) نفسه : ٢٢ وانظر ص : ٢٦ في يحملون .

(٢) ونشير إلى ما يشبه هذه في علامة الجمع العبرية والتي يسمونها في العربية « التميم » فقد ذكر بعضهم من ذلك « شراشيم » للجنود التي حولها العرب إلى « جراثيم » وصاغوا منها مفرداً جرثومة ، و « اللهم » قالوا جمع اله بالعبرية . وقد ذكر أحد الآباء المشرقين بعض علامات أخرى تميز السريانية من سوابق ولواحق اللفظ . انظر : مجلة مجمع دمشق ، مجلد ٤٠ : ١٣٠ (٣) انظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٨١ - ١٩٥ / ١١ سنة ١٩٥٩ و « الساميون ولغاتهم » ١٤٧ .

(٤) انظر أمثلة من هذا الوزن منسوبة كلها إلى الآرامية عند الأب روفائيل نخلة اليسوعي في « غرائب اللغة » الصفحات : ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٠٦ .

السامية ، ذلك لأن جذره الثلاثي في بعض الألفاظ معروف في العربية على خلاف الوزن .

ويمكن أن يقال مثل هذا في وزن « فاعول » فهو نادر في العربية ، ولعل ما بُني منه فيها متأخر قليلاً ، إنما هو شائع بكثير في الآرامية نحو : (ساجور ، راقود ، باسور ، طاعون ، تامور ، ناجود ، حانوت ، ناعور ، فاثور ، ناطور ، جالوت ، ساهور ، صاقور ، تابوت ، طاغوت . .) (١) .

وقد ذكر الشهاب الحفاجي بين الدخيل لفظين من هذا الوزن فقال : لاهوت ، وناسوت لغة عبرانية (٢) وجذر كثير من هذه الألفاظ معروف في العربية أيضاً وإن اختلف مدلوله فيها عما هو عليه هنا ، لكن الأصول متفقة في الجانب الصوتي على الأقل .

ويمكن أن نضيف إلى هذه الصيغ بعض أوزان قليلة أو نادرة كوزن « تفعول » نحو : (تلمود) في العبرية ، وفاعيل نحو : (آمين) كما سيجيء .

٨ - ومن الأدلة لمعرفة الدخيل أيضاً ندرة معنى من معاني الأوزان العربية مع شيوعه في غيرها من الساميات ، من ذلك كلمة « أخدود » ، فمن المعلوم أن وزن أفعول بالفتح يأتي في الحبشية (وربما في لغات يمنية أيضاً) للدلالة على الجمع ، فيقال : أهجور ، أي بلاد ، جمع هجر ، وأجموس : نوع من النقود وجمع جمس . ولا نعرف أن (آفْعول)

(١) معظم هذه الأوزان منسوبة منه « فرنكل » إلى الآرامية . انظر :

Fraenkel die armi. p. : 70 , 83 , 114, 134, 144, 167, 169, 172, 265, 276.

(٢) شفاء الغليل : ١٩٩ .

قد ورد في العربية مفتوح الأول ، وإنما ورد مضموماً الأول للدلالة على معان شتى . . . ونرجح أن أفعال الدال على الجمع في العربية دخيل جاءنا عن طريق الحبشة أو اليمن (١) . ونجدها تعامل معاملة المؤنث ، في الحديث الذي رواه الطبري « أن الملك خدّ لقومه أخدوداً وملاًها ناراً » .

وأصحاب المعاجم يذكرون أنها مفرد مذكر ، فلماذا عوملت معاملة المؤنث ؟ لا شيء إلا لأنهم كانوا يدركون أن هذا اللفظ جمع لا مفرد . والمادة موجودة في الحبشية (حدد) أي أحدث قطعاً ، والحاء والحاء وسائر حروف الحلق عرضة كثيراً للتبادل في الكلمات الحبشية ثم يؤيد هذا الرأي ما ذكره النسفي ، دون سائر المفسرين واللغويين ، من أن أخدود جمع خد ، أي شقّ عظيم في الأرض » (٢) .

ومن المسلم به أن هذه الأدلة والمعايير لمعرفة الدخيل في العربية لاتعدو أن تكون مؤشرات عامة يسعى الباحث على هديها إلى ترجيح قناعته أو دفعها ، كما يسترشد بها فيما لا يطمئن إليه من التحقيقات في الأصول اللغوية . ولا يمكن لمثل هذه المؤشرات أن تستغرق الأمثلة الدخيلة جميعها ، بل يبقى أحياناً لكل لفظة قانونها الخاص وطبيعتها المتفردة . ولا سبيل إلى تحصيل ذلك كله إلا بالدربة^٣ والدأب والمثابرة .



(١) الدكتور عبد المجيد عابدين : « بين الحبشة والعرب » : ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) الموضوع السابق نفسه .

الفصل الثاني

الرغميل

والدراسات الصوتية

العرب وعلم الأصوات :

تحتل الدراسات الصوتية منزلة متقدمة وأساسية في العلوم اللغوية ؛
بل إنها لتشكل المعتمد الذي لا غنى عنه للباحث في اللغة — منطوقة أو
مكتوبة — وفق المنهج الوصفي أو المعياري أو التحليلي أو المقارن .

وقد تنبّه علماء العربية في وقت مبكر جداً على هذه الحقيقة وأولوها من
العناية والجهد ما لا يجحد قدره ، بل ما هو محل إعجاب اللغويين
وتقديرهم إلى اليوم ، على الرغم من التقدم التقني المدهش الذي بلغه
العالم في هذا الميدان ، وعلى الرغم من الاكتشافات والظفر بالنقوش
القديمة ، والدراسات المقارنة ، واستخدام الآلات والمختبرات والمعامل
الصوتية الدقيقة المعقدة . على الرغم من ذلك كله يكفي اللغويين العرب
القدماء فخراً في مجال الدراسات الصوتية أن يشهد لهم عالمان غربيان
كبيران هما : برجشتراسر الألماني ، وفيرث الانجليزي . يقول الأول :

« لم يسبق الأوروبيين في هذا العلم إلا قومان : العرب والهنود » .
ويقول الثاني : « إن علم الأصوات قد نما وشبّ في خدمة لغتين مقدستين
هما : السنسكريتية والعربية » (١) .

(١) انظر : الدكتور كمال بشر : دراسات في علم اللغة : ٦٧ ، والدكتور أحمد

مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب : ٨٤ ، مع اختلاف يسير .

وان عالماً غريباً ثالثاً ، هو اللغوي الفرنسي « جورج مونين » ليرى عملهم ذاك « علماً فذاً » يقول :

« منذ القرون الثامن الميلادي كان علماء اللغة في البصرة يسعون إلى وصف لغتهم وصفاً صوتياً . وسواء أوجدوا تلقائياً علماً للأصوات ، جديراً بأن يذكرنا بالعلامة (Panini) أم أنهم اقتبسوا هذا العلم عنه ، فتلك مشكلة على حدة ، ولكن لا بد لنا - بادئ ذي بدء - أن نعرف بوجود هذا العلم في الأصوات ، وأنه علم فذّ ممتاز » (١) . ثم يقول بعد أن ينقل وصف أبي حاتم الرازي للحروف الثمانية والعشرين من الأبجدية العربية :

« وما من ريب أننا لا نستطيع طوال أوائل العصر الوسيط أن نشاهد في أوروبة حادثاً مماثلاً ، اللهم إلا في كتاب Edda لمؤلفه الاسكندنافي : « سنوري ستورلوسون Sturluson snorri حيث نجد أول أثر لهذا العلم الصوتي » (٢) .

هذه بعض أقوال علماء اللغة الغربيين ناهيتك من أقوال علماء اللغة العرب في هذا الصدد . ولكن ، كيف أحرز العرب هذه المرتبة المتقدمة في علم الصوت ، في زمن مبكر نسبياً ؟

ربما كان ذلك نتيجة منطقية لطبيعة حياتهم ونشأة علومهم على السماع والمشاهدة والمقصود بالسماع هنا : « الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن انطاطقين بها » (٣) . فقد درجوا على حمل الشعر عن « الرواة » واشترطوا

(١) تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين : ١٠٧ ترجمة الدكتور بدر الدين

القاسم .

(٢) الموضع السابق .

(٣) أصول التفكير النحوي ص : ٢ للدكتور علي أبو المكارم .

في جمع اللغة وصحتها السماع من أصحابها ، وحملوا القرآن والحديث في صدورهم سماعاً - أصلاً - وعلى السماع اعتمدوا في نقد عيوب الشعر من الإقواء والإيطاء وتنافر الحروف فيه . وعلى السماع قعدت القواعد وانسبني علم التجويد والقراءات ، واتخذت بعض معايير الفصاحة ، وبه قيس لغات القبائل المذمومة ولهجاتها ، فالسماع كان المنبع الأول الذي استقى العرب لغتهم منه . ومن هنا رأى الدكتور ابراهيم أنيس أنه « ليس من المغالاة في شيء أن نعدّ الانتاج الأدبي عند الجاهليين مظهراً من مظاهر الثقافة اللغوية التي اكتسبوها بالتلقي والمشافهة جيلاً بعد جيل » (١) .

ومن البدهي أن ينعكس ذلك كله على التفكير اللغوي عندهم فيحظى البحث في الأصوات ، بتلك المكانة والعناية حتى يصطلح ابن جنّي على تسميته بـ « علم الأصوات » (٢) ومن ثم يقرر تلك الحقيقة الباقية إلى اليوم :

« حدّ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » (٣) .
وقيمة التنبيه على مثل هذه المصطلحات والحقائق تكمن في سبق إليها ، وإلى الإدراك المبكر أن اللغة المنطوقة (Spoken language) هي المصدر الحقيقي في الدرس اللغوي على ما يرى علم اللغة الحديث .

-
- (١) دلالة الألفاظ : ١٩٣ ، وانظر مثل هذا الرأي عند الدكتور أحمد مختار عمر :
« البحث اللغوي عند العرب » : ٦٢ .
(٢) سر صناعة الإعراب : ١٠ / ١ .
(٣) الخصائص : ٣٣ / ١ .

أ - النطق الأعجمي للأصوات العربية :

ليس خطر وجود الدخيل في لغة من اللغات بأقل من خطر نطق الدخلاء لتلك اللغة ، وبوجه خاص إذا كان الأمر يتصل بالألفاظ ، فإنّ الأجنبي ، إذا لم تطاوعه عاداته النطقية القومية الراسخة على نطق أصوات لم يؤدها من قبل ، اعتاض عنها - تلقائياً - بأصوات لغته القريبة المخارج منها ، وبهذا التبديل يحصل الالتباس والغموض في الألفاظ بإشراك أصوات أصيلة ودخيلة في تركيبها .

وكما سلفت الإشارة إلى أن المعايير اللغوية لسلامة الألسنة وصلاحها للاحتجاج - زماناً ومكاناً - تقاس بمدى الصلة بالأعاجم ، فإن هدف الدراسات الصوتية يضع في الحسبان الحفاظ على الألسنة العربية من اللحن واللكنة للحفاظ على لغة القرآن وحسن نطقه (١) . ومن ثمّ تعليم حملة هذه اللغة من الأعاجم ما يصون ألسنتهم ، هم أيضاً . .

أي إن علماء العربية كانوا ينظرون إلى العجمة والأعاجم في الحالين جميعاً ، النظرة التي تكفل للعادات الصوتية العربية سلامتها واستمرارها ، مثلما كانت سجيّة فطرية فيهم قبل الاختلاط بغيرهم . وكان لا معدى لهم عن الإنصات إلى صوتين :

(١) انظر « العربية » ليوهان فك : ١١ .

الأول : نطق الأعاجم للعربية .

الثاني : نطق العرب للأصوات في الألفاظ الدخيلة من لغات غير

عربية .

وكان الاختلاط بالأعاجم -- نتيجة للأنظمة الاجتماعية في مجملها (١) -- قد أصبح واقعاً ملموساً ، والتقاء العربية بلغاتهم محتوماً ، وما من لغتين التقتا إلا تبادلتا التأثير والتأثر ، فأحدثتا ضرباً من التغير في النطق على السنة كل فريق نطق بغير لغته .

وعملية التغير تلك تبدأ في الفرد ثم تنتقل آفتها إلى المجتمع ، فنطق الأعجمي للغة العربية بلكنته الخاصة سيدونابياً عن السمع العربي ومدعاة للاستغراب والتأمل بما يحمله من هجئة ، وعن غير تعمد يسري في المحيط الاجتماعي ، وفي أصوات اللغة ، ثم يتطور وينفثو لاعتبارات شتى ، ولا بد -- حالكذ -- من الوقوف على طبيعة عيوب النطق لتلافيها وتقادي خطرهما ، وهذا أول ما اتجه نظر لغويينا القدامى إليه ، وأمعنوا في تعقبه وملاحظته في الوقت المناسب . فقد لاحظوا من ذلك على صُهبب ابن سنان الرومي -- صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم -- أنه كان يقول : انك لهائن ، يريد : إنك لحائن أو لحائن « (٢) .

وروا مثل ذلك عن الشاعر أبي عطاء السندي الذي احتال عليه حماد

(١) بعد الفتوحات الإسلامية وقبلها : بالاختلاط في المجتمع الواحد (المصاهرة) ،

الرق ، الجوازي ، الموالي . . الخ .

(٢) البيان والتبيين للجاحظ : ١ / ٧٢ . وعند يوهان فك : إنك لحائن (بالخاء) .

ويعلق على ذلك بقوله : إن العرب قد لفت نظرهم في اللهجة الرومية إبدال الخاء هاء .

« العربية » : ١٣ .

عجرد ليقول ثلاثة ألفاظ هي : « جرادة ، زج ، شيطان » . فعلى ما يروي ابن قتيبة :

« أرسلوا في طلبه ، ولم يلبث أن جاء قائلاً : (مرهبا ، مرهبا ، هياكم الله) . فقال له حماد : ألا تتعشى ؟ فقال : « قد تأسيت » ، ثم أخذ حماد يستدرجه لكي ينطق بالكلمات الثلاث : فقال له : كيف بصرك باللغز يا أبا عطاء ؟ فقال : (هَسَنٌ) . فأخذ حماد ينشد أبياتاً في اللغز تتضمن معاني الكلمات الثلاث ، فينطق أبو عطاء الجرادة : « زرادة » ، والزج : « زز » والشيطان : « سيطان » (١) .

كما رووا عن عبد بني الحسحاس أنه كان ينطق الكاف بدل تاء المخاطب ، فكان إذا أنشد الشعر قال : « أحسنك والله » ، يريد : أحسنت والله (٢) . وهذه هي طريقة صوغ الضمير المتصل بالمفرد في اللغة الحبشية (٣) .

ولقد كان الجاحظ من أبرز القداماء تنبهاً على لكنة الأعاجم ، وحشداً لأمثلة عيوب النطق عندهم ، من ذلك ما يرويه عن زياد النبطي حين دعا غلامه ثلاثاً فلما أجابه قال : « من لدن دأوتك إلى أن قلت ليلك ما كنت تصناً » ؟ يريد : من لدن دعوتك إلى أن أجبتني ما كنت تصنع ؟ (٤)

(١) الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٢ / ٧٦٦ - ٧٦٧ . والخزانة للبغدادى : ٤ / ١٧٠ .
والعربية ليوهان فك : ٣٥ .

(٢) الشعر والشعراء : ١ / ٤٠٨ ، وانظر البيان والتبيين : ١ / ٧٢ - ٧٣ حيث يذكر الجاحظ أن عمر قال لسحيم بعد أن أنشده هذا :

(عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً)
لوقدمت الإسلام على الشيب لأجزتك . فقال سحيم : ماسعت . يريد : ماسعت .

(٣) العربية : ١٣ .

(٤) البيان والتبيين : ٢ / ٢١٣ ، والمحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ : ٩ .
والأغاني (ساسي) : ١٤ / ٩٩ . وفي « الحيوان » ٧ / ٢٣٤ : فيل مولى زياد يقلب الحاء هاء والعين همزة . وفي « عيون الأخبار » : ٢ / ١٥٩ : وفي « العربية » ينقل (فك) : أن عبده الله بن زياد بن أبيه الذي صار والياً على العراق وأمه مرجانة (مارجريت) كان ينطق الحاء هاء وألقاباً كافاً . (العربية : ١٥) .

وإذا ما أردنا فرز هذه العيوب النطقية وتصنيفها صوتياً برموزها الحرفية نجد أن هؤلاء الأعاجم لا يحسنون نطق الأصوات العربية على نسق أصحابها ، بل يعجزون عن نطق حروف بأعينها ، كالحاء والعين والجيم والشين . وذلك بالمقاييس العامة وأخذاً بظواهر الأمور وعيوب جهاز السمع . أما في حقائق العلوم الصوتية الحديثة ودقائقها ، فالأمر أبعد من ذلك إذ أثبتت الدراسات الصوتية بالأجهزة الدقيقة أن الإنسان لا يعيد الأصوات ذاتها عندما يكرر نطق جملة ما كما نطقها تماماً في المرة الأولى (١) . كما تبين بالدراسة العلمية العملية أن طريقة نطق الأصوات تختلف اختلافاً بينا من شخص إلى آخر (٢) . فما بالك بنطق الأعجمي لأصوات عربية لم يألّفها ؟ !

ولكن قبل الدخول في التفاصيل الدقيقة تلك ينبغي إمعان النظر والتأمل فيما يحيط بهذه الأخبار من ظروف ، وما يداخلها من ملابسات ، فأول ما يلحظ فيها :

آ - أنها نقلت بألسنة العرب التي خففت - على الأرجح - من وقوع عيوبها ، لعدم تمكن العرب من رصد النطق الأعجمي بدقته ذاتها ، فضلاً عما أضاعه منها تصويرها بالرموز الكتابية العربية. فلعل بعض الروايات كتب عبارة زياد النبطي : « ما كنت تصناً » بالسين لا بالصاد ، إذ المفروض أن تكون كذلك ،

(١) Paul roberts : Understanding English. p : 88 .

(٢) د. نايف خرما : « أنسواء على الدراسات اللغوية المعاصرة » : ٢٠٠ ، كندراتوف :

« الأصوات والإشارات » ص : ١٧٨ إلى ١٨٠ . ترجمة شوقي جلال . والبيان والتبيين :

١ / ٣٢ عن نطق الحراساني ، والزنجي ، والمندي ، والتبلي ...

ب - أنها رويت في إطار اجتماعي ذي طابع فكاهي يشف عن روح دعابة لا تخفى ، ذلك أن محورها يرتكز على النطق غير المؤلف ، وليس أدعى إلى الإضحاك من مظهر المخالفة للمألوف كما يقول «بيرجسون» في فلسفة الضحك. ولهذا الطابع الفكاهي أثر سلبي في سريان الخطأ النطقي ولهج الناس به ، وكلمتهم بتناقله .

ج - قدمت هذه الأقوال في قالب اخباري أو قصصي مغفلة من كل ملاحظة أو تعليق علمي من قبيل ناقلها ، كما لم تهتم بالإشارة إلى جنس الأعجم أو لغته كي تقوم فكرة مقابلة لغوية أو صوتية بين نطقه والنطق العربي . ولكن هناك تنبهاً قائماً لطبيعة المخالفة النطقية يدل عليه الاهتمام المسبق بالسندي ليقفوا على نطق أحرف عربية يعلمون سلفاً عجزه عن النطق السليم بها .

د - اقتصرت هذه الأخبار على الإلمام (العرضي) بالنطق غير السليم لبعض الأحرف ، دون تقصص لبقية الأحرف العربية ، ولذلك فالحكم على أثر الظاهرة بظل نسبياً ، قد يكون كافياً لنشوء ملاحظة ، ولكنه غير كاف لإصدار حكم عام .

ولو كان الأمر ينتهي عند هذه الصورة لبدا هيتا محصوراً في نطاق ثانوي قد لا يشكل خطراً ذا بال ، ولكنه يتعدى هذا إلى إبدال أحرف عربية أخرى بأعجمية ، وإلى ترقيق حروف الأطباق ، بل إلى محاولة

بعض الأعاجم السيطرة على اللغة العربية الفصحى ونظم الشعر ، وفيهم تلك اللكنة ، كما يرى الدكتور ابراهيم أنيس حيث يقول :

« شهد العصر الأموي بعضاً من الموالى أصحاب الطموح الذين حاولوا جهدهم السيطرة على اللغة العربية الفصيحة ؛ ولكن بقيت في ألبسنتهم لكنة تم عن أصلهم ، وتفشي ما استر من انتمايتهم للفرس . ويكفي أن نشير هنا إلى أن الفقيه الكبير « مكحول » المتوفى سنة ١١٧ هـ كانت لهجة العربية تم على أصله الفارسي ، اذ كان يبدل الحاء هاء والقاف كافاً ، وكذلك الشأن مع المحدث الثقة الكبير « نافع » أستاذ مالك . والغريب أن بعض هؤلاء الموالى أيام الأمويين كانوا يحاولون نظم الشعر العربي وعرف منهم شعراء من أمثال زياد الأعجم المتوفى سنة ١٠٠ هـ وهو مولى المهلب بن أبي صفرة حاكم خراسان . وقد سمي بالأعجم للكنة في لسانه جعلته ينطق بالعين همزة وبالحاء هاء ، ويرقق حروف الإطباق ، وتلك هي السمات الخاصة باللسان الفارسي » (١) .

ويذهب غيره إلى أبعد من هذا في الحكم على الفارسية وأثرها النطقي في المجتمع العربي أيام الأمويين فيقول :

« كانت الفارسية مسؤولة إلى حد كبير عن اللكنة التي أصابت الخواص والعوام على حد سواء » (٢) . وتكثر أمثال هذه الإشارات إلى الفرس ولغتهم وإلى ما خلفته لكتنتهم من أثر في البيئة العربية ، حتى لتكاد ظاهرة اللكنة الفارسية تأخذ في إطلاقها على الأعجمي صفة التعميم

(١) اللغة بين القومية والمالية : ١٨٧ .

(٢) الدكتور طه ندا : الأدب المقارن : ٦٦ .

لما لصلتها الواسعة بالعربية من تأثير ووضع دقيق منذ القدم (١)، وبعد الإسلام ، فقد شاعت الفارسية في القرن الأول الهجري بين سكان الكوفة والبصرة والمدينة الذين اختلطت بهم جاليات فارسية كثيرة العدد ، حتى قيل إن سيلاً من التجار والصناع وغيرهم كانوا يردون البصرة والكوفة ، وسرعان ما كوتوا مع أسرى الحرب الكثيري العدد ذوي الأصل الفارسي أغلبية السكان . فني البصرة كانت اللغة الفارسية حيثئذ لغة الخدمة في الجيش ، وقد تأثر بعض العرب بطريقة النطق الفارسية (٢) .

ولكن تلك الفكرة السائدة حول طغيان الفارسية أكثر من غيرها في المجتمع العربي ، وإن كانت صحيحة إلى حد بعيد ، لم تقف حائلاً

(١) انظر الدكتور حسن ظاغا : الساميون ولغاتهم : ١٥٠ - ١٥١ حول سلة

الساميين بالفرس .

(٢) انظر تفاصيل معلولة عن صلة العرب بالفرس وتبادل التأثير والتأثر ، ومزيماً

من الأمثلة في البيان والتبيين للجاحظ : ١ / ٧٢ - ٧٣ ، ١ / ١٤٣ ، ٢ / ١٦١ ، ٢ / ٢١١ ، ٢ / ٢١٣ (بتحقيق هارون) .

- و « الحيوان » له : ٧ / ٢٣٤ . والمحاسن والأضداد : ٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

- فتوح البلدان للبلاذري : ٨٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ (طبعة مصر ١٩٠١) .

- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني : ١٤ / ٩٩ .

- عيون الأخبار لابن قتيبة : ٢ / ١٥٩ - العربية ليوهان فك : ١٣ إلى ١٩ .

- مجلة مجمع دمشق ص : ٣٩٥ - ٣٩٧ مجلد ٣٥ ج ٢ للأستاذ حامد عبد القادر ،

ومنه اقتبس بعض ما في المتن . والمجلد ٢١ ج ٩ و ١٠ ص : ٤٩١ - ٤٩٢ للأستاذ عبد الوهاب عزام .

- مجلة مجمع القاهرة ج ١١ ص : ١٠٥ - ١٠٨ سنة ١٩٥٩ للأستاذ محمد رضا الشيببي .

- مجلة المورد العراقية . مجلد ٧ العدد الرابع سنة ١٩٧٨ ص : ١٢ - ١٥ حيث جمع

الدكتور ابراهيم السامرائي معظم ما ساقه الجاحظ من تلك الأمثلة .

- مجلة جامعة أم درمان الإسلامية . العدد الأول : ٢٩٧ إلى ٣٠٦ .

دون النظر إلى مخالفة بقية الأعاجم للأنظمة الصوتية العربية ، أو للأصول الصوتية المعتادة عند العرب ، فقد صدرت عن الجاحظ ملاحظات عامة من هذه الجهة عكف فيها على استقرار الأصوات في الحروف ، فكان هنا عالماً ، لا ناقداً اجتماعياً ، أو محدثاً ظريفاً ، يدل على ذلك قوله : « فأما حروف الكلام فإن حكمها إذا تمكنت في الألسنة خلاف هذا الحكم ، ألا ترى أن السندي إذا جلب كبيراً فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايا ولو أقام في عليا تميم وفي سفلى قيس وبين عجز هوزان خمسين عاماً ، وكذلك النبطي القح . . الذي نشأ في بلاد النبط لأن النبطي القح يجعل الزاي سينا ، فإذا أراد أن يقول : زورق : قال : « سورك » ويجعل العين همزة ، فإذا أراد أن يقول : « مشعل » قال : « مشمل » . والنخاس يمتحن لسان الجارية إذا ظن أنها رومية وأهلها يزعمون أنها مولدة ، بأن تقول : ناعمة ، وتقول : شمس ، ثلاث مرات متواليات (١) ويقرر في موضع آخر أن : « لكل أمة حروفاً تدور في أكثر كلامها نحو استعمال الروم للسين ، واستعمال الجرامقة للعين يقول : وقال الأصمعي : ليس للروم ضاد ، ولا للفرس ثاء ، ولا للسريان ذال » (٢) . ويصف ابن النديم مجتمعاً من الزوج ، ويشبه حوارهم بالدملة والهمهمة ، ويشبه كلام غيرهم على سواحل البحر من أسياف فارس بالصفير (٣) .

(١) انظر البيان والتبيين : ١ / ٩٣ (ط ٤ : سنوبي) ، ٢ / ٢١٣ (هارون) .

و « الظواهر اللغوية في التراث النحوي » للدكتور (علي أبو المكارم) : ٥٦ - ٥٧ .
والعربية : ١٢ .

(٢) البيان والتبيين : ١ / ٦٤ - ٦٥ .

(٣) الفهرست : ٢٨ .

والسمة العلمية التي أشرنا إليها عند الجاحظ تتجلى في هذا الرصد الشمولي لنطق الأعاجم للأصوات العربية ، لا بمعناه العام المطلق ، بل بملاحظة دقيقة للحروف ومظاهر تبدلها واستعاضتها وقلبها على ألسنتهم مستشهداً بالأمثلة كأنه « آلة تسجيل » ، ومتعبداً ذلك إلى مقابلة أصوات العربية بأصوات اللغات الأخرى مستنتجاً خلوّ تلك اللغات من بعض أصوات العرب ، وطغيان أصوات معينة عند كل قوم . كما يقرر نتيجة هامة في هذا الميدان هي أن الأجنبي الكبير الذي رسخت في نطقه العادات الصوتية التي تلقّاها أو تلقّتها منذ صغره لا يستطيع التفكّك من إسارها ، ويعني هذا أن قدرة الأعاجم على نطق العربية السليم تكاد تكون مستحيلة لو حاولوها كباراً .

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن هذه الأخطاء الصوتية التي تنسب إلى الأجانب أو المتأثرين بلغات أجنبية ربما تعود إلى التكوين الطبيعي للقنوت الصوتية « (١) ولا يبدو ذلك سليماً ، فالبشر يخلقون عادة متساوين في تكوين أعضائهم الجسمية والعادات الصوتية عندهم اكتساب وتعود ، فصهيب بن سنان ، وإن كان عربي الأصل إلا أنه اختطفه البيزنطيون في طفولته ، فربوه ، ولذلك كان ينطق العربية بلكنة بيزنطية (٢) .

وهكذا نجد أن هذه الإشارات والأحكام المبنية عليها تنمو وتشعب في اتجاهات متعددة ، ينصب بعضها على متابعة عيوب النطق ، ويهتم

(١) الظواهر اللغوية في التراث النحوي : ٥٦ - ٥٧ .

(٢) العربية ليوهان فك : ١٢ ، وانظر بشأن لكنة الأجانب تفصيلات أخرى في

« أضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة » للدكتور نايف خرما في مواضع متعددة .

بعضها الآخر بأصحاب اللكنة من الأعاجم وبأصولهم العرقية ، وأحياناً بمنزلتهم الاجتماعية ، وبعضها ينصرف إلى الاهتمام باللغة التي تسببت في شيوع هذه الظاهرة ، أو مدى هذا الشيوع والانتشار بين العرب وأثره . والنتيجة المتحصلة من ذلك كله أن اللكنة الأعجمية كانت قد أصبحت واقعاً قائماً وحقيقة تستوجب البحث والمعالجة ؛ ومن هنا تبتدىء محاولة الدرس الجادة واستخلاص الحقائق بعد أن كان النظر إلى الظاهرة بعين الفكاهة والإخبار والملاحظة الساذجة . وقد خطأ الجاحظ في هذا المجال أولى الخطوات . لكن هذه الأحكام الأولية السريعة — على الرغم من أنها تمثل مرحلة متقدمة — فإنها لا ترقى إلى أن تكون أسساً وقواعد للبحث العلمي المنهجي ، أو للدراسات الصوتية الدقيقة ، ولذا كان في أحكام المحدثين عليها بعض الضيم ، (١) ولكنها كانت — في معايير المنهج الوصفي — تمثل البدء ، فالتطور ، وبقدر انتشار ظاهرة الخطأ النطقي ، وانتشار الأعاجم بين العرب كانت حركة التفكير اللغوي ، هنا ، تنمو وتتعمق خطوة فخطوة في سيرورة ومواكبة منطقية لا يمكن الحكم عليها بتعجيل ولادتها قبل إمضاء مدة الحمل وإلا اعتبر ذلك إجهاضاً .

فبالمنظار العرقي كان النطق الأعجمي والكلام الأعجمي يلقي بعض القبول استجابة لدعوة العقيدة الإسلامية التي نصت على عدم التفريق بين الناس إلا بالتقوى ، ولعلمهم بهذا الاعتبار عمموا التسامح والتساهل فيما

(١) انظر أمثلة من هذه الأحكام في : تاريخ اللغة العربية في مصر للدكتور أحمد مختار عمر : ٧٢ .

— الظواهر اللغوية في التراث النحوي : جزء أول : ٤٧ — ٤٨ .
— البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر : ٧٥ .
— مجلة اللسان العربي . المجلد العاشر — الجزء الأول ص : ٦٨ سنة ١٩٧٢ .

يصدر عن أولئك الذين ساواهم الاسلام بإخوانهم من العرب المسلمين ،
حتى امتد الأمر إلى اللغة . فالمحدث - مثلاً - قد يصاب بعجمة أو لثغة
في لسانه ، ولكن لمحلّه من الدراية والاشتغال بالحديث يقبل منه ذلك .
« فمكحول » كان رجلاً أعجمياً (١) لا يستطيع أن يقول : (قل)
يقول : (كل) ، ولكن قبل منه كل ما قاله بالشام (٢) .

ويشير هذا إلى التآني في التصدي لمعالجة هذه الظاهرة اللغوية برد
فعل قومي أو شعوبي مستفز . . ولكن حجم الأعاجم يكبر ، ويتقوى
شأنهم حتى لا يكون من خلفاء بني العباس - فيما بعد - من أبناء الحرائر
إلا ثلاثة : السفاح ، والمنصور ، والمخلوع ، والباقون كلهم من أبناء
الحواري ، « وقد علق الجوّاري لأنهنّ يجمعن عزّ العرب ودهاء
العجم » (٣) .

ويقول يوهان فك معلقاً على مظاهر اختلاط العرب بالأعاجم بغير
حلود :

« وفي هذا لقيت العربية على لسان غير العرب تغييرات هددت
بالمسخ صورة وقعها وجرسها ، وطبيعة تكوينها وتركيبها في الصميم » (٤) .

(١) تقول الرب للرجل : أعجم ، ولا تقول : أعجمي .

(٢) انظر الدكتور عبد الحميد الشلقاني : « الأعراب الرواة » : ٦٥ ، وانظر ما
ذكره عن شرح الشريعة للأعاجم بلسانهم - وفق الاجماع - للعارف بذلك اللسان (ص ٦٨) .
وانظر أيضاً اللغة بين القومية والعالمية للدكتور أنيس : ١٩١ حيث ينقل عن الجاحظ أن
جماعة من الناس كانوا يشرحون كتاب الله باللسانين العربي والفارسي .

(٣) المحاسن والأضداد : ١٦٥ - ١٦٦ .

(٤) العربية : ١٠ وانظر أيضاً ص : ٢٢ حيث يقول : « . . سرعان ما نشأ حتى
في بيوت السادة المظالم من العرب ، جيل بين أمهاته كثيرات من غير العربيات وكان لابد
أن يترك ذلك أثراً بعيد المدى في العلاقات اللغوية » . وانظر (في اللغة وتطورها) للدكتور
محمد عيّد : ١٣٦ .

وليس بعد هذا الحكم ما يمكن أن يصور مدى الخطر الذي يكمن في الاستهانة بنطق الأعاجم للعربية والتقليل من أهمية نتائجه .

أمام هذا الدفاق من الأعجمية والأعاجم ، والنطق الأعجمي للعربية مشوهة ، اتسع الإحساس بخاطر العجمة من جهة وبالغيرة والخشية على اللغة من جهة أخرى ، وإذا كان الأدباء والشعراء قد تنبهوا على خطر الأعاجم في السياسة والحكم وأمور الدنيا ، فإن اللغويين كانوا قد سارعوا قبلهم إلى دراسة ظواهر لغتهم ، ووضعوا الضوابط والقواعد التي توسموا فيها ضمان تلك اللغة من الفساد وصونها من عبث الألسنة الدخيلة ، ومالوا إلى التشدد في ذلك ، وإن مضى عليهم زمن ليس بالقصير بدوا فيه وكأنهم يدرسون هذه الظاهرة الخارجية لذاتها ، إلا ما كان من الجاحظ الذي ألمّ بكثير من تفصيلاتها بأسلوب وصفي عام ، وقد أخذ بعض من خلفه ما كان قد جاء به أو توصل إليه من استقراء ونتائج ، ثم زاد عليه ، مما أسبغ على الموضوع السمة العلمية الأكثر جدية وتمحيصاً كما نرى عند الإمام أبي حاتم الرازي في تناوله التالي للحروف وملاحظاته الصوتية على ما نراها من القلب والإبدال في نطق الأعاجم ، يقول :

« وسائر اللغات نقصت وزادت مثل اللغة الفارسية فإنها قصرت عن العين والغين والحاء والقاف والطاء والظاء والصاد والضاد والذال والثاء ، حتى لا يوجد في لغتهم الأصلية كلام يتكلم به على هذه الحروف فإذا اضطروا إلى أن يتكلموا بكلمة عربية أو معربة في بنيتها حرف من هذه الأحرف قلبوا ذلك الحرف إلى حرف قريب الحيز والمدرج منه أو إلى حرف يشمونه ذلك المعنى ، كما قلبوا الحاء إلى الهاء ، فقالوا لمحمد : مهمد ، وقلبوا العين إلى الألف ممدودة مهموزة فأشموها معنى العين

فقالوا لعلّي : ألي ، وقلبو الغين إلى الواو فقالوا للغلام : ولام ، وقلبو
 القاف إلى الكاف فقالوا للقمر : كمر ، وقلبو الطاء إلى التاء فقالوا
 للطاووس : تاووس ، وقلبو الظاء والضاد إلى الدال فقالوا في معنى :
 ضربه وظلمه : دربه ودله . وقلبو الصاد إلى السين فقالوا للصم : سم ،
 وقلبو الذال إلى الدال فقالوا للذليل : دليل ، والتاء إلى التاء فقالوا للكثير :
 كثير « (١) .

وبإحصاء سريع لهذا التبع المتأني المستفيض للأحرف العربية التي
 يخطئ في نطقها الأعاجم من الفرس نجد أن أكثر من ثلثها عرضة للتغير
 في أصواتها ونطقها ، وأن في هذا لأشد آثار العجمة على اللغة العربية خطراً
 وتهديداً ، فلو أبيع لتلك الكثرة الكاثرة من الأعاجم وللقلة من مقلديهم
 العرب التماذي في النطق الخاطئ بهذا القدر لتصدع ببيان العربية وتفككت
 أصولها وضاعت أصواتها . فما بالك بالنظام النطقي كله بما فيه من عادات
 صوتية كالنبر stress ، والتنغيم Intonation والروم (٢) ، والإقلاب (٣)
 والتفخيم والترقيق وغيرها من الظواهر النطقية .



(١) الزينة : ٦٥ / ١ .

(٢) الروم : هو الاتيان بحركة مد واضعاف صوتها في الوقف ، أي أن تروم حركة
 ولا تنطق بها كاملة فتبقى خفيفة .

(٣) الانقلاب : تأثر النون الساكنة بالباء التالية لها فتقلب إلى صوت الميم ، نفس مخرج
 الباء نحو قوله تعالى : (من بعد ما جاءهم) ، و (إذ أنبعث أشقاه) .

ب - الدخيل والعادات الصوتية العربية :

خصّ العرب الجانب النطقي من الدراسات الصوتية بعناية متميزة ، وتوسلوا إلى محاولة فهمه وإفهامه بشئ السبل ، فشبه ابن جني جهاز النطق بالناي (١) مقارناً بين عملية النطق وما ينتج عنها من أصوات . بحركات أصابع اليد على ثقب الناي ، وهو تصوّر ينم عن إدراك عام لوظيفة الجهاز النطقي وطبيعته .

وصوّره السكاكي برسم بياني يدل على معرفة دقيقة بمواضع النطق المختلفة للأصوات العربية ، وهو عمل بارع بمقياس هذا الزمن السحيق الذي تم فيه هذا الرسم (٢) .

وأفاضوا في دراسة الإدغام من هذا الباب فعقدوا عليه فصولاً برؤوسها ، كما عند سيبويه في « الكتاب » والمبرد في « المتنضب » ، والزجاجي في « الحمل » ، والزمخشري في « المفصل » .

ولعل ما حفزهم على أن يولوا هذا الجانب عناية خاصة حرصهم على معرفة أصول القراءات القرآنية وإتقان ترتيل كتاب الله العزيز وتجويد نطقه . ولقد أفادوا من هذه المعرفة عندما واجهوا مشكلة نطق الأعاجم للعربية ونطق العرب للألفاظ والأصوات الدخيلة التي لم يجدوا غضاضة في استخدامها أو التلفظ بها أول الأمر ، بل ربما استملحوا سماع الدخيل

(١) انظر : ٩ / ١ من « صناعة الاعراب » .

(٢) انظر : الدكتور كمال بشر : دراسات في علم اللغة : ٦٨ - ٦٩ .

لندرته ولصدوره عن قائله في غير مواضع الجلد والاعتبار . وقد أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وبعض الصحابة شيء من ذلك . ففي سنن ابن ماجه ما يفيد أن أبا هريرة رضي الله عنه مرض . فالتفت إليه الرسول وقال : شكّم درد ؟ فقال : نعم ، فقال : قم فصلّ فإن في الصلاة شفاء . ومعنى شكّم درد : هل وجعت معدتك ؟ (١)

وقيل إنه عليه الصلاة والسلام قال : العنب دُو دُو والتمريك يك ، أي كلوا العنب اثنتين والتمر واحدة واحدة . (٢)

ويؤثر مثل هذا عن الإمام علي رضي الله عنه حين أصاب شريح القاضي في مسألة فقهية فقال له : (قالون) أي أصبت ، بالرومية (٣) . كما يؤثر عن المغيرة بن شعبه أنه كان يفقه شيئاً من الفارسية . وقد نقل الجواليقي والخفاجي أمثلة شعرية من هذا الضرب للاستطراف قال الجواليقي :

« وذكر أبو حاتم : أن رؤبة بن العجاج والفصحاء كالأعشى وغيره ربما استعاروا الكلمة من كلام العجم للقافية ، لتستطرف ، ولكن لا يستعملن المستطرف ولا يصرفونه ، ولا يشتقون منه الأفعال ، ولا

(١) انظر : شفاء النليل : ٧ (المتن والمهاش) .

(٢) نفسه : ١٠ (المتن والمهاش) ، وانظر ثمة لفظة « سور » أي طعام بالفارسية ، وقد نطق به النبي (ص ١٢) وبكلمة : سنائي ، الحبشية ، كما سبق ذكرها . واشتق كلمة : « خندقوا » من خندق بعد أن استفسر عن معناها من سليمان الفارسي . انظر مجلة اللسان العربي : ٤٩ مجلد ١٠ سنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ .

(٣) انظر المغرب : ٣٢٥ والشفاء : ١٧٩ ، وانظر أمثلة أخرى من هذا القبيل بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ١١ ص ١٠٥ إلى ١٠٨ سنة ١٩٥٩ . والمحاسن والأضداد : ١٦٥ - ١٦٦ ، وفقه اللغة للثعالبي : ٤٥٥ .

يرمون بالأصلي المستطرف ، وربما أضحكوا منه ، كقول العدوي :

أنا العربي الباك

أي : النقي من العيوب . وقال العجاج :

كما رأيت في المساء السبردجا

وهم السّي ، يقال لهم بالفارسية « برده » فأراد القافية « (١) .
ويفهم من كلام الجواليقي هذا ، ومن عبارات الخفاجي : « وهم
يلعبون به كثيراً ، وربما استعملوه على سبيل التلطف . . . وربما استعملوه
هزلاً » (٢) يفهم أن استعمالهم للأعجمي هنا كان في مجال محدود لم
يرق إلى مقامات التأليف في اللغة العالية الفصيحة ، ولا يعني أنهم اتقنوا
لغاته أو توسعوا في استخدامها ، ولكنه يعتبر دليلاً ناصعاً على سعة الصلة
بالأعاجم ، وتأثير لغاتهم في لغة الحياة اليومية للعرب ، وإن كان تأثيراً
سطحياً لا يشكل خطراً كبيراً يمس جذور اللغة ، فحاجتها إليه نادرة ،
والتفات العلماء إليه قليل معدود في إطار إهمالهم للغات الأجنبية بعامه ،
ذلك أن بنيتهم كلها متكوّنة من أصوات أعجمية كما جاء في الأمثلة
السالفة ، بل إن الخفاجي يعدّه صراحة من التكلم بغير العربية (٣) .
أما ما كان مفروضاً عليهم ، وتتطلب منزلته منهم كل عناية وبحث
فهو ما اضطرتهم الحاجة إلى استعارته من لغات أخرى وتعريبه ، أو ما جاء
به التنزيل الكريم .

(١) العرب : ٥٧ - ٥٨ ، والشفاء : ٧ وانظر أمثلة من ذلك في البيان والتبيين :

. ١٤٢/١

(٢) شفاء الغليل : ٧ .

(٣) نفسه : ١٠ .

صحيح أن بعضهم أنكر وجود الأعجمي في كتاب الله العزيز كما مرّ بك ، ولكن القسم الأعظم من الأئمة صرحوا بوجوده ، وأيّة كانت القضية فإن تلك الألفاظ التي كانت عربيتها أو عجمتها محل جدل وخلاف كان نطقها أيضاً محل خلاف تفاوتت حدّته فكانت ألفاظ القرآن الكريم — بلحلالها — أقل اضطراباً في النطق ، (١) على حين شاعت بين القوم نسبة عالية جداً من الألفاظ الدخيلة المختلف في لفظها ووزنها ولغاتها لعوامل صوتية بحتة ، بل إن الاتجاه إلى تأصيلها واشتقاقها وتعيين معناها كان على ضوء العوامل الصوتية (٢) ولهذا حظي علم الأصوات منهم بنصيب وافر من البحث الذي استهلوه بالنظر في آي الذكر الحكيم ، ومن أشهر ما تدارسوه منه لفظ « الصراط » . قال أبو حيان الأندلسي :

«قرأ قنبل عن ابن كثير في كل القرآن : سراط ، والسرائ بالسين الصريح ، وخلف عن حمزة بإشمام الصاد الزاي في كل القرآن ، وخلاّد عنه بالإشمام في الصراط المستقيم فقط ، وفيما عداه بالصاد الصريح والباقون هم نافع والبزي وأبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي بالصاد الصريح في كل القرآن ، أما التصريح بالسين فلاّنها الأصل ، لأن السراط من الاستراط وهو الابتلاع ، سمّي الطريق به لأنه يبلغ السابلة ، وأما

(١) انظر أمثلة من ذلك في : أ - غريب القرآن المسمى « نزهة القلوب » للإمام أبي بكر محمد بن عزيز السجستاني في الصفحات : ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٣٧ ، ٢٠٠ ، ٢٢١ .
عني بتصحيحه محمد بدر الدين النساني .

ب - - الحجة لابن خالويه ، الصفحات : ٦٥ - ٦٦ ، ١٦٩ ، ٢٣٧ .

ج - الزينة للرازي : ٢ / ٢١٦ ، ٢ / ١٤٦ .

(٢) المعجمات الحديثة للدكتور محمود حجازي : ٧٢ .

الصاد فلكرامة الخروج من السين وهي حرف مهموس (١) مستقل إلى الطاء وهي حرف مجهور مستقل فطلبوا التجانس بقلب السين صاداً لا شراكهما في الصفير (٢) والهمس والمخرج واشترك الصاد والطاء في الإطباق (٣) والاستعلاء ، وأما الإشمام فللمبالغة في طلب التجانس لزيادة الزاي على الصاد بالجهر « (٤) .

ويلحظ هنا عدة أمور صوتية في مقدمتها هذا الانتقال الواضح من المنهج الوصفي الصرف إلى المنهج التحليلي ، ومنها كثرة المصطلحات المتصلة بعلم الأصوات ، ومنها الاتجاه نحو وضع علم للقوانين الصوتية أو التعريف بها ، واختلاف المعاني المعبر بها عن القضايا ، فتعليل الإبدال هنا - مثلاً - (طلب تجانس) الصاد والطاء في الإطباق والاستعلاء ، وعند ابن خالويه (التآخي) ، يقول :

« والحجة لمن قرأ بالصاد أنه أبدلها من السين لتؤاخي السين في الهمس والصفير ، وتؤاخي الطاء في الإطباق » . (٥)

(١) الهمس ، لغة : إخفاء الصوت ، واصطلاحاً : جري النفس مع الحروف لضعف الاعتماد على المخرج .

(٢) الصفير لغة : صوت تصوت به الطيور ، واصطلاحاً : صوت يخرج بقوة مع الريح من بين طرف اللسان والحناء .

(٣) الإطباق لغة : الالتصاق ، واصطلاحاً : تلاقي طابقي اللسان والحنك الأعلى عند النطق بالحرف . انظر الحجة لابن خالويه : ٣٨ - ٣٩ .

(٤) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب : ٧٠ .

(٥) الحجة في القراءات السبع : ٣٨ - ٣٩ .

فالتجانس والتآخي أو الانسجام معان لحقيقة واحدة هي إقامة توافق ينساب فيه النطق بغير مشقة أو تنافر ، أو « كراهة الخروج من السين إلى الطاء » كما قال أبو حيّان . لأن هذا التوافق النطقي غير متوفر في السين مع الطاء . ولكنه متوفر في الصاد معهما .

ومن هذا المثال وأشباهه خرج السجستاني — كما نقل الرازي — بنتيجة عامة فقال : « كل حرف (يعني كلمة) فيه طاء أو خاء أو غين أو قاف فالسين والصاد فيه لغتان ، نحو الصراط والسراط ، والسلطان والصلطان » . (١) . . . الخ .

وأما القراءة بإشمام الصاد الزاي فلأن الزاي — في الجهر — أكثر موافقة وانسجاماً مع الطاء . والإشمام هنا : خلط صوت الصاد بصوت الزاي فيمتزجان ، فيتولد منهما حرف ليس بصاد ولا زاي ولكن هذا الصوت يخرج تلقائياً وغفويّاً مع جريان العملية النطقية وبمصادفة بمحة . وبتعبير يكثر تداوله هذه الأيام : يخرج منسجماً مع الأنظمة الصوتية ، أو القوانين الصوتية للعربية ، تلك القوانين التي يتحدث عنها اللغويون الآن « في صورة أكثر تواضعاً واعتدالاً حين يضعون الأمر في صورة

(١) الزينة للرازي : ٢ / ٢١٦ . وانظر مثل ذلك في مقدمة الجوهرة لابن دريد : ١٢ - ١٣ ، ويعبر الفارابي عن ذلك بقوله : والسقر لغة في الصقر « كذلك يفعلون في الحرف إذا كانت فيه الصاد مع القاف ، ومثله الصاد مع الطاء ، يقال : صراط وسراط ، وزراط » . يعني قلب السين إلى صاد إذا وليها حرف مفخم . انظر ديوان الأدب : ١ / ١٠٨ وقد عزا الدكتور داود سلوم هذا (الإبدال) إلى لهجة تميم وخاصة قبيلة منهم تسمى بلعنبر ، قال : « وهم يقلبون السين صاداً عند أربعة أحرف وهي الطاء والقاف والنين والحاء إذا وقمن بعد السين . . » انظر كتابه ؛ « دراسة اللهجات العربية القديمة » ص : ٥١ .

اتجاهات صوتية . (١) Phonetic tendencies (٢) . فهذه الاتجاهات الصوتية تمثل الميل المتأصل المألوف في العادات النطقية ، ذلك أن الألسنة تمرن على إجراء الأصوات بترتيب يتكرر ، ثم يطرد ، ويصبح عادة . وكل دخيل على هذه العادات النطقية المتأصلة سيخضع للعادة والمران بالقدر الذي يحقق دوام النطق الموروث والتمكن ، أي بتحويل الأصوات الدخيلة إلى أقرب الأصوات الأصلية مخارج . يقول ابن فارس :

« حدثني علي بن أحمد الصباحي قال : سمعت ابن دريد يقول : حروف لا تتكلم العرب بها إلا ضرورة . فاذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها ؛ وذلك كالحرف الذي بين الباء والفاء مثل « بور » اذا اضطروا قالوا : فور . قال ابن فارس :

(١) هذا الصوت يمثل ضرباً من ضروب المائلة Assimilation أو التماثل الصوتي وهو استبدال صوت بآخر تحت تأثير صوت ثالث يكون مجاوراً له في الكلمة أو الجملة ، فاذا كانت الأصوات غير متجاورة ، أو « متاخمة » مثل تفخيم السين في سراط ومسيطر تحت تأثير النطاء المفخمة سميت بمائلة تباعدية Distant assimilation وهذا الاصطلاح قد يتسع فيشمل الحالات التي يتم فيها إدغام أحد الصوتين في الآخر بحيث يكون صوتاً واحداً ، وسمي هذا النوع التماثل المجمع أو الإدغام نحو : خبطه أي خبطته ، ويسمى عند القراء الإدغام الصغير . وسيبويه يسمي التماثل : المضارعة ويسميه التقريب أيضاً . ويقول ابن جني : وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك : انظر د . أنيس : الأصوات اللغوية : ١٢٦ ، د . أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوي : ٣٢٥ ، ابن جني : الخصائص ١٤١ / ٢ .

(٢) دراسة الصوت اللغوي : ٣١٧ - ٣١٨ .

وهذا صحيح لأن (بور) ليس من كلام العرب ، فلذلك يحتاج العربي عند تعريبه إياه أن يصيِّره فاء » . (١)

وهكذا يبدو أن غرض الدراسات الصوتية التي نجمت عن البحث في المشكلة كان تحقيق الانسجام الصوتي ، الذي علله الخليل وسيبويه بقولهما : « ليكون عمل اللسان من وجه واحد » (٢) .

ويعنيان بذلك الاقتصاد في الجهد العضلي ، وليس المقصود بالاعتقاد هنا التقليل من الأصوات أو إدغامها - حصراً - إنما قد يكون الجهد متمثلاً بعدم تحقيق الانسجام . وبعدم جريان الأصوات على مألوف العادات الصوتية الراسخة عند أصحابها الأصلاء ، على حين تكون السهولة في نطق ما اعتاده اللسان وجرت عليه العادات النطقية محققة - بالتكرار - الانسجام والانسياب ، وإن كثرت الأصوات ، فكثرتها ليست محل جهد ومشقة ، وإنما الجهد والمشقة في تنافرها وغرابتها ، وليس القلب المكاني (Metathesis) (٣) في اللغة أحياناً ، و « الميل نحو الأيسر فونيميا (٤) إلاّ الاتجاه العفوي التلقائي للأعضاء النطق إلى

(١) المزهر : ١ / ٢٧٢ ، وانظر أيضاً الأصوات الثغوية للدكتور إبراهيم أنيس :

١٢٦ .
(٢) انظر البحث الثغوي عند العرب : ٨٩ ، ويسميه علم الأصوات أيضاً : الجهد

الأدنى : Last effect .

(٣) هو تغيير ترتيب الحروف في الكلمة عند النطق .

(٤) لفونيم تعريفات تختلف ، وتطول ، من ذلك قول الدكتور كمال بشر : « إنه على أحسن الأقوال وأقربها إلى الصحة : وحدة صوتية قادرة على التفريق بين معاني الكلمات وليست حدثاً صوتياً منظوقاً بالفعل في سياق محدود . فالفونيمات أنماط للأصوات Types of sounds والمنطوق بالفعل هو صورها وأمثلتها الجزئية التي تختلف من سياق إلى آخر . فالكاف فونيم وكذلك الجيم والقاف . أ.أ. الصور النطقية المختلفة لكل واحدة منها فهي أمثلتها : Variants أو ما تسمى Phones أو Allophones والأخير أكثر

تحقيق هذا الانسجام الصوتي (١). ومما يمكن التدليل به على ذلك بعض الأمثلة الصوتية في ألفاظ دخيلة ، فقد ذكر الجواليقي لفظ « اسماعيل » في تعريب « اشماويل » ، وقيد النتيجة بأسلوب وصفي مقررأ أنهم أبدلوا السين من الشين لقرب السين منها في الهمس (٢) فمما قاله صحيح في ظاهره ، ولكن هذا الابدال في حقيقته استجابة طبيعية لروح العادات الصوتية العربية . فالنسق الفونولوجي العربي لم يعرف التركيب المتتالي للأصوات :

« ا ش م » أصلاً ، على أنه عرف هذا التركيب وألفه في مثل : « اسم » و « اسم » و « اسمق » و « اسمع » . . . الخ ، وساغ له .

وإذا كانوا يغيرون من الحروف ما ليس من حروفهم البتة ؛ (٣) فنقل الشين هنا هو الذي دعاهم إلى استبدالها ، لا كونها غير موجودة في العربية . ألا تراهم تركوها في ألفاظ مثل : « شرحيل » ، و « شراحيل » و « شهميل » و « شبارق » وهو بالفارسية « بيشبار » . (٤) . فالأصوات :

= استعمالاً وأحدث من سابقه كذلك . والفونيمات - بهذا المعنى - محدودة معدودة في كل لغة . ولكن صورها النطقية أو الأحداث النطقية الفعلية كثيرة كثيرة فائقة . (علم اللغة العام - الأصوات) : ٣١ - ٣٢ وانظر : « دراسة الصوت اللغوي » للدكتور أحمد مختار عمر من (ص ١٢٩ إلى ص ٢٣٦) وانظر : « الأصوات والإشارات » لكندراتوف ص ١٧٩ - ١٨٥ . و « أسس علم اللغة » لماريوباي : ١٠١ ، و « التعريف بعلم اللغة » لدافيد كريستل : ترجمة د . حلمي خليل ص : ١٦١ وما بعدها . و « :

Understanding english :» , paul roberts. p: 88.

(١) انظر : دراسة الصوت اللغوي ، الصفحات : ١٣٥ - ٣٣٩ .

(٢) العرب : ٥٥ ، وسيبويه يقول بدلا منه : « الانسلال من بين الثنايا » . الكتاب :

٣٠٦ / ٤ .

(٣) انظر سيبويه ، الكتاب : ٤ / ٣٠٣ ، وشفاء الغليل : ٥ .

(٤) العرب ص : ٢٥٢ - ٢٥٣ .

« ش ر ح » ، « ش ر ا » ، و « ش ه م » ، و « ش ب ا » مسموعة في النطق العربي ، ولا تنبو عن الانسجام الصوتي ، بيد أن الأصوات : « ب ي ش ب » غير مسموعة ، بل لا ينطق بها في العادات الصوتية العربية ، ومن هنا أجرى عليها إبدال تلقائي لتفاد في موادة ويسر للنطق العربي ، وهذا عندما تأمله علماء العربية سموه تعريباً صوتياً ، وإن كان ينبغي التحوط من إطلاق التسمية صفة علمية أو قانوناً ، فهي غير مطردة ، إذ لم تبدل هذه الشين كما في الألفاظ السابقة وغيرها مثل : « شاهين ، مشكاة ، باشق ، كوش ، شباط » ويبقى التغليب هو المعول عليه في حالات إبدال السين من الشين في الدخيل ، ومن أمثلته الكثيرة بالفارسية : (سروال = شلوار) ، (جاموس = كاوميش) ، (طيلسان = تالشان) ، (سابور = شاهبور) ، (ساباط = شاهباز) (١) . . وقد نقل السيوطي عن الأئمة مثل هذا الحكم بشيء من التعميم لا يسلم به على إطلاقه ، قال : « وقال أبو عبيد في الغريب المصنف : العرب يعربون الشين سيناً ، يقولون : نيسابور ، وهي : نيشابور ، وكذلك الدشت ، يقولون : دست فيبدلوها سينا . وفي تذكرة الشيخ تاج الدين ابن مكتوم بخطه : قال نصر بن محمد بن أبي الفنون النحوي في كتاب أوزان الثلاثي : سين العربية شين في العبرية ، فالسلام : شلام ، واللسان : لشان ، والاسم : اسم » (٢)

(١) انظر : New persian English dictionary : s. haim.

— فرهنگ جامع فارسي — انكليسي : تأليف سليمان حليم .

وانظر : الألفاظ الفارسية المعربة لادي شير (كل لفظة في باب حرفها الأول) ،

وانظر أيضاً : في التطور النحوي لبرجشتراسر : ١٤٦ .

(٢) المزهري : ١ / ٢٧٥ .

ونعني بعدم التسليم بمثل هذا الحكم عدم الاطراد ، فإن أحداً لا يمكنه
القطع باطراد إبدال السين من الشين في الدخيل كله ، وإنما يعتبر ذلك
أغلبياً كما تبين من الدراسات المقارنة بين العربية والدخيل السامي « (١)
وما من مسلك موحد ، أو قاعدة مطردة في التعريب الصوتي لتلك
الأمثلة التي ذكرناها والتي بقيت الشين فيها ، بل ما من لفظة منها إلا
نالها إبدال آخر في غير الشين ، وهذا ما تأمله وتأولته سيبويه ثم نصّ
عليه بقوله :

« وأما ما لا يطرد فيه البديل فالحرف الذي هو من حروف العرب ،
نحو : سين سراويل ، وعين اسماعيل ، أبدلوا للتغيير الذي قد لازم ،
فغيروه لما ذكرت من التشبيه بالإضافة ، فابدلوا من الشين نحوها في
الهمس والانسلال من بين الثنايا ، وأبدلوا من الهمزة العين ، لأنها
أشبه الحروف بالهمزة » (٢) وقالوا قفشليل فأتبعوا الآخر الأول لقربه
العدد لا في المخرج ، فهذه حال الأعجمية فعلى هذا فوجهها » (٣) .
ويبدو أن ممن عرضوا لهذا الجانب من البحث من علمائنا لم يتأنوا
أمام نصّ سيبويه هذا ، وأمثاله ، لفهم الروح العام للعادات الصوتية

(١) انظر في ذلك : المعجمات الحديثة للدكتور محمود حجازي : ٧٧ ، ٩٦ ، ٩٨ .
« التطور النحوي » لبرجستراسر : ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٠ . « العربية وشقيقتها السريانية
الوفية » لبطريك ماراغناطيوس يعقوب الثالث (مجلة مجمع دمشق ، المجلد الأربعون ١٦
ص : ٢٦٣ . وغرائب اللغة العربية للأب روفائيل نخلة اليسوعي : ١٨٥ - ١٧٩ . وانظر
هذه المقارنة الصوتية للسين والشين بين السامية والحامية في كتاب مارسيل كوهين :

Marcel cohen : essai comparatif sur le vocabulaire
Et la phonologie du chaniito - semitique paris 1947 , p:133
(٢) الكتاب : ٤ / ٣٠٦ .

العربية ؛ فسيبويه يقرر هنا أن الحرف ، أو الصوت في اللفظ الأعجمي الذي له نظير في العربية قد يبدل عند التعريب ، وقد لا يبدل ، وللتبديل داعيان ، الأول : كون الحرف أعجمياً ، فهذا يبدل قطعاً . (١) والثاني : تبديل التغير . وهنا يلزم التنبه على مفهومي « التغير » و « التبديل » . فالتغير عنده يعني تغيير الشكل العام *Forme* أو الصيغة لللفظ الأعجمي والتبديل للحروف . وتغيير الشكل قد يكون بالحقاقه بالصيغ والأوزان العربية . فيبلغ الأبنية العربية شكلاً وحسب ، ولكنه لا يبلغها أصالة وقوة لأنه أعجمي الأصل . فلا يبقى إذن من غرض للتغير إلا ترتيب أصوات عربية تأتلف مع الطبيعة العربية في سهولة النطق وفي شبهها بالمتقاطع التي درج على نطقها العرب . وهذا تعليل عبارته « أبدلوا للتغير الذي لزم » وعبارته « فغيروه لما ذكرت من التشبيه بالإضافة » . أي من تشبيه الشكل الذي صار إليه اللفظ الأعجمي ، — بالتغير — بالشكل الذي يصير إليه اللفظ العربي عند النسبة ، كحضرمي : نسبة إلى حضرموت ، وشثي نسبة إلى شنوءة ، وثقفي : نسبة إلى ثقيف .

وأما عبارته : « وقالوا قفشليل فأتبعوا الآخر الأول لقربه في العدد لا في المخرج » فتعني أنهم أتبعوا اللفظ : « كفجلال » أو « كفجليز » (٢)

(١) ممن لم يحسنوا توجيه كلام سيبويه الاستاذ محمد شوقي أمين حيث قال : « وقول سيبويه واضح في توكيد حق المعرب في أن يلحق الكلمات المعربة بأبنية كلام العرب أولاً يلحق ، وفي أن يتخذ حروفاً غير الحروف العربية » . (مجلة مجمع القاهرة ج ١١ ص ٢٠١ سنة ١٩٥٩ ، فبارته الأخيرة لم يقلها سيبويه ولا غيره ، إذ لا يمكن البتة اتخاذ حروف غير عربية . ونص سيبويه في ذلك : « فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم » . الكتاب : ٢٠٦ / ٤ .

(٢) كفجليز عند ابن قتيبة : (أدب الكاتب ٣٨٢) . وكفجلال عند الجواليقي (المعرب ٥٦) وكجفة ليز عند أدي شير (الألفاظ الفارسية المعربة ١٣٧) ولعله الأصح .

بـ « قفشليل » ، وبالنظر إلى عدد الأصوات في اللفظة الأجنبية ركبوا صيغة عربية تماثلها في العدد ، ولم يك ذلك منهم الا انسجماً مع العادات الصوتية العربية التي لم تألف تنالي الأصوات (ك ف ج) فأبدلوا منها الاصوات (ق ف ش) ، وهكذا فعلوا في « قفش » للخف ، معرب « كفج » (١) والعربية لم تعرف في أصولها هذه الأصوات أيضاً ، لكن هذه متباعدة المخارج بالقياس إلى الأولى ، وأحسن كلام العرب ما بني من الحروف المتباعدة المخارج . (٢) وعلى هذا كان إبدال بقية الأصوات في اللفظتين .

وإذا كان كلام سيبويه لا يرسم صورة واضحة ومباشرة لطبيعة العادات الصوتية العربية ، فإن عبارته تنم على تفهم لهذه الطبيعة وإحساس عام بها ، ولقد ازدادت وضوحاً عند من تبعه من اللغويين الذين اتجهت إشاراتهم إلى رسم تفاصيلها شيئاً فشيئاً . من ذلك قول الجاحظ :

« فأما اقتران الحروف فإن الجيم لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين بتقديم ولا بتأخير . والزاي لا تقارن الظاء ولا السين ولا الضاد ولا اللذال . . وهذا باب كبير ، وقد يكتفى بذكر القليل حتى يستدل به على الغاية التي إليها يُجرى » (٣) .

وشبهه بهذا قول الفارابي على اللسان العربي : « فبني مباني بان بها

(١) انظر المغرب : ٣١٦ .

(٢) شفاء الغليل : ٨ . وانظر الخصائص : ١ / ٥٤ - ٥٥ حيث يتحدث ابن جني عن ذلك بتفصيل أكثر .

(٣) البيان والتبيين : ١ / ٦٩ .

جميع اللغات ، من إعراب أوحده الله له ، وتأليف بين حركة وسكون حَلَّاه به . فلم يجمع فيه بين ساكنين ، أو متحركين متضادين نحو (فَعِلَ وفِعِلَ) . ولم يلاق بين حرفين لا يأتلفان ، ولا يعذب النطق بهما ، أو يشنع ذلك منهما في جرس النخمة وحسن السمع ، كالعين مع الحاء ، والقف مع الكاف ، والحرف المطبق مع غير المطبق ، مثل تاء الافتعال مع الصاد والضاد في أخوات لهما ، والواو الساكنة مع الكسرة قبلها (نحو ميزان وأصلها ميوزان) والياء الساكنة مع الضمة قبلها (نحو موقن وأصلها مُسِقِن) في خلال كثيرة من هذا الشكل لا تحصى « (١) .

وقال السيوطي : « والجيم والتاء لا تجتمع في كلمة من غير حرف ذولقي » (٢) .

وأما الخفاجي فقد كانت بمارته أقرب من غيره إلى فهم العادات الصوتية العربية حين قال :

« وليس في كلام العرب شين بعد لام في كلمة عربية » (٣) . أو :
« ليس في كلامهم بيان بياءين » (٤) . أو : « ولا يركب لفظ عربي من باء وسين وتاء . و « بست » لبلدة أعجمي ، ولم يجتمع في العربية سين وزاي ، ولا سين وذال معجة » (٥) .

(١) ديوان الأدب : ١ / ٧٢ من المقدمة .

(٢) المزهر : ١ / ٢٧٠ . وقد نقل السيوطي في هذا الموضع والصفحة التالية أحكاماً أخرى .

(٣) شفاء الغليل : ٨ .

(٤) نفسه : ٤٤ .

(٥) نفسه : ٧ وعبرة الجواليقي في ذلك : « ولم يحك أحد من النحاة كلمة عربية مبنية من باء وسين وتاء . فإذا جاء ذلك في كلمة فهي دخيل » المعرب : ٦٠ .

فهذا الوصف والتعيين جزء من تصنيف رمزي لخصائص الصوتية العربية على ما سمعها العرب ، ومارسوها ، ولو تمّ انجازه (بالحاسب الالكتروني) لأمكن حصر الانساق الصوتية التي تؤلف النطق العربي كله ، وبه يمكن فرز الأصوات الدخيلة المنطوقة بالعربية . ولعلّ مثل هذه الفكرة قد دارت ببال الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما بنى معجّمه « العين » على أساس صوتي يتعين بحصيلته معرفة تراكيب الأصوات الموجودة أو غير الموجودة في العربية .

إننا إذ نتكلم لغة أجنبية نشمها نغمة صوتية لا تخفى من لغتنا القومية ، فتخرج الأصوات في نطقنا لها مميّزة مشوبة بعاداتنا النطقية في المدّ خاصة والتنغيم ، وهذا من الطبع والنشأة لأنه ليس يسيراً على المرء أن يتغلب على عادات الكلام التي اكتسبها وتمرس عليها منذ نعومة أظفاره ، (١) ولكون اللغة الاجنبية طارئة ، وهكذا الدخيل : لم يلق وقعه ونسقه انقونولوجي قبولاً سريعاً لنشوزه واختلاف أصواته عما ألفوه فأحوجوا إلى إبدال حروفه أو تغيير بنيته الصوتية ، إلاّ ما كانت حروفه من حروفهم وبنائوه كبنائهم ، وفي هذا المعنى يقول الدكتور عبد الواحد وافي :

« تخضع في الغالب الكلمات المقبسة للأساليب الصوتية في اللغة التي اقتبستها ؛ فينالها كثير من التحريف في أصواتها وطريقة نطقها ، وتبعد في جميع هذه النواحي عن صورتها القديمة . . . ومن ثم نرى أن الكلمة الواحدة قد تنتقل من لغة إلى عدة لغات فتتشكل في كل لغة منها بالشكل

(١) أ . كندراتوف : الأصوات والإشارات : ١٨٠ - ١٨١ ، وانظر أيضاً : ص ١٨٥ حيث يعتبر هذا من « مبحث الأسلوب الصوتي » . وانظر الدكتور حلمي خليل : « المولد » ٥٤ .

الذي يتفق مع أساليبها الصوتية حتى لتبدو في كل لغة منها غريبة عن نظائرها في اللغات الأخرى» (١) .

وبغير هذا الفهم لطبيعة العادات الصوتية العربية لا يمكن أن نجد تعليلاً مقنعاً لتعريبهم ألفاظاً مثل : سِفْسِير : « سمسار » ، (٢) واسْبَسَتْ : « فِصْفِصَة » . (٣) وارزیز : « رصاص » . (٤) فالحروف ، أو الأصوات والصيغ متقاربة في النطق ، لكن العربية اختارت أحرفها وصيغها وفق الذوق العربي ، أو على ما يرضي السليقة العربية والعادات الصوتية العربية ، وليس لأحد أن يدعي وجود اطراد الإبدال هنا مثلاً ، ولا خضوع اللغات الأخرى بخصائص أصواتها لأوضاع العربية وقوالبها وأصواتها ، لأن العادات الصوتية وليدة الذوق الفردي ، وهو بطبيعة الحال لا يحكم بقانون ، إنه يصيغ ما اقترضه متأثراً بعوامل عدة يدخل فيها حسن السماع والتقاط الأصوات ، وسلامة أجهزة النطق عند متكلمها قبلاً ، ويدخل فيها كلفه بأصوات وصيغ بأعيانها ، وربما دخلت عوامل نفسية ولهجية وطبقية . والحكم أخيراً للمجتمع من حوله بقبول ما يقدمه أو رفضه ، وأغلب الظن أن المادة المتحصلة من الدخيل على هذه الصورة لن تكون مهياةً لانتظام في قوانين دقيقة ، إن هذا — كما يقول الدكتور

(١) علم اللغة : ٢٢٩ . وانظر : اللغة والتطور للدكتور عبد الرحمن أيوب : ١٠٦ ، والأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١ / ٣٠ .

(٢) انظرها في : أدب الكاتب : ٣٨٧ ، الشعر والشعراء له : ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، وغرائب اللغة : ١٨٧ .

(٣) المغرب : ٢٨٨ . أدبي شير : ١٠ .

(٤) أدبي شير : ٧٣ ، المزهرة : ١ / ٢٨٤ ، « معجم الألفاظ الهندية المعربة » .

د . محمد يوسف . مجلة اللسان العربي : مجلد ١٠ ج ١ يناير ١٩٧٣ ص : ١٢٢ .

محمود السمران - ليس في جوهره إلا خلاصات مركزة تصف ما كان ،
أو ماهو كائن في جانب من الجوانب ، ولا يتضمن مقدماً الحكم على
نفس الظاهرة لو توفرت فيها نفس الشروط مستقبلاً ، وهذا أصدق ما
يكون على ما يعرف في الدراسات اللغوية « بالقوانين الصوتية » (١) . إن
هذا وأمثاله شبيه بالتعريف بالخصائص والسمات وإبراز الأصول
والمقومات منه « بالقوانين » (٢) .

وهكذا يبدو أنه لا مسوغ البتة لتلك الحملة المتشددة التي شنّها نفر
من الباحثين المحدثين على اللغويين العرب القدماء لأنهم لم ينقلوا الدخيل
بحروفه وأوزانه الأعجمية ، أو لأنهم لم يعربوه على أذواق هؤلاء المحدثين
بل عربّوه على سجيّتهم ، وعلى النحو الذي لا يتأى بهم عما استساغته
العربية من أصوات . فمن قائل : « إن العرب قد أبقوا بعض الألفاظ
الأعجمية على صورتها الأصلية وبعضها غيروها قليلاً . وأكثرها صحفوها
أقبح تصحيف أو جعلوا فيها القلب والإبدال » (٣) . ومن قائل :
« العرب من دأبهم وضع الدخيل في قالب عربي بعد تصحيفه أو
بإسقاطهم بعض حروفه وتبديلها أو بإضافتهم إليه بعض أحرف عربية » (٤)

(١) علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي : ٨ .

(٢) نفسه : ١٠ .

(٣) ادبي شير : مقدمة كتاب الألفاظ الفارسية المعربة : ٣ .

(٤) النفس طوبيا المنيسي : تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية (المقدمة ب) وانظر

مثل هذا للدكتور مراد كامل ص ٤٦ هامش ١ من كتاب « اللغة العربية كائن حي » . وفي
مواضع لا تحصى للأب أنستاس الكرمل من مثل قوله : « فتفننوا في تصحيفها . » انظر :
مجلة المقتطف مجلد ١٠١ ج ٥ ص ٥١٠ - ٥١١ لسنة ١٩٤٢ ومجلته « لغة العرب » ص ٥٦ .
٥٧ ج ٢ سنة ١٩١١ ، ومجمعه « المساعد » ج ١ ص ١١٤ ، وكثير مثله في كتابه « أغلاط
اللغويين الأقدمين » . و د . محمد شرف مجلة المقتطف مجلد ٧٤ ج ٢ فبراير ١٩٢٩ ص ١٢٣

ومن قائل : « فنشأت في لغاتهم أحرف جديدة ، فلم يتمكن السلف من التلفظ بكثير من تلك الكلم ، فصحفوها تصحيفاً يختلف باختلاف سامعيها ، ولذا لم يجر فيها على سنن واحد ، ولا على وجه قياس مطردة (١) »
فهلاًّ نظر هؤلاء قبلاً في اللغات الكثيرة التي استعارت من العربية ليروا إن كانت قد تركت الألفاظ العربية سليمة من التحريف والتصحيف والحذف والإبدال أم أجرت عليها من التغيير ما يسلكها في « منظومتها » اللغوية ويكسوها بطابعها الخاص ؟ !

إن الوقوف على بعض الحقائق اللغوية لا يعني طرح حقائق أخرى أو إغفالها ، ومعرفة هؤلاء باللغات الأخرى لا تنكر ، وتصرف العرب بالدخيل تصرفاً أفقده معالمة أحياناً أمر لا ينكر أيضاً ، لكننا للعرب في كلامها علامات نحوية وصوتية ليست لسائر اللغات فيها حظ ولا نصيب ، « بل خصت هذه اللغة بأن أنشأ الله لها قوماً فتحوا لها هذه الأبواب من النحو » وجعلوا ذلك معياراً للكلام ، وهم يقومونه إذا اعوجّ ، ويحفظونه إذا مال » . (٢) .

أما ترك الدخيل يفد إلى العربية بأصواته وملامحه وخصائصه فقضية قد تكون مطلباً علمياً عند نفر من الباحثين كي يتمكن من توثيقه وتأصيله ، ولكن المطلب العلمي بالمقابل أن تحافظ العربية على طابعها ، وألاّ تقبل في أنساقها خصائص لغات مختلفة تفقدها شخصيتها ، وبتعبير آخر ، أن تتحاشى الآثار السلبية الخطرة التي يمكن أن يسببها ذلك الدخيل.

(١) أناس الكرمل : معجم « المساعده » : ٤٥ / ١ .

(٢) انظر : الزينة في الكلمات الإسلامية العربية للرازي : ٢ / ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ .

أمام هذا لم يكن لعلماء العربية مفرّ من التشدد في المحافظة على العادات الصوتية العربية بعد ما لمسوه من اختلاف اللغات ومما يمكن أن يتركه هذا الاختلاف من الفساد في بنية اللغة . ولعل من أصدق ما يعبر عن ذلك ما ساقه الدكتور أحمد مختار عمر حين قال :

« وقد لاحظ الخليل أن اللغات تختلف في ذلك (في ائتلاف الحروف وبناء الكلمة) ، وما قد يتلاءم مع أمة ربما لا يتلاءم مع أمة أخرى . وقد لاحظ أيضاً أن الأذن العربية قد تستسيغ أصواتاً معينة لا يستسيغها غيرها ، وأن اللسان العربي قد ينطق بتركيب خاص لا ينطق به لسان غيره ، وأن العرب كانوا يأبون تأليفاً خاصاً من الكلمات لا يأباه غيرهم ، مثل إبانهم اجتماع واوين أول الكلمة ، والابتداء بالساكن ، واجتماع حرفين ساكنين » (١)

وما ملاحظات الخليل هذه الا نتيجة استقراء دقيق لطبيعة النظام الصوتي للغة العربية بالقياس إلى اللغات الأجنبية التي اختكت بها ، وفرز للخصائص الصوتية والنطقية عند العرب عنها عند الأقوام الأخرى . وإن كان البعض يذهب إلى الاعتقاد بأن للعرب مقدرة خاصة على نطق أصوات اللغات كلها بحكم ما تتميز به أصوات العربية من تنوع ساعدتهم على « التكيف » في نطق الأصوات مهما صعبت . (٢) لكن هذه المقارنة وحدها لا تكفي ، فلكل لغة نظامها النطقي الخاص ، والأمر — على هذا —

(١) البحث القنوي عند العرب : ٨٩ .

(٢) انظر في هذا الرأي : دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح : ٣٧٢ -

٣٧٣ . أشنات مجتمعات في اللغة والأدب للمقاد ، المقدمة ص : ١١ - ١٢ . مجلة اللسان العربي . العدد الثالث لعام ١٩٦٥ ص : ٢٣٠ . مقال بعنوان : « فضل العربية على الحفصارات القديمة » لعبد الحق فاضل .

ليس أمر مشكلات جزئية ، وإنما أمر استعمال نظام صوتي مختلف ،
ونطق لفظة دخيلة من لغة ما يجب أن يكون منسجماً مع نظام تلك اللغة ،
لا مع لغتنا نحن ، لكن لكي يكون منسجماً مع لغتنا يجب أن يعرب ، أي
تستبدل بأصواته غير المألوفة أصوات من لغتنا ، يراعى في تركيبها
وتتاليها روح العادات الصوتية التي ألفناها في ترتيب يحقق الانسجام الذي
به يتم الإفصاح . وقد عبر عن ذلك السيوطي بالمثال التالي :

« قال ابن درستويه في شرح الفصيح : الجص فارسي ، معرب
(كج) أبدلت فيه الجيم من كاف أعجمية لا تشبه كاف العرب ، والصاد من
جيم أعجمية ، وبعضهم يقول : القص بالفتح ، وهو أفصح ، وهو لغة
أهل الحجاز » .

وبالنظر إلى هذه النقطة الدقيقة يمكن أن نفهم لماذا لم يطرد إبدال
الأصوات الأعجمية بأصوات عربية مقابلة لها ، لا تتغير من لفظة إلى
أخرى . وبهذا الاعتبار تبقى الاقتراحات الرامية إلى تبديل الأحرف
الأعجمية بعربية مطردة اقتراحات ناقصة ، أو هي في حقيقتها تقطيع
لوحدة صوتية متصلة تشكل اللفظة التي يسلمها إلى غيرها نغم خاص
يميز هذه اللغة أو تلك ، لذا ينظر إلى ذلك التبديل مع النسق الصوتي كله ،
وبوصفة وحدة صوتية موصولة لا مجزأة إلى أصوات أو فونيمات
معزولة عن (النسخ الصوتي) الذي يؤلف درج الكلام . وبغير هذا الفهم
والاعتبار لن يكون من السهل تعليل التغيير الذي يجرونه على الأسماء
الأعجمية لسلوكها في نظام إيقاعي موحد ، نحو قولهم جالوت وطالوت
وياجوج وما جوج وهابيل وقابيل . فهابيل هو « هيفل » بالعربية وقابيل

« قايين » ولكن مثل هذا التغيير يقرب اللفظ الأعجمي من عاداتهم الصوتية في المزاجية والإتباع والأسجاع .

وقد عبّر القدماء عن هذه الفكرة بعبارات مختلفة من شأنها أن تلقي ضوءاً آخر على مفهوم العادات الصوتية العربية : قال أبو العيناء : ما رأيت مثل الأصمعي قط ، أنشد بيتاً من الشعر ، فاختلس الإعراب ، ثم قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول كلام العرب الدرج ، وحدثني عبد الله بن سوار أن أباه قال : العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً ، وحدثني عيسى بن عمر أن ابن أبي اسحاق قال : العرب ترفرف على الأعراب ، ولا تنفيق فيه ، وسمعت يونس يقول : العرب تشام الأعراب ولا تحققه ، وسمعت الحشخاش ابن الحباب يقول : العرب تقع بالأعراب ، وكأنها لم ترد ، وسمعت أبا الخطاب يقول : إعراب الخطف والحذف . قال : فتعجب كل من حضر منه » . (١)

وما حشد هذه المعاني الكثيرة من : الاختلاس ، والدرج ، والرفرفة ، وعدم التنفيق ، والشيم ، والخطف ، والحذف ، إلا محاولة للإبانه الدقيقة عن مذاهب العرب في نطقهم واتساعهم في مدّ نفوذ الأصوات إلى ما يسبقها فتساب متوالية في يسر وطواعية . ومن أجل هذا اتسعوا في لفظ الدخيل حين عربوه .



(١) فصول في فقه العربية : ٦٥ للكتور رمضان عبد التواب نقلا عن « نثر الدر »

لوزير أبي سعد الآبي - مخطوط كوبريلي ٧ / ٧٦٥ .

ج- إلحاق الدخيل بأبنية العرب :

المشهور أن سيبويه هو السابق إلى وضع هذه التسمية ، فقد نص عليها في « كتابه » تحت باب « ما أعرب من الأعجمية » بقوله :
« اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة ، فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربما لم يلحقوه » . (١)

ومما ينبغي التنبه عليه - بادئ ذي بدء - أن مذهب العرب في تعريب الأسماء والألفاظ الأعجمية هو تغييرهم لكل لفظة كانت حروفها - كلها - أعجمية . فما رفضوا قبولة في العربية هو الحرف الأعجمي ، أو الصوت الأعجمي (٢) ، ثم بعد هذا تكون الخطوة التالية بإلحاق الألفاظ بأبنيتهم وهو المسلك الغالب ، أو تركها غير مطردة في تلك الأبنية ، وهو قليل نسبياً ، أي اشترطوا في الدخيل أن ينطق بأصوات عربية خالصة تمثل مادة بناء الألفاظ ، ولم يشترطوا في الصيغ أن تكون عربية الأوزان دائماً ، فكان إلحاق الشكل مبنياً على فكرة إلحاق المادة الأساسية ، أي الحروف ، ولذا قال سيبويه على الأعجمي :

« لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم ، كما يلحقون الحروف بالحروف العربية » (٣) . وأبدلوا الحروف لأنها محدودة معدودة ألفها

(١) الكتاب : ٣٠٣ / ٤ .

(٢) كلام سيبويه بحروفه : « فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم » .

الكتاب : ٣٠٦ / ٤ .

(٣) الكتاب : ٣٠٤ / ٤ .

اللسان ، وليست الابنية كذلك فسوغ لهم هذا أن يبدلوا ، والأهم في الموضوع عملية الكتابة ، فالحروف الأعجمية لا رموز لها في الكتابة العربية التي اقتضت على حروف التهجي (الأبجدية) العربية ، على حين يتسنى لهم أن يكتبوا تلك الابنية كيفما كانت أوزانها ، وكل ذلك مرهون قبوله بصدوره عن محتج بكلامهم من أهل العربية .

ويعصف سيويه ما يجري على اللفظ الأعجمي بهذا الإلحاق فيقول :
« وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية ، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره ، وغيروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة ، ولا يبلغون به بناء كلامهم ، لأنه أعجمي الأصل ، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم . وإنما دعاهم إلى ذلك أن الأعجمية يغيّرُها دخولها العربية بإبدال حروفها ، فحملهم هذا التغير على أن أبدلوا » (١) .

فتغيير حال الأعجمي أو شكله عما كان عليه في اغته الأصلية نتيجة بدائية لإلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية وإبدالهم - أحياناً - الحرف الذي هو للعرب عربياً غيرد لائق ينسجم كيبه مع العادات الصقوتية العربية ، زد على ذلك ما محصل من تغيير للحركات وإبدال لأمكنة الزيادة . وقد يجرون هذا التصرف - من الإبدال والمخذف والزيادة وتغيير الحركات - على الأعجمي وإن لم يلحقوه بأبنيتهم ، لقول سيويه :
.. قد فعلوا ذلك بما ألحق بينائهم وما لم يلحق » (٢) . وقوله :

« وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية نحو : فرند ، وبقسم ، وآجر ، وجربز » (٢) .

(١) نفسه : ٢٠٤ / ٤ .

(٢) نفس الموضع .

ولكن هذا التصرف بالأعجمي على مختلف وجوهه ، لا يبلغه من القوة في بنائه ما للأبنية العربية ، بل يبقى له عرّفه الأعجمي . وربما — بعد هذا كله — تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم ، كان على بنائهم أو لم يكن نحو : خراسان ، وخرم ، والكر كم « (١) . ولم تختلف أحكام اللغويين في القرون التالية كثيراً عن أحكام سيبويه حول هذا الموضوع ، فها هو ذا المرزوقي من أئمة القرن الرابع يقول في شرح الفصيح ، كما نقل السيوطي عنه :

« العربات ما كان منها بناؤه موافقاً لأبنية كلام العرب يحمل عليها ، وما خالف أبنيتهم منها يراعى ما كان الفهم له أكثر فيختار ، وربما اتفق في الاسم الواحد عدة لغات كما روي في جبريل ونحوه ؛ وطريق الاختيار في مثله ما ذكرت « (٢) .

فقول المرزوقي فيما وافق أبنية العرب : « يحمل عليها » مثل قول أبي حيان فيه : « فحكم أبنيته باعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع » (٣) . والشهاب الخفاجي نقل أيضاً كلام سيبويه فكان نقله دليلاً على قبوله له ، إلا أنه أضاف فكرة هامة جداً في هذا الميدان طالما كانت محل خلاف نظري وتطبيقي عند المتقدمين ، قال :

« اختلف في وزن الأسماء الأعجمية فذهب قوم إلى أنها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ، وذلك لا يتحقق في الأعجمية » (٤) .

(١) الموضع السابق .

(٢) الزهر : ١ / ٢٩٢ .

(٣) ارتشاف الفرب (مخطوط ورقة / ١٣) عن : في اللغة ودراساتها : ص ١٧٣ .

د . محمد عيد . وانظر مجلة مجمع القاهرة ج ١١ ص ٢٠٤ / ١٩٥٩ .

(٤) شفاء الغليل : ص ٣ .

وفي نص الخفاجي هذا إدراك متميز لطبيعة اللغة العربية وتعيين الحقيقة أساسية من حقائق علم اللغة الحديث ، وهي أن طبائع اللغات وخصائصها تختلف ، فلا يمكن صياغة قواعد عربية لمادة لم تثبت أصالتها في هذه اللغة ، ومن هنا يرى امتناع اطراد الأسماء الأعجمية في الأوزان العربية على أساس من التأصيل والاشتقاق أو من الطبيعة الصوتية . وبصورة عامة يلحظ في هذه الأحكام محاولة رصد وضعية لتعريب العرب للألفاظ الأعجمية وأصواتها أو لتهديبها وتقريبها من نطقهم ولغتهم ، ثم فرز ما كان موافقاً للعربية لسلكه في قواعدها ، وما لم يكن موافقاً ليمنع من الصرف ، أو ليعفى من خضوعه لتلك القواعد ، وليس الأمر فرض منطق لغة على لغة أخرى « بهذا الإطلاق والتعميم (١) » ، فهم لم يصنعوا قوانين سابقة ألزموا بها العرب عند اقراضهم لفظة أعجمية أحوجوا إليها ، إلا ما يتصل بإبدال الحروف الأعجمية . ولكن التعسف كان في اعتبارهم للوزن أو الصيغة مما وافق العربية كافياً لعدّه عربياً في مواضع أخرى ، كالاشتقاق والتأصيل واستنتاج المعنى بناء على ذلك ، أو كان التعسف منهم في إخضاع ما هو على غير أبنية العرب لمسلك الألفاظ العربية ومعاملته معاملتها في الحالات المختلفة التي يحدد التركيب فيها محل اللفظ ووظيفته . وغير خفي من نصوص سيبويه ، أو من نصوص من جاء بعده أن الإلحاق اختياري ، ولكنه غالب ، وهذا التغليب يعني إدناء الأعجمي من الأوزان العربية ، وعلى الأخص عندما تعدد صيغته أو لغاته ، فالتعريب — في هذه الحال — أولى به . وما كان علماً في لغته نظروا إلى التغيير في لفظه أكثر مما نظروا إلى الإلحاق ، فقد

(١) كما يرى الدكتور محمد عيد : « في اللغة ودراستها » : ١٧٩ ، وص : ١٨٣ .

نقل السيوطي عن بعض العلماء أن : « ما عربته العرب من اللغات ، من فارسي ورومي وحبشي وغيره ، وأدخلته في كلامها على ضربين :

أحدهما : أسماء الأجناس كالفرنند والابريسم . . .

والثاني : ما كان في تلك اللغات علماً فأجروه على علميته كما كان ، لكنهم غيروا لفظه ، وقربوه من ألفاظهم ، وربما ألحقوه بأمثلتهم ، وربما لم يلحقوه ، ويشاركه الضرب الأول في هذا الحكم » (١) .

والذي يلحظ بوجه عام أن أمرين أساسيين شغلا بال العلماء في قضية دخول الأعجمي لغتهم العربية : الإلحاق ، والتغيير ، ويظهر واضحاً أن التغيير كان أكثر وأعم ، لكن الإلحاق حظي باهتمام أكبر من اللغويين والنحاة ، لما يمثله من وجوه الاتساع في المادة الصالحة لإقامة القواعد ، في المشتقات بأنواعها وفي النسب والتصغير وتصنيف المادة اللغوية على ما يوافق الخطوط العريضة لقواعد العربية ، على حين كان التغيير يتجه - في المقام الأول - إلى الحروف :

وبصفة عامة بقي الجانب الصوتي أساسياً ، في التغيير والإلحاق ، ولذا تركوا ما وافقت أصواته أصواتهم على حاله في لغته - أحياناً - وأبدلوا منه غالباً ، ومالوا إلى الإلحاق بالصيغ العربية المألوفة أكثر من غيرها . ولعل في الأمثلة التالية معواناً على مزيد من الإيضاح ، فمن الأبنية التي ألحقوا بها ألفاظاً دخيلة وزن فعل : نحو : حبل . ثلج ، سحب . وجد . قالوا : سخت ، بنجت ، بير ، جام ، طست ، دست ، صرد ، جرم ، ضنك ، موز . .

(١) المزمع : ٢٨٦ / ١ - ٢٨٧ .

فالألفاظ : « سخت (١) ، بخت (٢) ، بير (٣) ، جام (٤) » هي

نفسها بحروفها في العربية كما كانت في الفارسية ، بالمفهوم العام لبنية الكلمة ، لكنّ النطق العربي أحلّ الحركات الإعرابية على أواخر هذه الألفاظ محمل التسكين بالفارسية ، وأضفى على نطقها ما اعتادته العربية من ترقيق وتفخيم لأصواتها ، وإمالة ووصل في درج الكلام يميزها من النطق الفارسي. زادوا على ذلك إبدال السين من الشين في مثل : « تشت »

(١) السخت : الشديد ، قالوا : فزل سخت أي صلب أو شديد ، وفيها لغات . انظر

فيها : أدب الكاتب : ٣٨٤ ، والمغرب : ٢٢٧ - ٢٢٨ ، وشفاء الغليل : ١٢٠ ،
واللسان والجمهرة / سخت . وادي شير : ٨٥ . وبالفارسية : فزنتك جامع فارسي
نكليس جلد أول : ٨٣١ . تأليف : سليمان حليم .

(٢) في اللسان : البخت : الجلد ، معروف ، فارسي ، وقد تكلمت به العرب ، قال
الأزهري لا أدري أعربي هو أم لا ؟ وانظر : حليم ١ / ٢٢٧ بالمعنى نفسه بالفارسية .
والمغرب : ١٠٥ ، وشفاء الغليل : ٤٢ ، وديوان الأدب للفارابي ١ / ٩٧ .

(٣) البير : ضرب من السباع ، وفي اللسان : واحد الببور (؟ !) وهو الفرائق الذي
يعادي الأسد ، أعجمي معرب . وفي المغرب : ١١٠ : الأزهري : و « البير » بياضين .
وهو جنس من السباع . وأحبه دخيلا ، وليس من كلام العرب . والفرس يسمونه « بقر » .
ومثله في الشفاء : ٤٠ ، وقال أدي شير (ص ١٦) هو الأسد الهندي « بفتح الباء بالفارسية
حيوان يشبه القط يصنع من جلده الفرو ... وبكسر الباء الأولى جنس من سباع الهند . . ولم
يزد حليم (١ / ٢٢٢) على تعريفه بأنه : نمر (Tiger) ولفظه : Babr ويبدو أن
الفرائق الذي ذكره ابن منظور جنس آخر من السباع وإن كان من هذه الفصيلة ، انظره
عند أدي شير : ١١٩ .

(٤) الجام : الكوب ، وعاء للشرب ، وأغفلته معظم المعاجم ، بالفارسية : جام .
انظر معجم حليم : ١ / ٥٢٦ .

و « دشت » فصارتا : « طست (١) ، دست » ، والصاد من السين في « سرد » فصار : « صرد » ، والجيم من الكاف الفارسية في « كرم » فصار : « جرم » (٢) ، وغيروا حركة الضم في « موز » « Mowz » بالفتح فصار : « موز » (٣) .

فما فعلوه بهذا اللاحق لا يزيد على ما ذكرناه من قبل بسوى تغيير حركة في اللفظة أو إبدال حرف أو حرفين فيها ، أو إدخال أداة التعريف (ال) عليها . ومثل هذا التصرف — على قلته وجزئيته — قد يكون كافياً لسلك اللفظة في جملة المعرب الذي لا يتأبى على طبع

(١) الطست : قال في المعرب : « أبو عبيد عن أبي عبيدة : وما دخل في كلام العرب « الطست » ، والتور والطاجن » وهي فارسية كلها . وقال الفراء : طسى تقول : « طست » وغيرهم « طس » ... وفي حديث عن أبي بن كعب في ليلة اتقدر : أن تطلع الشمس غدائذ كأنها طس ليس لها شعاع » . وقال سفيان الثوري : الطس هو الطست . ولكن « الطس » بالهربية . أراد أنهم لما أعربوه قالوا : « طس » . ويجمع : طسا وطسوسا . (المعرب ٢٦٩ - ٢٧٠) فهذا القول المنسوب إلى الأزهرى — كما في اللسان — لم يخرج عما بيناه من تغيير حركة أو إبدال حرف ليصبح اللفظ معرباً . وفيه لغات أخرى كما عند ادي شير : ١١٢ . وانظر معجم حيم الفارسي الانجليزي : ١ / ٤٣٧ .

(٢) قال في المعرب (١٤٤ ، ٢٦٠) الجرم : فارسي معرب . وهو نقيض « الصرد » وهما دخيلان . ويستعملان في الحر والبرد . وهما بهذا المعنى في معظم المراجع السابقة .

(٣) موز : من السنسكريتية Mocha (معجم الألفاظ الهندية المعربة : ١٣٨) مجلة اللسان العربي مجلد ١٠ ج ١ وهو كذلك عند عبد المجيد النوي : مجلة ثقافة الهند المجلد الأول مجلد ٢١ يناير ١٩٧٠ ص ٢٨ . وبالفارسية موز . انظر معجم حيم : ١٠٢١ / ٢ . ومن الأمثلة التي يوزن فعل : بت ، البنج ، البند ، البهت ، زنج ، مرت ، جوز ، اليم ، اليم ، البط ، البغل ، القبع (في لغة : كالقبع) ، المرج ، الناي ، القفش (للخف) السبت ، الجبر ، مرو ، ند ، شص ، فزد ، ونج ، أوج ، الدوق : (اللين الكثير) . الديج (من الديباج) .

العربية في صيغها ونطقها على الأقل ، وقد يبقى مع ذلك غريباً في بنيتها كلفظة « صنج » ، فهي ، وان كانت بوزن فعل ، ضمت في تركيبها حرفي الصاد والجيم اللذين نصّوا على عدم اثتلافهما في لفظة عربية . ولعل في هذا دليلاً على ما للجانب الصوتي من أثر في الحكم على عجمة اللفظة وأصلها من جهة ، وعلى كونها معربة أو وافقت العربية من جهة أخرى ، ومقادراً إلى فهم عبارة أبي حيان .

« فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يعدّ منها ، وما لحقه عدّ منها ، مثال الأول : خراسان لا يثبت به « فعّالان » ، ومثال الثاني : خرّم ألحق بسلم » (١) .

فعدّ الدخيل في أبنية العرب لا يعني أنه صار عربياً حقيقياً ، وإنما عدّ في العربية من الناحية الصوتية فلحق بأوزانها ، ومن الناحية النطقية فأمكن لفظه دون أن يعسر أو يستثقل على الألسنة العربية ، ودون أن يستثنع عند العرب الخلقص الأقحاح .

وألحقوا بوزن « فعّل » (٢) فما كان مسلكهم في تعريب ما جاء

(١) ارتشاف الضرب ورقة ١٣ عن « في اللغة ودراستها » للدكتور محمد عبد ص : ١٧٣ .

(٢) نحو : شنب ، صفث ، جلد ، فقالوا : بنج : (الأساس والأصل) دخيل كما في اللسان ، و (زيج) : نحيط البناء : زيك بالفارسية ، و (مسك) ، و (رزق) و (شبه وشبه) لمعدن ، (رشك) : كبير الملحمة ، و (وزر) : نبيل الشير والخطبة والحبوب . و (مزج) : اللوز و (نيم) : شجر بمعنى وفرو بمعنى آخر . و (برس) : القطن وهذه كلها فارسية ، و (حارس . جنس) من اليونانية و (جبت مبط) من العبرية . و (فيل) من الهندية وأصله فيها : بيلو ، وبالفارسية بيل معرب و (قسط) من الهندية أيضاً وأصله : كسط أو كسته . ويقال أيضاً : قسط وكسط . انظر (مجلة ثقافة الهند مجلد ٢١ عدد أول يناير ١٩٧٠ ص ٢٨ والمجلد ٢٢ عدد أول ص ١٧ . و (الدنج) : من أعياد النصرى - سريانية .

على هذا البناء ليختلف كثيراً عما سبق بيانه ببناء « فَعَلَ » ، ومثلهما ببناء « فَعَّلَ » (١) .

وقد أحقوا ألفاظاً كثيرة بما كان نطقه قريباً من « فاعِل » (٢) و« فاعَّل » فما زادوا على أن أبدلوا من الحرف الأخير إلا في ألفاظ نادرة مثل « قارب » فقد أجروا عليه الابدال والاختصار فعربوا اللفظ اليوناني $\kappa\alpha\tau\alpha\beta\iota\lambda\lambda\iota$ (نوع من السفن الصغيرة) إلى قارب العربية البناء (٣) ومثلها من بناء فاعل لفظ : « قالب (٤) » من المنحوتة أو المركبة من $\kappa\alpha\lambda\alpha$ (بمعنى حسن و $\rho\omicron\upsilon\varsigma$ (بمعنى قدم ، أي الحسن أو السليم ، لا كما نص العنيسي (٥) على أنها رجل من خشب فيما يظهر (٥) .

(١) نحو : مزن ، عشب ، غصن ، فقالوا : زور) : بمعنى القوة . و (موق) للخنف الغليظ . و (قوش) : للصغير . (وكوش) : للاذن . و (كرد) : لقوم . وهذه كلها بالفارسية و (طور) : جبل بالسرانية . و (كوب) لوعاء باللاتينية .
(٢) نحو صاحب ، ساحل ، فقاوا : بابل ، رانج (الجوز الهندي) دانق ، كامخ ، ناطية ، تاجر ، فالج (بمر ذو سنمين) .
(٣) انظر : غرائب اللغة : ٢٦٤ ، العنيسي : ٥٤ ، الساميون ولغاتهم : ١٦٠ ، بتدلي جوزي « بعض اصطلاحات يونانية في اللغة العربية » . مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة ج ٣ ص : ٣٤٥ سنة ١٩٣٦ .

(٤) نحو عالم ، خاتم ، طابع : فقالوا طانج ، ساذج ، يارق ، طابق ، باشق ... الخ .
ويظهر أن هذا البناء غير أصيل في العربية ، فهو فادر فيها ، ولا يكاد التحقيق يثبت عربية لفظ واحد منه . ولا يمثل هذه الصيغة عند (هنري فليش : ٨٩) سوى ثماني كلمات ذات أصل أعجمي . وانظر مقاييس ابن فارس : (علم . غم) وغرائب اللغة : ١٨٠ في خاتم وعالم .

(٥) العنيسي : ٥٤ ، لأن معنى الخشب « اكسيايا » $\kappa\alpha\lambda\alpha$ ثم أنه لا يجوز أن نقول Kalon ثم نتبعها Pous بعلامتين إعرابيتين مختلفتين ، إنما الصحيح ما قاله بتدلي =

ويلحظ أن معظم الألفاظ التي عربت من اليونانية كانت عرضة لمثل هذا الاختصار، سواء في ذلك حذف علاماتها الإعرابية ، أم التقليل من حروفها التي تفوق — غالباً — عدد حروف الكلمة العربية، فهذه لا تتعدى ستة الأحرف .

وذكر سيبويه ما ألحق ببناء « فاعول » (١) فقال : « وآجور ألحقوه بعاقول (٢) » ، وكان مسلكهم في اللاحق بهذا البناء الإبقاء على صوتية اللفظ الدخيل قدر الامكان ، فقالوا في اللفظ اليوناني : $\lambda\alpha\upsilon\sigma$ (٣) : ناووس ، وقالوا في (كابور) (٤) : كافور ، وفي « ناقوشا » من

- جوزي Kalop odi-on بعلامة الجمع ON (انظر المراجع السابق (لبنلي ٦٧٤ جوزي) وما قاله أدي شير (ص ١٢٧) : $\lambda\alpha\upsilon\sigma\tau\epsilon\lambda\alpha\upsilon\sigma$ وبالمفرد $\lambda\alpha\upsilon\sigma\tau\epsilon\lambda\alpha\upsilon\sigma$ وبال يونية الحديثة . انظر $\Lambda\epsilon\iota\kappa\omicron\Nu\epsilon\lambda\lambda\eta\nu\sigma\ \alpha\rho\alpha\beta\iota\kappa\omicron\nu\cdot p:206$ (١) نحو : القا شور : (الذي يجيء في اخر الحلبة) . والناموس (فترة الصائد) . والخابول (الحبل الذي يصعد به النخل) .

(٢) الكتاب : ٤ / ٣٠٢ وفي الآجور لغات أخرى . انظر المدرج : ٦٩ .
(٣) الناووس والناؤوس : كهف صغير ، أوبيت تحت الأرض للدفن ، مبد أو هيكل في الكنائس انظر فيه : R. Dozy, supplement aux dictionnaires arabs. Tome II p 745 .
لامنس اليسوعي ١ / ٤٠١ (الأصل والهامش) ، والنقود العربية وعلم النميات ١١٦ بتحقيق الأب أنستاس الكرملي (صنعة القلقشندي) . والعنيسي : ٧٣ ، وشفاء الغليل : ٢١٣ .
(٤) الكافور : اسم لصمغ شجرة هندية تكون بتخوم سرنديب واسية وما يلي المحيط كجزائر ملقة . . أو هو طيب ونبت انظر : التذكرة لداود الانطاكي : ٢٥٢ ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة : ٤٣٧ ، وفقه اللغة للثعالبي : ٣١٧ وأصله بالسكسكريته Karpura (معجم الألفاظ الهندية ص ١٣٦) وبالهندية والفارسية Capoor (انظر مجلة ثقافة الهند مجلد ٢١ ص ٢٢ أو كافور كما عند أدي شير : ١٣٦ ، جيم ٢ / ٦٠١ . وهو بالفرنسية Camphora واشتق منه في الفرنسية الفعل Camphorer بمعنى دهن بالكافور وذلك حوالي عام ١٧٥١ م (دائرة المعارف الفرنسية) وفي العصر الحديث أطلق على زيت الكافور اسم : Camphol . انظر

Albert dauzat: dictionnaire . Etymologique de la langue franc,aise. (larousse. paris 1938) .

السريانية : ناقوس (١) . .

فلم يجرؤوا على النطق الأعجمي من التعديل ما يفقده شكله العام أو معالنه في لغته الأولى ، لكنهم في ألفاظ أخرى لجأوا إلى الاختصار حتى يبطّوعوا اللفظ الدخيل لينسجم مع البناء العربي فعربوا (اوقيانوس Uxianus) (٢) من اليونانية (قاموس) و(ياكيثوس Uxianus) (٣) : (ياقوت) وعربوا (كاوميش) ، من : كاو : بقرة ، وميش : نعجة (٤)

(١) بالآرامية Noqoucho (غرائب اللغة ٢٠٨) وNocousho (الألفاظ السريانية في المعاجم العربية ١٦٦ - ١٦٧) والعنيسي : ٧٢ وعنده ناقوشا . وهو في المعاجم العربية قطعة من خشب أو حديد كانوا يضربونها لدعوة النصارى إلى الكنائس . أو جرس . (٢) قاموس : محيط ، البحر المحيط Okéanos . وفي الجمهرة : « قاموس البحر : معظم مائه أخذت من القمص أي الفوص . / الجمهرة ٣ / ٣٨٩ . وانظر العنيسي : ٥ .

وانظر : $\text{AEIKON EΛΛΗΝΩ-APABIKON 433}$

(٣) ياقوت : حجر كريم ، وتذهب معظم المراجع العربية القديمة إلى أن ياقوت معرب من الفارسية « ياكند » انظر : « الجواهر في معرفة الجواهر » للبيريوني : ٣٣ ، فقه اللغة للعالمبي : ٣١٧ . تحرير التنبيه (مخطوط ، ورقة / ٤) للامام النووي وعنده الجواليقي أعجمي فقط (العرب : ٤٠٤) . وفي معجم حيم (٢ / ١٢٣٠) هو بالعربية والفارسية (ياقوت وياكند) . وعند المحدثين يوناني (ياكيتشوس) ، انظر : العنيسي : ٧٦ ، وبندلي جوزي (مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ج٣ ص ٣٤٨ سنة ١٩٣٦) . وغرائب اللغة : ٢٧١ وغيرها . . والمرجح أنها يونانية لأن القدماء كان لديهم نسب الألفاظ الدخيلة إلى الفارسية وإن كانت يونانية ثم إن في المظاهر الصوتية دليلا أقوى على كونها يونانية حتى وإن أخلتها العربية بواسطة السريانية .

(٤) انظر : تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية للعنيسي : ٢١ ، ومعجم حيم ٢ / ٦٩٠ وعنده بلفظ Gav - meesh ، لا (كاوميش) كما عند العنيسي . وانظر المعجم الذهبي / جاموس . وادي شير : ٤٤ .

؛ (جاموس) ، فبان بذلك أن تلفظهم بما جاء على بناء « فاعول » (١) أدنى باللفظ الدخيل إلا الإبدال الصوتي والاختصار ، وتحويل المركب منه في لغته إلى لفظ واحد في العربية .

وهناك مجموعة من الألفاظ الدخيلة تبدو — عندما تنطق في العربية — ملحقة بعدة أبنية منها ، لكن تعيين البناء في العربية يقوم على أساس صرفي في حقيقته ، فهل ألحق العرب تلك الألفاظ الدخيلة بأبنية عربية على أساس المعيار الصرفي أم الصوتي ؟

يمكن أن نستتج ذلك من الأمثلة التالية مقابلة بنظائر عربية :

فـ « جوسق (٢) » الفارسية الأصل مثل « كوثر » العربية وبنائها بوزن « فَوَعَلْ » .

و « بردج (٣) » الفارسية الأصل مثل « لُذِمَ أو جلمد » العربيتين وبنائها بوزن « فَعَلَلْ » .

و « فترج (٣) » الفارسية الأصل مثل « جندل أو منجل » العربيتين وبنائها بوزن « فَعَلْ » أو « مَفْعَلْ » .

(١) وما جاء ملحقاً بهذا البناء : كانون ، ماخور ، صاروج ، قانون ، سامور ، باسور ، ناجود ، قابوس ، صابون ، داموق ، ناسوت ، كابوس ، ناظور ، راقود ، جالوت ، تامور ، باعوث ، ماروت ، هاوون ، طاروس ، حالوم ، طاووس ، ناموس . .

ولا يبدو هذا البناء قديماً في العربية بالقياس إلى وفرته في الآرامية . وانظر رأي الأب هنري فليش اليسوعي في ذلك بكتابه : « العربية الفصحى : ٩٤ » .

(٢) الجوسق : القصر ، معرب من الفارسية وهو تصغير قصر « كوشك » أي صنيح .
المعرب ١٤٤ ، ٣٠٥ .

(٣) البردج : السبي ، بالفارسية « بزده » . المعرب : ٩٥ . والفترج : لعبة للفرس :
بنجكان (معرب ٢٨٥) .

و « بيدق » الفارسية الأصل مثل « ضيفن » العربية وبتأوهما بوزن
« فَعْلَل » أو « فَيَعْلَل » .

هذا في ظاهر الصورة ، لكن في علم الصرف تبني الأوزان على
الأصول وكوثر من (كثر) فواوه زائدة ووزنه « فوعل » .

وأصل لهزم من « الهلم » (١) فقاؤه زائدة ، ووزنه « لَفْعَل » :

وأصل جلمد منحوت من « جلد وجمد » (٢) فلامه زائدة ، ووزنه
« فَعْلَل » .

وأصل جندل من « جدل » فنونه زائدة ، ووزنه « فَنَعْلَل » .

وأصل منجل من « نجل » فميمه زائدة ، ووزنه « مَفْعَل » . (اسم
المكان لا الآلة) .

وأصل ضيفن من « ضيف » فنونه زائدة ، ووزنه « فَعْلَل »
فما الذي يمنع تلك الألفاظ الدخيلة من أن تكون ملحقة ببناء واحد؟
إذ ليس بالمقدور الادعاء بأن هذا الحرف أو ذاك هو الزائد في جوسق أو
بردج أو فترج أو بيدق (٣) .

والبحث عن أبنية عربية لتعيين إلحاق هذه الألفاظ الدخيلة بها عمل
صناعي بحت تتبعه النحاة وتحلّوا فيه أحياناً وتحايّلوا للتدليل على صحة

(١) الهلم : الحاد ، وهو ما زيدت فيه اللام من « الهزم » والهزام السيف القاطع الحاد
مقاييس ابن فارس ٥ / ٢٦٥ .

(٢) انظر مقاييس ابن فارس : ١ / ٥٠٧ .

(٣) ومن الألفاظ الدخيلة من هذا النوع : جوهر ، جورب ، جردق ، كوسج
(سمك البحر) عسكر ، بريط ، بهرج ، رزدق ، موزج ، فونس ، خندق ، زنيق ،
فورج ، ونيرج ، رودق ، (كردن : لغة في الكرد أي المنق) ، سوسن ، نيزك ، دفتر .

دعاواهم بالزيادة والنقص والابدال ، ولم يُبَيَّن في بعض خلاقات مدارسهم حول العربي إلى اليوم ، فكيف الأمر في الدخيل ؟ نجد من هذا مثلاً وضع الجواليقي للفظـة (أنجر) (١) في باب الألف باعتبارها فارسية معربة ، على حين وضعها غيره في باب النون ، فبأي بناء نلحقها ؟ بـ « أفعل » أم بـ « فَعْلَل » ؟ ووضع السيوطي مرة لفظـة « ضيقن » تحت وزن « فِعل » والصواب يقضي بوضعها تحت وزن « فَعْلَل » لكن القضية تبقى قضية صوتية كما وقر في آذان العرب الذين سمعوا الألفاظ الدخيلة وتناقلوها ، ثم جهدوا في نطقها موافقة للأبنية العربية المسموعة في كلامهم ومؤتلف ترتيب أصواته في البناء الواحد بحيث لا تنبوع عن الأنساق والطبيعة الصوتية العربية . وفي الأمثلة التالية وأوزانها ما يؤيد فكرة الأساس الصوتي في إلحاق الدخيل :

البناء	فعلال	فعلال مكزرة حروفه	ففعال	فعوال	ففعال	ففعال	مفعال	ففعال
العربي	شمراخ	شملال	عنتاد	قرواح	شريف	ديماسز	منقار	سرحان
الدخيل	سرداب	قسطاس	قنطار	سروال	درياق	دينار	مطران	دهقان

(١) المغرب : ٧٥ ، والانجر : مرسة السفينة : تعريب : لتكر .
 (٢) الشمراخ : رأس الجبل . والشملال : الناقة الخفيفة . القرواح : الأرض البارزة للشمس لم يختلط بها شيء . الشريف : ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع .
 الديماس : المكان المظلم والسرب (لغتان : وكسر الدال أكثر) وهو القبر ، واسم سجن للحجاج . السرحان : الذئب (المعاجم) . ومنها : ذرياب . جريال . كرياس (سيويه) ٢٦٠ / ٤ .

(٣) انظر هذه الألفاظ في : المغرب ، شفاء الغليل . تفسير الألفاظ الدخيلة للعنيمي . الألفاظ الفارسية المعربة لآدي شير . غرائب اللغة لليسوعي . و : (Fraenkel) والدخيل في العربية للدكتور فؤاد حسنين . و د . ظا . و : (R. Dozy) وانظر في بناء بعضها كتاب سيويه ٢٦٠ / ٤ ومن أمثلة هذا الوزن : كرياس . سكياج . سرداب . سمار . غربال ، جرماق و (جلماق) : ما عصبت به القوس من العقب ، ديباج ، زيراج ، بيطار ، دينار ، ديوان ...

البناء	فعليل	فعليل مكرونة حروفه	فعليل مكرونة حروفه	افعليل	مفعيل	
العربي	عقرت	غريب	شنظير	صنديد	اصليت	معتير (١)
الدخيل	بطريق	سختيت	قنديل	قنديد	انجيل	منديل
البناء	فعليل	فواعيل	افواعيل	مفاعيل	فعاويل	
العربي	بهايل	جواسيس	أقاويل	مفاتيح	جراويز	(٢)
الدخيل	فراديس	سواييط	أراضير	مقاليد	سراويل	(٣)

وقول الخفاجي : « إن الأسماء الأعجمية لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصل والزائد وذلك لا يتحقق في الأعجمية » (٤) . يعني أنه يمكن لثمانية الالفاظ الدخيلة الأولى - وكذلك تحلل الأمثلة بعدها - أن تكون كلها بوزن « فِعْلال » بل لعله من المنطقي ألا تكون إلا كذلك لجهل الأصلي والزائد فيها ، ولكن النحويين اختاروا لإلحاقها عدة أبنية

- (١) غراب غريب : شديد السواد . الشنظير : المتعرض لأعراض الناس بالوقية (مقاييس : ٢٧٣ / ٣ ، ديوان الأدب : ٧٦ / ٢) .
- وسيف اصليت : منصلت ماض . ومنها : زنديق ، قرميد ، كرزين ، سرقين ، دهليز ، جبريل ، اقليم ، اقليد ، ابليس ، اكليل .
- (٢) الجراويز : جمع الجرواض ، الرجل الغليظ الضخم (مقاييس ١ / ٤٤٤ ، ديوان الأدب ٧٤ / ٢) . ومنها خواتيم .
- (٣) سواييط جمع ساباط . وقد ساق سيويوه أمثلة في كتابه من جملة ما بثته العرب على فواعيل ، وقال : ولا نعلمه جاء في الصفة . الكتاب ٤ / ٢٥١ .
- (٤) شفاء الغليل : ٣ .

تبعاً لا اعتبارات صوتية كما هو واضح، وهذا ما ذهب إليه سيوييه حين قال :
« ودينار ألحقوه بديماس » (١) . وليس أدل على كلامنا من هذا المثل ،
فدينار عند سيوييه أعجمي ألحق بديماس الذي وزنه — في الظاهر — فيعال ،
وديماس عنده عربي .

ولكن « ديماس » (٢) ليس عربياً ، وبالتالي فبنائه اللفظي يمكن أن
يكون « فعلاً » لأنه بناء تعرفه العربية — وإن كان قليلاً فيها على
النقيض من « فيعال » ، أو يمكن القول إن الإلحاق كان على أسس صوتية
لا على حقائق صرفية عربية دقيقة . وهو ما تقتضيه طبيعة الاقتراض
والتبادل السمعي والنطقي بين الأقوام ، وقبل القياس على أصول الصرف
وشرائع النحاة .

ولا يختلف القول في الأمثلة الباقية عنه في نظائرها السابقة وغيرها مما
لم تثبته . وإذا ما أريد الأخذ بالقول المشهور : « ما قيس على كلام العرب
فهو من كلام العرب » (٣) . وجب النظر إلى الجذر أو الأصل مجرداً في
لغته ثم مقابله بوزن عربي كما يقضي فن الصرف ، وهو لن يكون
مطلقاً وفاقاً للعربية ولا منها ، إلا في بعض الأمثلة السامية ، أما في الأمثلة
الدخيلة من الفارسية والرومية واليونانية والهندية وغيرها ، فمن أين لنا
هذا الجذر الثلاثي الغالب في الألفاظ العربية . وإن لم يكن ذلك قبلت الفكرة
على أساس إيقاعي ، صوتي ، لا أكثر (٤) ، ومن هنا تعددت أبنية

(١) الكتاب : ٤ / ٣٠٤ .

(٢) ديماس باليونانية *Διμάς* (ديماسيون) : انظر : بندي جوزي : بعض
اصطلاحات يونانية في العربية : ٣٤٢ ، غرائب اللغة العربية ٢٥٨ .

(٣) الخصائص : ١ / ٣٥٩ .

(٤) جاء في القاموس المحيط / كريس : الكرياس : بالفارسية بالفتح ، غيرة
لعزة « فلال » وهو من الثياب . وواضح أن التغيير هنا لسبب صوتي ، لا لحجة صرفية .

اللفظ الدخيل فسموها « لغات » وما هي بلغات ، إنما هي أبنية وافقت العربية في وزن أو أكثر ، أو قل استوت مع وزن أو أكثر في حركة البناء كما قال أبو ابراهيم الفارابي (١). فمطران مثلاً (٢) : بفتح الأول وكسره بوزن « فِعْلَال » أو « مِفْعَال » أو « فَعْلان » ومثل ذلك أيضاً « قَمْثُور » و « كَافُور » (٣) في بناءين ، و « دُمْلُج » و « دُمْلُوج » (٤) و « تِرْيَاق » و « دِرْيَاق » و « طِرَاق » (٥) ، فلهذه الألفاظ وأمثالها نظائر في الأبنية العربية ، ولعل هذا هو السبب الذي سمح بتعدد لفظها أو بنائها ، دون استنكار منهم .

وبدهي أن إلحاق الكلم الأعجمي بالعربية ، أو تعريبه لم يأخذ مظهراً واحداً ، أو طابعاً متفقاً في قربه من أصوات العربية أو بعده عنها . فعلى حين اتخذ بعضه أشكالاً ، أو قوالب صوتية يمكن إلحاقها بأكثر من بناء عربي ، وبقي بعضه الآخر بعيداً كل البعد عنها . كان القسم الثالث وسطاً في ميله إلى صيغ العربية ، وقربه من أصواتها وأشكالها ، في الاسم أو الفعل ، كما تحاول الأمثلة التالية أن تثبت أو تدلل ، من ذلك :

١- ما ألحق بوزن « فَعْلَل » أو « فُنْعَل » (٦) نحو: جُرْبُز ، بُرْجُد ، زخرف ، كركم ، سندس ، نمرق ، دملج ، فندق ، فستق ،

(١) ديوان الأدب : ٨٤ / ٢ .

(٢) انظر المغرب : ٣٦٣ ، والقاموس المحيط . وهذا اللفظ والألفاظ التالية مذكورة في مفان كثيرة أغفلناها اختصاراً .

(٣) انظر اللسان / قفر ، و (ك ف ر . والمغرب : ٣١٦ .

(٤) ديوان الأدب : ٤٧ / ٢ ، ٦٣ / ٢ ، وهو سوار أو مضد ، حبشي على ماني

كثير من المراجع .

(٥) المغرب : ١٩٠ ، واللسان ، وطراق في المغرب : ٢٧١ .

(٦) وأمثلتها : برقع ، طحلب ، برعم ، جندب . .

سَنِيْثٌ ، قَرَطَقٌ ، خَشْتَقٌ ، كَرْسَفٌ ، نَسْتَقٌ (الخدم والحشم) (١)

٢ - ما ألحق بوزن « فعلول » أو « فُنْعُول » (٢) نحو : جرموق ،

درنوق ، طنبور ، برشوم ، شحرور ، كندوج ، دملوج .

٣ - بوزن « فَعَلَّلَل » أو « فَعَنَلَل » (٣) نحو : فرزدق ،

بمفسج ، قمنجر ، أرندج ، زبرجد ، سفرجل ، وسكر : (طبرزد وطبرزن وطبرزل) .

٤ - بوزن « فعلعل » (٤) كالبناءين السابقين نحو : سجنجل .

٥ - بوزن « فَعَلَّلَانَ » (٥) أو « فَيَعَلَّلَانَ » (٦) نحو : قهرمان

جردبان ، برنكان ، نهروان ، عسقلان ، طيلسان ، قيروان ، ديدبان .

٦ - بوزن « فَعَلَّلَانَ » أو « فَيَعَلَّلَانَ » (٧) نحو : ريهقان (٨) ،

خيزران .

(١) العرب : ٣٩٨ .

(٢) أمثلتها : سرحوب (طويل) ، جلمود ، عنقود ، ظنوب (وهو عظم الساق)

(٣) أمثلتها : الهرجل (السريع) . الهبرقص (الرجل الصغير الخلق) غضنفر (أسد أو صفة له) .

(٤) ومثاله : عنقل (للرمال الكثير) .

(٥) ما جاء على « فمللان » - اعتباراً - ليس له بناء عربي سوى ما ظنوه عربياً نحو :

جردبان : (من كرده أي الرغيف . وعربوها جردق وجردقة ، وبان : لاحقة تفيد الحفظ والرعاية) ولكنهم اتسموا في معناه ، وزعفران ، وبرنكان : (كساء أسود ، وفيه لغات ثلاث أخرى) انظر : أدبي شير : ٢٠ ، ونهروان وعسقلان لموضعين .

(٦) ومثاله : الكيزبان : (الكذاب) ، النيدلان : الجاثوم ، الشيصبان : قبيلة من

الجن .

(٧) ومثاله : الحيقطان : (ذكر الدراج وهو طير) ، والشيزمان : اللذب .

(٨) الريهقان : الزعفران .

٧ - بوزن « فَعْلَلِيل » أو « فَنَعْلَلِيل » (١) نحو : قَفَشَلِيل ،
 زمهرير ، خندريس ، قندفیر ، زنجبیل ، وزند بیل (٢) ، منجنیق (٣).
 ٨ - بوزن « فَعَال » (٤) نحو : قباء ، رصاص ، بلاس ،
 ملاب (٥) .

٩ - بوزن « فَعُول » (٦) نحو : طسُوج ، ستُوق ، شَبُور
 (بوق) ، تنور ، شبوط ، سفود ، بلوط ، سمور ، بلور (لغة فيه)
 قفُور .

١٠ - بوزن « فَيَعُول » (٧) نحو : فیروز ، کیسوم (لغة من
 یکسوم) .

١١ - بوزن « فَعَل » (٨) نحو : سَرَق ، دلق ، فدن ، برق ،
 کرز (٩)

(١) أمثلتهما : يوم قمطیریر : شدید ، عندلیب ، عتیریس : (من النوق : الكثيرة
 اللحم ، الشديدة) .

(٢) الخندريس : الخمر ، القندفیر : المعجوز (فارسية) ، الزندیل بالفارسية : زن-
 انثی ، امرأة + بیل = بیل أي انثی الفیل .

(٣) وضعوا المنجنیق بنامین آخرین هما : مغللیل ، و « منغلیل » . وفق حسابهم
 للحرف الزائد .

(٤) مثاله طعام ، نوال .

(٥) القباء : الثوب ، والبلاس : المسح ، الملاب : طيب .

(٦) ومثاله : فروج ، سبوح .

(٧) مثاله : يوم صیخود : شدید الحر ، خیشوم : أقصى الأنف ، حیزوم : وسط
 الصدر .

(٨) مثاله : مرض ، سفر .

(٩) السرقة : الحریر ، أو شقق الحریر ، الدلق : حیوان ذو فراء ثمين ، الفدن :
 القصر ، البرق : الحمل ، الكرکز : فاکهة عربت من الیونانیة (قراصیا وخراصیا أيضاً) .

- ١٢ - بوزن « فَعِيل » نحو سَبَّحَ ، قَمِصَ ، كَتَبَ .
- ١٣ - بوزن « فَعِيل » (١) نحو : سَجَّلَ ، قَدَّسَ ، أَرَبَسَ (٢) ،
ايَّيَل .
- ١٤ - بوزن « فَعْلَلَة » (٣) نحو : زَخَرَفَ ، زَرَكَشَتَ ، دَسَكِرَ
- ١٥ - بوزن « أَفْعُول » (٤) نحو : أَسْطَوَلَا ، أَنْبُوبَ .
- ١٦ - بوزن « فُعَالِل » (٥) نحو : سَرَادَقَ ، شَبَارِقَ (٦) ،
شَفَارِجَ ، دِهَانِجَ (٧) .
- ١٧ - بوزن « فُعَال » (٨) نحو : جَدَّادٌ ، خَشَّافٌ ، زَنَارٌ ،
دَكَانٌ ، جَلَابٌ ، دَوَاجٌ (٩) .
- ١٨ - بوزن « فَعَال » (١٠) نحو : شَمَّاسٌ ، قَبَّانٌ ، غَسَّاقٌ .

-
- (١) مثاله : سَكِيتَ ، سَكِيرٌ : لكثير السكوت والسكر .
- (٢) الإربس : انفلاح ، أو الأكار . قال في شفاء الغليل (٣١) : « وأظنها عبرانية . قال : وأحسب الرئيس مقدم العربية . معربة ، وكون الرئيس معرباً غريباً » . فمرها بعد القاب المكاني ، وهي عبرانية ومنها بالانجليزية : earth الأرض
- (٣) مثاله : دَحْرَجَةٌ ، بَعَثَرَةٌ .
- (٤) مثاله : أَسْلُوبٌ ، أَسْبُوعٌ .
- (٥) مثاله : عَرَاعَرٌ : (للسيد) . الخلال : السيد أيضاً ، وموضع . أسد قضاقص : (يقضقص فريسته) . وهذا البناء عند هنري فليش بوزن « فَلَافِل » وانظر ثمة أمثلة منه (ص ١٠٧ من العربية الفصحى) .
- (٦) الشبارق : لحم يقطع صفراً ويطبخ ، والشفارج : ما يقدم بين يدي الطعام من الأطعمة ، والدهانج : البعير الفالاج ذو السنامين .
- (٧) كالصفاح : وهو ما عرض من الحجارة ، والخفاش : طائر الليل .
- (٨) الجداد : الخيوط المعقدة بالنبتية (المعرب : ١٤٣) ، والجلاب : ماء الورد ،
والدواج : نوع من الثياب ، لحاف .
- (٩) مثاله : نَمَامٌ ، حَدَادٌ . وغساق : بارد متين (على ما في كتب التفسير) .

١٩ - بوزن « مُفَعَّلِل » (١) نحو : مصهرج ، مقمجر ،
(في لغة) ، محزرق .

٢٠ - بوزن « فِعْعَال » (٢) نحو : بلحام ، صراط ، طراز .

٢١ - بوزن « فُعْعَال » (٣) نحو : جمان ، جزاف .

٢٢ - بوزن « فِعْلِيل » (٤) نحو : قِرْمِيز ، قرقس ، (جرجس)

فصفص .

٢٣ - بوزن « فِعْلَلَّ » (٥) نحو : دِمَقْسَسَ ، درفس ، دمشق .

٢٤ - بوزن « فُعْلَل » (٦) نحو : سَكَّرَ كَرَج ، خرم .

٢٥ - بوزن « فعلى » نحو : طوبى

٢٦ - بوزن « يفعول » (٧) نحو : يعقوب (اسم علم) ، يكسوم .

٢٧ - بوزن « إفعال » (٨) نحو : إسحاق .

(١) مثاله : مبثر . وانظر في محزرق : (أدب الكاتب : ٣٨٩) وفي المقمجر :
أدب الكاتب ٣٨٧ .

(٢) ومثاله : رماح ، جدار .

(٣) ومثاله : صراخ ، صداع . وفي الجمان (انظر المغرب ١٦٣) .

(٤) مثاله : الذعلب : (ناقة سرية) ، الزبرج : (الرقيق من الحباب) . والقرقس

والجرجس : طين يخبث به .

(٥) مثاله : الخضم : (الكثير العطية) ، الخلدب : (العظيم) . والنمقس : الحرير

والدرفس : الراية .

(٦) ومثاله : سجد ، حفل . والكرج : لعبة يلعب بها ، جاءت في شعر جرير .

(المغرب ٣٣٨) . والكزز : البازي . وأصله بالفارسية : كره ، أي حاذق ، ووصفوا

به الرجل (المغرب ٣٢٨) .

(٧) مثاله : يربوع ، يمحور (للرجل الطويل) .

(٨) مثاله : اكثار ، اعصار .

- ٢٨ - بوزن « فِعْلَل » (١) نحو : درهم .
 ٢٩ - بوزن « أَفْعُلَان » (٢) نحو : أرجوان .
 ٣٠ - بوزن « فَعَلَّان » (٣) نحو : يرقان وأرقان ، قفدان .
 ٣١ - بوزن « فَعْلُون » (٤) نحو : عمرو بن عمرو ، سربوش ،
 قربوس (في لغة) .

- ٣٢ - بوزن « فَعْلُول » (٥) نحو : فردوس ، بردون .
 ٣٣ - بوزن « فُعَيْلَاء » (٦) نحو : غُبَيْرَاء ، قُبَيْطَاء .
 ٣٤ - بوزن « فَعْلَلَّال » (٧) نحو : دَحْدَار .
 ولقد أخذت العربية ألفاظاً دخيلة لم تلتحقها بصيغ عربية معروفة في

-
- (١) مثاله : مَجْرَع : (الطويل) . وَهْلَع : (للأكول) . ولكن ابن السكيت قال :
 « وليس في الكلام فعلل مكسور الفاء مفتوح اللام ، إلا درهم ، ورجل مَجْرَع للطويل
 المفرط الطول (اصلاح المنطق : ٢٢٢) .
 (٢) مثاله : أُنْمَوَان ، والأُنْمَوَان : ذكر الأفاعي .
 (٣) مثاله : غُلَيَّان ، جريان . والقَفْدَان : (خريطة المطار) .
 (٤) مثاله : صَفُوق (القوم) ، وِبَرُشُوم (لنخلة) . والعَمْرُوس : الحمل ،
 وسَرِبُوش : غطاء الرأس .
 (٥) مثاله : حَلْبُوت : أحرق ، حَرْدُون : دويبة تشبه الحرياء .
 (٦) مثاله : حَمِيرَاء . والقَبِيْطَاء والقَبِيْطَى . (الناطف) نوع من الخلوى . والغَيْرَاء :
 (دخيل في كلام العرب ، ثمر معروف ، شراب من الذرة) انظر فيها : المغرب ٢٨٤ ،
 وغرائب اللغة العربية : ١٩٧ .
 (٧) مثاله : القَهْقَار : الحجر ، والصلصال : الطين . (والدَحْدَار : الثوب ،
 مغرب : تحت دار من الفارسية ، جاء في شعر عدي بن زيد والكميت) . انظر : المغرب :
 ١٨٩ ، وأدب الكاتب : ٣٩٠ .

الابنية المطردة نحو بناء « فَعْلَل » مثل : مُهْرَق (١)، قَرَبَق ، فهو — وإن لم يكن له نظير في العربية — قريب من بناء اسم المفعول من الرباعي نحو : مُنْهَك ، مَبْرَم ، مَبْعَد .

وبناء « فاعال » نحو : سَابَاط ، جَامَات ، خَاتَام ، دَانَاق . ليس له نظير في العربية أيضاً ، ولكنه على وزن الجمع في مثل : قَامَات ، سَاحَات دَارَات .

وبناء « فاعيل » نحو : شَاهِين ، آمِين ، دَارِين ، قَائِيل ، الذي قالوا فيه إنه ليس من كلام العرب ، ولذا قيل : آمِين عبراني (٢) . بيد أنه قريب من جمع اسم الفاعل المنقوص من الفعل الثلاثي ، في حالة النصب والجر . نحو : (مَا ضَيْن ، جَارِين ، دَارِين) .

وبناء « فَعْلَل » أو « فوعال » (٣) ليسا من الابنية العربية الأصلية « والأمثلة التي ساقوها شواهد له أعجمية في معظمها ، نحو : قُرْناس » .

(١) المهزق : الصحيفة ، بالفارسية « مهرة » . وانظر تفصيل القول عليها في :
المعرب ٣٥١ .

(٢) انظر : التلويح في شرح الفصح (فصيح ثعلب) لهروي : ١٣٠ ، و« الزينة »
للامام الرازي : ١٢٧ / ٢ هامش ١ . وشفاء الغليل : ٧ - ٨ .

(٣) وانظر في هذا البناء « الكتاب » لسيويه : ٤ / ٢٥٨ فقد ساقه في الابنية التي بنتها العرب . على فوعال . قال : « وهو قليل في الكلام ، وهو طومار ، وسولات اسم أرض ، ولا نعلمه جاء وصفاً » أما عبارة الفارابي فيه فهي : « ولم يأت على فَعْلَل شي . من أسماء العرب من الرباعي السالم الا مكرراً نحو القسقاط والقرطاط ، فان جاء فهو قليل نحو قرناس ، وقرطاس . فأما القسقاط فحرف رومي وقع إلى العرب فتكلمت به » . ديوان الأدب ٦٢ / ٢ ومعظم هذه الألفاظ غير عربي الأصل .

فسطاط ، قسطاس ، قرطاط ، بستان ، برجاس ، رستاق ، مصطار ،
دولاب ، طومار ، بلغار ، مرجان .

ولكن هذه الأمثلة مقابلاً صوتياً بوزن « فعلان » نحو : طوفان ،
حوران .

وثمة ألفاظ دخيلة عربت على ما يوافق أوزان أفعال عربية نحو :
استبرق : (استبعد) . وأنجر السفينة : (أنجز) . ويلمق (١) : (يلمع) .
وبقّم (٢) : (بقّر) . ورهوج : (هرول) . ونرجس : (نرمى) .
ونرمق : (نرضى نرحل) .

فإذا كان الجانب الصوتي هو المحور الأساسي الذي يتحكم في مسلك
نقل الدخيل أو تعريبه اتضح لنا منه مظهران :

الأول يرضي المترع العلمي عند النحاة بكونه ملحفاً بأبنية عربية
معروفة منقاسة ، وصلحاً لأن يسلك في جملة القواعد ببعض صور
الاطراد .

والثاني ارتضاه النقلة من الناس بصوتيته القريبة من الأبنية العربية على
وجه من الوجوه المألوفة على مسامعهم . وكل ذلك مبني على أساس صوتي
أصلاً ومسلوكاً . وما لم يكن هذا شأنه اعتبر — في معايير النحاة — ارتجالياً
بنته العرب ، ومن هنا قال سيبويه :

(١) قال سيبويه : « وأما الياء فتلقق أولاً فيكون الحرف على يفعل في الأسماء نحو
اليرمع واليلمق (الكتاب ٤ / ٢٦٥) . فكان أصلها (لمق) عنده الياء زائدة ، ثم يقول :
ولا نعلمه جاء وصفاً !

(٢) بقم : دخيل . عرب عند الجواليقي (المغرب ٩) لأنه ليس للعرب بناء على حكم
فعل قال : فلو كانت بقم غريبة لوجد لها نظير ، إلا ما يقال : « بذر » و « خضم » .

« ومما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال وزن (أفعلّة) وهو قليل ، نحو : اسكفة ، وأترج ، وأسطمة ، وهي أسماء » (١) ولا يقصد بالبناء هنا الإنشاء أو الابتكار ، إنما يعني أن العرب لم تلحق هذا البناء بأبنيتها ، بل كان بناء مصاغاً بالنطق العربي على هذا الوجه ، بصرف النظر عن نطقه الأعجمي (٢).

بعد عرض هذه الأمثلة الكثيرة المتنوعة يمكن القول إن العامل الصوتي هو المعول عليه في نقل العرب للدخيل ، وفي دراسة اللغويين له في عملية التعريب وتأثير ذلك كله في العربية الفصحى بما سلكه من مسلك طبعي غير خاضع - في معظم الأحيان - لضوابط القواعد الصارمة ، ومن هنا كثرت إشارات الدارسين إلى أن العرب لم يكن لهم قوانين ثابتة ومطردة في التعريب سواء في ذلك تبديل الحروف ، أم تغيير الشكل العام . أم الإلحاق، ولذلك لن يكون لإحصاء الزبيدي للصيغ (٣) الدخيلة كبير وزن من هذا الجانب لأنه متى « تركوا بعض الأعجمي غير مغير » دخلت

(١) الكتاب : ٢ / ٢٤٧ .

(٢) الأسكفة : عتبة الباب . من السريانية Escoufto ، انظر غرائب اللغة : ١٧٢ ، وانظر الألفاظ السريانية في المعاجم العربية (مجلة مجمع دمشق مجلد ٢٣ ج٢) وانظر ثمة اشتقاق ثغلب لها وتغايط ابن سيدة والسيوطي له . والأترج : ضرب من الليمون أو الحمضيات ويقال فيه : ترنج وأترج . انظر : النيسبي : ١٧ ، أدي شير : ٣٤ وشرح الفصيح للمرزوقي (المزهري ١ / ٢٧٨) فقد أجمعوا على أنه فارسي معرب ، ومعجم الألفاظ الهندية (١٣٠) يعيد أصله إلى السنسكريتية .

(٣) قال الدكتور عبد الصبور شاهين : « وقد دخلت اللغة كلمات لم يلتزم في أكثرها وزن عربي ، بلغت عدتها في احصاءات (تاج المروس) تسماً وخمسين كلمة ومنها : جوزأهنج ، نوبند جان ... ولا شك أن قواعد الأصالة والزيادة لا تنطبق على مثل هذه الكلمات الفارسية الا توهماً ، لحملها على بعض الأوزان ، ومهما يكن من أمر فان عددها شذود . » المنهج الصوتي لبنية العربية : ٥٧ .

القضية في السعة ، وثابت على الإحصاء . ففي كل يوم يمكن أن يدخل العربية أبنية جديدة غريبة عليها إذا ترك الأمر كلية للألسنة بعامة ، أما إذا تم الاقتراض اللغوي على يد هيئة علمية أو مجمع لغوي مثلاً أو جماعة تعني بالأمر فقد يكون للمسألة وجه آخر لا تبدو ملامحه غريبة بذلك القدر من الخطورة .

وعلى الرغم من تحرّز السلف وتشددهم وقواعدهم ، فقد دخل العربية قدر لا يستهان به من الألفاظ التي لم تأتلف مع طبيعة العربية ، ولكنهم قلبوها إلى كلامهم كما ذكر الجواليقي حيث قال :

« الزنفليجة ، ويقال : الزنفليجة والزنفالجة : أعجمي معرّب قال الأصمعي : سمعتها من الأعراب . قال أبو حاتم : وسمعتها من أم الهيثم وغيرها سهلاً في كلامهم ، كأنهم قلبوها إلى كلامهم . قال الأصمعي وهي بالفارسية « زين فالة » : وعاء (١) .

ومن تلك الأبنية التي لم تلحق بأبنية العربية :

« طلسم ، منجنيق ، اسطرلاب ، راهنامج ، فالودج ، اسفنط ، قردماني ، أبريسم ، اهليلج ، القرلى (طائر يصطاد السمك) ، آبنوس شهدانج ، أندلس ، قرنفل (٢) ، جاثليق (وقائليق) ، دستنج ، فارقليط (وبارقليط) ، سودائق ، يلنجوج ، سيسمبر ، مردقوش ، آذريون ، نيلوفر ، نارنج ، ديابوذ ، جلنار ، جربان ، البرنساء ، آجر ، فيروزج القاقزة ، جلسان ، رساطون ، نموذج ، نوسيان (ضرب من التمريكون

(١) العرب : ٢١٨ ، ولعلها اللفظة التي تنطق أو تكتب (زنبيل) لوماء النسر .

(٢) وصفه سيبويه مع : عرثن بوزن فمثل (الكتاب ٤ / ٢٩٧) قال : وهو قليل .

بالكوفة) ، برنامج ، آبستاق (أفستا) ، كمثرى ، إجااص ،
قهрман ناي نرم .

والملاحظ أن غرابة هذه الأبنية وبعدها عن العربية يزداد بتقدم
الزمن ، وبالبعد عن عصور العرب الخالص ، ويرجع الأمر في ذلك
إلى ضعف الفصاحة العربية الناجم عن كثرة التوليد والاقراض وعدم
التشدد في المحافظة على مذاهب السلف في التعريب والتقييد .



د - البدائل العربية لأصوات الدخيل :

إن ما سبق تناوله من البحث في الأصوات كان يتجه إلى اللغة المنطوقة ، وهو ما ينبغي في الأصل ، لكن على الرغم من أنه ما يزال هناك مئات من اللغات غير المكتوبة في العالم ، فإنه لمن المرغوب فيه أن تعطى اللغة شكلاً مكتوباً لمصلحة اللغوي ومستعمل اللغة على حد سواء ، (١) وأن تعالج قضاياها على أساس النطق والكتابة ، والكلام هو المنطوق والمكتوب ، وما الكتابة إلا بديل رمزي للنطق ، أو مرتسم الصوت ، من جهة ، وما القراءة إلا محاولة متقدمة لتوحيد نطق اللغة ، من حيث أداؤها ، وخاصة اللغة العالية ، من جهة ثانية . وإلى هذا الوضع صارت العربية أميل وأقرب منذ فجر الاسلام ، وقد نجم عن ذلك مشاكل عديدة عانت منها العربية كثيراً ، في اللحن والتصحيف والتحريف ، وألفوا في ذلك الكتب والرسائل .

والذي يعنينا في هذا الميدان المسلك الذي سلكته الأصوات الدخيلة لتجد رموزها الكتابية في لغتنا بعد أن اصطلمحوا على رموز كتابية للأصوات العربية شاعت بينهم ، والأثر الذي نتج عن ذلك التفاعل والتبادل الصوتي .

لقد كان سيبويه أول من أشار إلى هذه الظاهرة وتناولها بالمعالجة والتحليل تحت باب سماه (باب اطراد الإبدال في الفارسية) ، فقال :

(١) انظر : دراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر : ٣٥١ .

« يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم : الجيم لقربها منها . ولم يكن من إبدالها بدءاً لأنها ليست من حروفهم . وذلك نحو : الجزير والآجر والجورب . وربما أبدلوا القاف لأنها قريبة أيضاً ، قال بعضهم : قربز . وقالوا : كربق وقربق » (١) .

ويعني سيبويه بالحرف الذي يبدلون منه : الكاف الفارسية الشبيهة بالجيم المجهورة ، فهذه يبدلون منها الجيم العربية لأنها الأقرب إلى هذا الصوت ، والقاف قريبة منه أيضاً ، ولذا فرموا أبدلوها أحياناً ، ولا بد من هذا الإبدال لأن هذه (الكاف) الفارسية ليست من حروفهم ، أي ليس لها مرتسم أو رمز كتابي نكتب به ، فإذا ما اضطر العرب إلى إدخال هذا الصوت في لغتهم فعليه أن يجدوا له رمزاً كتابياً — فضلاً عن البديل الصوتي — ليتم قبوله بين أصواتهم ورموزها الكتابية بيد أنهم قد اصطالحوا على رموزهم وحددوها بحيث أصبح من غير اليسير أو المقبول تغييرها عند كل طارئ (٢) أو دخيل ، لذا رأوا أن يبدلوا من الحرف الأعجمي أقرب الحروف العربية — مخرجاً وصوتاً — إليه .

وقال سيبويه أيضاً : « ويبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم ، إذا وصلوا : الجيم وذلك نحو : كوسه ، وموزه ، لأن هذه الحروف تبدل وتحذف في كلام الفرس ، همزة مرة وياء مرة أخرى .

(١) الكتاب : ٣٠٥ / ٤ .

(٢) يذكر يوهان فك عن الجاحظ أنه لاحظ أن كثيراً من أصوات اللغات الأجنبية ، وعلى الأخص لهجة خوزستان ، لا يصوره الخط العربي (العربية : ١١٤) . كما يذكر الامام الرازي عن الأعاجم بعد الإسلام أنهم توالوا على اللغة العربية ونشأوا فيها فخلطوا بعضها ببعض وراضوا أنفسهم بها ومرتوا عليها ، فأدخلوا هذه الأحرف في كلامهم ، وسهلت على ألسنتهم ، فإذا حاولوا تظهيرها بكتابتهم تعدر ذلك عليهم لأنها لم تكن على هذه الأحرف . انظر الزينة : ٦٥ / ١ .

فلما كان هذا الآخر لا يشبه أواخر كلامهم صار بمتزلة حرف ليس من حروفهم . وأبدلوا الجيم ، لأن الجيم قريبة من الياء ، وهي من حروف البدل . والهاء قد تشبه الياء ، ولأن الياء أيضاً قد تقع آخره ، فلما كان كذلك أبدلوا منها كما أبدلوا من الكاف . وجعلوا الجيم أولى لأنها قد أبدلت من الحرف الأعجمي الذي بين الكاف والجيم ، فكانوا عليها أمضى « (١) » .

والظاهر من كلام سيبويه أنهم يبدلون الجيم من الحرف الفارسي الذي لا يشبه الفرس في أواخر كلامهم ، أو يشتونه همزة مرة ، وياء مرة أخرى فلا يشبه — في الحالين — أواخر كلام العرب مما يجعل إبداله لازماً ، ولكن تعليل هذا الإبدال من الجيم لأنها من حروف البدل ، ولأنها أبدلت من (الكاف) الفارسية (فكانوا عليها أمضى) . تعليل لا يستقيم عند سيبويه ، كما لا يستقيم أو يطرد إبدالهم القاف من هذا الحرف في مثل : جوسق (للقصر) وجردقة (للرغيف) وكربق (للحنوت) وبرق (للحمل) . وهي في الفارسية على الترتيب : كوشك ، وكرده ، وكربه ، وبره ، لأن هناك كلمات فارسية معربة تنتهي بالجيم أو القاف ، ولا تنتهي أصولها الفارسية بالهاء ، نحو : ديباج من : ديا ، وستوق من : ستو ، وطسوج من : تسو ، وسبيج من : شي ، ودوغاج من : دوغبا وزيراج من : زيربا .

ولا يستقيم قول سيبويه على تلك الهاء المتطرفة إنها تحذف مرة وتبدل همزة وياء مرة أخرى ، لأنها في الحقيقة لا تحذف ولا تبدل ، هي ثابتة

(١) الكتاب : ٣٠٥ / ٤ .

الكتابة ومحدوفة النطق ، ومن ثم تسمى الهاء ، المختفية ، أو المخفية ،
وتثبت كتابة لمجرد الدلالة على أن ما قبلها متحرك بفتحة أو بفتحة
مسألة (١) . .

نعم . . تكتب عليها همزة عند اقتران اللفظ بنعته أو عند الإضافة ،
نحو « بنده نيك » ، و « بنده خدا » ولكن هذا مجرد إملاء ، ولا تنطق
هذه الهمزة ، بل تدل على بدء مقطع جديد (١) .

وقد تبع سيبويه في هذه الفكرة كثير من اللغويين كالرازي صاحب
« الزينة » وصاحب « اللسان » وصاحب « الصحاح » . قال الرازي :
« ومن علاماتهم التي فصل بها كلامهم من كلام العجم إدخالهم القاف
في آخر الاسم في موضع الهاء . كقولهم : « الامتبرق » وهو الغليظ ،
وهو « استبره » بالفارسية ، وقولهم « يلمق » وهو « يلمه » وإدخالهم الجيم
في آخر الحرف كقولهم « موزج » و « ديباج » وهو « موزه » و
« ديباه » (٢) .

ويبدو أن هناك قضية هامة لم ينتبه عليها الأقدمون فيما يتصل بهذه
« الهاء » الفارسية حتى سماها بعض الدارسين المحدثين هاء السكت (٣) ،
تلك القضية هي أنهم قارنوا الكلمات الفارسية المعربة كلها بنظائرها
بالفارسية الحديثة ، ظانين أن جميع هذه الكلمات دخلت منها ، بينما

(١) انظر مجلة جامعة أم درمان الإسلامية . العدد الأول ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ص
٢٩٩ . « شرح : ج - ق في نهاية بعض الكلمات الفارسية المعربة » للأستاذ الهندي : ف .
عبد الرحيم .

(٢) الزينة : ٧٨ / ١ .

(٣) انظر مجموعة البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٥٩ - ١٩٦٠
ص : ٩٨ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مجلد ٣٥ ج ٣ ص : ٣٨٠ .

المعروف أن الفارسية التي عاصرت العربية قديماً هي الفهلوية ، فعند البحث عن أصول الكلمات الفارسية التي دخلت العربية قديماً يجب أن نرجع إلى اللغة الفهلوية ، التي تختلف عن الفارسية الحديثة في كثير من أصواتها ، وأهم هذه الاختلافات وجود الكاف في نهاية بعض الصيغ الفهلوية واختفاؤها من الفارسية الحديثة : نحو

دانك . نامك . جشمك . ديباك . سرماك . سوك (بالفهلوية) .

دانه . نامه ، جشمه ، ديبا . سرما . سو (بالفارسية الحديثة) (١)

وظاهرة هذا الاختلاف مثبتة في كثير من المظان دون تفسير ، من

ذلك كلمة « فرانق » فهي بالفارسية « بروانه » عند ابن قتيبة (٢)

« بروانك » في الصحاح والقاموس والمعيار (٣) ، وهي كذلك عند ادي

شير (٤) ، وديباج أصلها في الفهلوية Depak عند برجشتراسر وديباه

في الفارسية الحديثة (٥) . والاستبرق مشتق من « استبر » أي الشديد

الشيخن بالحق AK وهي كثيرة جداً في الأوصاف الفارسية (٦) ، وقد

أشرنا إليها في « أدلة معرفة الدخيل » فأصل المعنى : نسيجة ثخينة متينة ثم

أطلقت على غليظ الديباج . وقد بقي صوت هذه الهاء المخفية برمز ه بعد

(١) الأستاذ ف . عبد الرحيم . مجلة أم درمان . الموضع السابق . وانظر الدكتور فاضلاً

« الساميون ولغاتهم ١٥١ هـ . وانظر دراسات مقارنة في المعجم العربي ص ٩٤ هامش ١

(٢) أدب الكاتب : ١٩٨ .

(٣) انظر المغرب : ٢٨٧ حاشية المحقق رقم ١ .

(٤) الألفاظ الفارسية المعربة : ١١٩ .

(٥) انظر في التطور النحوي لبرجشتراسر : ١٤٥ . ومجلة جامعة أم درمان (المذكورة)

٣٠٠ ، وانظر كتاب : « الزينة » لرازي ٢ / ٧٩ حاشية ١ فهي عند المحقق (حسين

الهدماني الراجوق) : ديباً ، وديباه ، وديباك بالفهلوية .

(٦) انظر برجشتراسر : ١٤٥ .

التعريب في ألفاظ قليلة نحو « دسكره » (١) وهي بالفارسية Daskareh
كما عربّ بإيداله زايا في « كرز » للبازي . والرجل الحاذق ، وأصله
بافارسية كره (٢) .

وحقيقة الأمر هنا « أن الهاء لم تحل محل الكاف ، إنما أثبتت بعد
حذف الكاف للدلالة على الحركة القصيرة التي ينتهي بها اللفظ . أما في
الألفاظ التي تنتهي بالحركة الطويلة فلا حاجة إليها . وإن هذه الكاف
التهلوية المحذوفة تعود في بعض الصيغ بالفارسية الحديثة غير أنها تظهر كافاً في
بعض الكلمات وجيماً في البعض الآخر . فجمع « بنده » مثلاً « بندكان »
واسم المعنى منه « بندكي » ، وجمع « نامه » : « نامجات » (٣) .

والملاحظ بوجه عام على هذه الكاف الفارسية « الفهلوية » أنها تمثل
بالقاف والجيم في الكلمات الفارسية المعربة ، وأحياناً يبقون على تلك
الكاف كما كانت نحو لفظة « نيزك » فهي « نيزك » معربة أيضاً . لكنها
تطورت في الفارسية الحديثة إلى « نيزه » (٤) . ومثلها لفظة « هندكي »
و « هنادك » فهي في التهلووية « هندوك » وفي الفارسية الحديثة « هندو »
وإن اختلفت آراء اللغويين العرب وكثرت اجتهاداتهم وأحكامهم فيما
يتصل بهذه الكاف . وإبداءهم هذه الكاف بالقاف أو الجيم يكاد يكون
متساوياً ، فما هو بالقاف أظهر منه بالجيم في الألفاظ الفارسية التي دخلت

(١) انظر شفاء الغليل : ٩٧ ، ومعجم حليم : ١ / ٨٣١ .

(٢) انظر المعرب للجواليقي : ٣٢٨ وهي كذلك عن ابن دريد .

(٣) مجلة جامعة أم درمان : ٣٠٠ (نفس العدد السابق الذكر) .

(٤) انظر معجم حليم : ٢ / ١١٣١ .

العربية . ولكن لماذا اختارت العرب هذين الحرفين بديلاً من حرف بعينه ؟
هناك احتمالان لهذا الإبدال من القاف في رأي الأستاذ ف . عبد
الرحيم ، يقول في أحدهما : « نلاحظ أن العرب كثيراً ما أبدلوا الكاف
في الكلمات المعربة قافاً ، كما يتضح من الأمثلة التالية : قانون من كانون
باليونانية ، اقليم : من كليمن باليونانية ، قطنجر : من كمانكر
بالفارسية ، قرطق : من كرتك بالفارسية ، فيروان : من كاروان
بالفارسية ويمكن أن يكون هذا الإبدال من هذا النوع » (١) .

ويقول في ثانيهما : « إن الأصوات المهموسة المتطرفة ، المتحركة
جهرت في أواخر الدور الفهلوي وأوائل الدور الفارسي الحديث نحو :
«سرت» بالفهلوي صارت «سرد» بالفارسية ، و «سوت» بالفهلوية
صارت «سود» بالفارسية ، و «كرتن» بالفهلوية صارت «كردن»
بالفارسية . وتمشياً مع هذه الظاهرة الصوتية جهرت الكاف الفهلوية
المتطرفة في أواخر الدور الفهلوي . وصارت كافاً (كافاً مجهورة) قبل
أن تحذف . وما يدل على هذا أن الكاف الفهلوية تظهر كافاً مجهورة في
بعض الصيغ بالفارسية الحديثة . وإن صح هذا الرأي فإن القاف في هذه
الألفاظ مبدلة من الكاف المجهورة ، وذلك لأحد السببين : إما لقرب
مخرجي الكاف والقاف ، وإما لأن القاف كانت تنطق كافاً مجهورة في
بعض اللهجات العربية » (٢) .

(١) مجلة جامعة أم درمان الإسلامية (المذكورة قبلاً) ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) الموضوع السابق . ويقصد بجهر القاف هنا نطقها كما في قول الشاعر : « ولا أكل
لكدر الكوم كد ... » على لهجة بني تميم وهي لهجة لا تزال بقاياها في بعض مناطق بادية الشام .
ولكن نطق القاف فيها يتأثر ببقية الأصوات في اللفظة ، فعلى حين يلفظون « جرية » للقرية ،
وعليه « شغلة تعلق أو حقية » يلفظون : كلبني في قولهم (قلبي) ، وتمكلة في قولهم :
(تمقله أي انظر إليه بمقلتيك) .

وأبدلوا الكاف جيماً : إما لقرب مخرجي الكاف والجيم ، وإما لأن الجيم كانت تنطق كافاً مجهورة في اللهجة اليمنية كما أشار إليها ابن دريد . قال : « ومثل الحرف الذي بين القاف والجيم والكاف وهي لغة سائرة في اليمن ، مثل جمل : اذا اضطروا إليه ، قالوا « كمل » بين الجيم والكاف (١) . وأياً كان السبب فإن هذا الإبدال لم يكن ظاهرة مطردة تخضع لقانون أو قاعدة ثابتة ، كما هو الأمر في كل حرف من حروف البديل العربية ، ولذا فقد قالوا : البردج في « برده » (٢) والداناج في : « داناك » بالفهلوية : العالم . والنموذج في : « نموده » (٣) وقالوا أيضاً : « الجرموق » في « سرموزه » (٤) ، و « طسوج » في « تسو » (٥) و « جريال » في « خوراليون » $\chi o p \alpha \lambda \eta \iota o n$ باليونانية (٦) و « جاثليق » في « كاثولييكوس » $\kappa \alpha \tau \omega \lambda \iota \kappa \circ \varsigma$ (٧) . فأبدلوا في هذه الأمثلة الجيم من

(١) الموضوع السابق ٣٠٦ . و « المعجمات الحديثة » للدكتور محمود حجازي (٨٤ - ٨٥) حول اختلاط كتابة الجيم في العربية الجنوبية القديمة بالقاف لأن كليهما كان صوتاً شديداً .

(٢) انظر المغرب ص : ٥٨ .

(٣) ويقال انموذج أيضاً . وانظر معجم حيم ١١١٥ / ٢ .

(٤) بالفارسية SarMooze ، ما بقي الخف ، شبه الطماق ، انظر حيم : ٧٤ / ٢ .

(٥) قال يوهان فك « وأصغر النقد عادة في كل مكان لفظ حبة ، واسمها في صمان : طسو . وهو دليل على اتصال هذا الاقليم بالدولة الساسانية من الناحية الاقتصادية ، فكلية تاسوك في الفارسية الوسطى ، وتاسو في الفارسية الحديثة ، وطسوج في العربية تعبر عادة - بحسب الأصل - عن ربع الدانق » . انظر العربية : ١٩٦ - ١٩٧ .

(٦) انظر : غرائب اللغة : ٢٥٧ ، والفرائد اللغوية للاب هنري كوس اليسوعي : ١ /

٤٦٥ هامش ١ .

(٧) انظر : غرائب اللغة : ٢٥٦ .

الكاف ، ومما حُل محلها في الفارسية الحديثة ، ومن الكاف الصريحة في اليونانية ، ومن السين ، ومن الخاء في اليونانية ، وزادوها على « تسو » ، إذا فرضنا أنهم عربوها من الفارسية الحديثة ، مما ينفي اتخاذ قرب المخرج وحده دليلاً حاسماً في الإبدال ، بل يشير إلى أنه دليل قوي يتعاضد مع غيره ليكون مجمل الأصوات المنسجمة في ^١تزي كيب اللقطة الواحدة ، وبما يتفق وميول الناطقين وسهولة النطق على ألسنتهم .

وأبدلوا الكاف خاء في ألفاظ قليلة كقولهم : برزخ (١) ، كامخ (٢) فرسخ (٣) ، خندق. ويبدو أنهم اعتمدوا في هذا أيضاً على قرب مخرجي الحرفين ، أي أن هذه الألفاظ كانت بالخاء في الفهلوية ثم قلبت كافاً في الفارسية الحديثة ، وفي هذا يقول برجشتراسر :

«والخندق أصلها Khandak أي محفور ، وهي « كنده » في الفارسية الحديثة بالكاف بدل الكاف والهاء اللتين تقابلهما في الفارسية الحديثة الخاء وذلك من اختلافات اللهجات وهو كثير في الفارسية ، ونجد الخاء في بعض الكلمات المتعلقة بـ « كنده » منها « خان » أي الفندق . وخانه أي البيت (٤) .

ويذهب غيره إلى مثل هذا فيقول : « ولعل الكاف كانت في النطق تميل إلى الخاء ، كما هي في اليونانية والعبرية وهي ما تسمى عند مقرئي المغرب بالكاف المسوس ، ولهذا نطقت خندق » (٥) .

(١) حيم ٢٥٠ / ١ ، أدبي شير : ١٩ .

(٢) الكامخ إدام يؤتدم به يقال له المري ، أدبي شير ١٣٧ .

(٣) الفرسخ نحو ٨ كيلومترات ، سير ساعة على ظهور الخيل ، انظر : برجشتراسر :

١٤٤ أدبي شير : ١١٨ والعنيمي : ٥٠ .

(٤) في التطور النحوي : ١٤٥ - ١٤٦ .

(٥) الأستاذ محمد بن تاويت . مجلة اللسان العربي . المجلد العاشر الجزء الأول ص :

٤٩ سنة ١٩٧٣ م .

وفي الحقيقة إن اختلاف اللهجات في اللغات والتطور الذي يصيب أصواتها ، وعدم القطع بدخول اللفظ من لغته الأصلية إلى اللغة المستعمرة مباشرة أو بواسطة لغة ثالثة ، كل ذلك يجعل من العسير الوقوف على حقائق يقينية في أمور الصوتيات بخاصة ، لكن مثل هذه الحقائق عن العصور السابقة يحاول البحث العلمي نشدانها في الآثار المكتوبة . وقد لاحظ يوهان فك ذلك وهو يذكر الألفاظ الفارسية الدخيلة في العربية ، فقال :

« وازار ، هذا النطق (كما ورد عند الجاحظ) المطابق للفارسية القديمة (على عكس بازار في الفارسية الحديثة) يدل على التاريخ البعيد لاستعمال الألفاظ الفارسية » . (١) وذلك أقصى ما يمكن الاحتكام إليه والاستيثاق منه في هذا المجال .

وفي ضرب آخر من ضروب الإبدال قال سيبويه :

« ويدلون من الحرف الذي بين الباء والفاء : الفاء ، نحو : الفرند ، والفندق . وربما أبدلوا الباء لأنهما قريبتان جميعاً ، قال بعضهم : البرند . فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم ، يبدل منه ما قرب من حروفه الأعجمية » (٢) .

ويعين الإمام الرازي هذا الحرف بالتميز إلى حروف العرب فيقول :

« فولدوا (أي الأعاجم) بين الفاء والباء حرفاً فقالوا للرجل : «باي» ، وللبستان «باغ» فالباء التي هي في الرجل بين الفاء والباء ، والتي في اسم البستان هي الأصلية » (٣) .

(١) العربية : ١٨ .

(٢) الكتاب : ٣٠٦ / ٤ .

(٣) الزينة : ٦٥ / ١ .

ولم يقلب هذا الحرف (أي P) باء في المعرب إلا في ألفاظ قليلة بالقياس إلى إبدال الفاء منه ، فقد قالوا : (بلاس) في Palas للمسح (بهلوان) في Pahlavan (١) ولكنهم أبدلوا الفاء من هذا الحرف في ألفاظ كثيرة مثل : (فيل ، فلفل ، فارقليط ، شاهنفرس ، فستق ، فراتق ، فرس ، فردوس ، أصفهان ، كافور ، فالوذ ، فيروزج ، فرزدق ، فندق ، قل . . .)

ولقد ضم بعضهم إلى هذا الحرف حرفاً آخر يقاربه هو (V) (٢) مع الحرف السابق وموقعه أو مخرجه مع الباء والفاء حقيقة ، ولكنهم لم يبدلوا منه الباء أو الفاء إلا في الندرة كقولهم الأبستا (لكتاب Avesta) وقالوا فيه أيضاً : ووسطا . وإنما أبدلوا من هذا الحرف الواو ، وحتى في الفارسية فإنهم يلفظون به الحرف المرسوم واواً كتابة وخاصة إذا حرك بالفتح نحو : Anowsheervan (أنوشروان) و (Navand) نَوَند لساعي البريد . وهذا دأبهم فيما أخذوه من العربية وفيه واو نحو : (وارد Vared) و (وليد Valeed) . فالعرب قالت : ويذي (٣) وازار ، ون ، وهي تبدأ كلها بذلك الحرف (V) في الفارسية . ومن هنا نرى ألا يجمع بين ال (P) وال (V) الفارسيين على أنهما تمثلان مقابلاً صوتياً في العربية يغلب عليه الإبدال منهما ، لأن الأمثلة لا تؤيد هذه المساواة .

ولقد أجرى العرب نوعاً من الإبدال الحرفي على بداية الكلمة ، أو ما يمكن تسميته تعديلاً شكلياً من شأنه المحافظة على أكبر قدر من أصوات

(١) ومنها : بندق ، بيدق ، بالنأ (للأكارع من يا : قدم ، وجه : علامة التصغير

أي باجه) ، وبنج : للسندر ، وقالوا : بولاد وفولاذ في : poolad .

(٢) الدكتور محمد عيد : « في اللغة العربية ودراساتها » : ١٧٥ .

(٣) انظر « العربية » ليوهان فك : ١٨ .

اللفظ الدخيل كما سمعوه في لغته مع قبول علامات مميزة للعربية ، أي مع « احتوائه » عربياً ، كما يعبرون هذه الأيام .

هذا المسلك أدّى بهم إلى إدخال (ال) - علامة التعريف في العربية - على بعض الألفاظ الدخيلة فنجم عن التجربة الاضطراب المتوقع من تحميل اللفظ خصائص لغتين ، أو على التعيين : الاضطراب المتوقع من اعتبار قبول اللفظ الدخيل لعلامة عربية قاعدة لغوية يمكن تعميمها ، في حين أن هذا القبول العارض لها قد يكون لأسباب صوتية متوفرة في اللفظ نفسه ، لا في غيره من الألفاظ الدخيلة . ومن ذلك ما ذكره الرازي عن أبي عبيد القاسم بن سلام ، قال :

« للعرب في كلامها علامات لا يشركهم فيها أحد من الأمم نعلمه . فمنها إدخالهم الألف واللام في أول الاسم وإلزامهم إياه الإعراب في كل وجه ، وفي الرفع والنصب والخفض ، كما أدخلوا في « الطور » وحذفوا الألف التي في آخر الحرف ، فألزموه الإعراب في كل وجه ، وهو بالسريانية « طورا » على حال واحد في الرفع والنصب والخفض ، وكذلك « اليم » هو بالسريانية « يمّا » فأدخلت العرب فيه الألف واللام ، وصرفته في جميع الإعراب على ما وصفت » . (١)

وقد نظر النحاة إلى الموضوع بالمنظار اللغوي مغفلين الجانب الصوتي ، فلاحظوا ما يمكن أن تسببه إضافة السوابق واللاحق (أو الصدور والكواسع) إلى الألفاظ من أثر في طبيعة التركيب واللغة بعامه . أما النقلة والمهتمون بالجانب الصوتي فنظروا إلى ما ألفوه من تقارب الأصوات

(١) الزينة في الكلمات الإسلامية العربية : ١ / ٧٧ - ٧٨ .

وجريان العادة في نطق مثاله ، وهذا ما يلحظ فيما نقله الخفاجي عن
التبريزي في قول أبي تمام :

مِنْ عَهْدِ اسْكَندَرٍ أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ
شابت نواصي الليالي وهي لم تشب

قال : المتعارف عليه بين الناس أن الاسكندر بالألف واللام فحذفهما
منه ، وقد فعل ذلك في غير موضع كقوله :

ما بين أندلس إلى صنعاء

وجد فرزدق بنوآر

ولم تجر العادة أن يستعمل الفرزدق والأندلس إلا بالألف واللام ،
وبعض الناس ينشده : « من عهد اسكندرا » فيثبت في آخره ألفا ، وذلك
من كلام النبط لأنهم يزيدون الألف إذا نقلوا الاسم من كلام غيرهم ،
فيقولون « خمرا » يزيدون « الحمر » ، و « عمرا » يريدون تسمية عمر
وكان الذي روى هذه الرواية فرّ من حذف الألف واللام إذ كان
المعروف بين الناس الاسكندر « (١) ويضيف الخفاجي :

« وهذه فائدة غريبة لم أر من صرح بها ، والاستعمال شاهد إلا
أن وجه هذه الألف واللام من جهة العربية خفي » . (٢)

وغير الخفي هو أن من قاعدة إدخال الألف واللام على الأعجمي
لا يستند هنا إلا إلى العادة ، يؤيد ذلك جريان هذه العادة على نطق شاع

(١) شفاء النيل : ١٤ - ١٥ .

(٢) نفسه : ١٥ .

بينهم ، لا على تعليل لغوي علمي لهذا الاستخدام ، بدليل عبارتي الخفاجي : « المتعارف عليه بين الناس » و « ولم تجر العادة » ولأن مناقشته للأمر لا تعتمد حتى على حجة نحوي ، فزعمه أن الناس تنشده « اسكندرا » على لغة النبط ، زعم باطل ، إذ ما الذي يدعو الناس إلى اصطناع لغة غير لغتهم في هذه المرة استثناءً وهم — في الغالب — يجهلون ، يدل ذلك جهلاء ، نفسه — وهو يحكم في الأمر — لهذه اللغة من قوله : « لأنهم يزيدون الألف إذا نقلوا من كلام غيرهم فيقولون « خمرا » . فهذا ليس من كلام غيرهم ، إنما هو كلامهم و « خمرا » بالنبطية (١) . ثم إنه لم يشر إلى موضع استخدام « اسكندرا » في السياق وهل يكون ذلك في كل حالات الإعراب ؟ أم إنه في النصب فقط ؟ فربما كان الأمر هنا منعه من الصرف ، أو ضرورة شعرية . وإن كان المرجح داعياً صوتياً صرفاً . لأن الاسكندر يبدأ بالألف واللام صوتياً ، بلفظ « الكساندروس alexandros » باليونانية غير أن هذه المصادفة في ابتداء الاسم بالألف واللام لم تمنع العرب من توهم أداة التعريف فيه (٢) ، وبالتالي من استخدامه أحياناً بدونها . والإشكال الذي جعل : (وجه هذه الألف واللام من جهة العربية خفي) — كما قال الخفاجي — ناجم عن النظر إلى القضية بمنظار لغوي ، لا بمنظار صوتي ، ومن هنا عدّ الخفاجي نطق مثل هذا اللفظ بغير الألف واللام غفلة فقال في « الماس » :

« والألف واللام من بنية الكلمة كآلية وإنما ذكره الشيخ في الميم بناء

(١) انظر : في التطور النحوي : ١٤٩ . وغرائب اللغة : ١٨٠ و :

Fraenkel.p :190

(٢) انظر : الدكتور أنو ليمان : مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول . المجلد

الماشرج ٢ ص ٢ ، ديسمبر ١٩٤٨

على تعارف عوام العرب إذ قالوا فيه « ماس » فلا تغفل « (١) .
و « الماس » لفظة دخيلة (٢) .

والأقرب إلى مذهب العرب في البحث اللغوي اعتبار إدخال الألف واللام تعريباً للأعجمي كما أشار إلى ذلك النووي . بمن سبقوا الخفاجي إلى تأمل المسألة ، إذ قال في الأبريسم : « . . وهو منصرف معرفة ونكرة لأن العرب عربته وأدخلت عليه الألف واللام وأجرته مجرى ما أصل بنائه لهم ، وكذلك الديباج والآجر والزنجيل » (٣) .

والنظر إلى المسألة من الجانب الصوتي يجب ألا يغفل قيمة العادات الصوتية والخفة والثقل في اللفظ ، إذ إن ألفاظاً كالطور واليم والماس تلبو في الخفة مقبولة الجرس قريبة من العربية في غير نشوز ملحوظ . وتختلف الأعلام — كالفرزدق والأندلس والاسكندر — عن غيرها في كونها اتخذت شكلاً أو نطقاً ما ، ثم شاعت على تلك الصورة وكانت بها أدور على الألسنة ، فصار من غير المألوف تغييرها لما للاسمية من ثبات وتمكن . إلا في حالات نادرة خاصة .

ولكن لا بد — في المقابل — من ملاحظة الثقل في لفظة مثل « لنكر » إذا ما عرضوا لتعريبها بإدخال الألف واللام جرياً على مسلكهم فيما شابهها في ابتدائه . بالإضافة إلى تعريبها مقرونة بالسفينة ، كأن يقولوا :

(١) شفاء الغليل : ١٥ .

(٢) من اليونانية

ΛΕΞΙΚΟΝ·Ε·Α·Ρ·Ι·Σ : أنظر : أدماس : ας ας ας ας ας

وغرائب اللغة : ٢٥٣ ، ويعرف بـ « ماس » و « ألماس » و « الماظ » على ألسنة العامة في هذه .

(٣) تهذيب الأسماء واللغات : ج ١ ، قسم ٢ ص : ٢٥ - ٢٦ .

« اللنكر ، أو اللنكر الخاص بالسفينة » . لذا فضلوا حذف اللام منها والاستعاضة منها بالألف ، ثم إبدال الجيم من الكاف ، فقالوا :

« أنجر » (١) ، أو « أنجر السفينة » فكان ذلك أخف وأيسر عليهم في التأليف العربي. وانسجماً مع مثل هذا الحس الصوتي أضافوا الألف واللام إلى لفظة « المناخ » مع أن أصواتها لا تضم في مبتدئها ألفاً أو لاماً ، فأصلها « رهمانج » وهو تحريف البحارة لكلمة « راه نامج » الفارسية ، من « راه » طريق ، ونامه : كتاب ، وهو الكتاب الذي يسلك به الربانة في سفر البحر ويهتدون به في معرفة المراسي وغيرها (٢) .

ومما حملهم على إدخال الألف واللام على ألفاظ أعجمية كالأبريسم والآجر والرصاص « ارزيز » كونها تبتدىء أصلاً بصوت الألف فلا يبقى لتعريبها سوى إضافة اللام مما يحقق الإبدال والتعريب جميعاً في وقت واحد . وبذلك تشبه أصول كلام العرب ، أي تجري في الصرف ومنعه مجراها (٣) .

والألف بخاصة كان لهم في إبدالها أو إضافتها في أوائل الألفاظ

(١) أنجر : (المرساة) ، من اليونانية $\alpha\gamma\gamma\alpha\upsilon\pi\alpha$ وتلفظ Ankyra ، انظر :
ΛΕΞΙΚΟΝ Ε.Α.Ρ : 3 ، و : بتدلي جوزي « بعض اصطلاحات يونانية في اللغة العربية » مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ج ٣ ص ٣٤٠ عام ١٩٣٦ م . و « الملاحه وعلوم البحار عند العرب » ص : ٢٧ للدكتور أنور عبد العليم . وادي شير : ١٥٠ ، والعنيسي : ٥ ، وغرائب اللغة : ٢٥٣ .

(٢) انظر : معجم الألفاظ الهندية المعربة ص : ١٢٢ من مجلة اللسان العربي . المجلد العاشر ج ١ ، المتن والهامش . وقد أورد أدبي شير بالتفسير نفسه تحت لفظة (الرهمانج) . انظر ص : ٧٤ .

(٣) انظر الخصائص : ١ / ٣٥٧ .

الدخيلة شذو آخر هو غيره في التعريف ، وإن كان ذا طبيعة صوتية تجلّت في تيسير نطق اللفظ الدخيل الذي يبدأ بساكن نحو: إقليم Klim - A باليونانية . وأقليد « Klei - S » ، وأسطول « Stol - os » (١) فلما أحوّجوا إليها توصلوا إلى النطق بالساكن الذي تبدل به بإدخال هذه الألف . (٢) وقد فطن إلى ذلك « الخليل » ونبه إلى أسلوب أدائه في نظائر عربية تبدأ بالساكن ، كما جاء في كتاب سيبويه ، قال :

« وسأل الخليل جماعة فقال : كيف تلفظون بالحرف الساكن ، على نحو ياء (غلامي) وباء (اضرب) ودال (قد) فقالوا له : نقول : ياء وباء ودال ، فلم تعجبه إجابتهم ، لأنهم إنما لفظوا بالاسم ولم يلفظوا بالحرف ولم يحكوه ، كما هو في غلامي واضرب وقد . فقال لهم : أقول : اب وأي واد ، فألحق ألفاً موصولة . قال : كذلك أراهم صنعوا بالساكن ، ألا تراهم قالوا : ابن واسم حيث سكنوا الباء والسين ، وأنت لا تستطيع أن تكلم بساكن في أول الاسم كما لا تصل إلى اللفظ بهذه السواكن فألحقت ألفاً حتى وصلت إلى اللفظ بها ، فكذلك هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقت المسكن الأول في الاسم » (٣) .

(١) هي باليونانية على الترتيب : κλιμα ، (إقليم) κλιμα (مفتاح)
 SOYOLP (اسطول) . انظر 323, 225, 368 AEIKON.E.A.P.
 وانظر في (إقليم) R.DOZY : T.I.P:400 . وخرائب اللغة العربية : ٢٥٢ - ٢٥٣ والعنبي : ٥٧ .

(٢) عبارة هنري فليش في هذا الصدد : « حيث وجب الاتيان بصامت لبداية المقطع فقد اصطلح على أن يكون (الهززة) ، ونجد هذه الهززة في الكلمات الأعجمية المعربة مثل : إقليم ... (العربية الفصحى : ٤٣) .

(٣) الكتاب : ٦٢ / ٢ (طبعة بولاق ١٣١٦ هـ) .

وما ندّ عن الخليل هنا لا يعدو أن يكون تعييناً أدائياً تحقّقه تلك الجماعة تلقائياً في « اسم » و « ابن » و « وايم الله » وأفعال الأمر . . . ، لأن هذا من العادات الصوتية المألوفة في النطق العربي ، وتأثراً بها ، وتحققاً لما ألحقوا ألفاً موصولة للنطق بالساكن الأعجمي على وجه من وجوه التعريب .

ويبدو أن تأثير هذه الألف قد امتد إلى ألفاظ دخيلة لا تبتدىء بالساكن نحو: كنبات ، منبج ، ترنج ، قالوا فيها : « انباتي ، أنبجاني ، اترج (١) ، ولكن دون أن يطرد أو يغلب لأن اللفظين الأول والثاني منسوبان ، والمنسوب يرد كثيراً خارجاً عن القياس فلا عبرة في مثل هذا الإبدال ، أما اللفظ الثالث (اترج) ففيه لغتان أخريان هما : (ترنج وأترنج) (٢) ككثير غيره من الألفاظ الدخيلة .

ومما غلب إبداله من أصوات الدخيل الشين أبدلوا منها السين كما أشرنا سابقاً ، والتاء الفارسية أبدلوا منها الطاء نحو (طس : تشت) و(شطرنج : شترنج) و (طبرزد : تبرزد) . (٣)

وغني عن البيان أن الإبدال كان غالباً في حروف الإطباق كما يلحظ هنا ، وفي « بطريق » ، و « صرد » و « طيلسان » و « صولجان »

(١) انظر معجم الألفاظ الهندية المعربة : ١٢٢ مجلة اللسان العربي . مجلد ١٠ : ١٠ .

(٢) انظر القرائد الثغوية للأب هنري كوس اليسوعي ١ / ٣٤٤ ، وأدي شير : ٣٤ ،

والعنيسي : ١٧ .

(٣) ويقال فيه : طبرزن وطبرزل أيضاً ، وهو السكر الأبيض (المغرب ٢٧٦)

وأدي شير : ١١١ .

« اصطلبل » و « ضنك » (أصلها بالفارسية دنك) . (١) والذال ابدلوا منها
الذال نحو : (استاد : أستاذ) و (ديابود : ديابوذ) وقالوا : أرجوان في
تعريب : (ارغوان) ARGHAVAN (٢). وهذه أمثلة شاردة قليلاً ما
تتكرر أو تتعدد ، مما يعزز الاقتناع بدور الجانب الصوتي والسمعي
— بعامته — في تعريب الأصوات الدخيلة بصيغها من اللغات الأخرى .

وهناك موافقات صوتية تشترك في شبه اطراد بين اللغات السامية مما
ينبغي عليه حكم تصنيفي يدعو إلى اعتبار اللفظ دخيلاً من لغة منه في الأخرى
عندما تتماثل الأصوات في ألفاظ اللغتين . من أمثلة ذلك بين السريانية
والعربية أن نجد مقابل التاء السريانية ثاء عربية ومقابل الدال نجد الذال ،
ومقابل الطاء الظاء ، ومقابل السين الشين وبالعكس ، ومقابل العين الغين
أو الضاد العربيتين ، ومقابل الحاء الخاء ، وهكذا نعلم من وجود حرف
الطاء في لفظة مثل « سجف » بالسريانية والعربية أن اللفظة سريانية ، لأن
الطاء السريانية تقابلها الباء العربية ، يؤيد هذا أنها بالشين في السريانية
(CHGAF) تقابلها السين العربية (٣) .

وفضلاً عما سبق فقد كان لهم في الإبدال مذهب سماه سيويه
«العوض» ، فقد اعتبر أن الهاء في مثل « فرازنة وزنادقة » عوض من
الباء المحذوفة في « فرزين وزنديق » الدخيلين من الفارسية (٤) . وهذا

(١) ومعناه الضيق والضعف ، والحيران الطائش العقل ، انظر أدي شير : ١١٠ .

(٢) هو في الأصل شجر ، وغلب على المعنى الأحمر ، أو صبغ أحمر ، انظر حليم /

٧٠ وأدي شير : ٨ .

(٣) انظر غرائب اللغة : ١٨٦ .

(٤) انظر المعرب : ٢١٥ .

مذهب صناعي محض من اجتهاد النحاة وتعليهم في مبعدة عن الأثر
الصوتي ، إذ النظر إلى المسألة مع هذا الأثر يمكن أن يعد التاء دليلاً
صوتياً على الجمع ، وعلى تعريب الكلمة وفق الأساليب العربية المألوفة
في ألفاظ راسخة مثل الغساسة، المناذرة ، الملاحدة، الأشاعرة ، وإن
اعتبرت هذه التاء في المفرد دلالة على تعريب الأسماء المعجمة عند
بعضهم نحو كيلجة (١) وكيالجة ، وهو مقدار معروف من الكيل . مع
كون دخولها - أصلاً - على الأسماء تمييزاً للمؤنث من المذكر أو لمبالغة
المذكر إلى غير ذلك من الأغراض في العربية أكثر منها للعوض .



(١) البلغة في الفرق بين المؤنث والمذكر : ٤٦ لأبي البركات ابن الأنباري
تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، وانظر أيضاً ص : ٧٧ .

هـ - لماذا لم يطرد الإبدال الصوتي للدخيل :

كثرت إشارات الباحثين المحدثين في اللغة إلى أن السلف لم يعربوا الألفاظ الأعجمية على نظام دقيق ، أو نسق مطرد ، فلا هم راعوا طريقة بعينها في حذف السوابق أو اللواحق من الكلم الدخيل ، ولا سنّوا سنة واضحة في إضافة أحرف أو تغيير حركات ، ولم يحرصوا على إلحاق الدخيل - كله - بالأبنية العربية . . حتى صار ذلك بحاجة من متقديهم.

والحق إن الأمر لكذلك ، فالمتقدمون لم يشاؤوا أن يضعوا الألفاظ المعربة في أنساق وتصانيف وفق معايير مقننة - كما اتضح من الأمثلة الكثيرة السالفة - بل كان همّهم أن يصفوا ما وقفوا عليه ، وعندما حاولوا تصنيفه على أنساق عزّ عليهم ذلك ، ولم ينقذ لهم في المعايير التي فكروا في وضعها الا القليل منه ، فكروهوا أن يقسروه على ما ليس من حقائقه .

وإن المتأمل للأمثلة المتنوعة من الألفاظ الدخيلة ليجد من التباين في طبائعها وخصائصها ما يفوق كثيراً عدد اللغات التي وفدت منها ، ولعل تلك قضية عامة في اللغات التي تتبادل مع غيرها الألفاظ بطرق شتى ، وفي مجالات متعددة ، وأزمة مختلفة . فأهل أوروبا - مثلاً - يقولون : Alcohol بأداة التعريف العربية للكلمة ، ثم يدخلون عليها أداة التعريف المستعملة في لغاتهم نحو L'Alcol the Alcohol ،

Der alkohol ، والكلمة بالعربية : الكحل (١) . ويقولون في غزال :
 Gazelle وفي إمام : Imam ، وفي منارة : Minaret . ولكن
 اللغات الأوروبية لم تخضع لطبائعها وصوتيتها هذه الألفاظ ، ولم تبقيها
 على ما كانت عليه في العربية ، شكلاً أو صوتاً ، أي أنه ما من قوانين
 لغوية صارمة في مثل هذه الحالات لأن أسباباً كثيرة ، خاصة لكل لغة
 تحول دون ذلك ، فما هي الظروف الخاصة التي حالت دون الإبدال
 المطرد أو المنظم لأصوات الدخيل في العربية ؟ !

١ - في مقدمة الأسباب التي منعت اطراد الإبدال من الأصوات
 الدخيلة تعدد اللغات التي أخذت منها العربية وتباين خصائصها وطبائع
 أصواتها بالتالي عما عهدته العربية ، فقد ألمحنا سابقاً إلى أن العرب أبدلت
 الخاء من الكاف في الألفاظ الفارسية : « برزخ » ، كامخ ، فرسخ . .
 ولكنها أبدلت القاف من الكاف في الألفاظ اليونانية « بطريق ، قلم ،
 إقليم » ، وهذا يعني أن الأذن العربية لحظت فرقاً واضحاً بين الكاف
 الفارسية والكاف اليونانية ، ويعني أيضاً أن الكاف العربية لم تصلح .
 - فيما يبدو - لتكون بديلاً دقيقاً عنهما ، مع أن هذا ما يجب أن يتوقع
 ويخطر في البال ، في الظاهر .

وإذا ما أخذ في الاعتبار أن صوت الكاف الفارسية تلك كان قريباً
 في نطقه من الخاء العربية فإننا لا نجد الصوت نفسه في لفظة Bactria بل
 نجده هنا أميل إلى صوت الكاف التي عرفتها العربية ، ومع ذلك فقد
 أبدلوا منه الخاء فقالوا : « بختية » (٢) على حين قالوا : (قرطاس)

(١) أو الغول .

(٢) في الممان : البخت والبختية : دخيل في العربية ، أعجمي معرب « بخت » .
 وانظر معجم حيم ١ / ٢٢٧ ، وهي الجمال ذوات السمانين في بلاد فارس .

بالتفاف وهي في اليونانية بصوت الحاء أيضاً أي (خارتس) ولكنهم قالوا فيها -- فيما بعد - : (خارطة وخريطة) باللفظ نفسه . والحاء هذه كانت بديلاً من الحاء في الحبشية في لفظة « أخدود » التي أصلها فيها من « حدد » .

ويكفي تتبع أي حرف من حروف العربية أدرجت تحته ألفاظ دخيلة من لغات أخرى للوقوف على أمثلة ذوات رموز حرفية مختلفة في أسمائها وأصواتها في اللغات الأعجمية ، ومع ذلك فالبديل الصوتي عنها حرف عربي بعينه ، من ذلك على سبيل المثال حرف الكاف بالعربية فقد ضم تحته ألفاظاً دخيلة ، نظير هذه الكاف ينطق (كافاً فارسية) نحو : كدا ، للكدية أو كافاً بالصوت المألوف بالعربية (ك) نحو (كوسج) بالفارسية ، وكوب باللاتينية ، أو خاء في اليونانية نحو (Khym-os كيميا) و (Khit-on) (١) ، وجيماً بالسريانية (G) نحو Gdach أو Gaddeck : كدس (٢) فكل هذا التنوع الصوتي بلغاته المتعددة ارتضيت الكاف العربية بديلاً منه مما يجعل اطراد الإبدال ظاهرة يستحيل ضبطها أو تقنينها .

٢ - وما حال دون اطراد الإبدال أيضاً التطور الصوتي الذي يطرأ على اللغات بعامة ، ومنها العربية نفسها ، وإن كانت أميل إلى الثبات والمحافظة على أصواتها أكثر من غيرها حتى يصعب معها الوقوف على تطورها الصوتي إلا في إشارات عارضة إلى بعض أحرفها وصيغها (٣) ،

-
- (١) انظر : بتلي جوزي « بعض اصطلاحات يونانية » ص ٢٤٧ . مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ج ٣ سنة ١٩٣٦ .
- (٢) انظر غرائب اللغة العربية : ٢٠٣ ، العربية وشميقتها السريانية الوفية ص : ٢٦٢ من مجلة مجمع دمشق ، مجلد ٤٠ ج ١ .
- (٣) المعجمات الحديثة للدكتور محمود حجازي ، وبخاصة ص ٨٠ - ٨٢ .

على حين تكثر الاشارات إلى التطور الصوتي الذي أصاب اللغات المجاورة لها ، وخير شاهد على ذلك اللغة الفارسية التي كانت تنتهي بعض ألفاظها في الفهولية بالكاف ، ثم تطور نطق تلك النهايات إلى ما رأيت .
ومثل هذا التطور الصوتي أصاب معظم اللغات التي أخذت منها العربية من ذلك تحوّل الغين إلى عين والحاء إلى حاء بالنسبة لكل اللهجات الآرامية (١) . بينما كانت العربية : « أكثر اللغات السامية محافظة على أصوات الخلق (٢) - مثلاً - فثبات الأصوات في لغة تأخذ بين الحين والحين من لغات تطورت أصواتها لن يبدو مقبولاً » ، انما المتصور في مثل هذه الحالة أن يكون هناك نوع من الانسجام والتناسب الصوتي الذي تجاري فيه اللغة الآخذة أصوات اللغة المعطية .

٣ - ومن دواعي عدم اطراد الابدال أن الألفاظ الدخيلة في العربية استقرت - شكلاً وصوتاً - بعيدة عما كانت عليه في لغتها الأصلية نتيجة أخذ العربية لها عن لغة ثالثة وسيطة ، وأكثر هذه الأمثلة ما توسطت الآرامية في نقلها من اليونانية والفارسية ، فهذه من المتصور أن يكون نطقها إلى اللغة الوسيطة أقرب منه إلى اللغة صاحبة الأصل ، من ذلك ما يذكره (أنو ليمان) في لفظة « اسقف » اليونانية الأصل بلفظ (ايبسكوبوس) ومعناها الناظر ، أخذتها القبطية بلفظ (Puskup) فحذف العرب الباء ظانين أنها أداة التعريف القبطية للمذكر « (٣) . بينما يذكر غيره أن العربية أخذتها عن الآرامية بلفظ (ايسقوفا) (٤) والابدال

(١) نفسه ص ٨٠ .

(٢) نفسه ص ٨٢ .

(٣) محاضرات في اللغات السامية - مجلة كلية الآداب - جامعة فؤاد الأول - مجلد ١٠

ج ٢ ص : ٢ عام ١٩٤٨ .

(٤) انظر : الدخيل في اللغة العربية للدكتور فؤاد حنين علي . مجلة كلية الآداب -

بجامعة فؤاد الأول المجلد العاشر ج ٢ ديسمبر ١٩٤٨ .

الصوتي هنا سيكون من أصوات اللفظة بالنطق القبطي أو الآرامي المغاير للنطق اليوناني ، وإذا ما أثبت البحث اللغوي بالمقارنة والتأصيل حقيقة كهذه تكشف للباحث السبب الوجيه في عدم اطراد الابدال على وجه دقيق مقيس .

٤ - حال دون اطراد هذا الابدال أيضاً طبيعة استعمال اللفظ الدخيل ومجال هذا الاستعمال ، ومن استعماله ، فنقلته الدخيل المباشرون أناس متفاوت مراتبهم الثقافية وطبقاتهم الاجتماعية وسلامة أعضاء السمع عندهم ، كما تختلف أماكنهم ومجالاتهم مما يهيء للفظ الدخيل أن ينطق على أكثر من وجه ينتشر به بين القوم مع إبدال متغير من حروفه كما حدث عندما أخذ العرب الكلمات الهندية عن اللغة السنسكريتية الفصيحة من أفواه التجار وسكان المناطق الساحلية التي كانوا يترددون عليها . ولا يخفى أن تلك المناطق كانت ولا تزال تسودها لهجات متعددة بل لغات مستقلة (١) وكما يحدث في أيامنا عند ترجمة مصطلحات الحضارة الحديثة أو تعريبها على أوجه متعددة في أقطار الوطن العربي . أضف إلى هذا الاختلاف السائد - على مر الزمن - بين الحواضر والبادي في نطق الأصوات ، والذي لا تزال بقايا أمثلته تسمع إلى اليوم مميزة بين نطق سكان المدن الكبيرة وسكان القرى والجبال والبادية ، فمعظم سكان العواصم العربية يميلون اليوم إلى ترقيق القاف ، أو قلبها ألفاً ، على حين يميل الآخرون إلى تفخيمها وجهرها . فمثل هذا الاختلاف الصوتي يمكن أن يطلق عليه : اجتهادات المعربين التي من أمثلتها في العصر الحديث

(١) انظر : الألفاظ الهندية المعربة للدكتور محمد يوسف (أستاذ العربية بجامعة

كراتشي) مجلة اللسان العربي . المجلد العاشر ص ١٣٢ يناير ١٩٧٣ .

لفظة $\epsilon\rho\alpha\sigma\acute{o}\nu$ اليونانية فقد قالوا فيها: كرز، قراصيا، خراسيا،
أراسيا، أراسيتا . (١)

فهذه أيضاً ظاهرة لا تتيح الإبدال المطرد أن يسود وينقاس .

٥ - وكان الحائل دون اطراد الإبدال أحياناً أمّن اللبس، فلو
قالوا مثلاً: « بادية » لوعاء - وهذا لفظه بحروفة ذاتها في الفارسية -
وهي في غير حاجة إلى إبدال، لا لتبست ببادية، أي (الصحراء)
بالعربية . وربما من أجل هذا عدلوا عن حروفها إلى لفظة (باطية) (٢)،
مع وجود أصوات اللفظتين في العربية .

٦ - ومن دواعي عدم اطراد الإبدال أيضاً أنه لم يكن من اتفاق
مسبق أو منهج معتمد يستأنس به العربون ويسترشدون بهديه، ولو
وضع السلف مثل هذا وسنوه قانوناً عاماً عينوا فيه كيف ينبغي أن يتم
إبدال الأصوات الدخيلة وتعريبها لكانت عملية الإبدال سارت وفق
أسس مرسومة تضبط ما يطرد إبداله، وتجدد التفسير العلمي المعلن لما
لا يخضع لمنهجهم، ولكن السلف لم يلتفتوا إلى هذا الضرب من النشاط
اللفوي، بل اكتفوا برصد الظاهرة واختبار أمثلتها على محك المنهج
الوصفي ومعايير النحو والاشتقاق . وتجدر الإشارة هنا إلى أن مثل هذه
المحاولة حديثاً صدرت أحياناً عن أفراد، ولكنها لم تلق الاستجابة الكافية
لتخرج إلى دنيا التحقيق (٣) على حين كانت أكثر تنظيماً وجدوى،

(١) انظر غرائب اللغة العربية ليسوعي ص ٢٦٧، والتهذيب في أصول التعريب
للدكتور أحمد عيسى ص: ١٣٣. والمعني: (٥٥) : قراسيا وقراسيا، و (٦١) :
كرز .

(٢) انظر المغرب: ١٣١ .

(٣) انظر مثلاً لذلك في كتاب الدكتور أحمد عيسى « التهذيب في أصول التعريب » من ص

١٣١ إلى ١٤٥ .

وأقرب إلى المسلك العلمي الرصين عندما تبنتها هيئة علمية أو مجمع علمي فأعطت نتائج طيبة .

٧ - ومن ذلك أيضاً ما تتصف به اللغات من فروق مميزة في الأصوات ، فالعربية كانت عبر الزمن أكثر اللغات السامية محافظة على أصوات الخلق كما أسلفنا ، وهي بهذه الميزة تختلف اختلافاً بيناً عن لغة كال يونانية مثلاً ، ليس فيها ما يرمز إلى هذه الأصوات . وقل مثل ذلك في حروف الإطباق التي يمتد تأثيرها - في درج الكلام - إلى ما يجاورها من الأصوات كالطاء في « سراط » فإن وجودها استدعى إبدال السين إلى صاد للتجانس فقالوا « صراط » . ومثل ذلك « قسطاس » و « قصطاس » (١) كما عند صاحب القاموس . ولا يخفى ما لتركيب أصوات الألفاظ من أثر في تغييرها من لفظة إلى أخرى ، فقد استدعي وجود حرف الطاء في « قنطرة » ابتداء الكلمة بالقفاد بدلاً من الكاف أو الجيم لما في التركيب الصوتي الأول من انسجام مع روح العربية لا يتحقق لو وضع أي من الحرفين الآخرين محل القاف ، ولذا كثرت لغات « القسطل » إذ قالوا : قسطال ، قسطول ، قسطلان ، قسطل ، كسطل ، كسطن ، قسطان ، كسطان (٢) . ومثل هذا الاضطراب في الأصوات وعدم ثباتها حريّ بأن يكون من جملة الأسباب التي تجعل اطراد الإبدال عسير التحقق .

٨ - ومن دواعي عدم اطراد الإبدال من أصوات الدخيل ؛

(١) انظر المغرب : ٢٩٩ ، وديوان الأدب للفارابي : ٢ / ٦٢ .

(٢) انظر اللسان / قسطل . وهي عند دوزي ؛ لاتينية : Castellum انظر :

R. Dozy. T. II. P : 352 .

« التخليط » وهو تركيب الكلام من أصوات عربية أصيلة وأعجمية دخيلة ، وإن قلت أمثلة ذلك في الكلام الفصيح . ويشير سيبويه إلى «التخليط» فيقول :

« . . ومثل ذلك تغييرهم الحركة الي في : (زُورُ ، وآشوبُ) ، فيقولون : (زورُ وأشوبُ) وهو التخليط لأن هذا ليس من كلامهم » (١) ومن ذلك ما أنشده أبو عمر الجرمي عن أبي المهدي مفاخرأ بعروبتة معرضاً عن لغة الفرس :

يقولون لي شَنِيدٌ ولستُ مُشَنِيداً
طوال الليالي أو يسزولَ ثَبِيرُ
ولا قائلاً زوداً ليعجلَ صاحي
وبستانُ في صدري عليَّ كبير
ولا تاركاً لحني لأحسنِ لحنهم
ولو دار صرف الدهر حين يدور

يريدون بـ « شَنِيدٌ » : « شون بوذي » و « زود » : اعجل ، و « بستان » : خذ. قال : وإذا كان حكي لك في الأعجمية خلاف ما العلامة عليه فلا تَرَبِّنْهُ تخليطاً . فإن العرب تخلط فيه ، وتكلم به مخطأً ، لأنه ليس من كلامهم ، فلما اعتنفوه وتكلموا به خلطوا (٢) .

(١) الكتاب : ٤ / ٣٠٦ ، وانظر المغرب : ٥٦ ، وقد قال المحقق العلامة أحمد محمد شاكر : « لم يظهر لي وجه تغيير الحركة في « زور » . مع أنه واضح بالتمريب ، أي بتغيير حركة الراء الساكنة في « زور » ووضع حركة الفم مكانها (حركة الإعراب) ومثلها « آشوب » وقد كان توالي في كل منهما ساكنان (الواو والراء) و (الواو والباء) في النطق الفارسي . وزور : قوة . واشوب : ضجة ، شغب .

(٢) المغرب : ٥٧ .

ومن ذلك قول طرفه بن العبد :

خذوا حذرکم أهل المشقر والصفا

عبد اسبند والقرض يُجزى من القرض

« الصفا » و « المشقر » من البحرين

وقال غير أبي عبيدة « عبيد اسبند » قوم كانوا من أهل البحرين ،
يعبدون البراذين ، فقال طرفه « عبيد اسبند » أي : يا عبيد البراذين .
و « اسبند » فارسي عربته طرفه . والأصل « اسب » وهو ذكر
البراذين . يخاطب بهذا عبد القيس (١) . ولكن تعريب طرفه — بهذا
المعنى الضيق — لم يتعرض لأي إبدال يذكر ، إنما اقتصر على إضافة
حرف ، على حين بقيت أصوات اللفظ الدخيل وحروفه على بنائها في
أصواتها الأصلية . ولعل من هذا ما ذكره أبو حاتم من أن رؤية بن العجاج
والفصحاء — كالأعشى وغيره — : ربما استعاروا الكلمة من كلام العجم
للغافية ، لتستطرف ، ولكن لا يستعملون المستطرف ولا يصرفونه ،
ولا يشتقون منه الأفعال (٢) .

ففي هذا المسلك إشارة صريحة إلى استعمال العرب للأعجمي بحروفه
وأصواته ذاتها عن تقصد وتصميم ، وغني عن البيان هنا أن قضية
إبدال الأصوات مستبعدة كلية وعن عمد ، وهنا يتحتم قبول الأصوات
الدخيلة وفق تركيبها وترتيبها في كلام العرب كما كانت عليه في
كلام العجم ، بلا تعديل ولا تبديل البتة .

(١) العرب : ٨٦ .

(٢) نفسه : ٥٧ — ٥٨ . ويقول يوهان فك في التخليط : « ومن الخليط الأنوي بمعنى
الكلمة قصيدة للأسود بن أبي كريمة اختلعت فيها الجمل العربية بالفارسية . ذكرها الجاحظ
في كتاب البخلاء تجلي لنا بوضوح أن الجاحظ كان يفهم الفارسية . انظر العربية : ١١٣ —
١١٤ .

٩ - وفي بعض الأحيان لجأ العرب عند نقل الألفاظ الأعجمية إلى التغيير الشامل لتركيب اللفظ ، فأبدلوا من حروفه الأعجمية حروفاً عربية على هوى مجرى كلامهم ، فقالوا مثلاً في : « كفجليز » الفارسية : « قنشليل » - كما مرّ بك - والإبدال الذي حصل هنا وأصاب الأصوات كلها كان إبدالاً استثنائياً نادراً ما يتكرر ، وهو - بالطبع - غير مطرد في الأصوات ذاتها من ألفاظ أخرى تضمنتها ، لكن هذه الحالات العارضة تخرق قاعدة الإبدال المقيس إن وجد ، وتحول دون اطراحه . وعلى النقيض من هذا يحدث أحياناً أن تأخذ العربية ألفاظاً دخيلة دون المساس الملحوظ بحروفها ، بل قد تبقّيها بتمامها ، وبأصواتها كما كانت في لغتها الأصلية ، وخاصة أسماء الأعلام كما في : « شرحبيل ، خراسان ، ساسان جمشيد ، دارين » . وهذا النهج منهم - في الحالين - يجعل من المتعذّر تقنين الإبدال الصوتي من الدخيل وتقييد اطراح هذا الإبدال في دقة وإحكام .

١٠ - ولعل أهم ما يحول دون اطراح الإبدال لأصوات الدخيل العادات الصوتية التي سلف النظر فيها وضرب الأمثلة لها ؛ فهم يقيمون لها وزناً رجيحاً ، بل ربما بالغوا في تقدير أهميتها بما لا يتفق والواقع اللغوي ، أو الوظيفة العضوية لجهاز النطق ، وكثيراً ما يرددون أن العربي لا يستطيع أن يتزحزح عن لهجته وعاداته الصوتية ، من ذلك ما نقله ابن جني عن أبي حاتم السجستاني في قوله :

« قرأ عليّ أعرابي بالحرم : (طيبي لهم وحسن مآب) فقلت : طوبى ، فقال : طيبي ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال طيبي ، فلما طال عليّ

الوقت قلت : طوطو ، قال : طي طي « (١) . ويعلق ابن جني على ذلك بقولة : « أفلا ترى هذا الأعراي ، وأنت تعتبره جافاً كراً ، لا دماً ولا طيعاً ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الباء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثني طبعه عن التماس الخفة هزّ ولا تمرين « (١) . ومثل هذا الطبع الكزّ في تمسكه بلهجته وعاداته الصوتية يصعب توضيحه على إبدال دقيق مطرد لأصوات الدخيل بأصوات عربية صريحة .

وربما كان في الدراسات المعجمية والتأصيلية للغات الأسرة الواحدة كالسامية من الأمثلة والشواهد ما يشجع على الأخذ بفكرة اطراد الإبدال في الأصوات كما لاحظ الكثيرون من الدارسين الغربيين للتطورات الصوتية في اللغات السامية . ولكن حتى هذه الدراسات تفصح عن أحكام وقوانين صريحة الإشارة إلى ما حصل في هذه اللغة أو تلك من تطور صوتي أو تطور في اللهجات ، أو ميل إلى ترقيق الحروف أو تنعيمها ، على حين استثنت لغة ثالثة من هذا ، مما يجعل مسألة الاطراد في الإبدال غير دقيقة أو غير خاضعة لقوانين صوتية ثابتة . ولعل هذا ما جعل « ستيف أولمان » يقول في القوانين الصوتية :

« إنها تنبئ فقط عن قدر من الاطراد في التطورات في حدود معينة من حيث الزمان والمكان . أي أنها تشير إلى أن صوتاً معيناً قد تطور إلى صوت آخر بذاته في فترة كذا وفي لغة كذا تحت ظروف معينة محددة تحديداً دقيقاً » . (٢)

(١) انظر الخصائص : ١ / ٧٦ ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي : ٦٣ .

(٢) دور الكلمة في اللغة : ١٨٣ ترجمة الدكتور كمال بشر .

صفوة القول : إن ظاهرة الإبدال الصوتي من الدخيل لا يمكن أن تكون مطردة أو مقيدة بقوانين صوتية ثابتة ، إنما قد تميل العربية إلى الإكثار من إبدال صوت دخيل من صوت عربي ، فإذا ما تتبعنا هذا الإبدال نجد أن أصواتاً أخرى قد تناوبت عليه ، ولعل مرد ذلك إلى عدم التجانس والانسجام بين الأصوات المتجاورة في تركيب اللفظ الواحد ، فمن الغالب مثلاً ، أن تستبدل بالتعريب التاء الفارسية من الطاء العربية نحو : تبرزين (١) ، شترنج ، تبايه (٢) . تصبح : « طبرزين ، شطرنج ، طباهج » . ثم نجد لفظة مثل : « تختدار » معربة : « دخدار » (٣) أي أن إبدال التاء الفارسية كان هذه المرة من الدال لا من الطاء ، ويرجع السبب في الغالب إلى أن الدال والطاء من مخرج واحد من جهة ، فيصح تناوبهما ، ومن جهة ثانية فإن لفظة : « طختدار » ، أو طخطدار « ثقيلة على النطق معربة بهذا التركيب مما يجعل من غير المقبول أن يكون اطراد إبدالها من التاء الفارسية قاعدة . وقل مثل ذلك في إبدال الذال من الدال الفارسية : أستاذ ، أناهيد إلى : « أستاذ ، أناهيد » (٤) تجد إلى جانب هذا الإبدال :

(١) الطبرزين : فارسي : تفسيره فأس السرج . انظر المعرب ٢٧٦ .

(٢) الطباهج والطباهجة طعام من بيض ولحم فارسيته : تبايه . أدبي شير : ١١١ .

(٣) الدخدار : الثوب ، بالفارسية تخت دار ، أي : يمسكه التخت ، المعرب ١٨٩ .

(٤) أناهيد : الزهرة بالفارسية (الشفاء : ٢١) ومن ذلك : ديابوذ ، ونموذج

أو أنموذج .

« خلدنك » معرّبة « خلنج » (١) أي أن اللام هي التي أبدلت من الدال
الفارسية هذه المرّة ، والأشهر أن تبدل منها الدال .

وشبيه بهذا إبدالهم من بعض الأصوات اليونانية أصواتاً عربية
متنوعة ، كإبدالهم القاف والكاف والحاء من الحرف اليوناني (خي) χ .



(١) قال في المغرب : الخلنج : فارسي معرب ، وقد تكلمت به العرب ص : (١٨٦)
من المغرب) . وهو شجر تصنع من أغصانه السهام : معجم حيم : ٧٠٢ / ١ .

الفصل الثالث

الدرخيل
وبناء الكلمة

الدخيل وبناء الكلمة (١)

أ - شذوذ اللفظ الدخيل وتعدد لغاته :

تضمنت الألفاظ الدخيلة في العربية أمثلة متنوعة في أبنيته بالقياس إلى أبنية الألفاظ العربية ، ولقد استأثر باهتمام المتقدمين منها ضربان متميزان ، يتمثل الأول منهما في اللفظ الغريب المفرد الذي ليس له نظير في كلام العرب ، ويتمثل الثاني في كثرة « لغاته » واختلافها . ولقد أولى اللغويون معالجة تعريب هذين الضربين قدرأ من الاهتمام . فمن أمثلة الضرب الأول ما نظر إلى شذوذه من جهة الوزن ، أو من جهة تركيب حروفه وتأليفها للفظة ، أو من الجهتين جميعاً . قال الجواليقي في ذلك : « النرجس : أعجمي معرّب ، وقد ذكره النحويون في الأبنية ، وليس له نظير في الكلام . فإن جاء بناء على « فَعْلِيل » في شعر قديم فاردده ، فانه مصنوع . وإن بنى مولد هذا البناء واستعمله في

(١) ليس المقصود ببناء الكلمة هنا ، ما يطلقونه في التعميم على البناء اللغوي ، أو التركيب Structure ، ولا ما يعنون به في الاصطلاح النحوي (لزوم الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا يتغير تغير الإعراب) إنما المقصود هنا ما تعارف عليه المتكلمون في كتب الأبنية من أن الكلمة تبني من أحرف أصول تؤلف بها صيغة ما ، Morphologie ، هذه الصيغة تتغير - بعوامل - إلى صيغ أخرى . فتأصيل أبنية الكلمات Etymologie وتتبع أوزانها وأشكالها Formes ، ودراستها دراسة معجمية Lexicologie ، والنظر في قواعد التحويلية إلى العربية Transformationales grammairres كل ذلك ممقد هذا الفصل ومداره .

شعر أو كلام فالرد أولى به . ولم يجيء في كلام العرب في اسم نون بعدها راء « (١) »

وبالنظر إلى ذكر النحويين له في الأبنية ، ودخوله في العربية فيجب أن يعرب ، وأقرب الطرق إلى تعريبه إلحاقه بأبنية العرب ، ولكن ليس له نظير عربي ليلحق به ، فينبغي تدبره عن طريق آخر ، وفي هذا ينقل صاحب اللسان ما يلي :

« والرجس من الرياحين معرب ، والنون زائدة لأنه ليس في كلامهم « فَعْلِيل » وفي الكلام « نَفْعِل » قاله أبو علي . ويقال « الرجس » . فان سميت رجلا بـرجس لم تصرفه لأنه نفعل كـنجلس ونحرس ، وليس برباعي لأنه ليس في الكلام مثل جعفر ، فإن سميته بـرجس صرفته لأنه على وزن « فِعْلَل » فهو رباعي كهـجـرس ، قال الجوهري : ولو كان في الأسماء شيء على مثال « فَعْلِيل » لصرفناه ، كما صرفنا نَهْشَلًا ، لأن في الأسماء « فَعْلَلًا » مثل جعفر « (٢) » .

ويلحظ هنا المسلك الصناعي في تصريف اللفظ الدخيل ومعالجته للتمكن من تعريبه بالتماس وجه من وجوه الاقتداء بالعربية ، أو القياس على أبنيتها ، سواء في ذلك قسر هذا اللفظ بصيغته وصوتيته على قبول صيغة عربية ، أم بحذف أحد أصواته بافتراض زيادة هذا الصوت بغير مسوغ ولا تعليل من سماع أو تثبت من صحة أصول . كل ذلك واللغويون على معرفة مسبقة بأنه : « لم يجيء في كلامهم — في اسم — نون بعدها

(١) العرب : ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٢) اللسان (رج س) .

راء » ، وقد كان هذا كافياً - عرفياً أو صوتياً - لصرف النظر عن محاولات التعميد والتشثيل والافتراض .

وذكر الجواليقي من هذا الصنف أيضاً « النورج والتسرج والترجّة مع ذكر معانيها المختلفة ثم قال : « وهذا كله دخيل ، لأن النون والراء لا يجتمعان في كلمة من كلام العرب » . (١)

والإشارة إلى شذوذ اللفظ في تأليف بنائه على ما يخالف طبع العربية فرزّه له عنها ، وعدّه له في الدخيل كما صرح الجواليقي نفسه .

ومنه في « اللسان » : الآتك : الأسرب ، وهو الرصاص الثقلعي ، وقال كراع : هو القزدير ، ليس في الكلام على مثال فاعل غيره ، فأما كابل فأعجمي . وفي الحديث : من استمع إلى قينة صبّ الله الآتك في أذنيه يوم القيامة ، رواه ابن قتيبة . . . قال أبو منصور : وأحسبه معرباً ، وقيل هو الرصاص الأبيض ، وقيل الأسود ، وقيل هو الخالص منه ، وإن لم يجيء على « أفعل » واحد غير هذا . . . وقيل : يحتمل أن يكون الآتك « فاعلاً » لا « أفعلاً » قال : وهو شاذ ؛ قال الجوهري : « أفعل » من أبنية الجمع ولم يجيء عليه للواحد إلا آتك وأشد . . . » (٢) وذكره الجواليقي في المعرب واعتبر همزته زائدة (٣) .

(١) المعرب : ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ ، وهو ما يداس به اللعام من حديد كان أو خشب .

(٢) عن اللسان (انك) ملخصاً .

(٣) المعرب : ٨١ ، وينسب أدبي شير إلى الفارسية ، ثم يذكر فيه لغات أخرى ، انظره (ص ١٢) . في حين يرى الدكتور فؤاد حسنين علي أنه أكادي : « انك » ، أعذته العربية من الآرامية : انكا. انظر « الدخيل في اللغة العربية » بمجلة كلية الآداب - جامعة فؤاد الأول المجلد العاشر ... الجزء الثاني ديسمبر ١٩٤٨ . ص : ٨٦ .

ومرة ثانية تضطرب أحكام السلف في لفظة دخيل شاذ عن أبنتهم ولعل مردّ هذا الاضطراب إلى جهلهم بعجمته ، أو إلحاحهم على تعريبه ، فقد استعملوا لفظ « كابل » من هذا البحث لأنه أعجمي مما يعزز الاعتقاد بتوهمهم عربية « الآنك » ، وإن حسبه أبو منصور معرباً ، ولكن ترددهم في تحديد معناه ، وشذوذ وزنه يدل على غرابته في العربية بوجه عام . وما محاولة التقعيد الترجيحية على أساس إلحاق اللفظ بوزن « أفعل » وهو من أبنية الجمع عندهم — أو بوزن « فاعل » ، والعربية لا تعرف أياً من الوزنين ، والقول بزيادة الهمزة فيه — ما ذلك كله إلا من باب الظن والتخمين ، في لغة درجت على القياس المطرد في معظم كلامها وأبنتها . ومثل هذا يقال في لفظ « الآزاد » (١) (لضرب من التمر) . فقد عدّه الجواليقي في « معرّب » بناء لم يجيء في الآحاد . و « سراويل » ليس في كلام العرب على وزنها إلا جمع فأما واحد فلا (٢) . .

وذكر من ذلك الراغب الأصفهاني لفظة السرادق — ويندر أن ينسب الراغب شيئاً إلى الأعجمية — فقال :

« السرادق معرّب وليس في كلامهم اسم مفرد ثلاثة ألف وبعده حرفان » (٣) .

ولعل في شذوذ بناء اللفظ ما حمل الراغب على عدّه في المعرّب . وذكر من ذلك النووي لفظة « آمين » ، قال :

(١) المعرب : ٨٢ .

(٢) الجوهرة : ٢٧ / ١ ، مادة : ب ذذ .

(٣) المفردات في غريب القرآن : ٢٢٩ .

« في آمين لغتان ، فتح الألف من غير مدّ ، والثانية بالمدّ . وهي مبنية . قال بعضهم : بنيت لأنها ليست عربية ، أو أنها اسم فعل كصده ومه ، ألا ترى أن معناها اللهم استجب وأعطنا ما سألناك ؟ . وقالوا إن مجيء آمين دليل على أنها ليست عربية ، إذ ليس في كلام العرب فاعيل « (١) .

وعلى ذلك نص الحفاجي (٢) .

ولابن قتيبة فيها اجتهاد آخر ، من تفصيلاته قوله :

« وأصلها : (يا آمين) بمعنى يا الله . ثم تحذف همزة (آمين) استخفافاً لكثرة ما تجري هذه الكلمة على ألسنة الناس . وخرجها مخرج (آزيد) يريد : (يا زيد) و (آراكب) يريد : (ياراكب) ، وفي ذلك قول آخر ، يقال : إنما مدت الألف فيها ليطول بها الصوت كما قالوا : (أوّه) مقصورة الألف ثم قالوا : (آوّه) مملودة ، يريدون تطويل الصوت بالشكاية . وقالوا : (سقط على حاق رأسه) أي : على حق رأسه ، وكذلك (آمين) أرادوا تطويل الصوت بالدعاء . وهذا أعجب إليّ « (٣) .

وقال الفيروزابادي : « وآمين بالمدّ والقصر ، وقد يشدد الممدود ويمال أيضاً » (٤) . وقال الهروي : « ولا تشدد الميم فإنه خطأ ، لأنه يخرج

(١) تهذيب الأسماء واللغات ج ١ قسم ٢ ص ١٣ .

(٢) شفاء الغليل : ٧ - ٨ .

(٣) تفسير غريب القرآن : ١٢ - ١٣ ، بتحقيق السيد أحمد صقر .

(٤) القاموس المحيط / آمين .

من معنى الدعاء ويصير بمعنى قاصدين . (١) ولم يزد الإمام الرازي في « الزينة » ما يختلف كثيراً عما سبق ، إلا أن محقق الكتاب نقل ما يلي : « وقد جاء في الحديث أن موسى كان يدعو وهارون يؤمن ، والكلمة بالعبرية אָמֵן (آمن بإمالة الألف بعد الميم) وقد اشتقت من אָמֵן أي صدق . وتدل على قبول ما قدم من الخلف وما يترتب من المسؤولية عند قبول العهد والميثاق . وكذلك هي كلمة الشهادة والتصديق بما سبق من الدعاء . . . » (٢)

وأول ما يستوقف المرء في أقوال الأقدمين مسألة البناء ، فأمين عندهم لفظة مبنية لا معربة . وبنائها لأنها ليست بعربية ، أو لأنها من أسماء الأفعال « المبهمة » ، أي مما هو في حكم الأعجمي على وجه ما . ولكن تعليل ابن قتيبة يدخلها في البناء من جديد بعامل النداء ، وكأن أصلها عنده « يا آمين » فأمين — بهذا الاعتبار — منادى مفرد علم مبني على النظم . وتقديرها عنده أيضاً — بغير مدّ — : منادى حذف أداته لكثرة الاستعمال ، أي أصلها « آمين » وهذا تحليل وتعليل نحوي ، ولكنه لا يكتفي به ، بل يدبر اللفظة على وجه آخر هو تطويل الصوت بالشكاية ، ويمثل لذلك بكلام العرب (على حاق رأسه) ، ثم يرى أن آمين من ذلك أي من تطويل الصوت بالدعاء . وهذا أعجب إليه . وهذا تعليل صوتي كما لا يخفى .

ويختلف الفيروز ابادي والهروي في مسألة تشديد الميم . فالأول يرى أن الميم في آمين « المملودة » قد تشدد ، ولكن الثاني يرى ذلك خطأ ،

(١) التلويح في شرح الفصيح . (فصيح ثعلب) : ١٣٠ .

(٢) الزينة : ١٣٧ / ٢ هامش ١ . بتحقيق وعناية حسين الهمداني .

لالتباسها «بآمين» أي : قاصدين ، وهذا تعليل دلالي . بيد أن الفيروز ابادي
ينفرد بقضية الإمامة بين المتقدمين ، وهو انفراد كان حرياً بالتأمل
ممن سبقه لبيان دور السماع وقيمته في البحث اللغوي ، اذ ربما قيض
للمتقدمين سماع اللفظ من العبريين أو الآراميين ، كما نسمعه مُمَلاً
على السنة حفلتهم حتى اليوم ، فلعلنا كنا بذلك نطمئن إلى قول النووي :
« إن مجيء آمين دليل على أنها ليست بعربية ، اذ ليس في كلام العرب
فاعيل » . ونخفف بهذا الحكم من كثرة التأويلات التي تبعث على الحيرة
بقدر ما تبعث على التأمل وإعمال الفكر .

ومن أمثلة هذه الصيغ الشاذة لفظة «البَقَم» ، ذكرها الجواليقي في
المعرب (١) ونقل عن ابن دريد أنه لم يأت «فعل» إلا أحرف (٢) ،
وقال ياقوت : « وهو وزن عزيز ، لم تستعمل العرب منه في الأسماء إلا
عشرة ألفاظ » (٣) .

وجاء في اللسان : « قال الجوهري : قالت لأبي على النسوي : (٤)
أعربي هو ؟ فقال : معرب . قال : وليس في كلامهم اسم على «فعل»
إلا خمسة : « خضم » بن عمرو بن تميم وبالفعل سمي ، وبقم لهذا
الصَّبغ ، و « شلم » موضع بالشام ، وقيل هو بيت المقدس وهما
أعجميان ، وبذر : اسم ماء من مياه العرب ، وعثر موضع ؛ قال :
ويحتمل أن يكونا سمياً بالفعل ، فثبت أن «فعل» ليس في أصول

(١) المعرب : ١٠٧ .

(٢) نفسه : ١٠٨ .

(٣) معجم البلدان مادة « بدر » .

(٤) هو أبو علي الفارسي أستاذ ابن جني .

أسمائهم ، وإنما يختص بالفعل ، فإذا سميت به رجلاً لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، وانصرف في النكرة ؛ وقال غيره :
إنما علمنا من « بَقَم » أنه دخيل معرّب لأنه ليس للعرب بناء على حكم « فعَل » ، قال : فلو كانت بَقَم عربية لوجد لها نظير إلاّ ما يقال بذَر وخَضَم . . وحكي عن الفراء : كل فعَل لا ينصرف إلا أن يكون مؤنثاً « (١) » .

ولا عبرة في مجيء خمسة الأسماء ، أو عشرة الأسماء على هذا الوزن لأن معظمها معرّب من الأعجمية . ولأن صاحب اللسان تردد فيما نقله من تسمية هذا الوزن بالفعل بين التصريح وبين الاحتمال ، ثم التقرير في قوله : « ثبت أن فعَل ليست في أصول أسمائهم ، وإنما يختص بالفعل » .

وأهم من هذا كله الحكم الحاسم الذي قيّده ابن منظور — منهولاً — في عبارتيه الأخيرتين من انتفاء هذا البناء في العربية . وعدم وجود نظير له ، واعتباره — من ثمّ — دخيلاً . فقيمة مثل هذا الحكم — هنا ، وفي الأمثلة السابقة — تعدّ مؤشراً أساسياً ووسيلة قيّمة بين القدماء اعتملوها في سعيهم لمعرفة الدخيل من خلال معرفتهم الدقيقة للغتهم ، (على خلاف منهج المحدثين الذين يلتمسون الدخيل في أصول لغاته الأعجمية ذاتها) لأنهم أمام تلك الأمثلة الشاذة اضطروا للبحث في الأصول وتعقبها فوقفوا على الأعجمي منها ، وسنوا بشأنه القواعد ، كصرفه في النكرة والتأنيث ومنعه في المعرفة . ومن هنا كان الدخيل الباعث على تأمل الأبنية والوقوف

(١) اللسان / بقم .

على شواردها وشواذها ، والسبب في استنباط قواعد إضافية أو خاصة ،
ربما لولاه لم توضع بما تمثله من مظهر استيفاء البحث اللغوي غاياته ، أو
من مظهر التريّد الذي عقد ذلك البحث وأفاض في تفصيلاته فلم يسلم له
الاطراد الذي توخّوه .

ولقد كشف رصد مثل هذه الأمثلة الشاذة أو النادرة عن حقائق
لغوية غابت عن الأئمة من المتقدمين ، فاختلط الأصيل عندهم من جراء
ذلك بالدخيل . كقول الفارابي :

« لم يأت على (فعال) شيء من أسماء العرب من الرباعي السالم إلا
مكرراً نحو القسطاط والقرطاط فان جاء فهو قليل ، نحو قرناس ،
وقرطاس ، فأما القسطاس فحرف رومي وقع إلى العرب فتكلمت به » (١)
وإطلاق الفارابي لهذا النفي التعميمي فيه نظر ، اذ يعتبر هذه الأمثلة
النادرة الشاردة عربية ماعدا القسطاس ، على حين تُرجّح أعجمية
معظمها — إن لم تكن كلها — فالقسطاط حرف رومي (فساتوم)
باللاتينية ، (٢) وتعني بناء دائرياً ، وخيمة . وفي القرطاط أقوال ترجّح
عجمتها أيضاً ، فلم يبق من هذا الوزن إذا سلمنا بأقوال الأئمة
المتقدمين سوى قرناس في العربية (٣) .

(١) ديوان الأدب : ٦٢ / ٢ .

(٢) انظر R. Dozy. T: 11. p: 266

(٣) يرى ابن فارس أن مادة (قرط) ثلاث كلمات من غير قياس منها : (القرطان
والقرطاط : للسرّج بمنزلة النولية للرجل : (مقاييس / قرط) ، وعند الرازي : (القرطال
والقرطالة : البرذعة) مختار الصحاح / قرطال . وعند أدي شير تصحيف : (كوردين) :
كل نوع بساط وكساء منسوج من الصوف أو الشعر . (الألفاظ الفارسية) : ١٢٤
والقرناس : بكسر القاف وضمها كالقرطاط) : أنف الجبل ، عرناس المنزل ، صنارله ،
والقرنوس : خروزة في أعلى الخلف . والقرناس شيء يلف عليه الصوف ثم يغزل (اللسان /
قرنس) . وفي غرائب اللغة (٢٠١) هو من الآرامية : Qofirnoço شبه أنف يتقدم
الجبل ، مطرقة ذات طرف حاد . والمرجح أن هذا هو الصواب .

وإشارة القاراني إلى عجمة القسطاس تفيد أن بقية الألفاظ في نظره
عربية صريحة أما سيبويه فيقول في هذا الوزن : « وهو قليل في الكلام
ولا نعلمه جاء وصفاً » . (١)

ولكن سيبويه نفسه وقع في مثل هذا الاضطراب في تمييز العربي
الصريح من الدخيل ، وإن تحرّز فساق في صدر كلامه على هذا الضرب
عبارة : « ومما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال » (٢) . . ثم
ذكر وزن « أفعل » كأثرُج ، و « فاعال » كداناق ، و « فوعال »
« كطومار » ، و « فعيال » كجريال . وقال :

« ولا نعلم في الكلام فيَعُولاً ولا فَعِيالاً ولا شيئاً من هذا النحو لم
نذكره ، ولكن (فعيال) نحو : ديماس وديوان » (٣) . وقال :
« ويكون على (فَعِيل) وهو قليل في الكلام ، (قالوا) : المُرِّيق ،
حدثنا أبو الخطاب عن العرب وقالوا : كوكب دري ، وهو صفة » . (٤)
فأترج وداناق وطومار وجريال وديماس وديوان ومريق ودري :
ألفاظ تبدو عند سيبويه وكأنها من كلام العرب مع غرابة أوزانها وندرتها
في العربية ، والبحث اللغوي التأصيلي ينسبها إلى الأعجمية . وإذا كان
همّ القدماء وضع قواعد لها ، وإذا كانوا قد لقوا في ذلك بعض الحيرة
والقلق ، فلأنهم تخطوا المرحلة الأولى دون أن يضعوا الأساس الذي
وضعه للعربية قبل التعقيد ، وهو معرفة الأصول اللغوية من منابعها

(١) الكتاب : ٢٥٦ / ٤ .

(٢) نفسه : ٢٤٧ / ٤ .

(٣) نفسه : ٢٦٠ / ٤ .

(٤) الكتاب : ٢٦٨ / ٤ . وسيجيء . وانظر أمثلة مشابهة في المغرب ص ٦٩ -

٧٠ ، ٧٢ عن هذه الألفاظ والأبنية الشاذة . وانظر كتاب سيبويه ج ٤ الصفحات : ٢٩١ ،

٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ .

وشواهدها وألسنة أصحابها ، فإن أشكلت عليهم عادوا إلى تلك الشواهد يستفتونها الحقائق ، أو استدعوا الأعراب يحتكمون إليهم في خلافاتهم اللغوية . وضربوا عن ذلك صفحاً في الدخيل فوق الارتباك .

وإذا كانت بعض الألفاظ الدخيلة قد بدت شاذةً بينيها بين الألفاظ العربية ، فإن بعضها الآخر بدا شاذاً أيضاً بكثرة لغاته ، أي كان على النقيض من الضرب الأول ، وقد تجلّت مظاهر تعدد لغات الدخيل في الناحية الصوتية في الأعم الأغلب ، كإبدال الحروف والقلب والترقيق والإطباق أو التخفيف والتشديد والحركة والسكون ، أو المد والقصر ، كما تجلّت أحياناً في الزيادة والحذف وغيرها من مظاهر التغير الذي درجوا على تسميته عرفاً باللغات ، وأنضج بعض هذه اللغات للرد أو عده في الغلط ، لكنهم مع ذلك قبلوا تعدد لغات ألفاظ كثيرة والتمسوا لصحتها العلل والتأويلات النحوية والاشتقاقية والصوتية ، ولعلمهم كانوا في ذلك متأثرين بنظائرها الأصلية في العربية ، تلك التي كانت من لغات القبائل أو اللهجات ، وربما اختلفوا في قبول هذه الظاهرة بما انطوت عليه من ترخص أو اتساع في اللغة ، فحاول بعضهم — كابن فارس — (تقنينها) . كما نقل السيوطي عنه ، قال : « باب انتهاء الخلاف في اللغات : يقع في الكلمة الواحدة لغتان ، كقولهم : الصّرام والصّرام والحصاد والحصاد . . » ثم قال : « ويكون فيها ست لغات نحو : قُسْطاس ، وقِسْطاس ، وقصْطاس ، وقُسْطاس ، وقِسْطاس ، وقُسْطاس . ولا يكون أكثر من هذا » . (١)

(١) المزهر : ٢٦٠ / ١ .

ولا ينبغي أخذ هذا الكلام مأخذ التعميم الذي يقصد به اللغات في العربية عينها ، إذ لا فصل هنا لأنه لم يكن لهم مثل هذا التحديد أو التعيين للدخيل بخاصة ، إنما هو مذهبهم في النظر المطلق إلى اللغة ، وما يختص بالدخيل معلود في هذا الفهم العام ، يعزز ذلك عدم تمكنهم من اللغات الأعجمية ورغبتهم عن فرز الدخيل في حالة كهذه الحالة ، لميلهم الغالب إلى القياس ، إذا كانت اللغتان في القياس سواء أو متقاربتين ؛ « فإذا قلت إحداهما جداً ، وكثرت الأخرى جداً أخذت بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً » (١) .

وبسبب من هذا الاعتبار كان لهم في الألفاظ الدخيلة الكثير من الاضطراب والتأويل ، ، إذ لا سعة في الرواية ، ولا يُسرّ في الوقوف على القياس الأقوى ، أو استنباط الوجه الأقرب إلى الصواب إلا بالدربة والممارسة ، أو بالطبع والسجية ، اللهم إلا بشيء من التأويل المتوجه في بعض الأحيان .

وإذا كان المتقدمون قد اتخذوا من القياس مبدأ أساسياً في كثير من الحالات ، فلا نه السمة الغالبة التي لمسوها وألفوها في خصائص العربية ؛ أما الدخيل فكان من هذا على طرفي نقيض ، إذ انفرد بوزنه وبنيته فشلاً عن أبنية العربية ، أو كثرت لغاته وأوزانه فما انتقاد لطبعها ولا قياس قياسها إلا قليل منه طواع ألسنة العرب وقرب من أقيستهم وأبنيتهم فعربوه على منهاجهم ، ثم استقر في لغتهم وكأنه منها في الأصل ، مثل : « بجام » (٢) الفارسية ، فقالوا : ألجم بلجم ومُلْجَم ولُجِئِم .

(١) نفسه : ٢٥٧ / ١ ، عن ابن جني .

(٢) انظر المعرب : ٣٤٨ ، والسان / لجم ، فقد نقل عن سيبويه أنه فارسي معرب .

«نفاق» (١) من الحبشية ، قالوا : نافق ينافق نفاقاً وهو منافق . . ولكن أمثلته عزيزة نادرة إذا ما وضع في الاعتبار أن سلسلة المشتقات المألوفة في البناء العربي الصريح - كلها - عسيرة على التحقق والاطراد في هذه الأمثلة الدخيلة ، مهما صقلت وطبعت بالطابع العربي .

وينبغي ألا يغرب عن البال أن شذوذ الدخيل وتعدد لغاته يمثلان وجهين لمظهر واحد من مظاهر اختلاف اللغات وتمايز طبائعها ، ويمكن الوقوف على التقائهما فيما نقله صاحب اللسان من لغات : « الاسفنت » قال :

«الأصمعي : الاصفنت الخمر بالرومية ، وهي الاسفنت . . .
وقال : « الاصفعد من أسماء الخمر . قال أبو المنيع الثعلبي :

لها مَبْسَمٌ شَخْتٌ كأن رضابه
بُعَيْدٌ كراها اَصْفَعِينْدُ مَعْتَسَقُ

قال المفسر : أنشدني البيت أبو المبارك الأعرابي القحزمي عن أبي المنيع لنفسه . قال ابن سيده : وإنما أثبتته في الحماسي ، ولم أحكم بزيادة النون لأنه لا مادة له ولا نظير في الأبنية المعروفة وأحتر به أن يكون في الحماسي كأنقحل في الثلاثي « (٢) » .

فقوله : (نادر لا مادة له ولا نظير في الأبنية المعروفة) يفيد شذوذه ، ومع ذلك فهو متعدد اللغات ، فقد قالوا فيه : (الاسفنت ، الاصفعد ،

(١) انظر : برجشتراسر : ١٤٧ ، والدكتور عبد المجيد عابدين : « بين الحبشة والعرب » ٩٩ - ١٠٠ والثمة العربية كائن حي بلزجي زيدان : ٣٦ .
(٢) اللسان / أصفط ، أصفعد ، سقط .

الاصْفَعِيد ، الاصْفَنْط ، والاصْفَعِيد ، الاصْفَد . . .) . واللفظة من الرومية (Abcintium) (١) .

وربما كثرت لغات الدخيل فتجاوزت الحد الذي قيدها به ابن فارس وهو ست لغات - كما سبق قبل قليل - إلى سبع أو أكثر ، نحو جبرائيل : جِبْرِيل ، جِبْرِئِيل ، جِبْرِئِل ، جِبْرَائِيل ، جِبْرَيْن ، جِبْرَيْن . (٢) فهذه ثماني لغات .
و « السُّوْدَانِق ، السُّوْدَنْيَق ، السُّوْدَنْيَق ، السُّوْدَنْيَق ، السُّوْدَانِق ، السُّوْدَانِق ، السُّوْدَانِق ، السُّوْدَانِق » . (٣)

و « الْقَسْطَل ، الْقَسْطَال ، الْقَسْطُول ، الْقَسْطَلَان ، الْقَسْطَل ، الْقَسْطَل ، الْقَسْطَل ، الْقَسْطَل » . (٤)
و « الطِيلَسَان ، الطِيلَسَان ، الطِيلَسَان ، الطِيلَسَان ، الطِيلَسَان ، الطِيلَسَان ، الطِيلَسَان ، الطِيلَسَان » . (٥)

ولكن تعدد أبنية الدخيل إلى هذا القدر المستغرب من التنوع والتغير

(١) انظر معجم « المساعد » الكرمل : ١ / ٢٤٠ ، والمغرب ٦٦ ، وأدب الكاتب : ٣٨٣ ، ونقل اللسان عن الجوهري أنه فارسي معرب (اللسان / سقط) وعن الأصمعي أنه بالرومية . وباليونانية $\alpha\psi\iota\lambda\lambda\iota\sigma$ أجود الخمر المصليب من عصير العنب (أنستين) كان الخمر يليب به . انظر غرائب اللغة : ٢٥٢ .

(٢) اللسان / جبرل ، جبرن ، وعن ابن الأعرابي في المغرب (١٦١) : في جبرئيل سبع لغات . ثم عدها .

(٣) المغرب : ٢٣٤ ، والمزهر ١ / ٢٧٩ ، وهو الشاهين أو الصقر . واللسان / شذق .

(٤) اللسان : / قسطل .

(٥) المغرب : ٢٧٥ وهامش ١ .

الذي يمثل حالة خاصة لا تخلو من تكلف أو تزيد في غير ما حاجة إلى بحث مستفيض ، لأن المؤلف في ذلك التعداد أن يبلغ لغتين أو ثلاثاً بتأثير علل صوتية في أغلب الأحيان ، كالإبدال الحرفي في مثل قولهم :

سكّر « طَبَرَزْدَ وطبرزل وطبرزن » (١) وقولهم : « طِيرِياق ، ودرياق ، وترياق » (٢) . وقولهم : « رُسْتاق ، ورزداق ، ورسداق » (٣) وقولهم : مُرْدَقُوش ، ومَرَزْجُوش ، ومُرْزَنْجُوش (٤) . وكالحذف في مثل قولهم : « البهرم والبهرمان » (٥) ، والقالوذ والقالوذق (٦) ، والآجر والآجرُ ، والآجور والآجرون . » (٧)

وكالادغام وفكّه في مثل قولهم : « أسقف وأسقف ، (٨) وأرز وأرز . (٩)

والتغيير الحركي نحو قولهم : « جِرْبَان وجُرْبَان (١٠) ، وأشتان

(١) المغرب : ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٢) المغرب : ١٩٠ و ٢٧١ .

(٣) المغرب : ١٢٣ و ٢٠٥ و ٢٠٦ ، وفيه لغة رابعة هي رزدق .

(٤) المغرب - : ٣٥٧ ، وفيه لغة رابعة هي : مرزنكوش .

(٥) انظر : اللسان بهرم ، والجمهرة ٢ / ٣٠٩ (صيغ أحمر وليس بعربي) تعريب :

بهرامن (أدبي شير ٢٩) .

(٦) انظر : اصلاح المنطق : ٣٠٨ ، المغرب : ٢٦٥ - ٢٦٦ ، مغرب بالودة

(أدبي شير ١٢٠ - ١٢١) .

(٧) المغرب : ٦٩ - ٧٠ ، واللسان / آجر .

(٨) من اليونانية episcopos ، انظر النيسبي : ٣ ، واللسان / سقف ،

وغرائب اللغة ٢٥٢ . والمغرب : ٨٣ .

(٩) انظر بقية لغاته في المغرب : ٨٢ .

(١٠) المغرب : ١٤٧ - ١٤٨ ومعناه الجيب ، الغمد ، القراب .

وإِشْنان ، (١) وقِسْطاس وقِسْطاس ، وكالتغير العام نحو قولهم : «بُورِيَاء ، باري ، بوري ، بارية ، (٢) وبرنساء ، وبرناساء ، وبراساء ، (٣) والأَيْبِلِي ، والهَيْبِلِي ، والأَبْلِي ، والأَبِيل ، والإِبِيل » . (٤) وكالقصر والمدّ نحو : المصطكا والمصطكي ، (٥) ، وبرنسا وبرنساء .

ولقد استدعى الدخيل - بتعدد لغاته - تعيين درجات الفصاحة اللغوية فيه كأصيل دون احتكام إلى معيار منطقي يرجح تقديم لغة منه على أخرى ، أو يحدد علة القوة والضعف أو الخطأ والصواب فيها ، نحو قول الجواليقي : « والخوان : أعجمي معرّب . وقد تكلمت به العرب قديماً . وفيه لغتان جيدتان : خِوان وخِوان ، ولغة أخرى دونهما ، وهي (اخوان) (٦) فحكم كهذا إلى طبيعة العربية أقرب لاعتماده على الأصول والقياس والسماع فيها . على حين لا يعتمد المحقق في الدخيل إلاّ على السماع وحده .

ويعتبر هذا التعدد في لغات الدخيل كاشفاً مهماً له ودليلاً قوياً على عجمته ، لأن الألفاظ العربية الأصيلة نادراً ما تحمل هذه السمات المتميزة بهذا الاضطراب كله . أما الألفاظ الدخيلة فلم يقف العرب على

(١) المغرب : ٧٢ وهو الحرض بالعربية . قال : وهنزه أصل لأنك إن جعلتها زائدة لم تصادف شيئاً من أصول أبنتهم .

(٢) المغرب : ٩٤ فارسي (عن ابن قتيبة) وكذلك في اللسان / بور ، وهي الحصير وفيها لغة أخرى .

(٣) المغرب : ٩٣ ، ومعناها بالنبطية ابن الانسان .

(٤) المغرب : ٧٨ - ٧٩ ، واللسان / أبل .

(٥) المغرب : ٣٦٨ .

(٦) المغرب : ١٧٧ .

أصولها أو اشتقاقها، ولم يتفقوا على نطق موحد لها في اللفظة المتعددة اللغات . ولذلك قال الجواليقي بعد أن ذكر لغات متعددة في لفظة «اسرائيل» : وكذلك نجد العرب إذا وقع إليهم ما لم يكن من كلامهم تكلموا به بألفاظ مختلفة «(١)» .

* * *

(١) العرب : ٦٢ .

ب - الدخيل والتأصيل والاشتقاق :

كان التأصيل اللغوي Etymology يبحث في الأصول Roots الأولى التي أخذت منها الألفاظ في لغة من اللغات ، كالأصول اللاتينية لكلمات فرنسية أو إيطالية ، وكالأصول السامية لكلمات عربية أو سريانية أوحشية بغرض التثبت من نسبة تلك الألفاظ إلى أصولها بالتحقيق العلمي . ثم اكتسب المصطلح مدلولاً عاماً بعد أن اتسع ليتناول الأصول الدخيلة أياً كان مصدرها .

ولم يعرف العرب من الأقدمين هذا الاصطلاح أو هذا اللون من البحث اللغوي ، وإنما عرفوه في مصطلح « الاشتقاق » . أو كان الاشتقاق وسيلتهم التي اعتمدوا عليها ليؤصلوا الكلم ويميزوا الدخيل من العربي ، وهو عند الكفوي : « من أصل خواص كلام العرب ، فإنهم أطبقوا على التفرقة بين اللفظ العربي والعجمي بصحة الاشتقاق » (١) .

وهذا النهج من العرب أوصاهم - في الغالب - إلى معرفة أصول كلامهم بتفحصه وردّه إلى مادته العربية ؛ ولكنه لم يكن تأصيلاً لغوياً بمعناه الواسع العام ، ولذا قصرُوا عن نسبة الدخيل إلى لغته التي أخذ منها ، أو نسبوه إلى لغات وصل إليهم عن طريقها ؛ ورهما التمسوا له مادة ؛

(١) الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ص : ١٧٩ .

عربية نسبوه إليها ، فباعدوا بين اللغتين وأصولهما مباحدة لا تخلو من إفساد وشطط . وقد نبّه إلى ذلك أحد الباحثين في التأصيل من المحدثين فقال :
« إن علم التأصيل غير قائم على الإشارة إلى أن كلمة من الكلمات مستعملة في اللغة « الفلانية » بل على الارتقاء إلى اللغة ينبوع - الصادرة منها اللفظة المذكورة . وغير كفي الوقوف عند اللسان القناة المارة فيه تلك المفردة » (١) .

ولو انصرف علماء العربية إلى إيلاء التأصيل اللغوي قدرأ أكبر من العناية والتتبع لوقفوا منه على خير كاشف لظاهرة كثرة لغات الدخيل أو شذوذها ، لكنهم كانوا يقنعون من التأصيل بالجانب الدلالي مكتفين بأدنى سبب يمتّ إلى المعنى بصلة يطمئنون إليها ليعدوه وجهأ من وجوه الاحتمال في أصل صدور المعنى ، وإن كانوا في مرحلة تالية قد تتبعوا الجانب الاشتقاقي والصرفي على نحو أعم . ولكن ، حين كان يفضي بهم هذا المسلك إلى معالجة الأعجمي كانوا يكتفون بعزوه إلى لغة ما ، كالفارسية ، دون الإشارة إلى أي ضرب من المقارنة بين الجذور الأصلية للغة العربية واللغات السامية الأخرى على الأقل . ولعل مردّ ذلك إلى جهلهم بتلك اللغات ، وصعوبة التأصيل عموماً بما يحتاج إليه من إلمام بعلم الأصوات واللغات وتطورها وقواعدها ، « وما من حاجة إلى الإلحاح على بيان ما في العمل التأصيلي من تعقيد ، وخاصة في مجموعة اللغات التي تقارن بين المراحل المختلفة لتطورها » (٢) .

(١) الأب مرمرجي الدومينيكي : مجلة مجمع دمشق مجلد ٢٥ ج ٣ ص : ٤١٦ سنة

١٩٥٠ م .

(٢) « Semitic and egyptian comparisons » Journal of
near eastern studies . 1962e. p: 44 .

وما مظاهر التأصيل — بمعناه عندهم — ومناهجه الا توكيد لانكفائهم الملح على لغتهم وانصرافهم الكلي إلى قضاياها وحدها . وأظهر جهودهم في ذلك ما تفتن إليه ابن فارس وأولاه عناية متميزة في معجمه « مقاييس اللغة » الذي عقد مادة على تعيين الأصول الصحيحة التي عرفها العرب في فصاحتهم ، ثم ردّ الألفاظ إلى تلك الأصول ، فكان بحقّ الرائد في هذا الميدان ، والقُدوة في التحري ، ما استطاع ، وإن بالغ أحياناً في الاعتماد على خياله وحسه وقناعته فجاء من التأصيل بما لا يخلو من التعسف والتمحل وغير المقبول . كما سندكر بعد قليل .

وقد درج اللغويون من بعد ابن فارس على سلك مذهبه في هذا المعجم في سلسلة كتب الاشتقاق بعامة ، أو ما يسمّى الاشتقاق الكبير (١) ، مع ما في هذا التعميم من تجاوز للأمثلة العديدة في أبواب ما فوق الثلاثي عنده بوجه خاص .

ومن أمثلة التأصيل عند ابن فارس قوله في مادة « جون » :
« الجيم والواو والنون أصل واحد . زعم بعض النحويين أن الجون معرّب ، وأنه اللون الذي يقوله الفرس (الكُونَة) أي لون الشيء .
فلذلك يقال : الجون : الأسود والأبيض ، وهذا كلام لا معنى له .
والجون عند أهل اللغة قاطبة اسم يقع على الأسود والأبيض ، وهو باب من تسمية المتضادين بالاسم الواحد » (٢) . ثم قال بعد ذلك :

(١) الاشتقاق الكبير هو أن تعين للمادة الواحدة وجميع تقاليبها أصلاً ترجع إليه مبنى ومعنى ، وقد نبه ابن فارس على مواد كثيرة لم يطرد فيها الاشتقاق أو القياس . انظر من ذلك مادة « تبن » ، « جهف » ، « حجم » ، « السور » « الخندريس » ، « جون » .
بما يعزز الاقتناع بفكرة التأصيل السائدة على عمله في هذا المعجم بعامة ، ويظهر أن الاشتقاق يتسم بشيء من التخصيص بالقياس إليه .
(٢) المقاييس : (جون) .

« فأما الجونة فمعروفة ولعلها أن تكون معربة ؛ والجمع جَوْنٌ » .
فهو هنا لم يحدد المعنى العام للمادة كدأبه في غيرها ثم يربط ما
تفرع منها بهذا الأصل وإنما قصره على التضاد ، وأبى الأخذ بزعم بعض
النحويين مُعْتَبِرَهُ كلاماً لا معنى له مفضلاً عليه الأخذ بما عند أهل
اللغة ، على عمومته وإطلاقه ، ودون سند مقنع أو تعليل لقوله : « وهذا
كلام لا معنى له » ! فضلاً عن أنه لا يدفع أو ينفي أن تكون الجونة
معربة فكيف ذاك والأصل (ج و ن) واحد للفظتين ؟ ومعظم اللغويين
المحدثين على أن الجون هو « كَوْنٌ » أي اللون بالفارسية (١) . ولن
نخوض في أمر التضاد وموقف اللغويين منه ، ولا في أمر انفراد اللفظة
والدلالة في العربية .

ومن الأمثلة أيضاً قوله فيما عدّه من « النحت » :
« البرجد » وهو كساء مخطط وقد نحت من كلمتين : من البجاد
وهو الكساء . ومن البرد ، والشبه بينهما قريب (٢) .
ولكن ما الذي يمنع شكنا في صحة هذا النحت إذا افترضنا تكلف
التأويل فيه ؟ وما الحكمة من هذا النحت ونحن لا نقع في حلقاته المتصلة
المتعاقبة على أي معنى جديد غير الكساء المخطط ، فالبرجد : كساء
مخطط ، والبجاد : كساء مخطط (٣) . والبرد كذلك (٤) ، والنمرقة
عنده : كساء مخطط (٥) . وهكذا تختلط الدلالة — على غموضها أصلاً —

(١) انظر معجم حليم : ٧٣٩ / ٢ ، غرائب اللغة العربية : ٢٢٤ ، أدبي شير : ٧ .

(٢) مقاييس : باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله باء : ١ /

٣٣٠ .

(٣) نفسه : بجد .

(٤) اللسان : برد .

(٥) مقاييس : باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أوله نون .

فتزداد غموضاً واللغويون المحدثون يذهبون إلى أنه من اللاتينية
paragauda (١) .

ونجد مثلاً آخر أكثر غرابة في تأصيل ابن فارس ، هو قوله في
« الفرزدقة » :

« القطعة من العجين . وهذه كلمة منحوتة من كلمتين ، من «فرز»
ومن « دق » ، لأنه دقيق عجن ، ثم أفرزت منه قطعة ، فهي من
الفرز والدق » (٢)

وغني عن البيان أن ابن فارس أسرف هنا في التكلف والتوهم لما
اتفق عليه كثير من السلف والخلف من أن اللفظة بالفارسية « بَزَاذِه » (٣)
ويظهر العمل أكثر في تأصيله للفظ « الجُرْدُبان » (٤) ، إذ هي
عنده « منحوتة من كلمتين ، جَدَبَ لأنه يمنع طعامه ، فهو كالجدب
المانع خيره ، ومن الجيم والراء والباء كأنه جعل يديه جراباً يعي الشيء
ويحتويه . » (٤) ثم يستشهد على ذلك بقول الشاعر :

إذا ما كنت في قومٍ شَهَاوَى
فلا تَجْعَلْ شِمَالَكَ جُرْدُبانَا

(١) ومعناها : ثوب غليظ مزدان بالذهب مخطط . انظر : غرائب اللغة ٢٧٧ .
الساميون وأقائهم ١٦١ .

(٢) المقاييس : باب ما فوق الثلاثي أو له فاء .

(٣) انظر : أدبي شير ١١٨ وحاشية المحقق عن معجم استنجاس ٢٣٩ ، ولو كانت
اللفظة منحوتة بهذا التركيب لكان معناها (فرزدقيق) ، ولا يتوجه ، وبالمنى الذي قصده
تكون (دقفر) أو (دقفر) .

(٤) المقاييس : باب ما فوق الثلاثي أو له جيم . وكذلك (المصفر) عنده من (عصر
وصفر) ٣٦٩ — ٤

والكلمة بينة العجمة بوزنها الغريب على العربية وبالعلامة الفارسية الواضحة ، ومعناها الحرفي : حارس الخبز أو الرغيف من (كرده : رغيف ، شيء مستدير) ومن (بان) : لاحقة فارسية تعني الحفظ والحراسة (١) .

وبخلاف النحت ، أصل الدخيل بافتراض زيادة حرف في اللفظة ، من ذلك قوله :

« البرزخ : الحائل بين الشيئين كأن بينهما برآزاً ، أي متسعاً من الأرض ، ثم صار كل حائل برزخاً ، فالحاء زائدة لما قد ذكرنا » (٢) .

ولا يكفي أن يؤصل اللفظ بهذه القرينة من التشابه العارض والقائم على تصور متطور لأصل الدلالة اذ هي فارسية الأصل بمعنى : (مسافة من الزمن بين الموت والبعث ، فرجة ، فسحة ، وضع خطر ، صاه وصل) (٣) . وفوق هذا فان العربية لم تألف زيادة الحاء في مثل آخر - فيما نعلم - ويبدو أنها أقحمت هنا تكلفاً . ولعل عذر ابن فارس في إصراره على عربيتها اعترازه بلغة القرآن ، فحاول التمسك بأي دليل ليثبت عربية اللفظة تحرجاً من عد ما في القرآن الكريم أعجماً (٤)

(١) انظر معجم إحييم^١ الفارسي^٢ الانجليزي : ١ / ٧٠٢ ، ومن (كرده) الفارسية هذه عربوا أيضاً) الجردق والجردقة (أي الرغيف . وهي عند الجواليقي : (الجردق) عن (كرده) الفارسية (المغرب ١٤٣) وفي الجردبان انظر ص ١٥٨ منه . وأدي شير ٣٩ .

(٢) المقاييس : باب ما فوق الثلاثي أوله باء .

(٣) انظر معجم حليم ١ / ٢٥٠ .

(٤) ذكر « البرزخ » في القرآن الكريم مرتين : (المؤمنون ٢٣ / ١٠٠ ، والرحمن

. (٢٠ / ٥٥) .

وعلى ذلك جرى في اعتبار « الدمج » (١) مما زيدت فيه اللام ،
وأصله من الدمج ، والمشهور أن اللفظة حبشية الأصل (٢) .

ومن مستغرب التأصيل الذي لا يقول به علم اللغة ، ولا يتصور
حدوثه ما ذهب إليه الأقدمون من القول بـ « توافق اللغات » على الرغم من
قولهم :

« للعرب في كلامها علامات لا يشرّكهم فيها أحد من الأمم نعلمه » .
والذي نقل هذا الرأي الإمام الرازي في « الزينة » (٣) . ولكنه قال في
موضع آخر : « وقد يوافق اللفظ اللفظ ويقاربه ومعناهما واحد ، أحدهما
بالعربية والآخر بالفارسية أو غيرها . . » وعدّ من ذلك الاستبرق والفرند
والكوز ثم قال : « فهو بالفارسية والعربية واحد . وأشبه هذا كثير (٤) » .

وإلى مثل هذا ذهب ابن جني في تأصيله للفظ التنور حيث قال :
« ويقال إن التنور لفظ اشتراك فيها جميع اللغات من العرب وغيرهم » .
ثم يتردد في اعتباره عربياً أو أعجمياً ، أو منقولاً إلى العربية ، أو هو
وفاق حقيقة ، دون أن يجزم برأي ، وإن أجاز أن يكون وفاقاً بين
لغتين أو ثلاث ، ثم قال : لا نعرف شيئاً من الكلام وقع الاتفاق عليه في
كل لغة ، وعند كل أمة » .

وزاد من اضطراب أقوال ابن جني في هذه اللفظة وأصلها ما ساقه

(١) مقاييس : باب ما فوق الثلاثي أوله دال .

(٢) غرائب اللغة العربية : ٢٨٥ ، كلام العرب : ٧١ ، الدخيل في اللغة العربية ١٠٩ .

(٣) عن أبي عبيد القاسم بن سلام (الزينة ١ / ٧٧) ، وأنكر الزبيدي هذا التوافق
(التاج ص : ١٦٩) .

(٤) الزينة : ١ / ١٣٨ .

من تعدد وزنها بين (تَفْعُول وفَعُول وفَتَعُول) بلا مرجح لواحد منها (١) .

وذكر مثل ذلك صاحب اللسان فقال : « اللاذ : هو سواء عند العرب والعجم » (٢) ويقصد بالمساواة هنا : في المعنى واللفظ . ولكنه هكذا « معرباً » وبالفارسية : لاد : (ثوب حرير أحمر) . ويزيد هذا الضرب من التأصيل الألفاظ الدخيلة غموضاً وبعداً عن الحقائق ، لكونه محض تظنن وافتراس لا ينهض عليه دليل رجيح . وإن كان واحداً من أحلام العصر الحديث في الوصول إلى لغة علمية واحدة .

وكان لهم في التأصيل مذهب آخر يقوم على الاكتفاء بغزو اللفظ أو نسبته إلى لغة أعجمية قد يصيبون في تعيينها وقد يخطئون ، من غير قرينة أو دليل ، كقولهم :

(الأواه : الرحيم بالحبشية) (٣) أو (الجبت : بلسان الحبشة) (٤)
(أو (سري : نهر صغير بالسريانية) (٥) ، و (هيت لك ، بالخورانية) (٦)

(١) الخصائص : ٣ / ٨٥ - ٢٨٦ ، وانظر الفائق في غريب الحديث لأزغنهري : ١٣٧ ، المغرب : ١٣٢ ، وانظر مجلة مجمع دمشق مجلد ٢٥ ج ٣ ص ٣٨٦ ، والمجلد ٢٣ ج ٣ ص ٣٢٧ .
(٢) اللسان / لوذ .

(٣) من قوله تعالى : (إن إبراهيم لحليم أواه منيب) . هوذ ١١ / ٧ ، عن أبي ميسرة . انظر معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري . وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ص ١٠ ومثله الجبت ص : ٢٥ عن عكرمة و ص : ١٢٢ ، وحوب ص : ٢٤٩ ، وناشئة ص ٢٢٧ ، ومشكاة ص ١٠٦ ، كفلين ص : ١٧٩ . وانظر « الإتيقان للسيوطي ١ / ١٣٨ فقد أتى على ذكرهما في القرآن من الثنات الأعجمية على هذا المنوال من ص ١٣٧ - ١٤١ ، وأدب الكاتب ص ٣٨٧ و ص ٣٨٨ ، ٣٨٩ . وانظر كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية للرازي ١ / ٢٢ .

(٤) الموضع السابق نفسه .

(٥) الموضع السابق ٨٨ .

(٦) نفسه : ٢١٨ عن عكرمة ، وانظر الزينة : ١ / ٣٢٢ .

. . . وقال الرازي : « الصراط والقسطاس والفردوس يقال إنها بالرومية » . (١)

والتأصيل للألفاظ الدخيلة على هذا الوجه يغفل الجانب اللغوي لها في لغاتها ، والجانب الدلالي لها في العربية ، ويقتصر على نسبتها المقرونة غالباً بعبارة : « يقال إنها بلغة كذا » .

ومن أمثلة أوهامهم في التأصيل قول الزمخشري في « البلاغ » ، وهو الحماهم : « من بلّ بزيادة الألف والنون لأنه يبل بمائه أو بعرقه من دخله ، ولا فعل له إنما يقال دخلنا البلاغات » (٢) . وهو تعمّل صريح لأن اللفظة من اليونانية ، بالمعيار البنائي والحضاري Balanion ومن اليونانية استعارها السريان فقالوا (Balani) بالآنى ، واختصروا فقالوا (Bano) (٣) .

ومما يدعو إلى العجب والدهشة من تأصيلات القدماء ، ولا يصدق، بما قالوه في لفظة « الاسطرلاب » . قال الخوارزمي :

« الاسطرلاب معناه مقياس النجوم وهو باليونانية : اصطرلابون ، واصطر : هو النجم ، ولابون : هو المرأة ، ومن ذلك قيل لعلم النجوم : اصطر نوميا ، وقد يهذي بعض المولعين بالاشتقاقات في هذا الاسم بما لا معنى له ، وهو أنهم يزعمون أن «لاب» اسم رجل ، وأسطر جمع سطر

(١) الزينة : ١ / ٣٢٢ . والإتقان : ١ / ١٣٩ - ١٤٠ .

(٢) الفائق : ١١١ .

(٣) انظر الألفاظ السريانية في المعاجم العربية . مجلة مجمع دمشق مجلد ٢٥ ج ٣ ص ٣٣٦

- ٣٦٧ و ٢٣ ج ٣ ص ٣٢٨ .

سطر وهو الخط ، وهذا اسم يوناني ، في اشتقاقه من لسان العرب جهل
وسخف ٥ (١) .

وقد قالوا فيه إنه قياس ارتفاع الشمس ، وميزان الشمس (اسطر :
الميزان ، ولاب : الشمس) . وقال بعضهم إن أصلها فارسي من (ستارة
باب) أو أن (سطر) فعل و (لاب) اسم رجل ، فاعل أو هي (اسطر
لاب » ، ولاب ابن ادريس عليه السلام ، فهي على المضاف والمضاف
إليه . وقد رسمت في المراجع بالسين والصاد . والاسم باللاتينية
(Astrolabium) أي Star - Taking أو قياس ارتفاع النجم من
اليونانية (Astrolabon) ، (Astron) نجم ، (Labomeim)
أخذ ٥ (٢) .

والنص غير محوج إلى التنبيه على ما به من ضعف التأويل وشطط
التأصيل الذي يربك العربية بما يقحمه فيها من التزيد اللغوي وتشبث
الذهن ومشقة الوقوف على حقائق اللغة المقنعة بغير طول تدبر وعناء .
وفي أمثلة قليلة شاردة أصلوا الدخيل في لغته كقول الخوارزمي :
«أطريفل : هو بالهندية (تري أبهل) أي ثلاثة أخلاط ، وهي اهليلج
أصفر وبليج وأملج ٥ (٣) .

-
- (١) مفاتيح العلوم لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي الكاتب : ص
٢٣٢ - ٢٣٣ بمناية : ج . فان فلو تن .
(٢) انظر مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ١٩ سنة ١٩٧٠ ص ٦ ، ص ٢٦ . ومجلة
المقتطف مجلد : ٥١ ج٣ سبتمبر ١٩١٧ ، ومجلد ٩٤ ج٣ مارس ١٩٣٩ ومجلة اللسان العربي
ص ٥٠ مجلد ١٠ ج١ سنة ١٩٧٣ .
(٣) مفاتيح العلوم ص : ١٧٦ . وانظر من ذلك تفسير ابن قتيبة لكلمة : (السمرج
الفارسية) أدب الكاتب : ٣٨٦ ، وللفظة الرزجون ص : ٣٨٣ ، ومفاتيح العلوم أيضاً :
١٢٨ - ١٢٩ و ١٧٣ وغيرها . وانظر أمثلة أخرى بمجلة المجمع العلمي بدمشق من
الفارسية خاصة (مجلد ٣٥ ج٣ ص ٣٨٠ إلى ٣٨٢) .

وأما النظر إلى الدخيل من خلال الاشتقاق ، ومعالجته بهذه الوسيلة فقد كان من دأب كثير من اللغويين القدماء . وقد نشطوا إلى ذلك بنمو الجهود اللغوية وتشعبها في الاشتقاق والقياس ، واتساع الخلاف بين المدارس النحوية ، مما وضع اللغويين العرب أمام مسائل كثر فيها الاجتهاد والجدل ، وما ظفروا بنتائج محموددة مقنعة حين عموها على الألفاظ الدخيلة ، فحدا بهم ذلك إلى التماس الضوابط والشروط المختلفة للاشتقاق من الدخيل والقياس عليه ، من ذلك حكم تناقلته كتب اللغة عن أبي بكر بن السراج في رسالته في الاشتقاق : (باب ما يجب على الناظر في الاشتقاق أن يتوقاه ويحترس منه) قال :

« مما يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم ، فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير وُلِدَ من الخوت » . (١)
وزاد الزبيدي على هذا قوله : « فقول السائل : يشتق ؟ جوابه المنع لأنه لا يخلو أن يشتق من عربي أو أعجمي مثله ، ومحال أن يشتق العجمي من العربي أو العربي منه لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى ، مواضعة كانت في الأصل أو إلهاماً ، وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض لأن الاشتقاق نتاج وتوليد ، ومحال أن تلد المرأة إلا إنساناً » (٢) . ثم أضاف :

« وجملة الجواب أن الأعجمية لا تشتق ، أي لا يحكم عليها أنها مشتقة وإن اشتق من لفظها ، فاذا وافق لفظ أعجمي لفظاً عربياً في حروفه فلا ترين أحدهما مأخوذاً من الآخر كإسحق ويعقوب فليسا من لفظ أسحقه الله إسحاقاً أي أبعد ، ولا من يعقوب اسم الطائر ، وكذا سائر ما وقع في الأعجمي موافقاً لفظ العربي » (٢) .

(١) المغرب : ٥١ .

(٢) مقدمة تاج العروس ص ٩ ج ١ . وانظر : موطن الإمام مالك وشرحه تنوير الحوائك للسيوطي ١ / ١٢ حيث قال : « الاشتقاق لا يكون في العجمة » .

فحصيلة هذه الأحكام مجتمعة تقرر صراحة منع الاشتقاق من الأعجمي ، بل استحالته ، والظاهر أن حكمة اللغويين العرب في ذلك ترجع إلى الاعتزاز بلغتهم والمحافظة عليها تمسكاً بالحس القومي وإبقاء حياً على التزعة العربية المتمكنة والراسخة في نفوسهم ، وصوناً للغة القرآن الكريم ، مثلهم الأعلى ، وعمل اجلالهم وتقديسهم وإيمانهم العميق . لا تعصباً عرقياً ، فقد أخذوا الكثير من الألفاظ الأعجمية إبان تاريخهم الطويل ، كما أخذوا من الأمم والشعوب ما وافق طباعهم وقيمهم من العادات والثقافات وآلة الحياة . هذا في الظواهر العامة ، أما بالمنظار المنطقي إلى اللغة فقد بدا لهم أن الاشتقاق من الأعجمية لا يطاوعهم ولا يتقاد لغتهم ، ولا يطرد مع سلسلة المشتقات المعروفة فيها ، فصدروا بمثل هذه الأحكام عن خبرة وتجربة وتأمل دقيق في خصائص لغتهم في المقام الأول ، ثم في خصائص اللغات الأخرى التي ألموا بها في المقام الثاني .

والاشتقاق المطرد المتيسر في المادة اللغوية سمة هامة على الأصالة والوضوح اللغوي عندهم ، والظواهر النحوية المخالفة له هي التي أسهمت إسهاماً كبيراً في تكوين هذا التراث النحوي العربي الغزير ، على ما فقد منه . ولعل هذا هو السبب الذي جعل ابن عصفور يحصر الاشتقاق منه في ستة أشياء ، قال :

« لا يدخل في الاشتقاق ستة أشياء وهي : الأسماء الأعجمية »
 كـ « اسماعيل » ، والأصوات كـ « غاق » ، والأسماء المتوغلة في الابهام كـ « من وما » والبارزة كـ « طوبى » اسم للنعمة واللغات المتقابلة (يعني

المتضادة) كـ « جون » للأبيض والأسود ، والأسماء الخماسية
كـ «سفرجل » (١) .

فهذا القصر ينسجم مع فكرة منع الاشتقاق من الأعجمي بصورة
أساسية ، لأن أسماء الأصوات والأسماء المتوغلة في الابهام شبيهة الأصول
بالدخيل فلا يشق منها ، واللفظتان : (طوبى وجون) دخيلتان وإن لم
يقف القدماء على حقيقة عجمتهما . فطوبى ، يجمع أهل اللغة والتفسير
على أنها بالهندية أو الحبشية (٢) ، وجون فارسية كما بينا ، ولا يعتقد أن
السفرجل من لغة العرب لندرة وروده في أشعار القدماء (٣) .

وقد اتسع مفهوم الاشتقاق بتطبيقاته اللغوية لما لمسوه من نفع في
اعتماده أداة قياس لتوجيه الكلام وتصريفه على مقتضى السماع في أمثلة
سابقة ألموا بها واطمأنوا إليها فصاروا — اذا لم يسلم لهم الاشتقاق المتوجه
المألوف — يترعون إلى القياس يعالجون به تصريف الكلم ، فاذا استقام
لهم هذا ولقي في نفوسهم رضا وقبولا وسعوا من دائرته وزادوا من
اعتمادهم عليه حتى ضموا الكثير من الدخيل تحت أحكامه كما سلفت
بعض صورته وأمثله في الإلحاق الصوتي . ولقد عبر ابن جني عن هذه
الفكرة بقوله :

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي ١٧٩ ، القسم الأول . بناية د . عدنان درويش .

محمد المصري .

(٢) انظر فيها : الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ١ / ١٣٩ ، ونحفة الأريب بما في
القرآن من الغريب لأبي حيان الأندلسي : ٧٦ ، والزينة للإمام الرازي ٢ / ٢٠٤ باعتناء
حسين الهمداني الذي نقل عن فرنكل (vocabilis) ص ٢٤ ، أن نظيرها في
السريانية طوبا . والكلمة مأخوذة من الأصل السامي المشترك ، وبالعبدية ٣٦٠ (طوب) .
وانظر : غرائب اللغة : ١٩٤ فهي عنده ارامية .

(٣) في غرائب اللغة هي ارامية الأصل (Sfarglo) ص : ١٨٧ .

« وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها ، فهل هذا إلا اعتماد في تثبيت اللغة على القياس ؛ ومع هذا إنك لو سمعت ظرف ، ولم تسمع يظرف ؛ هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرف ، ركباً له غير مستحي منه ؟ وكذلك لو سمعت سلم ولم تسمع مضارعه ؛ أكنت ترع أو ترتدع أن تقول : يسلم ، قياساً أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية كثيرة » (١) .

وبقدر ما استهوت هذه الفكرة ابن فارس في « مقاييسه » ، فإنها شغلت ابن جنّي وأستاذه من قبل أبا علي الفارسي ، حتى جهرا بها في كثير من المواضع والحالات ، دون أن يكون في مسلكتهم جميعاً رد الأحكام المتصلة باستحالة الاشتقاق من الأعجمي ، وإنما السعي إلى التخفيف من تشدد القيود في تصريف أمثلة أعجمية جارت العربية في أصول كلامها . قال أبو علي (الفارسي) :

« ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها ، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجر ، وأبرسم ، وفرند وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الدياج ، والفرند ، والشهريز (٢) ، والآجر ؛ أشبه أصول كلام العرب ، أعني النكرات . فجرى في الصرف ومنعه مجراها » (٣) .

(١) الخصائص : ١ / ٣٦٩ .

(٢) الشهريز : نوع من التمر .

(٣) الخصائص : ١ / ٣٥٧ .

وأضاف في موضع آخر : « ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من
الأعجمي النكرة ، كما تشتق من أصول كلامها ؛ قال رؤبة :

هل يُسْجِنِي حَلِيفٌ سِخْتِيَتِ
أو فِضَّةٌ أو ذهبٌ كِبَرِيَتِ

قال : « فسختيت » من « السّخت » ؛ كـ « زحليل » (١) من
الزحل .

وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال : يقال دَرَهَمَتِ
الخبّازي ؛ أي صارت كالدرهم ، واشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي
وحكى أبو زيد : رجل مُدَرِّهَم . قال : ولم يقولوا منه : دُرْهَمَ ،
إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف . ولهذا أشباهه (٢)

ملخص آراء ابن جني وأستاذه ، أو « نظريتهما » — من أقوالهما — :
أن الأعجمي بعد تعريبه يماثل العربي الأصل بقبوله علامة التعريف ،
وبالاشتقاق منه ما لم يكن اسم علم . وروح القياس تفشو ، بل تسيطر
على نظريتهما لقبولهما بقرينة تشابه بين اللغتين يتخذانها حجة كافية
ومقنعة عندهما (لإجراء الأعجمي مجرى العربي) وبالتالي الترخيص في
قضية الاشتقاق من الأعجمي لما نقل عن بعض العرب من أمثلة . لكن
قيمة ما يبنى على هذه الأمثلة القليلة من أحكام لغوية ترجع إلى كون أبي
علي الفارسي ، أو غيره من اللغويين يعترفون بعجمة الألفاظ . أما

(١) زحليل : سريع .

(٢) الحصائص : ٢٥٨ / ١ .

الاشتقاق التأصيلي في كثير من المعاجم وكتب اللغة فغالباً ما يؤخذ على غير تحقق من عجمة اللفظ ، فهذا أحكامه على التوهم القابل للرد ، أما ما يفند بالتعليل والتحليل فهو المستند إلى الشواهد والمدعم بالأدلة ، والمعروض للجدل والإثبات بصفته حقائق لغوية نتيجة بحث وتأمل . ومن هنا بدت صورته مدعاة للشك في نظر ابن جني حتى اغتلى ارتيابه في الأمر فراح يسأل أستاذه أبا علي :

« أفترجل اللغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذن من كلامهم ، قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكُنان ؛ فتجعله من كلام العرب ، وإن لم تكن العرب تكلمت به . فبرفعك إياه كرفعها ، صار لذلك محمولاً على كلامها ، ومنسوباً إلى لغتها » (١) .

ولعل الظن لم يذهب بابن جني إلى تصور إمكان خلق لغة ، أو اشتقاق لغة من لغة ، فهو أميل إلى القول بأن اللغة (توقيف لا اصطلاح) وإنما أراد - فيما يظهر - أن يستجلي وجهة نظر أستاذه في الأمر . وأبو علي لم يقل بذلك مباشرة ، وإنما التمس منفذاً إلى بيان قوة القياس على كلام العرب ، فأبقى للعربية منزلتها المقدمة ، وتجنب الإفصاح صراحة عن إمكان ارتجال اللغات أو اشتقاق بعضها من بعض ، وإن قال :

« ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه . قال : والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة :

في خِدرٍ مَيَّاسٍ الدمي مُعَرَّجَنٍ » (١)

(١) نفسه : ٢٥٩ / ١ .

فالتخليط هنا تعريب ، لا اشتقاق .

ولم يقبل اللغويون العرب الأقدمون الاشتقاق من الأعجمي الدخيل لأنها قضية تتصل بالبنية اللغوية وبالأصول . فالقبول بها خلط بين أصول لغة ولغة يؤدي إلى الإفساد ، أو هو اختراع ، وفي هذا الصدد نقل عن ابن فارس قوله :

« وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها » . (١)

وهذا الكلام مختص بالعربية ، فما بالك بالأعجمي ؟ !
ولكن اللغويين العرب قبلوا بالقياس لأنه - في الغالب - يقتصر على الناحية الصوتية ، أو الشكلية من جهة ، ومن جهة أخرى لأنهم يقيسون على كلام العرب فكأنهم يلحقون الدخيل به ، بل لم يكن الإلحاق - كما بينت أمثله الكثيرة - إلا ضرباً من القياس ، ولكنه قياس صوتي على أصول عربية دون الإساس بها ، وبهذا المسلك واجهوا مشكلة التعريب فكان واحداً من المخارج الحسنة أمام هذا الامتحان الصعب .

أما ما اشتقوا منه من الألفاظ القليلة فهو ما أجروه على وفق نحوهم وذوقهم أولاً ، أو روضوه حتى أمنوا خطره ، أو لم يكن معروفاً - حقيقة - في الدخيل عندهم .

وإذا ما أخذ منعهم الاشتقاق من الدخيل بالمعيار الإيجابي لصالح العربية فقد كان له - من منحنى آخر - أثر سلبي عندما رفضوا استخدامه كاشفاً نقدياً للأعجمي في القرآن بخاصة ، مكثفين بالفكرة القائلة بعربية كل لفظ نزل به القرآن لسلامتها من الجهة الدلالية . وقد أشار الدكتور

(١) نقله الدكتور أحمد عيسى في : التهذيب في أصول التعريب ص : ١١٦ - ١١٧ .

صبحي الصالح إلى إغفال الاشتقاق هنا بعد مناقشة أصول ألفاظ دخیلة كالسرادق والاستبرق والسندس ، ودفع عربيتها ، فتمال :

« ولقد أبى بغض اللغويين أن يستخدموا الاشتقاق وسيلة للتمييز بين الأصيل والدخيل ، فعطلوا هذه الوسيلة الرائعة وأبطلوها بجنوحهم إلى عريية كل لفظ أعجمي ما دام القرآن قد نزل به . وذلك جمود يبرأ منه القرآن الذي أذهب عجمة الكثير من الألفاظ باشماله عليها . فإن يقل ابن دريد : « الفردسة : السعة . صدر مفردس : واسع » ليستنتج من ذلك أن اشتقاق الفردوس من هنا جاء لا يتخف على ذي بصر إنما أخذ ابن دريد بهذا دفاعاً عن لغة القرآن الذي ذكر الفردوس ، كأنما يغض ذكره لها من فصاحته وبيانه ! والحق أن هذا غلو خرج فيه القوم على ما أخذوا به أنفسهم من التشدد في الاشتقاق من الأعجمي ، اذ جعلوا مثل هذا الأخذ بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ! إلا أنهم عكسوا الآية ، فبدلاً من أن يعترفوا بأن الفردسة بمعنى السعة متفرعة عن (الفردوس) المعربة ، جعلوا الفردوس مشتقة من الفردسة ، ولم يزدوا بذلك على أن صيروا الأصل فرعاً ، والفرع أصلاً ، وخلطوا بين الاستعمال الأول والاستعمال الأخير ، ونسبوا إلى العربية من الإعجاز في موافقة اللغات الأجنبية ما لا يجوز أن يدور مثله في خلد انسان » (١)

(١) دراسات في فقه اللغة ص : ١٩٥ - ١٩٦ ، وانظر قبلهما الصفحتين : ١٩٣ - ١٩٤ وانظر بشأن الفردوس تفصيلاً أطول في « المولد » للدكتور حلمي خليل : ١٥٦ - ١٥٧ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٨ ص ٣٧٥ عام ١٩٥٥ للأب مرجي النوميكي والزينة للرازي : ١ / ٢٠٠ والهامش ٧ منها . ونسبها ابن قتيبة إلى الرومية (غريب القرآن : ٩٦) ، وانظر تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان : ٩٧ ، ونشوء اللغة العربية ونموها واكتسابها : ٨٤ .

ولكن ، لو كان هذا دأب القوم في النظر إلى الألفاظ الأعجمية في القرآن وحسب لأخذ ذلك باعتبار خاص وروعي فيه الجانب الديني ، مع كون لغة القرآن هي المحتكم والحجة على صحة اللغة وسلامتها ، لكنهم لم يقتصروا في قلب اشتقاق الدخيل وإقحامه على العربية على ألفاظ القرآن الكريم وحدها ، بل عمّما هذا المذهب على الدخيل في لغة الأدب بعامة كقولهم في (الاسفنت) إنها سميت بذلك « لأن الدنان تسفطتها أي تشربت أكثرها أو من السفيط للطيب النفس » (١) .

وحكي عن ثعلب أنه قال وقد سئل : أيجوز أن يقال إن « الخوان » إنما سمي بذلك لأنه (تتخون) ما عليه ، أي تنتقص ؟ فقال : ما يبعد ذلك . (قال الجواليقي) : والصحيح أنه معرب (٢) .

وقال ابن دريد : « وقاموس البحر : معظم مائه ، وإنما أخذ من القمص أي الغوص » (٣) .

وقال الرازي في (القلم) : « واشتقاقه من اللغة فإنه يقال : قلمته أي قطعته وهيباته من جوانبه وسويته وبريته . قال : وقيل لأعرابي : ما القلم ؟ ففكر ساعة ، وقلب يديه ثم قال : لا أدري . فقيل له : توهمه . فقال : هو عود قلم من جوانبه كتقليم الأظفور فسمي قلماً » (٤) .

(١) القاموس المحيط (س ف ن ط) . وقد سبق القول فيها .

(٢) المعرب : ١٧٧ - ١٧٨ .

(٣) الجهمرة : باب ما جاء على فاعول ج ٣ ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٤) الزينة : ١ / ١٤٤ . قال المحقق في الهامش : « وليس القلم بمشتق من قلمته من فعائه أي قطعته . والدليل على ذلك ما حكاه المؤلف من تردد الأعرابي وتوقفه في شرح أصله واشتقاقه ، ثم توهمه أنه (عود) قلم من جوانبه .. وقيل إن اللفظ في اليونانية $\chi\acute{\alpha}\lambda\alpha\mu\omicron\varsigma$ ومعناه عود ، ثم قلم يكتب به ، ويوجد في اللغة السكريدية وفي اللغات الهندية الأوروبية القديمة وأخذته العرب من اليونانية بطريق الآرامية قولوس .. أو السريانية : قلما .. وإنما يرى نولدكي أنه مأخوذ من الحبشية : قلم . ومعظم المراجع على أنه باليونانية .

والأمثلة من هذا اللون غصية على الحصر والإحصاء . (١)

ولا مبالغة أو غلو في القول إن هذه الظاهرة تمثل آيين سمات التقصير والتخبط في البحث اللغوي عند علمائنا القدامى ، وأبرزها بعداً عن الحقائق اللغوية المستندة إلى الأدلة وهي محوغة إلى إعادة التأمّل والمعالجة من قبل علمائنا المحدثين ، حتى لا تظل جهودهم موضع اتهام وأحكام قاسية تساق في هذا الميدان ، من نحو :

« فالعجب من أئمة العربية الذين تخيلوا فيها أساس اللغات فعمدوا

(١) من أمثلة ذلك لفظة (المسيح) فقد ذكر السجستاني في اشتقاقها ستة أقوال . انظر كتابه غريب القرآن ص : ٢١٥ . والرأي أن المسيح لفظة آرامية . وذكر في اشتقاق الحوارين أربعة أقوال (ص ٨٥) ، وهي حبشية . واشتق إبليس من أبلس أي ينس (ص ٣٥) ولأنجيل من النجل (ص ٢٨) وهما من اليونانية . وشقوا لفظة (إدريس) من الدراسة في كتاب الله عز وجل ، أو من كثرة درسه ، أو من درسه الثلاثين صحيفة التي أنزلت عليه ، ونسبه آخرون إلى عدة لغات . . انظر تحقيق عجمته المطبولة بمعجم « المساعد » للكرمل ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ وذكر الجواليقي لفظة الأنبار (من الطعام وغيره) فقال هو أعجمي معرب (عن أبي بكر) ومن غيره سمي الهري (نبرا) لأن الطعام إذا صب في موضعه (انتهر) ، أي ارتفع (المعرب : ٨٦) . وانظر اشتقاق (جيحون) لنهر عند بلخ : من الاجتياح لأخذه مياه الأنهار التي بقربه ، أو من الجحن لقلة أصله وصغر ينبوعه (تهذيب الأسماء واللغات للنووي ج ١ قسم ٢ ص ٦٠) . ومنديل عند ابن جني من الندل (الخصائص) وهي من اللاتينية Mantile (غرائب اللغة : ٢٨٠) وغيره . وذكر النووي لفظة الأندلس عن أبي الفتح وقال إنه مثال لم يجيء عليه شيء من الكلام علمناه . . واشتقاقه من الدلس وهو الغلظة ومن ذلك المدالسة والتدليس (تهذيب الأسماء واللغات ج ١ قسم ٢ ص ١٩) . وقال الجواليقي في (الفرند والبرند) : جوهر السيف : ويمكن أن يكون عربياً من « البرد » ، والنون زائدة لأن السيوف توصف بذلك (المعرب) . وقالوا في « الصراط » : سمي الصراط لأنه يسترط الناس ، أي يبتلمهم ، وقيل للطريق صراط لأنهم يسترطهم فيذهب بهم ، ومنه السرطراط وهو طعام يبتلع من غير مضغ ، فكان الصراط سمي بذلك . (الزينة ٢ / ٢١٧) . الخ .

إلى تعمل مل تافه في الاشتقاق ايقحموا فيها كل كلمة بادية العجمة قسراً
متغافلين عن السند . (١)

وأحياناً أعينهم السبل عن الوقوع على أصل اشتقائي تحققوا منه أو
اطمأنوا إليه فجانبوا القول فيه تخرجاً من الظن وإطلاق القول بلا قرينة ما ،
كقول سيبويه « وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة .
فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فانما ذاك لأننا جهلنا ما
علم غيرنا ، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى (٢) ،
أو كتجنّبهم الإشارة إلى الأصل الاشتقائي كلية نحو قولهم :

« والزخرف : الذهب . أو : باطل مزين . أو : زينة ، وكل شيء
مزين زخرف » . (٣) وهي من اليونانية من Zoo للحيوان و Graph

(١) الألفاظ السريانية في المعاجم . للبطريزك مار اغناطيوس أفرام الأول . مجلة
مجمع دمشق مجلد ٢٥ ج ٢ ص : ٣٧٣ - ٣٧٤ . حول اشتقاق دجلة (النهر المعروف)
من دجلته أي غطيته . (عن ابن فارس) . ودجلة عند سماعة البطريزك من السريانية
Deklath (ملخصاً) . وانظر مثل هذا الحكم على اللغويين العرب للدكتور محمد يوسف
في بحثه « الألفاظ الهندية المعربة » بمجلة اللسان العربي . مجلد ١٠ ج ١ ص : ١٠٨ وللدكتور
ابراهيم السامرائي في بحثه « اندخيل في العربية » مجلة المجمع العلمي بدمشق ص ٦٠٩ - ٦١٠
مجلد ٤٠ ج ٣ عام ١٩٦٥ وللدكتور ابراهيم أنيس في مجلة مجمع اللغة العربية بمصر ج ٣٣ ص ٨
. ايو ١٩٧٤ حيث وصف تأصيل ابن دريد في الاشتقاق (بالحدس والتخمين والتكلف
والتعت) .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٨ . وحكى الجواليقي عن أبي علي قال : رأيت أبا بكر يدير هذه
اللفظة (بوسي) يشتقها ، فقلت : أين تذهب ، إنها فارسية ، إنما هو (بوزيد) وهو
اسم جدنا ! . قال : ومعناه : السالم ، فقال أبو بكر : فرجت عني . (المغرب ٥١ - ٥٢)
(٣) انظر تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ص : ٤٨ .

للصورة، فهي (زوجراف) (١)، ويظهر أنهم لهذا تجنبوا الخوض في اشتقاقه.
وربما وضعوا أصلاً لم تعرفه العربية ليصنفوا تحته لفظة دخيلة يشقونها
منه نحو (ق ق ز) للقاقزة أو القاقوزة . (٢)

وربما صرحوا بعربية اللفظ مع جهلهم باشتقاقه نحو قول الخفاجي في
«الدفر» : «عربي صحيح وإن لم يعرف اشتقاقه» (٣) . أو ذكروا
أن اللفظ بالأعجمية ومع ذلك قطعوا بأنه مشتق من مادة عربية . نحو :
(اطربون) قالوا بعجمتها ، وقالوا إنها مشتقة من الطرب (٤) ، ونحو
(اصفهان) . قال النووي : «ومن المدن العظام أصفهان (بفتح الباء)» .
فإن كان الاسم عربياً فهو مؤلف من لفظين ضم أحدهما إلى الآخر .
الأول منهما فعل وهو : أصّ من أصّت الناقة فهي أصوص إذا كانت
كريمة موثقة الخلق . واللفظ الثاني هو اسم وهو (بهان) ومثاله فعال من
قولهم للمرأة (بهانة) وهي الضحوك . . . وكأنها سميت لطيب تربتها
وهوائها (٥) . وكان المؤلف قد ذكرها بالفاء في موضع آخر .

(١) باليونانية $\alpha\lambda\phi\alpha\gamma\rho\alpha$ رسم. نشر ١٨٦٥ : $\alpha\lambda\phi\alpha\gamma\rho\alpha$ KON. E. A. P. (الترين يرسم الحيوانات خاصة) .

(٢) العرب : ٣١٢ .

(٣) شفاء النليل : ٩٤ .

(٤) اطربون : انظر أقوال الأئمة فيها مفصلة على ما نقلها الأب الكرمل في معجمه
«المساعد» ج ١ ص ٢٤٨ ، مع تصحيقاتها ومعانيها . والكلمة رومية تعني المقدم في الحرب
عند الجواليقي (المعرب ٧٤) . أو تطلق على كل من القواد الستة الذين يتناوبون قيادة الفرقة
من فرق الجيش الروماني كل منهم شهرين في السنة . . انظر دراسات مقارنة في المعجم العربي
للدكتور السيد يعقوب بكر ص ٧٠ .

(٥) تهذيب الأسماء واللغات : ج ١ قسم ٢ ص : ١٨ .

ج - الدخيل والمعاجم :

كان من جملة الآثار السلبية التي نجمت عن استقبال العربية للدخيل أن أشاع في معاجمها الكثير من الاضطراب ، وأخل بنظم ترتيبها وتبويبها ، وأدّى إلى اختلاط الأصول اللغوية وتداخلها ، ذلك لأن اللغويين لم يضعوا في حسابهم إلا المادة اللغوية العربية عندما شرعوا في صناعة المعاجم .

وتصنيف المادة اللغوية - في المعاجم المبنية على الأصول - عمل صناعي ، بالإضافة إلى كونه لغوياً ، أي أنه على المعجمي أن ينتخب الأصول الصحيحة للألفاظ ثم يدرج تحتها مشتقات المادة ومعانيها . والألفاظ الأعجمية التي دخلت العربية (بعجراها ويجرها) كما يقولون ، تتأبى على مثل هذا الانتخاب والإدراج كالألفاظ الأصلية ، وربما كان هذا واحداً من الأسباب الأساسية التي دفعت اللغويين إلى إهمال الكثير من الألفاظ الدخيلة فقام لاحقوهم باستدراكها عليهم ، حتى شاع هذا المسلك واتبع إلى عهد قريب ، بين العرب والمستشرقين . . ولكن بالغاً ما بلغ الاحتراز والإغفال فإنه لم يكن بمقدور اللغويين أن يمرّوا ببعض الألفاظ من غير الخوض في تفاصيل تتصل بأصولها ومعانيها واستعمالاتها وما إلى ذلك . لأنها وردت في الشعر والنثر والقرآن والحديث ولا معدى للمعاجم عن إيرادها . فتوزعت بعضاً منها في أبواب أو فصول حرفية متعدّدة متباعدة ، ووضعت كثيراً منها في غير مواضعها الصحيحة

المفترض لها أن تكون فيها . وأجرت على أصولها ضرورياً من الحذف والتغيير والانتخاب ، واقترحت لها الصيغ والأوزان المختلفة ، إلى ما هنالك من التعديل الذي لا يخضع لناظم أو قانون . من ذلك :

«النبراس» فقد وضعه صاحب «اللسان» في (ب ريس) وأشار إلى أنه ثلاثي حاذفاً منه النون ، قال : « والنبراس » : المصباح ، قال ابن سيده رحمه الله تعالى : وإنما قضيتا بزيادة النون لأن بعضهم ذهب إلى اشتقاقه من البرس الذي هو القطن ، اذ القليلة في الأغلب إنما تكون من قطن « (١) . وأهمله غيره . وذكره الأزهري في الرباعي (١) .

فما علة زيادة النون إذا كان من البرس ؟ وهل عرفت العربية حذف النون من الرباعي ابتداء ، أم هل يجوز أن تحذف النون من أي أصل يبقى لثلاثيه معنى يمكن قبوله فنقول — مثلاً — : النقرس من القرس ، والنمرق من المرق ؟ وهما أشهر أصليين رباعيين في باب (النون) ، وابن فارس نصّ على زيادة القاف في النمرق والنمرقة (٢) . فما الذي يمنع — والحالة هذه — أن تحذف الباء أو الراء من النبراس ؟ كما حذفوا نون (برنساء) دون أي مستند على الإطلاق ، ثم وضعوها مع هذه المادة (ب ر س) و (برنساء) تعني عندهم ابن الانسان بالنبطية (٣) ، فهل أصل ابن الانسان البرس ، أي القطن أيضاً ؟ وإلاّ فما الرابط

(١) اللسان / برس ، نبرس . وانظر أيضاً مادة (فرض) فقد ذكره ثمة في شاهد لعبيد بن الأبرص .

(٢) المقاييس : باب ما فوق الثلاثي أوله نون . وهي عنده من النمرة لأنها مخططة .

(٣) انظرها ولغاتها في المغرب : ٩٣ . قال : وحقيقة اللفظ بالسريانية « برناشا »

فعربته العرب . بالآرامية والسريانية Barnoch . انظر غرائب اللغة : ١٧٤ .

بين (النبراس والبرنساء والبرسن) ، والبرسن بمعنى حذاقة الدليل ، حتى
توضع في أصل واحد ؟

كل هذا والبرسن عندهم غير متفق على الوضوح فيه ، فهو بكسر
الباء أو بضمها ، وهو : القطن ، أو شبيهه بالقطن ، أو هو : قطن
البردي (١) . . والأظهر أن (النبراس) دخيل من السريانية ، من فعل
Nabreshe : ألهب وأضرم (٢) .

ولفظه « العربون » وضعها صاحب اللسان أيضاً في الأصول التالية :

(أرب) و (أرن) و (ربن) و (عرب) و (عربن) ،
وذكر فيها عن السلف لغات وأفعالا متباينة تبعث على الحيرة ، وتدفع
إلى الشك في صحتها كلها (٣) .

ووضع لفظه (يونس) (٤) تحت مادة أنس ، وهذا يعني اشتقاقه
من الأنس ، ولكنهم يعدونه أعجمي الأصل ؟ ! ووضع الآس في
(أوس) ووضع صاحب محيط المحيط المناخ في (نوخ) فمن أين جاءت
هذه البراوا إلى هذين الأصلين ؟ ووضع ابن فارس في «مقاييسه» لفظه
«طيسان» في طلس دون تفسير لاختيار هذا الأصل لها، وهي في الفارسية

(١) اللسان / برس .

(٢) انظر الألفاظ السريانية في المعاجم العربية . مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق
مجلة ٢٥ ج ٢ ص ١٦٢ . وانظر غرائب اللغة العربية ص : ٢٠٧ .

(٣) اللسان (المواد المذكورة) قال : « والأربان لغة في العربان . قال أبو علي هو
فعلان من الأرب . والأربون لغة في العربون . وانظر المعرب : ٦٧ (أربون) و (أربان)
و ص : ٢٨٠ (عربان) و (عربون) عن الفراء واللغة العالية (العربون معرب ص ٢٨١ .
وانظر إصلاح المنطق : ٣٠٨ . قال ولا تقل : الربون !
(٤) انظر المعرب : ٤٠٣ .

« تالشان » (١) ووضع أبو حيان الأندلسي (التنوم) في (ونم) (٢) ،
 ووضع الفيروزابادي لفظة (الامبراطور) في (هبط) (٣) و (أذربيجان)
 في (ذرب) (٤) ، ووضع الراغب الاصفهاني « التنطار » في (قطر) (٥) ،
 « ووضع صاحب مختار الصحاح « الفالودج والفالودق في
 (ف ل ذ) (٦) وهذا كله متشابه في البعد عن التدقيق والتحقيق . ووضع
 الأصول في مواضعها لأنه من إخضاع طبيعة لغات شتى إلى طبيعة لغة
 تختلف عنها في أهم ما يميز أصول اللغات ، وهو التأصيل الذي به تفرز
 الألفاظ وعلى أساسه تصنف المادة المعجمية المجردة ، ومن أجل هذا
 وغيره يبذل علماء اللغة المحدثون قصارى جهدهم سعياً إلى كشف
 العلاقات اللغوية ، وتلافياً لمثل هذا الخلل والاضطراب في المعاجم ببيان
 الدخيل من التأصيل فيها . ولعل معاجمنا العربية في أمس الحاجة إليه سواء
 من جهة الاشتقاق والتأصيل ، أم تنظيم المادة المعجمية وتبويبها أم إيرادها
 في الموضع الصحيح مرة واحدة فقط ، أم من جهة تجريدها من الزوائد
 والاتفاق على صيغة نهائية لها ، أم من جهة إهمالها وهي متوارثة في
 النصوص ، إلى ما هنالك مما يتصل بالدلالة والتصنيف والتحريف في
 مادة الدخيل . ونذكر هنا مثلاً لهذا الضرب من العمل المعجمي . قال
 الألب أنستاس الكرمل في لفظة « الأطربون » :

-
- (١) انظر برجشتراسر ١٤٥ ، وأدي شير : ١١٣ .
 - (٢) التنوم بالسريانية Tanomo نبات القنب المعروف الذي يسمى حبه الشهد انج ،
 وانظر الألفاظ السريانية المعربة بمجلة مجمع دمشق مجلد ٢٣ ج ٢ ص ٤٢ .
 - (٣) القاموس المحيط : هبط والامبراطور حرفت هنا إلى الهياط .
 - (٤) نفسه : ولا حاجة إلى إيضاح العجمة في الامبراطور واذربيجان فهي واضحة .
 - (٥) المفردات ص : ٤١٧ .
 - (٦) هو محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، عني بترتيبه : محمود خاطر .

« لم يذكرها أحد من اللغويين في (ط ر ب) : إلا صاحب التاج ، ولا في (ط ر ب) . . . ولكنني وجدتها في « التهذيب » مادة (ج ذ م ر) قال الأزهرى : ما بقي من يد الأقطع عند رأس الزندين جذمور . يقال ضربه بجذموره أي بقطعه . قال عبد الله بن سبرة الحرشي :

فإن يكن* أطربون الروم قَطَعَهَا
فإن فيها بحمد الله مُنْتَقَعَا

وقال في تاج العروس (ط ر ب) : « الأطربون : البطريق كذا في شرح أمالي القاضي ، وحكي عن ابن قتيبة أنه رجل رومي . وذكره الجواليقي (١) . وقال ابن سيده : هو الرئيس من الروم . وقال ابن جنى في حاشيته : هي خماسية كعصفوط ، فعلى هذا وضعه النون والهمز . والصواب أن وزنه أفعلون من الطرب . . وهذا موضع ذكره استدركه شيخنا » . . قال (الكرمل) أما أنه من الطرب فهو الخطأ بعينه ، لأن الكلمة ليست عربية ، بل هي رومية (لائنية) : tribunus . وهو حاكم عند الرومان . فهل يعقل أن الرومان يسمون رئيساً من رؤسائهم باسم عربي ؟ هذا لا يعقل فموضع ذكره إذن في (أ ط ر ب و ن) لأن جميع أحرف الكلمة الدخيلة أصول كما اتفق عليه جمهرة اللغويين بلا شاذ واحد . . (٢) .

ويتضح من السياق أن المعاجم — ما عدا التاج — أهملت اللفظة مع أن العرب تكلمت بها ، وأن اللغويين على غير اتفاق حول مدلولها الصحيح ، وأن وضعها في مادة (ط ر ب) غير دقيق ، وأن اشتقاق ابن جنى لها من

(١) عنده كلمة رومية ، انظر ص ٧٤ من المعرب .

(٢) انظر معجم (المساعد) : ١ / ٢٤٨ .

الطرب تكلف لا يقبله العقل . وأن مثل هذا الظنّ والتخمين في الاشتقاق هو الذي أدّى إلى وضع الأمثلة السالفة في غير مواضعها الدقيقة . فصاحب اللسان ينقل عن أبي علي في مادة (ارب) أنّ (الأربان) هو فعّالان من (الأرب) وفي (ارن) ينقل عن الخطابي : « الأشبه بكلام العرب أن يكون الأربان ، بضم الهمزة والباء المعجمة بواحدة ، وهي الزيادة على الحقّ ، يقال فيه (أربان) و (عربان) ، فإن كانت معجمة بأثنتين فهو من التأريّة لأنه شيء قرر على الناس وألزموه » .

فعلى هذا القول يمكننا وضع (العربون) في مادة خامسة هي (أرى) ويكون الأصل اللغوي ضرباً من التخمين الذي لا مرجح لحقيقته ولو ترجيحاً . وقل مثل هذا في لفظة (دري) فاللسان وضعها في مادة (درر) ونقل عن الأئمة نسبتها إلى الدرّ في صفاته وحسنه وبياضه ، وأبو حيان الأندلسي وضعها في مادة (درأ) نسبة إلى الدرء (١) بمعنى الدفع لدفع الكوكب الظلمة بتألّثه وضيائه أو لدفعه الشياطين ورجمها (١) . والزبيدي وضعها في مادة (در) وذكر فيها ست لغات ، بتثليث أوله وهمز آخره . . . وانفقوا جميعاً على غرابية وزنه في العربية . وكثير منهم على أنه بالحبشية ، (٢) وكذلك وضع اللسان (الابنوس) في مادة (ب ن س) ، ولا يعرف ما الذي دعا إلى حذف الألف والواو ؟ !

ومن ذلك لفظة (جهنم) فهي من التجهم والتكره عند الامام الرازي . (٣) فموضعها اذن في (ج ه م) ، وهي هناك أيضاً إذا كان اشتقاقها من الجهومة وهي الغلظ كما عند الامام النووي ، (٤) وإذا

(١) بتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب : ٣٣ ، وانظر حاشية مصححه .
(٢) انظر : الكتاب لسيوبه ٤ / ٢٦٨ ، البرهان في علوم القرآن لزر كشي ١ / ٢٨٨ .
والسيوطي في الإقتان ١ / ١٣٩ ، والمزهر ٢ / ٥٢ ، وغريب القرآن للسجستاني ١٠٧ - ١٠٨ .
(٣) الزينة ٢ / ٢١٢ ، وانظر الحاشية ٣ وتأصيل المحقق لها من العبريّة .
(٤) تهذيب الأسماء واللغات ج ١ قسم ٢ ص ٥٩ .

سميت كذلك بعد قمرها من قولهم : بُرَّ جهام بعيدة القعر — كما في المحكم — فهي من مادة (ج ن م) (١) ، وإذا أخذنا بقواهم لأنها أعجمية أو فارسية أو عبرانية كما نصوا (٢) ، فهي مادة بذاتها وبحروفها كاملة لأنها كلها عندهم أصول .

ثم إذا أخذنا بحسبانهم للزيادة والإبدال في أحرف الكلمة الدخيلة وقعنا على إشكال آخر في تبويب المادة المعجمية ، فلفظة مثل (المنجنيق) (٣) يضعها التبريز ابادي في مادة (ج ن ق) ، وهذا يعني أن الميم والنون الأولى فيها زائدتان وأن وزنها على هذا (منفعيل) . على حين يرى سيبويه أنه (فنعيل) أي أن الميم من الكلمة نفسها وليست بزائدة إنما قضى — على هذا — بزيادة النون الأولى فاستدعى أن تكون في مادة (م ج ن ق) ، وربما قالوا إن وزنها (مفعيل) فقصوا بزيادة الميم وصار الأصل فيها (ن ج ن) . ولا مرجح حاسماً قوي السند لإلحاقها بهذا الوزن أو ذاك ، ولا داعي إلى ذلك البتة لأنهم قد نصوا على أن الجيم والقاف لا يجتمعان في لفظ عربي الأصل ، فاللفظة اذن بيئة العجمة ، ولغاتها

(١) انظر . وطأ الإمام مالك وشرحه عليه تنوير الحوائك للسيوطي ١ / ٢٨ - ٢٩ .

(٢) انظر اللسان / جهنم ، ومختار الصحاح ، والمعرب ١٥٥ ، وشفاء الغليل ٩٢ ، والغني ٢٢٠ واللسان والإنسان للدكتور خاظم : ٩٣ ، ويرجمها إلى أصل سامي من (جي) وأدي ، و (هم) : اسم علم...

(٣) انظر فيها القاموس المحيط (جنق) والمزهر ١ / ١٣٥ ، ١ / ٢٧١ ، والفائق للزغشري ١ / ١٩ ، وأدب الكاتب : ٩٥ ، وتحرير التنبيه / ورقة ٨٦ .

المَصْنُوفَةُ : منجنون ، ومنجلىق ، ومنجنوق (١) من باب التزيد والتضخم المرضي اللغوي في المعاجم ، لا من باب نمو الثروة اللفظية واغتناء العربية بها .

وهناك ظاهرة أخرى على قدر كبير من الأهمية فيما يتصل بالدخيل والمعاجم هي قضية اختلاط الأصول الأعجمية والعربية في جذور المادة اللغوية الواحدة ، أو قضية المصاهرة اللغوية والتي عنون لها المرحوم عبد القادر المغربي بعبارة : « في اللغة أبناء علات » . (٢) ثم قال في المقدمة : « كما يكون في العائلات البشرية بنو علات أي أولاد لأب واحد ولدوا من أمهات شتى كذلك في اللغة العربية « أبناء علات » أو نقول « مشتقات علات » نرى طائفة من الكلمات ذات وحدة في مادتها وحروفها ، فإذا تقبت عن أصل المادة التي اشتقت عنها أو تولدت منها مجموعة تلك الكلمات رأيت أن ذلك الأصل تارة يكون عربياً من وضع العرب الأقحاح فولد ألفاظاً عربية قححة ، وتارة تجده من لغة الفرس مثلاً وقد ولد ألفاظاً فارسية استعربت بلسان العرب وأصبحت مع الألفاظ العربية المشاركة لها

(١) انظر « نشوء اللغة العربية ونموها واكتناها للكرملي : ٤٠ - ٤١ ، والألفاظ الفارسية المعربة : ١٤٧ وعنده هي يونانية Magganou المشتق من $\mu\alpha\gamma\gamma\alpha\nu\omega$: Machine أي الآلة وهذه مشتقة من $\mu\alpha\gamma\gamma\alpha\nu\omega$ أي الواسطة ، وهي يونانية أيضاً عند بتلي جوزي Maganik - on (بعض اصطلاحات يونانية ٣٤٨) ، وانظر كذلك حاشية محقق ديوان الأدب عليها : ٩٤ / ١ . (يونانية لا يصح وزنها بالعربية) .

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق . المجلد الثلاثون . الجزء الثاني ، الصفحات :

٢٥٣ - ٢٦٧ عام ١٩٥٥ م .

في المادة إخوة مندمجة في أسرة لغوية واحدة ، متحدة الأب مختلفة الأم » .

وظاهرة اختلاط الأصول اللغوية هذه من أبرز الشواهد على ما يخلفه الدخيل في تصنيف المعاجم من أثر سيء ينبغي تداركه إذا أريد تحري السلامة والأصالة في اللغة ، لأن إلحاق الدخيل بالصيغ العربية ، وتطور دلالة إلى ما يوافق العربية وينفي بحاجاتها المستجدة إلى التعبير مسألة تبقى العربية فيها هي الفاعلة إلى حد كبير وبحيث تبقى المخاطر المترتبة على استنبالها للدخيل ثانوية ؛ أما في المعاجم فإن تسرب الدخيل إلى الأصول وانصهاره فيها سيفضي - مع الزمن وبالضرورة - إلى أن يكون شريكاً في النظام النحوي العربي ، مما يزعزع بنيان العربية القائم على خصائص قوية واضحة من الاطراد والتميز جعلها تحافظ على استمرارها المنطقي المتصل عصوراً لا تعرفها لغات أخرى . ولعل من أبرز مظاهر هذا الضرب من المخاطر استشهاد كثير من الباحثين المحدثين على عدم (منطقية) العربية في بعض حالات الصرف أو الألفاظ بأمثلة دخيلة الأصول وهم يجهلونّها . ومن هنا يعدّ هذا اللون من خلط المادة اللغوية من لغتين إفساداً لهما معاً ، واستثناء غير مقبول لما أشرنا إليه من اتفاق أئمة اللغة على ذلك خشية (أن يلد الطير حوتاً) حسب تعبيرهم .

ويذكر الأستاذ المغربي من هذا الباب ثلاثة أمثلة هي مواد (مرج ، بزر ، عسكر) : فالمعنى العربي من الأولى « المَرَج » : القلق والاضطراب (على ما في اللسان) . قال : ويلزم من اضطراب الشيء وقلته فساده وعدم صلاحيته للانتفاع به . فكان الفساد من معاني المرج وهو عربي محض اشتق منه مشتقات عربية كثيرة . . . والمعنى الفارسي ما نصّه عن المخصص

« والمرج الأرض المغيضة الواسعة التربة المعشاب . وأصله فارسي . وقد جرى في كلام العرب وصرف . قال العجاج - ووصف عيراً وأتناً - :

وقد رعى مَرَجَ ربيعٍ مُمَرَجًا

ثم استأنف كلامه فذكر من مشتقات المرج الفارسية : « الفعل (مَرَجَ) ومبالغة اسم الفاعل (مراج) من قول صاحب اللسان : رجل مراج ، يزيد في الحديث . وخلص إلى القول :

« ألفاظ هذه الأسرة اللغوية بعضها يرجع إلى أم عربية وبعضها يرجع إلى أمة فارسية ، وبعضها اشتبهت نسبته والتبست طيبته فبقي مجهول النسب » .

وذكر في المادتين الآخرين (بزر) (١) ، و (عسكر) (٢) ما يقرب مما في سابقتهما من تداخل الأصل والمعنى ، المعنوي أو المجازي .

والذي يبعث على التأمل في هذه الظاهرة من الجهة المعجمية ، مسألة الاشتقاق من الدخيل بعد تعريبه الذي صاقب هنا وفاقاً في أصل عربي ، والتعريب - بعامه - يميل إلى هذا التصاقب ويسعى إليه بوسيلة الإلحاق الصوتي التي تتم بالنطق التلقائي من قبل الناس ، وتلك ضرورة الاستعمال السريع الميسور النطق . وربما احتاجوا إلى توليد المعاني من ذلك الدخيل لغرض فكري . أو أدبي ، لكنها تظل حاجة غير ملحة كالنطق والحوار .

(١) البزر (بفتح الباء وكسرها) : كل حب يبرز للبنات . واستعمل مجازاً في الأولاد . وهو : المخاط ، والتأبل . ويزره بالعصا : ضربة بها . و (البيزرة الفارسية) مهنة تربية جوارح الصيد كالباز والشاهين ، وصاحبها البازيار أو البازدار ، من باز : الطائر الجارح ، واللاحقة « يار » أو « دار » وكلتاها فارسية تفيد معنى صاحب الشيء . الملازم له والمولع به . (عن الموضوع السابق ملخصاً) .

(٢) العسكرية : من معانيها بالعربية الشدة والجذب .

وإذا ما أتيح لبعض الأمثلة من الألفاظ أن ترقى إلى لغة الفكر والأدب العالية فينبغي ألاّ تحول قلتها دون معالجتها بحثاً عن الحقيقة العلمية وتحرياً للأصول ، كما لا ينبغي أن يمنع قدمها وإيغالها في تلك الأصول من ذلك . وإن البحث المتأنى ليتكشّف عن أن هذه الظاهرة لا تتمثل في بضع مواد وحسب ، بل تتسع بأمثلة أخرى اختلطت مادتها اللخيلة بالعربية وإن لم يحدث مثل هذا الاشتقاق ، من ذلك مادة (ب ر ق) . فهي أصلان عريان عند ابن فارس : أحدهما لمعان الشيء ؛ والآخر اجتماع السواد والبياض في الشيء ، ومن الأول قول الخليل : البرق وميض السحاب . ومن الثاني ، قال الخليل وغيره : تسمى العين بقاء لسوادها وبياضها « (١) ونجد في المادة من الأعجبي أنفاً ومعاني أخرى منها : (البرق) بفتح الباء والراء : حمل ، فارسي معرب « بره » (٢) . ومنها (الإبريق) : إناء ، وجمعه أباريق ، فارسي معرب ، وقال كراع : هو الكوز وقال مرة : هو مثل الكوز . وهو في كل ذلك فارسي . ولكن صاحب اللسان ذكر للإبريق معنى آخر عربياً ، قال : « والإبريق : السيف الشديد البريق » (٣) ، وجارية إبريق : بارقة الجسم ، أو برّاقة « (٤) . ومنها « الاستبرق » : الديباج الغليظ : فارسي معرب وتصغيره أبيرق . وقال في المادة نفسها : البرق : دخيل في العربية وقد استعملوه وجمعه البرقان « (٥) ، عن الليث » .

(١) معجم مقاييس اللغة (برق) .

(٢) اللسان / برق .

(٣) نفسه ، عن كراع .

(٤) برّاقة ، عن الحياني ، (اللسان نفسه) .

(٥) هكذا ذكره دون الإشارة إلى مناه ، ولعله البرق للحمل فقد جمعه في موضع آخر

على أبراق وبرقان وبرقان . (اللسان نفسه / برق) .

وبما يدخل في هذه المادة (البيرق) (١) عند المتأخرين وهو الراية بالتركية أو الفارسية .

وقد وضع ابن منظور هذه الألفاظ موزعة في ثنايا المعاني العربية دون مراعاة لتقديم محلها أو تأخيرها .

ومن ذلك أيضاً مادة (س ج ل) فهي أصل يدل على انصباب شيء بعد امتلائه ، ومنه السَّجَل ، وهو الدلو العظيمة . يقال سَجَلت الماء فانسجل ، وذلك إذا أصبته ، والمساجلة : المفاخرة . والأصل : في الدلاء ، إذا تساجل الرجلان ، وذلك في تنازعهما يريد كل واحد منهما غلبة صاحبه . . . ومن ذلك قولهم : الحرب سجال ، أي مباراة مرة كذا ومرة كذا (٢) . فهذا كله عندهم عربي محض . لكن المادة نفسها تنطوي في المعاجم وكتب اللغة على أصل فارسي هو (سَجِيل) (٣) من « سنك » : حجر ، و « كل » : طيز . وعلى أصل لاتيني هو (سجنجل) للمرأة ، واللفظ مركب في اللاتينية من sexangulus أي المرأة ذات الزوايا الست وعلى أصل لاتيني آخر عند بعضهم هو (السَّجَل) بمعنى الختم Sigillum (٤) وسجلات من Sigillatum اللاتينية أيضاً لثياب كتان موشية ، وكان وشيها خاتم مزدان بصورة صغيرة (٥) .

(١) معجم حيم ١ / ٣١٢ . وغرائب اللغة العربية : ٢٧٢ ، أدبي شير : ٣٢ .

(٢) معجم مقاييس اللغة (سجل) .

(٣) أدب الكاتب : ٣٨٤ ، المغرب : ٥٣ و ٢٢٩ ، واللسان / سجل .

(٤) مختار الصحاح للرازي (س ج ل) وانظر المغرب : ٢٢٧ ، وغرائب اللغة

٢٧٨ ، وكلام العرب للكتور ظان : ٧٢ .

(٥) المغرب : ٢٣٢ ، وانظر غرائب اللغة : ٢٧٨ .

ومن مثل هذا مادة (ن ب ر) : ففيها الأصل العربي (الصحيح الذي يدل على رفع وعلو ؛ ونبر الغلام : صاح أول ما بترعرع . ورجل نبار : فصيح جهر . . . والتبر في الكلام الممز أو قريب منه . قال : وسمي المنبر لأنه مرتفع ويرفع الصوت عليه . . » (١) .

ويبدو أن المعنى في العبارة الأخيرة استحدث في جملة المعاني الإسلامية ، ويذهب اللغويون إلى أنه في الأصل من الحيشية manbar أي المقعد (٢) . وفي المادة أصل آخر من الفارسية هو « التبر (والجمع أنبار) أي أمراء الطعام ، قال الجواليقي : هو أعجمي معرب وان كان لفظه دانياً من لفظ « التبر » (٣) .

ونجد في مادة أخرى هي (ج ه ر) اختلاط الأصل العربي (اعلان الشيء وكشفه وعلوه كالجهر بالكلام والصوت الجهر . . . » (٤) بالأصل الفارسي جوهر (كَوهر) (٥) . والأمثلة كثيرة جداً (٦) .

ولقد شغلت هذه الظاهرة بال كثير من الدارسين المحدثين ، فأشار إليها أكثر من واحد منهم . ورأى فيها الدكتور رمضان عبد التواب عاملاً من عوامل نشأة (المشترك اللفظي) في العربية ، قال :

(١) معجم مقاييس اللغة (نبر) .

(٢) انظر في التطور التحويلي لبرجشتراسر : ١٤٧ ، وكلام العرب : ٧١ .

(٣) العرب : ٦٨ .

(٤) المقاييس : (جهر) .

(٥) انظر معجم حليم ٧٢٩ / ٢ .

(٦) منها أيضاً : (قرطس) و (هيكل) و (برج) و (الفردسة) و (كفر)

و (سرق) و (مسح) ، و (عوج) و (غفر) و (دون) و (أون) و (زوب)

و (قيل) و (برد) و (ذوب) و (رجم) و (سير) و (ادج) ، (أسر) ، (سطم) ،

(شكر) .

«ربما كانت اللفظة المقترضة تشبه في لفظها كلمة عربية ، لكنها ذات دلالة مختلفة . . . وقد حدث مثل هذا في العربية القديمة ، ففيها أن « السكر تقيض الصحو » وفيها أيضاً أن كل شق سُدّ فقد سكر ، والسكر : سد الشق والمعنى الأول عربي ، أما الثاني فهو معرب من الآرامية . . قال : وقد فطن إلى هذا شهاب الدين الخفاجي حين قال : « لا يضر المعرب كونه موافقاً للفظ عربي ، كسكر فإنه معرب ، وإن كان عربي المادة بمعنى أغاق » (١) .

ويدخل في باب هذه المادة أيضاً (السكر) (٢) المأخوذ من الفارسية عند الهندية أو السنسكريتية بالأصل ، وقد وضعوا (السكرجة) (٣) في الباب ذاته .

وهذه الإشارة تعني أن أثر الدخيل قد انتقل إلى الدلالة بعد المعاجم ، وتداخل الدلالة من تداخل الأصول ، وبمضي الزمن لن يكون من السهل معرفة أصل معنى اللفظ ، وهل اشتق من الأصل العربي للمادة فأنبى منه معنى جديد أم اشتق من الأصل الدخيل ؟ وسينجم عن هذا التداخل قضية

(١) ملخصاً عن « فصول في فقه العربية » لـ دكتور رمضان عبد التواب ص : ٢٩٠ - ٢٩١ وقد عالج من هذا النمط لفظة (الحب) و (السور) العربيتين ، والحب : الجرة والسور : الطعام بالفارسية ، وانظر من ذلك مادة (قصر) في بحث بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٢٥ ص ٦٦ سنة ١٩٦٩ ، وكذلك مادة (هرق) و (المهرق) للصحيفة بالفارسية في العدد نفسه ص : ٨٤ - ٨٥ .

(٢) انظر اللسان / سكر ، واللسان والانسان لـ دكتور حسن ظاظا : ١٠٨ .

(٣) انظر المعرب : ٧٥ ، ص ٢٤٥ ، قال : فارسية معربة ، وترجمتها : مقرب الخلل . وقد تكلمت به العرب ، وانظر اللسان / سكر .

تصبح مثار جدل كالذي يقوم بين اللغويين منذ القديم حول أصالة الألفاظ وعجمتها ، إذ بالقدم وكثرة الاستعمال وإلف الناس للألفاظ لن يكون الإقرار بعجمتها سهلاً وكثيراً ما اعتمد اللغويون المحافظون من العرب على هذه النقطة في تقي العجمة عن ألفاظ وردت في القرآن الكريم أو الشعر القديم . من مثل ذلك ما وهم فيه ابن جني حين ربط بين كلمتي المسك والصوار ذاهباً إلى أن كلا منهما يجذب حاسة من يشمه أي أن المسك في رأيه إنما سمي كذلك لأنه يمस्क بحاسة الشم ويحتذبها ، ويتخذ ابن جني دليلاً على قوله من كلمة المسك بالفتح ، ومعناها الجلد ، لأن الجلد يمस्क ما نحتته من جسم (١)

وربما قيل هذا دون أن يماري فيه أحد لولا اتفاق المتأخرين على فارسية اللفظ . ولعل سبب ذلك كله تفكيك المادة اللغوية أو تقطيعها على ثلاثة أوجه :

١ - بتغيير معالمها الكاملة، في البناء والصوتية ، بتعريبها أو إلحاقها بالصيغ العربية .

٢ - بدمجها بالأصل الثلاثي أو الرباعي للمادة العربية ، دون إشارة مميزة لها بصفتها دخيلة ، ودون فرز أو فصل لها على حدة .

٣ - بتجريدتها من زيادة مفترضة أو متصورة على الرغم من الإجماع على أن أحرف الكلمة الدخيلة كلها أصول . بل إن الخفاجي لينص على إبقاء المركب في لغته نحو « شهنشاه » كما هو ، يقول :
« اعلم أنّ المعرب إذا كان مركباً أبقى على حاله لأنه سماعي ،

(١) انظر دلالة الألفاظ للكتور ابراهيم أنيس : ٦٥ .

فلا يجوز استعمال أحد أجزائه » (١) فكيف يقبل تجزيء الكلمة الواحدة ؟

إن الخلل غير خاف في وضع لفظة دخيلة تحت أصل ثلاثي ، لأن هذا من خصائص العربية ، ولكنهم - حتى في العربية - يضيّقون على أنفسهم بهذا التقييد الصارم كما يرى الدكتور كمال بشر حيث يقول : « ادعاهم أن أصل قال قول وباع بيع وغزا غزو . . هو خضوعهم لمنهجهم العام وهو سيطرة فكرة الأصول على أذهانهم ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة أو تحت نظام واحد من البحث . فإذا لم تنطبق القاعدة انطباقاً تاماً على بعض الأمثلة ، فإنهم يحاولون إرجاع كل فعل ثلاثي مجرد إلى النموذج الأساسي « ف ع ل » فإن وافقت الصيغة الوزن فبها ونعمت وإلاّ وجب أن تفسر تفسيراً ما حتى تخضع لهذا القانون » (٢).

ولو أغفلنا هذه الملاحظة القيمة في المجال الاشتقائي العربي لبدت الحقيقة أنصع في اللغات الأخرى التي قد يصل عدد حروف اللفظ فيها إلى عشرة أحرف ، ولا زيادة فيها سوى لاحقة أو سابقة من حرف أو حرفين ، ولبداً جلياً انتفاء الأصل الثلاثي لها ، فكيف يمكن إرجاعها إلى « النموذج الأساسي (ف ع ل) على وفاق قانونهم .

ثم إن هذا التجريد للدخيل يفضي بنا إلى متاهة (تعدد الاحتمالات) في الوقوف على موضع اللفظ من المعاجم ، إذ ما الذي يمنع من وضع لفظة (الابنوس) تحت جذر (اب ن) أو (ب ن س) - كما وضعها

(١) شفاء الغليل : ١٠ .

(٢) دراسات في علم اللغة - القسم الثاني : ١١٢ .

ابن منظور — أو « ا ب ن س » وفق سنن العربية ومسلك بعض المعجمين ؟
وربما وضعت (ابنوس) كاملة بحروفها كدأب بعض المشتغلين بالمعاجم
الحديثة المتأخرة في تصنيف ألفاظ الدخيل ، أو كما صنع الجواليقي
والخفاجي وغيرهما من مؤلفي كتب العرب والدخيل ، وهو الأسلم
والأقرب إلى الصواب ، كي لا يجد المتخصصون بذلك التجريد عتاً
ومشقة في التماس الدخيل في المعاجم التي تأخذ بنظام باب الحرف وفصله ،
أو معاجم الأبنية ، فما بالك بغيرهم من شدة العربية والساعين إلى تعلمها .



د - الدخيل والقواعد العربية :

بعدما جهد اللغويون الأوائل في جمع اللغة مستقاة من مصادر عربية خالصة ، عكفوا عليها يتدارسونها ليستنبطوا لها القواعد العامة المطردة ، ويضعوا الضوابط الأساسية التي يرجع إليها ويستهدي بها من يليهم فيما التبس عليهم من مسائلها ومعضلاتها ، صوناً لها من الفساد وإبقاء على أصولها وخصائصها متماسكة وواضحة ، فكان القدر الأعظم من تلك القواعد محل اتفاق وقبول فيما أقيمت عليه من مادة لغوية ، وكان قدر منها غير يسير موضع خلاف وجدل بين اللغويين والنحاة بما انطوى عليه من حالات خروج على القياس أو من مادة دخيلة .

ولم يجد اللغويون الأقدمون مفرأ من تدبر الدخيل الذي صادفهم في تضاعيف المادة العربية ، فكانوا من أمره أمام حلين :

- فرزه وإهماله أو استثنائه من تطبيق قواعد العربية عليه .
- أو تقعيده على ما يوافق العربية في سننها وطبائعها . وهذا ما ارتضوه .

فما انقاس على أقيستهم ، أو ما انقاد لهم منه مضى دون فضل قول . وما بدا منه متأبياً على طبائع العربية أحوجوا في أمره إلى الإيضاح والتعليل فبحثوا له عن القوالب العربية التي تناسبه ليستقر فيها . ولكن ، هل كان من السهل الوقوع على تلك القوالب ؟

إن ما سلفت الإشارة إليه من اختلاف أصول اللغات وأصواتها

وقوانينها ، وما ذكرناه من شذوذ أبنية الدخيل وتعدد لها ليرجح صعوبة ذلك ، فالبناء الشاذ سيحتاج إلى قاعدة شاذة ، وتعدد لغات اللفظ سيتطلب تعدد الاجتهادات والأحكام ، وكل هذا سيستدعي الحجة والدليل المستخلصين من العربية وحدها . وقواعد العربية بنيت على السماع والقياس ، لكننا الدخيل لم يسمع من العرب الخالص في البوادي ، ولذا فلم يكن أمامهم لتفعيده إلا القياس في المرتبة الأولى ، وهو ما اعتمدوا عليه في الحالات المختلفة من معالجة الألفاظ الأعجمية الدخيلة إلى جانب اعتمادهم على التأصيل والاستنتاج والاجتهاد الذاتي المبني على الدربة والممارسة ، والذي انطوى على قدر غير قليل من التحايل والتكلف .

ومن أمثلة أخذهم بالقياس في تفعيد الدخيل ما قيده الجواليقي عن أبي علي (الفارسي) قال :

« وقياس همزة (أيوب) أن تكون أصلاً غير زائدة ، لأنه لا يخلو أن يكون (فَيَعُولاً) أو (فَعُولاً) فان جعلته (فَيَعُولاً) كان قياسه — لو كان عربياً — أن يكون من الأوب مثل (قَيِّوم) . ويمكن أن يكون (فَعُولاً) مثل (سفود) و (كلوب) وإن لم يعلم في الأمثلة هذا ، لأنه لا ينكر أن يجيء العجمي على مثال لا يكون في العربي . ولا يكون من (الأوب) وقد قلبت الواو فيه إلى الياء ؛ لأن من يقول (صَيِّم) في (صَوْم) لا يقلب إذا تباعدت من الطرف ، فلا يقول إلا (صَوَام) . وكذلك هذه العين إذا تباعدت من الطرف وحجز الواو بينه وبين الآخر لم يجز فيه القلب » (١) .

فتأمل كيف تفسد روح القياس وتشيع في كل عبارة ، مسيطرة على فكرة التعميد من البدء في القطع بأن اللفظ لا يخلو أن يكون كذا . . أي لا يخلو أن يكون ذا وزن قياسي ، إلى التماس وزن نظير له بأية وسيلة كقيوم أو سفود وكتوب إلى رد هذا القياس نفسه ولو كان أصلاً بواوين قلبت أولاهما إلى الياء لأنه لا يصح ، إذا ما قيس على مثال عربي آخر تباعدت فيه الواو من الطرف ، وحجزت الواو التالية لها بين هذه الأولى والآخر . فكان المسألة تعجيب القوالب المحتملة لهذا الحجم لإلباسه واحداً منها .

ومنه قول الخفاجي في « قَرَبُوس السرج » هو :

« بسكون الراء ضرورة ، لا يجوز في الاختيار ، لأنه ليس لنا فعلول الا أحرف : (صَعْفُوق) : قوم باليمامة ، و (زَرْنُوق) : ما بينى على البئر ، و (برشوم) : نخلة ، و (صندوق) ، وحكي ضمها . لكن أبا زيد حكى فيه قَرَبُوس بالسكون في السعة » . (١)

وهنا أيضاً نقع على فكرة القياس التي يرى الخفاجي فيها لزوم لفظة (قربوس) الدخيلة (٢) لوزن (فعلول) بفتح العين : ويعتبر إسكانها ضرورة ، وهذه الضرورة متأية من قلة النظائر العربية لهذا الوزن ، وإذا

(١) شفاء الغليل : ١٧٦ .

(٢) القربوس هو : حذ السرج ، وهما قربوسان والعامية تسمي به الخشبة الصغيرة القائمة في مقدم السرج : (انفراد اللغوية للأب هنري كوس لامنس اليسوعي ١ / ٢٩٧) . وهو معرب عن اليونانية $\kappa\rho\beta\acute{o}\varsigma$ ، أي : تحت ، أساس ، وهو بالتحديد القسم الأمامي من السرج ، والقسم الخلفي منه يسمى : (قربوس وراني) . والذي يلفظ في العامية قربوس (بإسكان الراء) لا يقال في الحقيقة إلا جوازاً عند الضرورة الشعرية . انظر : R. Dozy : T. II, p: 331 .

كان الناس قد نطقوا اللفظة بتسكين العين وأخذت عنهم بهذا النطق فتعيدها به من باب السعة والضرورات ، وإنما الأسلم أن تكون مقيسة على أمثلة مطردة عندهم ، أي يبقى المعيار السليم في تعريب اللفظ أن يخضع لفكرة القياس محللاً بأمثلة عربية ، قليلة أو كثيرة .

ومن مظاهر التكلف والاضطراب في تععيد الدخيل بحثهم عن وزن أو أصل لللفظة « تنور » التي تباينت آراء العلماء فيها .

ففي أصلها ذكر الجواليقي عن ابن دريد أن التنور فارسي معرب (١) . وأكثر المفسرين على أن الكلمة أعجمية (٢) ، وإلى ذلك ذهب أبو منصور الأزهري (٣) ، والثعالبي (٤) ، والأصمعي وابن سيده (٥) ، وبعض المحدثين (٦) .

وفي تعييدها نقل ابن جني أن وزن التنور « تفعول » من النار ، ثم قال : « ونعوذ بالله من عدم التوفيق . . . ولو كان تفعولاً من النار لوجب أن يقال فيه : « تنور » ؛ كما أنك لو بنيت من القول لكان : تفعولاً ، ومن العود : تعووداً . وهذا في نهاية الوضوح . وإنما تنور :

(١) انظر المغرب ص : ١٣٢ وحاشية ٣ للعلامة المحقق أحمد محمد شاكر .

(٢) الموضع السابق نفسه .

(٣) اللسان (نر) .

(٤) الزهر ١ / ٢٦٨ ، ١٠ / ٢٨٠ .

(٥) مجلة المجمع دمشق مجلد ٢٣ / ج ٣ ص : ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٦) انظر مجلة مجمع دمشق (الموضع السابق) . وانظر شفاء الغليل : ٥٩ . و « كلام

العرب » للدكتور حسن ضاظا ص : ٧١ وقد ذكر أقوالاً مختلفة في أصلها ونسبتها ثم رجح أن مصدرها المراق القديم لتوسمهم في استخدام النار قديماً هناك ، وانظر هذه التفاصيل في كتابه : « الساميون ولغاتهم » : ١٤٨ .

فَعَوَّلَ من لفظ (ت ن ر) ، وهو أصل لم يستعمل إلا في هذا الحرف ، وبالزيادة كما ترى . وأضاف : « ويقال إن التنور لفظة اشترك فيها جميع اللغات من العرب وغيرهم فإذا كان ذلك فهو وطريف . إلا أنه على كل حال فعَوَّلَ أو فنَعَوَّلَ » (١) .

ونقل الزمخشري عن أبي الفتح الهمداني : « كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ (نَوَّارٌ) فَاجْتَمَعَ وَآوَانٌ وَضَمَّةٌ وَتَشْدِيدٌ ، فَاسْتَقْبَلَ ذَلِكَ فَقَبِلُوا عَيْنَ الْفِعْلِ إِلَى فَائِهِ فَصَارَ (وَنُورٌ) فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَآوِ تَاءً » (٢)

ونقل الألويسي عن ثعلب أن وزنه (تفعول) من النور وأصله (تنوور) فقلبت الواو الأولى همزة لانضمامها ، ثم حذفت تخفيفاً ، ثم شددت النون عوضاً عما حذفت » (٣) .

فأبن جني يدفع وزن (تفعول) ويرفض قياس تنور عليه ، ويرى أن وزنه فعَوَّلَ من (ت ن ر) وللتدليل على صحة هذا الوزن تمثل بأصليين عربيين قاسه عليهما وإن نص على أنه (أصل لم يستعمل إلا في هذا الحرف) و (لفظة اشترك فيها جميع اللغات من العرب وغيرهم) . ومع ذلك توصل إلى إيجاد الوزن (الموفق) بأقيسة وأدلة عربية ؟

ولا يتثبت من صلاح هذا القلب كلفة فيقترح للتنور وزناً آخر هو (فنعول) من مادة (ت و ر) غير المستعملة عندهم أيضاً ، فيكون بهذا الاختيار المتردد قد عيّن له أصليين غير معروفين في العربية هما

(١) الخصائص (ملخصاً) : ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٢) الفائق للزمخشري : ١٣٧ .

(٣) العرب : ١٣٢ حاشية ٣ .

(نور ، تور) بعد أن رفض أن يكون الأصل (نور) مع أنه الأقرب إلى مذهب القدماء، إذ يرجع اللفظة إلى أصل عربي ، أي بافترض اشتقاق الكلمة من النار أو النور . وهو الأصل الذي ارتآه الهمداني بقبوله وزن (نوور) مع تكلفه .

والوزن الثاني الذي اختاره ابن جني لا يعدو أن يكون رصيذاً احتياطياً إلى جانب (ت ن ر) من باب التخمين وتعدد الاحتمال لأنه لم يعلل قبوله به ولم يفصح عن أصل اشتقاقه ، ولعله أن يكون من : (ورى الزند) إذا خرجت ناره بتقدير الأصل (ت و ر) بإبدال التاء واواً واعتبار النون زائدة ، فيكون « فنعولا » . ولكنه لم يشر إلى ذلك ! وغير خاف أيضاً ما في قول الهمداني من العمل لإرجاع اللفظة إلى العربية وصبتها في أوعيتها باستخدامه مصطلحات اللغة العربية من (تشديد) و (استتال) و (قلب) و (إبدال) ليثبت ما افترضه من أن الأصل (نوور) . ومثله ما اصطلاح عليه ثعلب من (الحذف) و (العوض) عن المحذوف ليثبت أن الأصل (تنوور) . دون أية إشارة من أحدهم — جميعاً — إلى الحكمة من مجيء اللفظة بهذه الصيغة غير المؤلفه في العربية . حتى يمكن ترجيح اختيار الأصل من (ت ن ر) أو (ت و ر) ، أو : (نور) ، أو (نار) واعتباره الأقرب إلى الصواب .

ولكن هذا كله عمل صناعي يسعون به إلى إخضاع اللفظة لطبيعة العربية بطريق القياس الذي لا يخلو من التكلف والحاجة إلى الدليل المقنع والحجة السليمة المعتمد بها ، على الرغم من تصريح الفريق الأعظم من القدماء والمحدثين بعجمة اللفظة .

ولو أن القدماء نظروا إلى الأمر من الجهة الصوتية ، أو من جهة

الإلحاق بالعربية واتفقوا على وزن موحد بهذا المسلك لكان أسلم لهم في أغلب الظن ، ولكانوا أراحوا أنفسهم من كل هذا العناء والتريّد كما أراح الأصمعي نفسه حين قال :

« الروزن فارسي ، لا أقول فيه شيئاً » (١) .

أو كما قال ابن فارس : « الخندريس ، وهي الخمر ، يقال : إنها بالرومية ، ولذلك لم نعرض لاشتقاقها » (٢) .

وشبيه بهذين القولين ما ساقه الزبيدي في لفظة (الرساطون) قال : « وزنه (فعلاون) وقد أهمله الجوهري والليث ، وقال الأزهري هو (الخمر) بلغة الشام . . . قال : وكانها رومية دخلت في كلام من جاورهم من أهل الشام . قال شيخنا : وإذا قيل بعجمته فمن أين الحكم على وزنه وأصالة بعض الحروف دون بعض ؟ فتأمل وتذكر ما أسلفناه في الألفاظ الأعجمية » (٣) .

وهذا ما ينبغي الأخذ به قبل المسارعة إلى اقتراح الأصول والأوزان للألفاظ الدخيلة من المادة العربية ، ثم سن قواعد عربية لها بعد ذلك ، وتطبيقها عليها بتعمل وتمحل وتعسف لا يستقيم ولا يطرد .

ولقد غالى ابن جني في هذا الميدان حتى طبّق مسلكه على توهم أبعد مما سبق حين ألحق الدخيل بالدخيل وقاس أحدهما على الآخر ، قال :

-
- (١) انظر المعرب : ٢١٢ . والروزن : الكوة في أعلى السقف . وقال الأصمعي في السرقين أيضاً : « لا أدري كيف أقوله » . المعرب : ٢٧٤ . واللفظتان معربتان من الفارسية .
- (٢) المقاييس : ٢٠٢ / ٢ .
- (٣) تاج العروس (رساطون) .

« فإن قلت : فقد قال (أبو علي) في طومار (١) : إنه ملحق بقسطاس (٢) ، والواو كما ترى بعد الضمة ، أفلا تراه كيف ألحق بها مضموماً ما قبلها . قيل : الأمر كذلك ؛ وذلك أن موضع المدّ إنما هو قبل الطرف مجاوراً له ؛ كألّف (عماد) وباء (سعيد) وواو (عمود) . فأما واو طومار ، وباء ديماس فيمن قال دياميس فليستا للمد ؛ لأنهما لم تجاورا طرفه . فلو بنيت على هذا من (سألت) مثل طومار وديماس لقلت : سؤال وسيثال . فاذا خففت الهمزة وألقيت حركتها على الحرفين قبلها ، ولم تحتشم ذلك ، فقلت : سؤال وسيال ، ولم تجرهما مجرى واو (مقروءة) وباء (خطيئة) في إبدال الهمزة بعدهما إلى لفظهما ، وادغامك لياهما فيها ، في نحو مقروءة وخطيئة فلذلك لم يقل في تخفيف سؤال وسيثال : سؤال ولا سيال . فاعرفه » (٣) .

ويكون ابن جني قد عكس الآية فيما عرض له وجري على نقيض العرف بإلحاقه اللفظ الدخيل (طومار) بنظيره من الدخيل (قسطاس) ظناً منه أن (قسطاس) عربي ثم راح يجري على نظير مفترض لهما اصطلاحات القياس العربي كالمدة والتخفيف وتبديل الحركة والإدغام ليسوغ هذا الإلحاق . ولم يحتشم أن يقرر أن واو طومار وباء ديماس

(١) الطومار : الصحيفة ، وفيه لغة أخرى : (طامور) . انظر المغرب : ٢٧٣ ، واللسان / طمر .

(٢) القسطاس : الميزان ، رومي مغرب . ويقال : (قسطاس) : بضم القاف وكسرهما وبالسین بدل الصاد وقطار ، وقسطان (المغرب ٢٩٩) و (٣١١) ، وفي غريب القرآن : بلغة الروم (ص ٢٠٠) .

(٣) الخصائص : ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ . وانظر مثل هذا في قياسه تجفاف على قرطاس وكلاهما دخيل « انظر ص ٢٣١ ج ١ » .

— مجموعاً على دياميس — ليستا للمد ، و (ديماس) أيضاً دخيلة . (١)
 وجمعها إلخاق صناعي مخترع أو محدث إذ لا وجود له في أصله
 الأعجمي ، ولا لصيغته في الأصول العربية إلا في نحو قولهم «ريبال»
 للأسد (٢) . وهو عند الفيروزابادي بالهمز من الرباعي (رأبل) (٣) .
 ثم إن هذا الإلحاق في جملة قلق وغير منقاس لأن (طومار) في
 المعاجم من (طمر) فوزنه (فوعال) و (قسطاس) في (قسط) فوزنه
 (فعلال) بكسر فائه وضمها ، تبعاً للغتية ، و (فعلان) تبعاً للغته الثالثة
 (قسطان) . وديماس في (دمس) فوزنه فيعال . فأين الموقى من الاضطراب
 والحيرة ؟ والألفاظ كلها دخيل ؟ وما قيمة الإلحاق هنا ؟

إن ابن جني إن استطاع البحث والتعميد والتعليل والقياس في العربية
 فلا نه عالمها المقدم المشهود له بمعرفة أصولها وأسرارها ومنطق تصريفها ،
 أما الأعجميات فسَيَبْقَى أمرها على ألسنة العرب كما سمعها منهم
 دون أن يستطيع لها تبديلاً أو تعليلاً صائباً لتوافق العربية ، بلهله وغيره
 من قرنائه بأصول اللغات الأخرى — على ما نقل عنهم — ، ولعل الأصلح
 — كان — الاكتفاء بالمنهج الوصفي كفعل غيره . لتفادي التداخل في
 «قواعد» اللغات بصورة خاصة .

إن الاجتهاد في القياس الذي شغل به القدماء بحثاً عن حقائق مطردة
 مقنعة في تعريب الأعجمي كان محل اطمئنان مغالي فيه أفضى ببعضهم إلى
 سلسلة من التقديرات المتكلفة التي خلفت وراءها أثراً سلبياً في قواعد

(١) سلفت الإشارة إلى لفظة «ديماس» ص : ١٦٠ .

(٢) انظر ديوان الأدب الفارابي ١ / ٣٧٤ .

(٣) القاموس المحيط : (رأبل) .

العربية بما تضمنته من إفاضة في الاختبار والاحتمال وحيرة في إدراك دقائق تفاصيل هذه اللغة عند لاحقيهم ، وخاصة عندما اتسعوا في هذا المذهب فعمّموه على الأعلام الأعجمية بعد الألفاظ . من أمثلة ذلك ما ساقه الفيروز ابادي في مادة (موه) ، قال :

وهـ « ماهان » اسم وهو إما من هوم أو هيم فوزنه لَعَفَان ، أو وهم فَلَعَفَان « أو من هَمَا فَعَلَفَان ، أو وَمَه فَعَفَلَان ؛ أو نَهَم فَلَاعاف ، أو من لفظ المهيم فَعَا فال ، أو من مَنَه فَعَالاع ، أو من نَمَه فَعَالاف ، أو وزنه فَعَلَان (١) . وقال الجواليقي :

وهـ هامان : اسم أعجمي . وليس ؛ (فَعَلَان) من « هومت » ولا من « هام يهم » (٢) . فهذا متشابه في البطلان والترك بعضه من بعض وأدعى إلى الرغبة عنه من الرغبة فيه .

ولقد شغل النحاة في تصريف وزن كثر دورانه على الألسنة وكثر القول فيه في مواضع متعددة هو وزن « فيعال » كديباج « ودينار وقيراط وديماس الذي أشرنا إليه قبل قليل . وملخص آرائهم فيه أن أصله « فعَال » بكسر أوله وتشديد ثانية ، أي نحو « دنَار » (٣) . واختلفوا في يائه فقليل زائدة وقيل ليست بزائدة . وعللوا زيادتها بأنها (عوض) (٤) عن أحد

(١) القاموس المحيط (موه) .

(٢) العرب : ٣٩٨ .

(٣) دينار من اللاتينية Denarium نقد روماني ذو عشر وحدات . انظر : فرائد

اللغة ٩١ ، غرائب اللغة : ٢٧٨ ، العنبي : ٣٠ ، النقود العربية وعلم النميات للكرملي :

٢٥ والعرب شفاه القليل واللسان : (دثر) .

(٤) مخلوط (تحرير التنبيه للنووي الورقة / ٢٧) .

الحرفين أو (أبدلت) (١) من أحد المضعفين ، أو (قلب) (٢) أحدهما ياء أو صحت أكثر من أصلين (٣) . والحجة في ذلك أنها تحذف في الجمع ، والجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، كما احتجوا بعدم زيادتها بأنها تبقى في الجمع أيضاً لأنهم كما قالوا دبابيج ودواوين ، قالوا : دبابيج ودواوين (٤) . والقرينة التي استندوا إليها في القول بزيادة الياء تكمن في العبارة المتوارثة : « لقولهم في الجمع دنانير وقراريط . . . فإلى من يرجع الضمير في (لقولهم) ؟ لا شك أن المقصود العرب الذين نطقوا بهذا الجمع على هذا الوجه . ولا شك أيضاً في أنهم نطقوا به على غير علم بأصله في لغته . وإذا كانت العبرة هنا في السماع من العرب بعد التعريب فإن حذف الياء من الجمع كان لعل صوتية نطقية يختارون فيها الأسهل ، لا لعل تأصيلية ، ثم إنه لم يسمع عنهم اطراد الجمع في نظائر هذا الوزن . فبعضه يجمع على (فعاعيل) نحو دنانير جمعاً لدينار ، وبعضه يمتنع نحو بطاطير جمعاً لبطار ، ويجمع بعضه على (فياعيل) نحو دبابيج جمعاً لديجاج ، وبعضه يمتنع نحو قياريط جمعاً لقيراط . فهل ذلك لعل صوتية تتصل بتجاور الحروف ، أم لعل صرفية تتصل بالجمع وجمع الجمع ؟ وقد انفرد (الديماس) من بين هذه الأمثلة بجمعه حصراً على دياميس إذا كان مفتوح الدال - فيخرج عن هذا الوزن - وعلى دماميس تقييداً إذا كان مكسور الأول كهذه الأمثلة .

(١) الزينة ١ / ٧٩ ، القاموس المحيط (دثر) النقود العربية وعلم النميات : ٢٥ .

(٢) اللسان / دثر .

(٣) على ما نقل صاحب « الفيصل في ألوان الجوع » (عباس أبو السعود) ص : ٣٠٩ .

(٤) تحرير التنبيه (الموضع السابق) . سر الليال في القلب والإبدال للشدياق : ١٠٧ ،

وانظر الشاهد عليه في اللسان (دون) المزهر : ١ / ١٤٣ .

والدليل الذي اعتمدوا عليه في كون أصل دينار : « دنار » دليل ضعيف ، لأنه كما جاز الفرض بأن النون قلبت ياء في المفرد يجوز الفرض أن جمع دينار في الأصل ديانير ثم قلبت الياء نوناً - فرض مقابل فرض - وهما متساويان في الصحة وعدمها . وقولهم إن أحد المضعفين قلب ياء لثلاً يلتبس بالمصادر التي تجيء على فعال نحو كذاب ، قول في غير محله لأن المصدر على فعال نادر لا يخيف ، وعلاوة على هذا فإن دنار يستحيل أن تلتبس لأنه لا يوجد فعل دنر (١) . وهذا افتراض صناعي مبني على افتراض النحاة السابق وإلا ففي الحقيقة أن الياء لم تحذف ولم تقلب فصوتها موجود في Denarium أو Denarius اللاتينية ودياك الفارسية و Keration اليونانية (٢) وقد جاءت هذه الألفاظ ونظائرها في النصوص العربية والنطق العربي بالياء . ونعيد التذكير بأن أحرف الدخيل كلها عندهم أصول ، وعلى ذلك فلا حجة البتة عند النحاة في ادعاء أصل هذا الوزن (فعال) نحو قراط ، بحذف الياء !

صفوة القول : إن تقعيد الأعجمي بالأسلوب نفسه وبالحجج والقرائن والمصطلحات العربية ذاتها لا يخلو من الخلل والمثالب ، ولا يسلم توجيهه فيوافق قواعد العربية إلا في أمثلة نادرة من المشتركات اللفظية أو ذات النطق المتماثل : Homophone

ومن مظاهر تقعيد الدخيل أيضاً ما سنوه من الأحكام لبعض حروفه في الحذف والإبدال والعوض وما يشبه ذلك فكانت في معظمها مبنية على

(١) وانظر ثذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي ١٥٩ ، ومجلة مجمع دمشق مجلد ٤٠ ص ٣٧٨ - ٦٧٩ .

(٢) انظر تفسير الألفاظ الدخيلة للعنسي : ٦٠ ، غرائب اللغة العربية : ٢٦٧ . ويعني جزءاً من ٢٤ وكان القدماء يزنون الذهب بحبة الخرنوب ، وهو ما تعنيه اللفظة في الأصل . أي قراط

المثل الواحد بنفسه أو مقيساً على نظيره العربي ، أي لم يكن لها صفة التعميم
أو السعة . فقد جاء من ذلك في المعرب (عن ثعلب) قول سيبويه :

« الهاء في زنادقة وفرازة عوض عن الياء في زنديق وفرزين » (١) .
وقال ابن جني :

« لما حذفوا ياء فرازين ، عوضوا منها الهاء في نفس المثل فقالوا :
فرازة . وكذلك لما حذفوا فاء عدة عوضوا منها نفسها التاء » (٢) .

ولا يستند هذا التفسير إلى حجة لغوية مقنعة . وخاصة في ميدان
القواعد . وقد يكون مقبولا فيما يسمونه « توازن القوي » في المدلول
السيامي ، أو في إطار قانون (لافوازيه) عن الطبيعة . لكن هذه الأحرف
— الهاء في فرازة وأشباهاها ، والتاء في عدة — ما علاقة بعضها ببعض
وعلاقة مواضعها من التركيب حتى يكون بعضها من بعض عوضاً ؟
ولماذا قيس « فرازين » وهو دخيل ، على عدة العربية ولم يقس على نظيره
« قنديل » من الدخيل وقد قالوا فيه وفي زنديق معاً : « إن كان حرف
اللين ياء صحّ وبقي على حاله كقنديل وقناديل وزنديق وزناديق » (٣) .
فهذه قاعدة ، والعوض حدس وتخمين يحاولون جعله قاعدة . ولكن ممّ

(١) المعرب : ٢١٥ . والفريزين من قطع الشطرنج ، يلي البياذقة . والزنديق : الكافر ،
وهما معربان .

(٢) الخصائص : ١ / ١١٣ - ١١٤ .

(٣) انظر « الفیصل فی ألوان الجموع » ٩٠ - ٩١ ، وأيضاً : ١٧٤ - ١٧٥ في
قنديل ودھليز وزنديق وبطريق .

تكون الهاء عوضاً في : « شمامسة وأساقفة » ولا ياء فيها أصلاً ؟ (١)
وممّ تكون عوضاً في « طيالة » وفيها ياء لم تحذف ؟ (٢)

الظاهر أن هذه الهاء لا تعدو أن تكون مؤشراً صوتياً على تعريب هذه الألفاظ الدخيلة وتقريبها من نظائرها العربية نحو : (مناذرة ، غطارفة ، غساسنة) . أو هي من تعود الناس على نطقها في هذه الألفاظ وأمثالها . وإضافتها هنا استجابة نطقية تلقائية لهذه العادة الراسخة وقياس على النظائر . كما يفعل الأطفال عندما يتعرفون جمع مفردة ما ، فإذا ما عرض لهم نظير أو قريب منها لا يعرفون جمعه جمعوه كالسابق فقد يقولون في جمع (قرصان) . قراصين قياساً على بستان الذي ملكوا جمعه على بساتين . وربما كانوا في هاء فrazنة كذلك يقيسون ما ذكرنا من الألفاظ العربية ، أو هي مما يسمى في الفرنسية الاضافة الصوتية Comphement phonetique ، ولا صلة لذلك كله بالعوض .
ويقرب من هذا ما ساقه المبرد من قواعد الزيادة في الحروف حيث قال :

« وأما الياء فتزاد رابعة في مثل قنديل ودهليز » (٣) . وقال في موضع آخر :
« وأما النون فتلحق في أوائل الأفعال . . كقولك : نحن نذهب ، وتلحق ثانية مثل : منجنيق وجندب » (٤) .

-
- (١) انظر ما يشبه هذا من ابدال الياء لجعل الكلمات على أوزان كلمات أخرى :
« المنهج الصوتي للبنية العربية » للدكتور عبد الصبور شاهين : ١٩١ في نحو طيبي وطوبي ،
أو إدخال الحرف مثل بيطر ، والأصل عنده (بطر) ص : ٧٥٠ ولتكرير الحرف كما في جلبب وهي عنده من جلبب ص ٧٤ .
(٢) انظر المغرب ص : ٢٧٥ .
(٣) كتاب : المتعصب : ٥٧ .
(٤) نفسه : ٥٩ .

ونل هذا من توهم أصالة اللفظ في العربية إذ أن أحداً من النحاة لم يزدها في لغتها الأعجمية فهي في قنديل ودهليز ومنجنيق أصلاً . وهي في هذه الألفاظ في العربية نطقاً . لأنهم بهذه الصيغ سمعوها ، فما من أعجمي ، ولا من عربي زادها ، أو ألقها ، إلا اقتراضت النحاة .

واختلفوا في زيادة الميم أو أصلتها في (مثليل) فعدّها بعضهم زائدة واعتبر أصلتها من التوهم والقياس الخاطيء كابن جني (١) ، واعتبرها بعضهم أصيلة لما نقل عن أبي عبيد من قولهم : تمندلت بالمنديل ، (٢) كما حكم الزبيدي بزيادة النون في « قرنفل » (٣) وأصالة الهمزة في « اصطلب » (٤) . والأمثلة من هذا كثيرة جداً (٥) .

ولا يخفى أن الجزم بزيادة حرف أو حذفه أو إبداله أمر ينبني عليه تغييرات لاحقة في مشتقات المادة وفي جمعها ونسبها وتصغيرها ومختلف حالات استخدامها وفق موقعها من درج الكلام ؛ لأنها لن تماثل العربية وتوافقها

(١) الخصائص : ١ / ١٢٠ .

(٢) انظر : « لحن العامة في ضوء الدراسات النحوية الحديثة » للدكتور عبد العزيز مطر ، ص ٢٦٥ ، وكتاب القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب « ص : ١٤١ . والمنديل : نسيج يسمح به العرق وغيره من اللاتينية Mantele أو Mantile وتال الأخيرة خاصة على المنشقة ، أو نسيج قطعي أو قطعة من النسيج تستخدم لأغراض مختلفة . انظر : R.Dozy : T.ll.p:66١ وغرالب اللغة العربية : ٢٨٠ .

(٣) لحن العوام ص ٦٤ . والقرنفل باليونانية (خاريوفيلون) *καραύφελον* عن لغات الهند الجنوبية *Kirambu Karmpu* . ويذهب البعض إلى أن الكلمة سارت من اليونانية إلى الهند الجنوبية عن طريق العربية . انظر معجم الألفاظ الهندية ص : ١٣٧ مجلة اللسان العربي مجلد ١٠ ج ١ .

(٤) لحن العوام : ١٣٣ ، وشذا العرف للحملاني : ١٤٧ .

(٥) انظر المعرب : ٦٦ ، ١١٤ ، ١٢١ ، وكتاب سيويه ٢٣٦ / ٤ ، ٣٠٩ / ٤ ، وشذا العرف : ٦٩ ، ١٤٧ . ودراسات مقارنة في المعجم العربي ص : ١٤١ .

في كل هذا ، كما لن توافق الأمثلة التي قست عليها من العربية ، لأن اللفظة الدخيلة غير صالحة - أساساً - لأن تحل محل اللفظة العربية ، حتى قبل افتراض الزيادة أو الحذف أو الإبدال ، لذا فمن المنتظر بعد هذا المسلك منهم أن تمن الصورة في الغموض والتعقيد حتى ليست على العلماء توجيهها وتعليلها .

وربما رأى البعض أن في ذلك تقريباً لللفظة الدخيلة من أنساق العربية وفصائلها ، أو حرصاً من العلماء على إخضاع كل ما دخل العربية للضبط والتعقيد كي لا يخفى على القوم شيء مما في لغتهم ، ولا يبقى لفظ محل تساؤل أو حيرة . لكن التطبيق والاستعمال لم يؤديا إلى تحقيق هذا الغرض بل فتحا الباب واسعاً لمزيد من التساؤل والحيرة والاضطراب .

ولقد حاول اللغويون الأقدمون إخضاع الدخيل لقواعد التصغير في العربية تمشياً مع بقية ألوان التعقيد ، وسعيًا إلى معرفة ما فيه من الحروف الزائدة والأصيلة ، لأنه بالتصغير - كالجمع - ترد الأشياء إلى أصولها . ولم يكن الأمر في هذا بأقل اضطراباً مما سبق ، وذلك لأن قواعد التصغير في العربية نفسها غير ثابتة أو مطردة ، بل هي متغيرة تحكمها الأمثلة أكثر مما تنقاد لها أو تخضع لقوانينها . ولذلك لم تكتف بالأبنية التي وضعها النحاة مثل : (فعِيل ، فعَيْل ، فعَيْعِيل . .) .

ولكن اللغويين لا يعدمون حجة أو منفذاً لتصغير الأسماء العربية ، سواء بالعودة إلى أصول موادها عن طريق الاختصار بالقياس على نظائرها ، أم بالأخذ بما سمعوه عن العرب : وإذا ما استنبطوا من هذه المصادر قواعد للتصغير فلن يكون من السهل استنباط القواعد نفسها لتندرج تحتها الألفاظ الدخيلة ما لم تعرف أصولها ودلالاتها في لغتها

الأجنبية، فقد تكون في تلك اللغة مما لا يجوز اختصاره لمعرفة أصله أو مما لا يجوز فيه التصغير نحو «ال» أو «أيل» . (١) ومعناه الله عز وجل ، أو تكون مثنى نحو «دو» (٢) بالفارسية أو عدداً آخر نحو «الستمرج» (٣) وقد ترجموها بـ «ثلاث مرات» ، وقد تكون من المركب المزجي المعروف نحو «أوري شلم» (٤) ، أو غير المعروف نحو «بستان» (٥) و «جاموس» (٦) و «برطلة» . (٧) وعدم معرفتها سينجم عنه سن قواعد مختلفة لها . أو سيكون على أساس صوتي ، وعندئذ يعتبر التقييد إيقاعياً انعكاسياً بغير معنى .

وقد يكون للدخيل عدة لغات بعدة أوزان فيصبح التصغير — حتى لو بني على أسس صوتية صرفة — عرضة للاضطراب وقلق التقييد . كقولهم مثلاً . وزن (بيان) (٨) : فَعَّال أو فعْلان . وتصغيرهما مختلف .

وإذا كان التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فهذا يعني أن الحذف

(١) انظر الاشتقاق لابن دريد : ٢٨٣ ، والمغرب : ٣٧٥ .

(٢) انظر ص : ١٢٥ من هذا البحث .

(٣) المغرب : ٢٣٢ .

(٤) المغرب : ٧٩ .

(٥) من «بوي» : راحة ، و «ستان» : أرض . مكان . انظر أدبي شير : ٢٢ ،

وشفاء الفليل : ٦٢ . معجم حليم ١ / ٢٦٣ ، المغرب : ١٠١ .

(٦) المركب من «كاو» : بقرة + «ميش» : نعجة . انظر المغرب : ٢٢٩ ، أدبي شير :

٤٤ ، العنيمي : ٢١ .

(٧) أي ابن النمل بالنبطية عندهم . انظر المغرب : ١١٦ ، و : ٣٨٣ .

(٨) المغرب : ١٢٠ ، شفاء الفليل : ٤٤ .

بسببه ينبغي أن يجري على الأحرف الزوائد في الدخيل ، وهيئات أن يعرف فيه هذا لأنه قد يعرّب بزيادة في البدء ، أو في الطرف ، أو في الوسط أو الإبدال ، فقد قالوا في « رستاق » (أستاق ، رستاق ، رزداق) (١) وقالوا في « اقليد » : (مقلد ، ومقلاد ، ومقلد) ، (٢) وقالوا في « زنبيل » : « زبيل » (٣) .

ومن أمثلة تناولهم للدخيل بقواعد التصغير العربية قول الجواليقي في « استبرق » : « فلو حَقَّرَ أو كسَّرَ لكان في التحقير « أَبَسِرَق » وفي التكسير « أبارق » بحذف التاء والسين جميعاً » (٤) .

فهذا مبني على الإلحاق بالعربي إلحاقاً صوتياً بحتاً ، لأننا لو سميناه اسماً بـ « استحصد » لقلنا في تصغيره « أحيصد » مرجعين اللفظ إلى أصله من قولهم : أحصد الزرع ، أي دنا وقت حصاده ، وحاذفين الزائد (السين والتاء أيضاً) ولكن السين والتاء في استبرق غير زائدين لأنه عندهم « استبره » (٥) إنما الزائد التاف ، وقد جروا على حذف الحرف الأخير أو ما قبله في أكثر أمثلتهم مما فوق الرباعي ، فقرطاس عند سيبويه « قريطيس » (٦) ، وقيراط « قيريط » . (٧) ولقد نقل الزبيدي عنه

(١) المغرب : ١٢٣ ، و : ٢٠٦ .

(٢) المغرب : ٦٨ ، و ص : ٣٦٢ . وانظر غريب القرآن للسجستاني : ٢٢١ .

(٣) قال ابن قتيبة : « وزبيل مفتوحة الزاي ، فإن كسرتها زدت نوناً فقلت : زنبيل . ولا يقال زنبيل (أدب الكاتب) : ٤٥٦ ، وهي الزنفليجة بلغاتها ، انظر المغرب : ٢١٨ ، وهذا تعريب آخر لها .

(٤) المغرب : ٦٣ .

(٥) أو استرود ، أو : استفرد ، بلغاتها ولكن بقاء السين والتاء عندهم . وانظر

المغرب وبقيّة المراجع قبلا .

(٦) الكتاب : ٤ / ٢٣٨ .

(٧) نفسه : ٤ / ٢٤٩ .

أنه « لا يجوز عنده أن يحذف من الحماسي إلا آخره ، وإن كان الرابع من الحروف التي تشبه الزوائد — وإن لم يكن زائداً — جاز حذفه مثل النون في « خلدنق » والدال في « فرزدق » ، ولا يجوز عنده حذف الثالث البتة ، مثل الميم في « جحمرش » (١) .

وقال الجواليقي أيضاً: « الأسكُرْجَة » : فارسية معربة . وترجمتها مقرب الخل . وقد تكلمت بها العرب . قال أبو علي : فإن حقت حذفت الجيم والراء ، فقلت : « أسيكرة » وإن عوضت من المحذوف قلت : « أسيكرة » (٢) . وقال في الآخر :

« ولو حقت الآخر كنت في حذف أي الزيادة شئت بالخيار : فإن حذفت الأولى قلت : « أجيرة » ، ولا يستقيم أن تعوض من الزيادة المحذوفة . وإن حذفت الآخرة قلت : « أوسجيرة » وإن عوضت قلت : « أوسجيرة » (٣) .

ولكن ما العلة المعتمدة المقنعة في الحذف من « اسكرجة » والزيادة على « آجرة » وسيبويه لا يجوز عنده حذف الثالث . ولا اطمئنان إلى أن الجيم أو الراء في « اسكرجة » ليستا في موضع الحرف الثالث ما دما لا نظمنا إلى الأصل ، ودلالة عدم الاطمئنان في تعدد الاختيار في اللفظتين المصغرتين . ومما لا يجعلنا نظمنا إلى دقة هذه القواعد وإحكامها خلطهم الصريح أو المساواة في التعليل والحكم بين الدخيل والعربي . ولكن الذي

(١) انظر لحن العوام للزبيدي : ١٣٣ .

(٢) العرب : ٧٥ - ٧٦ .

(٣) العرب : ٦٩ .

يتضح من تفعيمهم أن تصغير الأعجمي بالمعيار الصوتي - السماعي ،
أسلم منه بالمعيار الصناعي التعليلي للنحاة . (١)



(١) وشبهه بما سلف تفعيمهم لخدخيل في النصب والمقصود والمحدود والصرف وعدمه ،
والأوزان التي بنتها العرب مما ذكره سيبويه نحو أسكفة واسطمة . . والتي نجم عنها - ضرورة -
وضع قواعد خاصة بها فزادوا بذلك من تشعب قواعد العربية وتفصيلها .

هـ - الدخيل والفصائل اللغوية :

المقصود بالفصائل اللغوية هنا : الأنساق العربية التي تصنف تحتها الألفاظ في حالات الأفراد والثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث وما إلى ذلك ، فهذه أيضاً كان لتعديد الدخيل حظ من الصلة بها غير قليل . وكما عالج النحاة واللغويون القواعد المتعلقة بهذه الفصائل في العربية ، تناولوا - في جملتها ، وعلى ضوءها - الكثير من الألفاظ الدخيلة التي انضوت تحت لوائها ، ولم يكن مسلكهم في النظر إليها يبعد عنه فيما سلف من ضروب التعديد القلقة في محاولتها تأثر خطأ العربية ومُماشاتها بتلك الألفاظ الدخيلة . فقد اعتمدوا في أحكامهم هنا أيضاً على السماع والقياس على النظائر العربية ، مع ميل ظاهر إلى الأخذ بروح العربية وإغفال واضح لطبائع اللغات الأخرى كما هو منتظر ، وإلى هذا كان مردّ القلق في تلك القواعد .

وتجلى مظاهر هذا القلق ودواعيه في الأمثلة الناشزة على مألوف العربية في الاستعمال والتصور المتفق وهذه الفصائل المعنية . فمن ألفاظ الدخيل ما يكون بصيغة الجمع وله مفرد أو مفردة نحو : إِبَيْل وأَبُول واحد الأباييل ، لجماعات من الطير أو غيره كالحيل ، وقيل لا واحد لها (١) وتمر نيرسيان ، وتمر نرسيانة (٢) . ومنها ما يكون بالصيغة

(١) اللسان / أبيل .

(٢) العرب : ٣٥٦ ، تمر يكون بالكوفة ، وليس في كلامهم فون بعدها راء .

نفسها ولا واحد له نحو : جاسان (١) ، وكشمش (٢) . وما يكون من
الجمع في الصيغة ولكنه مفرد في المعنى نحو : (أناهيذ) (٣) لزهرة ، و
(الماذيان) ، فإن صيغتها تثني بالجمع وهي مفرد جمعها
«ماذيانات» (٤) . ومنها ما يكون له دلالة المفرد في الصيغة وهو جمع ،
نحو : (المجّ) لب كالعدس (٥) ، و (البالغاء) للأكارع (٦) ، و
(البرج) للبي (٧) . ومنها ما يكون له دلالة المفرد والجمع في صيغته ،
دون التقطع بترجيح هذه الصيغة عندهم على تلك ، بل الأمر متروك
للاختيار والمشيئة ، نحو (الآزاد) (٨) لضرب من التمر .

(١) المغرب : ١٥٣ ، وهو دخيل . يقال إنه الورد . ويقال : قبة يصنعونها ويجعلون
عليها الورد .

(٢) المغرب : ٣٤٣ . وهو ثمرة نبت معروف بخراسان .

(٣) بالإعجام والامثال في آخرها كما عند الخفاجي ، شفاء النليل : ٢١ .

(٤) المغرب ص ٣٧٦ وانظر حاشية رقم (٨) منها ، قال الجواليقي : « وفي حديث
رافع بن خديج : كنا نكري الأرض بما على (الماذيان) أي بما ينبت على الأنهار الكبار . .
ولست بعربية . ومنها «جوارش» وجمعها «جوارشات» أو جوارشن وجمعها
«جوارشانات» ، وتني الماضيوم . انظر اللسان : (ضم) ودراسات مقارنة في المعجم
العربي ص ١١٠ للدكتور السيد يعقوب بكر .

(٥) المغرب : ٣٦٥ .

(٦) المغرب : ٩٩ .

(٧) نفسه : ٩٥ ، و ٤٨ .

(٨) المغرب : ٨٢ ، عن أبي علي الفارسي : « فإن شئت قلت وزنه (أفعال) وإن كان

بناء لم يحن في الآحاد ، كما جاء (الآنك) . وإن شئت قلت ذو مثل (خاتام) فالهمزة

أصل على هذا . وانظر : « دراسات مقارنة في المعجم العربي ص ٢٠ - ٢٣ .

ومن أمثلة الدخيل ما يبحثون في مثناه ، وما يحجمون عن ذكر مثناه ،
ويبدو أن للعربية من هذه الجهة وضعاً خاصاً دقيقاً ، لاختلافها عن
غيرها في مسألة التثنية ، وربما — من هنا — نجد طائفة من أمثلة الدخيل غير
قابلة للتثنية إذا ما قورنت بقوالب المثني التي ألقت بها العربية رفعاً
ونصباً فمثني (يلمق) (١) ، و (يارق) (٢) : بفتح الراء
و (بأجوج) (٣) ، قريب من الفعل المضارع في العربية ، فما بالك
بـ (اليارجان) (٤) : لغة في اليارق ، وعسقلان (٥) و (الحشكنان) (٦) ،
و (البرنكان) (٧) ، و (دارين) ، (٨) و (ياسمين) (٩) ،
وقد قالوا فيه (ياسم) . وقد يلتبس الدخيل المفرد

(١) يلمق : القباء . وأصله بالفارسية (يلمه) . المغرب ٤٠٣ ، وأدي شير : ١٦١ .

(٢) اليارق : السوار ، مغرب (يارة) من الفارسية ، المغرب : ٤٠٥ ، وأدي شير

. ١٦٠ .

(٣) المغرب ص : ٤٠٤ .

(٤) انظر المغرب ص ٤٠٥ والخاصة رقم ٤ منها .

(٥) نفسه : ٢٨١ .

(٦) هو نوع من الطعام ، انظر المغرب : ١٨٢ ، عن الفارسية .

(٧) هو الكساء بالفارسية ، انظر المغرب : ١٠٤ ، وكرر ذكره في ص : ١١٧ .

وانظر المنجي : ٧٧ .

(٨) موضع أو قرية ، وهو أطم أطلقه كسرى ، كما في المغرب ص : ١٩٥ .

(٩) قال في اللسان : فمن قال : (ياسمون) جعل واحده (ياسما) فكأنه في التقدير

(ياسمة) لأنهم ذهبوا إل تأنيث الريحانة أو الزهرة فجمعوه على هجاءين . ومن قال ياسمين
فرفع النون جعله واحداً أو أعرب نونه . انظر المغرب : ٤٠٤ فعنده فارسي ، وكذا أدي

شير ١٦٠ ، وفي الفائق (١ / ٥٧٢) رومي .

في صيغته بالثنائي العربي مثل : (الصولج والصولخان) (١) ، فهما صيغتان لمسمى واحد فارسي عرب بهما ، وكذلك (البهرم والبهرمان) (٢) . وعلى النقيض من ذلك قد يكون هناك دخيل مثنى معرب عن الفارسية مثل (طبسان) مثنى لكورتين بخراسان كل واحدة منهما تحمل اسم (طبس) (٣) فيها هنا قد يحصل التباس مرده إلى اعتياد وجود اللاحقة الفارسية (ان) في كثير من الألفاظ ، فيظن أن هذه منها لاتفاقها وعلامة الثنية في الرفع ، فيظن أن اللفظة مفردة وهي مثناة .

وقد يشبه بعض الدخيل بالمصادر العربية كلفظة (سذاب) (٤) ، و (لوط) (٥) فيبدو جمعه محل حيرة لعدم ألفة صوغ أسماء كثيرة (مفردة) في العربية على أوزان من هذا اللون ، وتكون اللفظة الأعجمية

(١) هما بمعنى العود المروج (السان / صلج) . فارسي معرب . . وقال الأزهري الصولخان والصولج والصلجة كلها معربة . وفي المعرب (٢٦١) : الصولخان : بفتح اللام : المحجن .

(٢) هما بمعنى المصفر «السان / بهرم» ، وفي المعرب (١٠٣) : لون أحمر ، فارسي وأنشد ابن بري لشاعر يصف ناقة :
كوماه معطير كلون البهرم .

وعند أدي شير معرب (بهرامن) باللفظتين السابقتين ، ويعني زهر المصفر ، انظر

ص : ٢٩ .

(٣) طبسان : ثنية « طبس » عجمية فارسية . وهما بلدتان كل واحدة منهما يقال لها طبس . احدهما طبس العتاب والأخرى طبس النمر (معجم البلدان لياقوت) ، وانظر المعرب : ٢٧٧ .

(٤) السذاب من البقول ، معرب (سذاب) بالفارسية . انظر المعرب : ٢٢٧ ، والتذكرة لداود الانطاكي ١ / ٣٧ ، ١ / ١٧٨ ، وله أسماء أخرى عنده ، وانظر أدي شير . ٨٨ .

(٥) المعرب : ٣٤٧ .

طويلة أو غريبة البناء نحو : « إهليلج (١) ، رساطون (٢) ميثافارثين (٣) ،
مرزجوش (٤) قفشليل ، (٥) وقد تكون مركبة في لفتحها نحو : برنساء ،
اسسرلاب ، سراسام (٦) جلنار » (٧) ، فإذا ما جمع بعضها أو ثني
كان أبعد في الغموض والإبهام منه في الوضوح والإفهام ، لما سيكون فيه
من التصحيف والتحريف واختلاف النسق واللغات والأبنية .

ولا يبدو تمييز المذكر من المؤنث في الألفاظ الدخيلة سهلاً أو مبنياً
على معايير منسقية يُسمَّانَ إليها لأنه قد يعتمد على المعنى أحياناً أو يتغير
هذا التعين وفق الاستعمال ، من ذلك قول الجوهري في (الفردوس) :
« وقال أهل اللغة : الفردوس مذكر ، وإنما أنث في قوله تعالى
(يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) : (٨) لأنه عنى به الجنة ،
وفي الحديث : نسألك الفردوس الأعلى » (٩) بالتذكير .

(١) المغرب : ٧٦ .

(٢) رساطون : ضرب قمن الخمر : المغرب ٦٦ .

(٣) بلدة بديار بكر ، عند ياقوت ، وفي المغرب (٣٧٠) : أعجمي مغرب .

(٤) المرزجوش : الزعفران ، وفيه لغات ، انظر المغرب : ٣٥٧ ، وعند أبي شبر

(١٤٤ - ١٤٥) هو : اذان الفار ، تعريب (مرزن كوش) .

(٥) المعرفة معربة عن الفارسية (كفجة لاز) ، وانظر المغرب ٢٩٩ .

(٦) السراسام والبرسام من الأمراض ، مغربان : انظر المغرب ٩٣ .

(٧) من (كل) : زهر . و (أنار) : الرمان . انظر العنيسي : ٢١ ، ومعجم

حليم ٢ / ٧٢٦ .

(٨) المؤمنون آية ١١ .

(٩) انظر المغرب ٢٨٨ ، وهو البستان ، رومي أعرب ، وبالنبطية « فرداسا » .

وانظر النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري : ٣٨ ، قال وأثنيت أجود (عن أبي - من)

وانظر الزينة ١ / ٢٠٠ ، والخاشية ٧ ، ومجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي : ٥٠

تحقيق ع هارون .

ومن ذلك أيضاً (السجندل) (١) . فقد قيل : هي المرأة بالرومية ،
وسبيكة الفضة . فتكون بمعنى التأنيث ، وقيل : السجندل : الزعفران ،
فيكون بمعنى التذكير .

وأحياناً يعتمد على تمييز المذكر من المؤنث بالقرينة ، فاللفظة الدخيلة
إذا عرّبت بعلامة التأنيث عدّت في المؤنث كأن يكون في نهايتها تاء
مثل (الألوّة) (٢) للعود الذي يتبخر به و (الكورة) (٣) مفسّرة
بالصقع ، فالعود والصقع مذكران ، وربما — لولا علامة التأنيث —
ذكرت اللفظتان الدخيلتان ، ومثلهما (المصطكا) (٤) ، لِعِلْكَ رومي ،
و (بذرقه) (٥) ، للخفير ، و (النشا) ، فقد قال الجواليقي فيه
« النشا » : معرب . وأصله (نشاسته) (٦) ، يعني بالفارسية . وعلى هذا

(١) انظر المعرب : ٢٢٧ .

(٢) في المعرب : ٩٢ عن أبي عبيد أنه معرب . وقال الدكتور (الباكستاني) محمد
يوسف : العود الذي يتبخر به ، قال أبو منصور : أراها هندية (عن اللسان) . أصلها
سنسكريتي « Laghu Lauha » فارسي وقد كان هذا العود ، ولا سيما الذي ينسب
إلى سقوطه ، يستعمل كدواء أيضاً ، فإن عصارته هي الصبر (السقوطري) . انظر معجم
الألفاظ الهندية . مجلة اللسان العربي ١٠ / ١ ص : ١٣٠ - ١٣١ .

(٣) اللسان / كور ، عن الأزهري : الكورة المدينة والصقع . وانظر المعرب :

٣٢٥ .

(٤) المصطكا : مقصور . قال ابن الأنباري : وهو مدود . علك رومي . دخيل .

تكلمت به العرب ، المعرب : ٣٦٨ .

(٥) ذكرها النووي في « تهذيب الأسماء واللغات » (ص ٢٠ - ٢١ ج ١ قسم ٢)

قال : وهي لفظة عجمية عربت .

(٦) المعرب : ٣٨٨ .

فقد يعدّ اللفظ في المذكر ، إنما يرجح ميله إلى المؤنث علامة التأنيث ،
وربما اعتمد في التمييز بين الألفاظ على عامل صوتي محض ، كأن يكون
اللفظ بوزن عهده العرب للمذكر ثم بدا - معرباً - كأنه للمؤنث ، أو
بالعكس .

وأحياناً أطلقوا الصفة الدخيلة على المذكر والمؤنث ، مثل (كسبت) (١)
وحجتهم في هذه أنها وردت على هذا الوجه ، ولم تسمع إلاّ به ، كما
أنهم أطلقوا مصطلح « المؤنثات المجازية » على بعض الأسماء الدخيلة
كالمنجنون والفردوس والمسك . . (٢)

وقد يلتبس الدخيل المفرد بالمصدر في هذه الفصائل ، كلفظة
(الحب) (٣) لوعاء - معرباً - ولفظة (الحب) بالعربية للمصدر المعروف ،
فالحب الأولى فيها دلالة لإفراد لفظاً ومعنى ، وليس في الثانية هذه
الدلالة ، إلا بقرينة ، فهذا الاشتراك اللفظي قد يحمل على وقوع الخلط
بين اللفظتين من حيث الإفراد والجمع - للحب : الوعاء - ولمشقات
الحب (المصدر) ، وجمع الحب (بكسر الحاء) من : أحباب ومحبين
وأحبة وحبيّان وحبوب وحبيبة وحُبّ . ومثلها (زور) (٤) بمعنى
القوة أو ضمّ معربة من الفارسية ، و (زور) - جمعاً لزائرة - فالأولى
مصدر ، والثانية جمع لمؤنث .

(١) انظر « أزهير الفصحى في دقائق العربية » ص ٣٢١ . عباس أبو السعود .

(٢) الموضوع السابق : الصفحات ١٥٧ - ١٥٩ - ١٦٥ - ١٦٨ .

(٣) انظر العرب : ١٥٨ ، واللسان (حب) . ويرجع الدكتور السامرائي كثرة

الجموع هذه إلى اختلاف الأقوام والجهات ، انظر : « دراسات في اللغة » ص : ٣٨ .

(٤) انظر العرب : ٢١٤ ، وانظر ص : ٥٦ في تعريبها ، وقد سبقت الإشارة إليها .

فأخذاً بتأثير هذه الاعتبارات كلها وقع قدر من الخلاف غير يسير في تعييد الدخيل بين الفصائل اللغوية العربية . ولكن قد يقال إن مثل هذه المظاهر موجودة في العربية نفسها ! حسن ، قد يكون ذلك ، بيد أنها ليست على هذا القدر من التداخل والاضطراب من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّ المقدرة على فرز هذه الحالات وتمييز بعضها من بعض أسير عند العرب وأسرع وأوضح منها في الدخيل . ويرجع ذلك إلى مؤالفة العرب للغتهم ، وامتلاكهم لوسائل تدبرها من السماع والنقل والقياس والاشتقاق والتصريف والشواهد وقرائن الاستعمال في النصوص المتوارثة.

ومن ألوان الخلاف في هذا الميدان ما ذكر في لفظة (الأساطير) ، قال ابن منظور : « الأساطير : الأباطيل ، والأساطير أحاديث لا نظام لها ، واحدها إسطار وإسطارة (بالكسر) وأسطير وأسطيرة وأسطور وأسطورة (بالضم) . وقال قوم : أساطير جمع أسطار ، وأسطار جمع جمع سطر . وقال أبو عبيدة : جمع سطر على أسطر ثم جمع أسطر على أساطير . وقال أبو الحسن : لا واحد له . وقال اللحياني : واحد الأساطير : اسطورة واسطير واسطيرة إلى العشرة » (١)

وغير خفي أن الاجتهاد المتعدد الأبنية لتوليد مفرد من لفظة (الأساطير) المعربة عن اليونانية اجتهاد صناعي لاسماعي ، فقد ورد اللفظ في القرآن الكريم في قوله تعالى (أساطير الأولين) (٢) ، ولذا

(١) Historia عند بندلي جوزي . ص ٢٤٠ من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي
١٩٣٦/٢ ، و Istoría كما عند القس العنيسي (ص ٣) . و ἱστορία
في AEI KON . E . A . P : 200 بمعنى تاريخية ، خبر .
(٢) سورة الأنعام آية ٢٥ .

فما من مرجح لصحة هذا المفرد أو ذاك بقرينة قوية تدفع الخطأ إلا بالاحتكام إلى العربية في أبنيتها أو فصائلها ، وهنا نجد أن لفظة (أسطورة) مستبعدة لعدم ورود هذا البناء عندهم ، وكذلك (اسطير) لأنه في مجمله بناء مختص بالحسيات أو دخيل (١) . ومثلها (أسطور) غريب الوزن ونادر في العربية . ولم تألف العربية وزن إسطورة إلا في ألفاظ نادرة لا تعدى الخمس . (٢) وأما لفظة (سطر) فمقبولة أكثر مما سبق من نظائرها ، لكنها معوجة إلى تكلف ليم ربطها (بالأساطير) على أنها واحدة منها ، لأن ذلك سيكون بعدها - أولاً - مفرداً لأسطر ، ثم ربطها - ثانياً - بالأساطير عن طريق جمع الجمع . والتوليد من اللفظة لا يكاد يتوجه بالطريق المباشر ، فكيف يستقيم ويصح بهذا التكلف والالتواء وإقحام فرع جديد ؟ ثم إن البحث فيها - هنا - سينتقل بالضرورة إلى جمع التكسير لتعرف الحكمة من اختيار (أسطر) جمعاً لسطر بدلاً من (أسطار) أو (سطور) وجمعها كلها مقيس . كما سينتقل البحث إلى الجمع وجمع الجمع هذا ، فضلاً عن أن السطر قد استعمل عندهم بمدلول آخر ، قالوا : السطر : الصف من الشيء ، كالكتاب والنخل والشجر . والسطر الخط من الكتابة . (٣) وأما لفظة (أسطورة) فتبدو أكثر موافقة لسنن العربية من سابقاتها بطريق القياس والإلحاق . فقد قالوا : أكذوبة وأكاذيب ، وأعجوبة وأعاجيب ،

(١) انظر ديوان الأدب للفارابي : ٢٧٨ / ١ .

(٢) وهي : الإطنابة : المظلة ، والسير الذي يكون على رأس الوتر . الإدبارة :

نقيض الإقبال . الإضبارة : أي الأضامة . الإعجالة : اللين الذي يأتي به المعجل أهله .

الإقالة : الجلدة المعلقة المفتولة المقل بها في أذن الشاة . انظر ديوان الأدب ٢٧٧ / ١ .

(٣) اللسان ، ومختار الصحاح للرازي : (سطر) .

وأرجوحة وأراجيح ، فيكون في تعريبها على هذا القياس المقبول كِفَايَةً
عن التردد بين خمس الألفاظ الباقيات . وبخاصة لأن هذا هو الأقرب
إلى نطقها في لغتها الأصل .

ومما اضطربت أحكامهم فيه من ذلك لفظة (السراويل) .

١ - في أصلها . فقد عدّها بعضهم عربية وإن ذهب أغلبهم إلى
عجمتها ، قال أحد المحدثين : واختلفوا في كونه أعجمياً أو عربياً ،
فمن قال إنه مفرد حكم له بالعجمة لأن هذه الصيغة مفقودة من الآحاد
العربية . ومن قال إنه جمع حكم له بالعربية (١) .
وقال الإمام النووي :

« السراويل عجمية معربة عند الجمهور ، وقيل عربية » (٢) ولكن
معظم اللغويين نصّوا على عجمتها .

٢ - وكان الاختلاف في حقيقة اللفظة أبعد ، فهي (سراويل)
عند الجوالقي (٣) ، وابن منظور (٤) ، والزمخشري (٥) ،
والنوي ، (٦) والسجستاني ، (٧) وغيرهم و (سراولة) و (سراوين)
و (سربال) و (سراويل) ، و (شروال) و (سروال) و (سرويل)
عند آخرين (٨) .

(١) الدليل إلى مرادف العامي والدخيل : ٤٤ : لرشيد عطية اللبناني .

(٢) مخطوط تحرير التنبيه الورقة / ١١ .

(٣) المغرب : ٥٥ ، ٢٤٤ .

(٤) اللسان : سروال .

(٥) الفائق في غريب الحديث ١ / ٣٤٠ .

(٦) تحرير التنبيه ورقة / ١١ ، تهذيب الأسماء واللغات ج ١ قسم ٢ ص : ١٤٨ .

(٧) نقله النووي في الموضع السابق من تهذيب الأسماء واللغات .

(٨) انظر الفائق ١ / ٣٤٠ ، النووي في الموضعين السابقين ، الدليل إلى مرادف

العامي والدخيل : ٤٤ . شفاء الغليل : ١٢٠ ، مقاييس ابن فارس (ما فوق الثلاثي وأوله
سين) ، غرائب اللغة ٢٣٣ ، العنيسي ٣٥ ، أدبي شير ٨٩ .

٣ - وهذا الاختلاف جرّ خلفه خلافاً حول جمع اللفظة أو أفرادها ، قال الزمخشري :

« هي اسم مفرد واقع في كلامهم على مثال الجمع . . . وعند الأخفش : ان من العرب من يراها جمعاً وإن كان كل جزء من أجزائها سراولة » (١) . وقال النووي :

« وجاء السراويل على لفظ الجماعة وهي واحدة . . . والجمع : سراويلات » (عن الأصمعي والليث والأزهري) . وقال سيبويه : سراويل واحدة ، وهي عجمية أعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . ثم قال (النووي) : من النحويين من لا يصرفه في النكرة ويزعم أنه جمع سراويل وسروالة . . . وقال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة » (٢) وقال في اللسان : « والجمع سراويلات ، وذهب بعضهم إلى أن سراويل جمع ، واحده سروالة » : ونقل عن الأزهري : « جاء السراويل على لفظ الجماعة وهي واحدة » .

٤ - واختلفوا في السراويل على التذكير والتأنيث ، قال النووي : « وإذا قالوا السراويل أنثوا ، وعنده (عن الليث) : السراويل أعجمية ، أعربت وأنثت . وعن صاحب المحكم : يذكر ويؤنث ، وكذا عن الجوهري ، قال : ولم يعرف الأصمعي فيها إلا التأنيث ، وذكر عن أبي حاتم السجستاني في كتابه (المذكر والمؤنث) قوله : « السراويل مؤنثة لا يذكرها من علمناه » (٣) .

(١) الفائق ١ / ٢٤٠ .

(٢) تهذيب الاسماء واللغات : ١٤٨ .

(٣) نفسه : ١٤٨ .

٥ - وتشعب الكلام في (السراويل) فامتد إلى جمع المؤنث السالم وجمع التكسير ، قال سيويه : « ولا يكسر ، لأنه لو كسر لم يرجع إلى لفظ الواحد ، فترك » (١) ، وألحقها غيره بصيغة متبهي الجموع الدالة على التكسير « (٢) » .

٦ - وأقحمت اللفظة - من جراء هذا الاضطراب - في الصرف ومنعه ، وفي الإبدال الحرفي ، فزعم يعقوب أن النون في (سراوين) بدل من اللام (٣) .

وترجع أسباب الخلاف حول هذه اللفظة وأمثالها إلى تعدد ألوان الاجتهاد بحثاً عن الحقيقة اللغوية المرضية التي يمكن بها أن يسلك هذا الضرب من الدخيل في عداد الفصائل اللغوية مدعماً بالأدلة والحجج المبنية على قواعد العربية ذاتها ، وهذا من إخضاع قواعد لغة إلى خصائص قواعد لغة أخرى أيضاً ، كما سلف الإلحاق في غير موضع . فبعد هذه اللفظة عن العربية وغرابتها فيها من الوضوح بحيث لا يماري فيه أحد ، يدل ذلك - فوق ما ذكرنا - سكوتهم عن وصفها ، أو جهالهم بشكل (السراويل) على ما صورها كلام الزمخشري اذ قال :

« كل جزء من أجزائها سرؤالة » ! فكيف يتعين المقصود بأجزائها؟ ولم جاءت اللفظة بطريق النقل ، والشواهد غير متفقة الصيغة ، فهي (سراويل) في شعر تميم بن مقبل (٤) . وسرؤالة (٥) عند غيره ، وسمعت

(١) تهذيب الاسماء واللغات : ١٤٨ .

(٢) الدليل إلى مرادف العامي والدخيل : ٤٤ .

(٣) تهذيب الاسماء واللغات : ١٤٩ .

(٤) انظر اللسان (راد) و (ذب) (سرول) ، وانظر الفائق في غريب الحديث : ١ /

٣٤٠ .

(٥) اللسان / الموضع السابق ، ومختار الصحاح (سرول) : (هاية من اللزوم سرؤالة) .

من الأعراب : (سروال) (١) و (شروال) (٢) ؟ ثم ماهي حقيقة (سربال) و (سروال) ؟

إن سليمان حليم (الفارسي) يشير إلى (سربال) على أنها عربية ، ويضع مقابلاً لها بالإنجليزية Trousers : shirt (٣) ، واللفظ الفارسي عنده (شلوار : Shalvar) (٤) يقابله في الانجليزية : (Trousers) ، Pantaloons ، مما يرجح أن هذه الأخيرة هي الأصل الفارسي ، وأن العرب نقلوها بإبدال الراء لاماً (وهذا شائع لأنهما من حروف الذلاقة) . ثم أبدلوا السين من الشين ، وهو غالب عندهم ، كما يطرد ابدال الفاء والواو والباء من الفاء الفارسية الثقيلة (V) ، وعربوا الأصل (شلوار) (سروال) و (سربال) أو أن نطق (سروال) تطور إلى (سربال) أو حرف ، فغاب أصله عن « سليمان حليم » لقدم تعريبه ، وإلى هذا ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي بقوله : إن السراويل هي المعرب للأصل (شلوار) . ثم قال : « ولعل العربية عمدت إلى الإبدال فقليل سراويل . » (٥)

وأما باقي الأبنية ، فبعضها من تصرف الناطقين — وهو غير بعيد عن الأصل (٦) — وبعضها من اختراع النحاة مثل (سراويلات) .

(١) تحرير للتنبيه الورقة / ١١ .

(٢) الموضع السابق نفسه .

(٣) ٥٦ / ٢ ، و Shirt : قميص ، و Trousers (بانتلون) .

(٤) نفسه ٢ / ٢١٣ .

(٥) دراسات في اللغة : ٨٦ .

(٦) المقصود هنا ما سمع عن الإعراب أي (سروال) و (شروال) .

وعسير على هذا كله أن يكون قابلاً للانسجام مع الفصائل العربية في الأفراد والجموع والتأنيث والتذكير بعدما يبتاه من الاضطراب .

وشبه بهذا مما يتصل بالمفرد والجمع صوغهم لفظة (يذق) مفرداً لكلمة (يياذق) التي أخذوها على أنها جمع حسب شعورهم ، فقالوا : (يذق) تماماً على نمطهم في صوغ مفرد (فردوس) لفراديس الذي حسبوه جمعاً (١) . وصوغهم (جرثومة) من جراثيم وهي (شراشيم) بالعبرية ، وهذه الأخيرة تعني في العبرية الأصول والجزور، وهي في السريانية من أصل (شرشا) وهو الجذر أيضاً (٢) . وهذا النوع من التوهم يرجع إلى الأثر الصوتي الراسخ في العربية على اعتبار وزن (فياعل) ليياذق صيغة مختصة بالجمع (٣) ، ومثلها صيغة (فعاعيل) أو (فعاليل) لجراثيم (٤) وفراديس (٥) ، ولا شك أن لكل من الصيغتين مفرداً في العربية . ومن ذلك « الأردم » و « الأردمون » لنوع من الشُّرُوع وأصله باليونانية « ἀρδμή » الذي فسّروه خطأ بالملاح (٦) .

ومما نظروا فيه من هذا الباب تثنية الدخيل ، نذكر من ذلك ما أورده الجواليقي في لفظة (زكريا) ، قال :

-
- (١) انظر العربية ليوهان فك : ١٩ - ٢٠ .
 - (٢) انظر دراسات في اللغة للدكتور السامرائي : ٨٦ ، و ص ٩١ - ٩٢ .
 - (٣) نحو فيلق وفيالق ، فيهب وفيهاب .
 - (٤) نحو صرصور وصراصير .
 - (٥) نحو حردون وحرادين ، وهذه الصيغة نادرة في العربية ، كثيرة من الدخيل ، وانظر ديوان الأدب النمارابي : ٧٤ / ٢ .
 - (٦) دراسات مقارنة في المعجم العربي ص ١٤ - ١٧ .

« ابن دريد : (زكريا) : اسم أعجمي . يقال : (زَكْرِي)
و(زَكْرِيًّا) مقصور ، و (زكرياء) ممدود . وقال غيره : (زَكْرِي)
بتخفيف الياء . فمن قال (زكرياء) بالمد قال في التثنية (زكرياوان)
وفي الجمع (زكريأؤون) ومن قال (زكريا) بالقصر في التثنية
(زكريآن) وفي الجمع (زكريئون) . ومن قاله (زكري) قال
(زكريان) ، كما تقول (مدنيان) . ومن قال (زكري) بتخفيف
الياء قال في التثنية (زكريان) الياء خفيفة . وفي الجمع (زكرون)
بطرح الياء » . (١)

ونذكر مثل هذا مما ساقه السيوطي ، قال :

« وقال ثعلب في أماليه : الأسماء الأعجمية كإبراهيم لا تعرف العرب
لها تثنية ولا جمعاً ؛ فأما التثنية فتجيء على القياس مثل : إبراهيمان ،
وإسماعيلان ، فإذا جمعوا حذفوا فردوها إلى أصل كلامهم ، فقالوا
أباره ، وأسامع . وصغروا الواحد على هذا : بُرِيه وسُمِيع ، فردوها
إلى أصح كلامهم » . (٢)

إن القولين يمثلان اتجاهين متباعين في التعقيد ظاهرياً ، أو من حيث
الفكرة ، إذ يرى ابن دريد أن الاسم الأعجمي يمكن أن يثنى وفق قواعد
مرسومة مهما تباينت أوجه نطقه وتعددت صيغته ، على حين يرى ثعلب
أن الأسماء الأعجمية لا تعرف العرب لها تثنية ولا جمعاً ؛ ولكن الاثنين
يلتقيان عملياً في التطبيق باستخدام القياس ، وهو هنا واضح ، أي
بإضافة ألف ونون أو ياء ونون على الاسم كما هو ، وهذا قياس عام
يشمل الاسم العربي والدخيل ، ولكن ان جمعوا أو صغروا ردوا الاسم

(١) المغرب : ٢٢٠ .

(٢) الزهر : ١ / ٢٩٣ .

إلى أصل كلامهم (كلام العرب) أو ما يرتؤونه أصلاً بحذف ما يعتقد زيادته من السوابق والواحق فتبقى ثلاثة الأحرف البارزة أصواتها في الاسم لتشكيل مركز التصريف أو الأصل الذي ينبني عليه التغيير ، وهذا ما يروونه أصح كلامهم . ولا دليل قياسياً هنا لانتخاب الأحرف التي ستحذف ، ولا اعتبار لأصالتها أو زيادتها ، وإلاّ فهل اللام من اسماعيل حرف زائد على الأصل الثلاثي ليحذف في الجمع والتصغير على : (أسمع) و (سميع) ؟

وهكذا يبدو أن تطبيق القواعد العربية على الدخيل بكل دقتها وحرفيّتها قد يؤدي إلى اللبس الذي لا تخلو منه تلك القواعد وهي تقيس الدخيل بالمقياس العام ، إذ أن النحاة يتناولون اللفظة الدخيلة بتركيبها الصوتي كما في لغتها ودون علم بمدلول التركيب ثم يشنون هذه اللفظة أو يجمعونها وفق علامات الثنية والجمع بالعربية فيقع الخلل كما أشرنا في مثل (صولج و صولجان) وأمثالها ، ونضرب لذلك مثلاً آخر في لفظة (اسطرلاب) (١) المركبة عند بعضهم من (اسطر - لاب) أي اسطر رجل اسمه لاب ، فبالثنية تصبح : (اسطرلابان) و (اسطرلابين) كأنها صارت أسطر رجل آخر اسمه (لابان) أو أسطر رجلين كل واحد منهما اسمه (لاب) ، كما نقول عندما نشي (حضر موت) على صورة (حضرموتان ، وحضرموتين) أي : كأن موتين حضرا بدلاً من موت واحد ، أو كأن رجلاً حضر موتين بدلاً من حضوره موتاً واحداً (بأخذ اللفظة على أنها من فعل وفاعل) ، ومثلها (بيت لحم) . كذلك اللفظة الطويلة نسبياً ، أو الغريبة البناء إذا ألحقناها بالعربية

(١) انظر ص : من هذا البحث .

ثم أقحمنا عليها علامة الثنية ، نكون كمن يبني تقعيده على أساس صوتي محض ، لأن الكلمة بتركيبها الذي نجعل أصله ، كالكلمة المركبة (المنحوتة) التي لا نعبأ بأصلها أو نجعلها وبهذا يكون التقعيد عملاً صناعياً خالصاً ، ويكون الحذف في الجمع والتصغير وغيرهما قائماً على أساس افتراضي بعيد عن الأخذ بالأصل ، وتكون عبارة (ثُلُب) : « فردوها إلى أصح كلامهم » مقتصرة في هذه الصحة على الجانب الصوتي . فإذا اكتفينا بالجانب الصوتي ، وضربنا صفحاً عن قيمة المعنى بعامة ، نكون قد أحدثنا في اللغة تراكيب صوتية سليمة الشكل مقيسة الصورة والوزن على العربية لكن لا معنى لها ، وفي هذا خطر كبير على اللغة ، كما فيه الكثير من الارتباك والتكلف البعيد عن العقل والقبول ومنطق اللغات ، فضلاً عما يضيفه للعربية من قواعد مفتعلة متناقضة ، واجتهادات كثيرة متساوية في الصحة وعدمها . ولذا يكون من الخير للنحاة الأخذ بما قرره (ثُلُب) في قوله « الأسماء الأعجمية كإبراهيم لا تعرف العرب لها ثنية ولا جمعاً » . (١)

إن الغموض الذي يحيط بالدخيل ويحتاج إلى وضع قواعد لكشفه وتجليته وتيسير استعماله في العربية لا يكون بالتماس قواعد من حصيلة ما وضع للعربية ذاتها ، فقد لا تناسب قوالها ولا تزيل غموضه أو تحدد من الحيرة في تدبره واستعماله فيها . لأنها لم تناسب العربية وتصلح لها إلا نتيجة لاستقراء أصولها ، وإذن فلنكي تصلح القواعد المنشودة للدخيل يتعين أن تكون أيضاً نتيجة استقراء لأصوله ، وإلا اعتبر التقعيد أصواتاً

(١) المزمع : ١ / ٢٩٣ ، على أنه من المستغرب قبوله لثنية اسماعيل - بعد هذا القول . وهم الذين أشاروا إلى أن مثل هذه الأسماء مركبة مضافة إلى اسم الله (أل أو إيل) فكانه بثنيتها يثنى اسم الله (انظر المغرب ٢٧٥) .

كالصدي ، أو كرجع الصدى ، أو ضرباً من التلقين وطمساً للأسس
علم اللغة .

وهنا تجب الإشارة إلى عامل هام. تأثر به علماء اللغة في الغرب هو :
« اكتشافهم وقناعتهم بأن القواعد التقليدية للغات الأوروبية الحديثة
التي كانت سائدة لقرون عديدة ، ليست بالقواعد الصالحة لهذه اللغات ،
لأنها مبنية في الأساس على قواعد اللغتين اليونانية واللاتينية وكلاهما (١)
لغتان معربتان مختلفتان اختلافاً واضحاً عن اللغات الحديثة التي تخلصت
من معظم مظاهر الإعراب وأصبحت تعتمد على وسائل أخرى للتعبير عن
التغيرات الصرفية في الكلمة أو العلاقات النحوية بين الكلمات في داخل
الجملة . ولذلك كان على هؤلاء أن يكتشفوا قواعد لغاتهم من جديد غير
متأثرين بالقواعد السابقة » . (٢)

إن الأمر ليس على هذه الصورة تماماً فيما يتصل بالعربية والدخيل ،
فقواعد العربية صالحة في معظمها لمستعملها ، لكنها ليست صالحة كلية
لتكون ضوابط وأحكاماً على كل ما دخلها من الأجنبي . وإن عرب أو
طبع بالطابع العربي .



(١) كذا رست ولعل الأصح : وكلاهما .
(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة للدكتور نايف خرما ص : ٢٧٤ .

الفصل الرابع

الرخيل

والدلالة اللغويّة



أ - أصل الدلالة وتطورها :

يعد علم الدلالة (Semantics) - الحديث النشأة نسبياً - أحد فروع الدراسات اللغوية الحديثة . ولعل أول من ابتدأه Michel breal (١٨٣٢ - ١٩١٥) سنة ١٨٩٦ عندما وضع فيه رسالته التي سماها Essai de semantique . ولقد أقام أساس هذا الاتجاه على النظر في ألفاظ التاريخ وعلم النفس ، غير واضح في اعتباره البحث في اللفظة منفصلة عن السياق أو النص (١) .

وهذا البحث - بصفة خاصة - كان شديد التعقيد لما يضم من ميادين البحث ومناحيه (٢) ، ولاختلاف مصطلحاته تبعاً لطبائع الباحثين وتخصصهم ، مما جعل الاستاذين : C. K. ogden و I. A. Richards يفردان لمعالجة قضاياها كتاباً خاصاً هو : (٣) The Meaning of meaning قاطعين بذلك مرحلة متقدمة بعد (Breal) ، ومحاولين تفسير كل ما يتصل بطبيعة المعنى ومشكلاته وتعريفاته .

ولقد استقر علم الدلالة نظرية علمية محدثة في الستينات ، في فرنسا

(١) Louis guespin : la linguistique. p: ١٩٩ .

(٢) كعلم اللغة ، وعلم النفس ، والانثروبولوجيا (علم الأجناس) ، وعلم الاجتماع .

(٣) طبع سنة ١٩٢٣ ، انظر David crystal : Linguistics p: 232 .

وانظر أيضاً : « دلالة الألفاظ » للدكتور ابراهيم أنيس : دراسات في علم اللغة قسم ٢ . د . كمال بشر : ١٥٦ .

أولاً ، ثم فيما بعد بسنين طويلة في الاتحاد السوفيتي ليشيع بعد مدة وجيزة في شتى أنحاء العالم (١). ويعد في طبيعة من بحثوا في هذا الموضوع Stephen Ullman في كتابه (Semantics) الذي طبع سنة ١٩٦٢ (٢) إلى جانب كتابيه ، (Princibal of meaning) ، (Words and their use) ، ولقد أفاد (أولمان Ullman) من سابقه (او جدن Ogden وريتشاردز Richards) في تناوله للمعنى بالتحليل وانتهى إلى تصوره قائماً على ثلاثة عناصر :

- ١ - الكلمة المنطوقة التي تمثل الرمز .
- ٢ - الفكرة .
- ٣ - الشيء المقصود أو المعنى .

أو في اختصار : اللفظ والمادلول ، والعلاقة التبادلية القائمة بينهما والتي تشكل المعنى (٣) ، ثم يأتي (بلومفيلد L. Blomfield) .
 فيعالج موضوع الدلالة بالمنهج السلوكي . وللغوي الإنجليزي (فيرث Firth) إسهام واسع في هذا الميدان فهو مؤسس المدرسة الإنجليزية الحديثة في الدرس اللغوي ، ومن أبرز خواص مدرسته أنها « شكلية تركيبية » : Formalistic structuralistic وهو يرى أن اللغة ذاتها تستطيع أن ترشدنا إلى الطريق القويم في دراستها وذلك بالاعتماد التام على حقائقها كما تبلو في الصورة التي عليها دون الاستعانة بأية وسائل أو مبادئ ثانوية أخرى (٤) .

(١) L. Gues pin : la linguistique. p: 223 .

(٢) D. Crystal: guistics. p: 232 .

(٣) انظر : « دراسات في علم اللغة » للدكتور كمال بشر : ١٥٩ .

(٤) نفسه : ١٧٢ .

ويعرض الدكتور محمود حجازي لموضوع الدلالة على نحو أكثر صلة بطبيعة بحثنا فيقول : « يعد التحليل الدلالي لبنية اللغة أساساً ضرورياً لكل الدراسات التاريخية والمقارنة والتقابلية. للدلالة الكلمة . ولذا كان من الضروري البحث عن منهج يتيح تحديد الدلالة في المستوى اللغوي الواحد على أدق نحو ممكن . وقد عرف علم الدلالة الحديث عدة محاولات لوضع منهج يفيد في التحليل الدلالي الوصفي . وأهم هذه المحاولات ما يدخل في إطار « نظرية المجال الدلالي » عند الباحثين فايسجربر Weisgerber وترير trier وغيرهما . وتقول هذه النظرية بأن الكلمة تتحدد دلالتها ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة دلالية واحدة » (١) .

فاعتبار التحليل الدلالي لبنية اللغة أساساً ضرورياً للدراسات الرامية إلى استكناه دلالة الكلمة ؛ ينبغي أن يضع في حسبانها الوقوف على حقائق الأصول اللغوية من خلال المنهج الوصفي ، أو التطبيقي ، غير مغفل الإلماح إلى موضوع علم الدلالة الحديث عند الغربيين - نشأة وتعريفاً - وإن بدا مصبوغاً بالصبغة النظرية العامة التي لا تجد من الضرورة أن تعبا بما للعربية في هذا الشأن من البحث اللغوي ، أو من طبيعة البنية وخصائص التكوين .

إن الوقوف على الأصول الأولى للدلالات الألفاظ في العربية يقتضي العودة إلى الصورة التي كانت عليها تلك الألفاظ في مبتدأ استخدامها ضمن مجالها الدلالي الأول ، وما كانت ترمز إليه بأصواتها ، وتدل عليه بين متكلميها . وهذا اللون الشاق من البحث اللغوي كان أساس جهود علماء العربية ، وعمل اهتمامهم ، ولا يزال كذلك ، وإن اختلف الهدف

(١) مدخل إلى علم اللغة : ٧٤ .

والمنهج قليلاً ، وكان لهم إليه عذّة مذاهب ، أو كان لجهودهم فيه
ثلاثة مظاهر :

١ - المظهر اللغوي الصّرف .

٢ - المظهر الديني .

٣ - المظهر الاصطلاحي .

ولقد كان المظهر اللغوي الصّرف هو الأقرب إلى موضوع الدلالة
بما انصرف إليه من جمع اللغة وترتيبها وتصنيفها في « معاجم » فكان منها
تلك المعاجم الصغيرة التي تنطوي على الألفاظ الدالة على معنى واحد ، أو
التي تتناول موضوعاً واحداً في كتاب صغير أو رسالة يفسرون فيها الألفاظ
المتصلة بهذا المعنى أو الموضوع ، وتلك كانت نواة المعاجم العربية الكبيرة
فيما بعد (١) .

(١) من أمثلة تلك المعاجم : « خلق الانسان » و « الخيل » لأبي مالك الأعرابي (عمرو
ابن كركرة النحوي) ، « الإبل » و « الخيل » و « خلق الانسان » لأبي عمرو الشيباني
(ت ٢٠٦ هـ) ، « المطر » و « المياه » و « خلق الانسان » و « الشجر » لأبي زيد الانصاري
(ت ٢١٥ هـ) ، « النبات . الخيل . النخل . الانسان » وغيرها حتى بلغت / ١٦ / كتاباً
لعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦ هـ أو ٢١٣) و (اسماء الخيل . البئر . النوار .
الدرع) لابن الأعرابي (ت ٢٣١ هـ) وغيرها لأبي عبد الله الباهلي ، ولابن السكيت ،
ولأبي حاتم السجستاني ، ولابن حبيب البغدادي ولأبي اسحاق الزريادي ، ولابن قتيبة الدينوري
انظر في ذلك : (بنية النواة والأعلام لفرزكلي) في مواضع كثيرة ولعل هذه الرسائل لاتنأى
بنا كثيراً عما وضعه Breal و trier في موضوع الدلالة - من حيث الفكرة والمبدأ
على الأقل - ويحسن هنا أن نسوق مثالا من إحدى هذه الرسائل شاهداً على « تحديد دلالة الكلمة
ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة دلالية واحدة » . وفق نظرية « المجال الدلالي »
يقول ابن الأعرابي في « كتاب البئر » : « وبئر جموم : سريّة رجوع الماء . ويقال للماء
إذا خرج من عيونه فارفع في البئر : جم يجم جماً . والماء نفسه : الجم . ويقال : استق من
جم بئر . وقال الفنوي ، وسئل : ما مالك ؟ فقال : (ساحات فيج ، وعين هزهز ،
قرية مرتكض المجر) أي يجم ماؤها سريعاً . وهزهز : يهتز بالماء »
(كتاب البئر ص ٦٢ - ٦٣ بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب) .

فالماء وخروجه من عيونه ، والبئر والاستقاء والعين الهزهز . ومرتكض الماء ومجمه هو
إطار المجموعة الدلالية ، ومجال الكلمة مع أقرب الكلمات من هذا الإطار والمجال إليها .

وكان منها المعاجم التقليدية بمختلف أساليب صناعتها وأغراضها ،
كما كان منها معاجم « المعاني » التي اعتمدت على الموضوعات ومعاني
الكلمات المتقاربة الدلالة على هذا الغرض أو ذاك ، « كالفريـب المصنـف »
لابن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ، وألفاظ ابن السكيت (ت ٤٤٤ هـ) ،
ومخصص بن سيده (ت ٤٥٨ هـ) . ولعل من أهم جهود علماء العربية
في هذا الميدان « المعاجم التأصيلية » التي يعد في طليعتها معجم «مقاييس
اللغة » لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) . « والاشتقاق » للأخفش الأوسط :
سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) ، ولابن قتيبة ، ولابن دريد (ت ٣٢١ هـ)
ثم كتب « المعرب والدخيل » . فكتب الفروق مثل كتاب « الفروق في
اللغة » لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) ، وما يسمى عندهم بالترادف
ككتاب « الألفاظ المترادفة » لعلي بن عيسى الرمانى (٣٩٥ هـ) .

صحيح أن هذه المعاجم ليست كلها مستودعاً مضموناً وحاسماً في
تعيين أصول دلالة ألفاظ اللغة ، ولكن بعضها يحقق هذا الغرض بقدر
مقبول كالمعاجم « التأصيلية الاشتقاقية » ، كما يمكن الاسترشاد بما ينطوي
عليه بعضها من مادة للوصول إلى أصل الدلالة من خلال اختبارها وتجربتها
على محك الفروق ، أو التضاد ، أو الترادف ، أو الاشتراك اللفظي . أو
يمكن الوقوع على أصل دلالة اللفظ فيها — إن كان دخيلاً — بعزوها له
إلى لغته وذكر أصاه بحر وفه .

واتخذ المظهر الديني للبحث في أصول دلالات الألفاظ وجهته
الخاصة المتميزة ، فكان اهتمام العلماء هنا ينصب على أصل الدلالة
توسلاً إلى شرح ما غمض من آي الذكر الحكيم والحديث الشريف وبيان
المعنى الديني الذي تتضمنه الكلمات ، ولكن تتبع معنى الكلمة الغريبة

طلبه في شاهد شعري لتقصّي أصله كان — بجد ذاته وبطريق غير مباشر — بحثاً في أصول الدلالة ، وكانت حصيلة جملته من كتب « غريب القرآن والحديث » . وتحفل كتب : « المفردات في غريب القرآن » للراغب الاصفهاني ، و « غريب القرآن » لابن قتيبة و « الفائق في غريب الحديث » للزمخشري وكتاب « الغريبين » للهروي (١) ، تحفل بأمثلة وشواهد كثيرة جداً تنهض دليلاً لا يحجد على ما بذله السلف في هذا الصدد . منها — على سبيل التمثيل — قوله صلى الله عليه وسلم :

« دخلت امرأة النار في هرة ، ربطتها ، فأم تطلعها ولم تسقها ، ولم ترسلها فتأكل من خشاش الأرض . أي من هوامها . الواحدة : خشاشة ، سميت بذلك لاندساسها في التراب ، من خش في الشيء : إذا دخل فيه ، يخش ، وخشته غيره يخشه . ومنه الخشاش ؛ لأنه يخش في أنف البعير » (٢) وأما المظهر الاصطلاحي من البحث في أصول الدلالة فمتأخر نسبياً ، وقد كان منشؤه نتيجة طبيعية لظهور الاسلام ، واستجابة

(١) أي غريب القرآن وغريب الحديث وهو تأليف انفرد فيه أبو عبيد أحمد بن محمد بن محمد الهروي ت ٤٠١ هـ بهذا الدرج . ومن أمثلة هذا التأليف أيضاً : « معاني القرآن » ليونس النحوي وعلي بن حنزة الكسائي ولقراء ولأبي عبيدة (محمّد بن المثنى) ولأبي العباس ثعلب ، ولابن السكيت ، ولنفطويه (أبراهيم بن حمد الأزدي) ولأرازي (زين الدين محمد بن محمد) و « البواقيت في غريب القرآن » لغلام ثعلب (محمد بن عبد الواحد) . و « تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب » لأبي حيان الأندلسي . و « غريب الحديث » لثضر بن شميل ، ولأبي عمرو الشيباني ولأبي عبيدة ، ولابن قتيبة ، ولابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم) ، ولغلام ثعلب ، وللهروي (شمر بن حمويه ت ٢٥٥ هـ) وللهروي (أبو عبيد أحمد بن محمد ت ٤٠١ هـ) و « النهاية في غريب الحديث » لمجد الدين مبارك بن الأثير . . . ولخلق كثير غيرهم .

(٢) الفائق في غريب الحديث : ١ / ٣٥١ .

موضوعية لمتطلبات علوم اللغة العربية . يقول الدكتور السيد خليل في ذلك :

« وعلماء أصول الفقه كانوا أول من شغل بمشكلة اللفظ والمعنى تاريخياً . وذلك لارتباطهما بالحكم الذي يراد فهمه وتطبيقه ، إذ الحكم في عامة أمره لا يخاطب الوجدان وإنما يخاطب العقل الثنائي هو مناط التشكير ودعامة الاقناع ووسيلة الفهم ، وفي سبيل استنباط الحكم وتحديد طريقة تطبيقه ، أخذت تتجه نحو الاصطلاح » (١) .

وهذا سديد بحق ، فالتشريع الاسلامي سيطبق على الناس ، بالعدل والانصاف ، وفق أحكامه التي سنت بالفاظ وعبارات ذوات أصول لغوية لمعان تعورف عليها قبلا على وجه ما ثم وقع الاصطلاح على نحو آخر : (فالعدة والحرج والطواف والشاهد) ألفاظ لها دلالاتها القديمة في اللغة ، ودلالاتها الجديدة عند الفقهاء والأصوليين ، والبحث فيها وفي أمثالها من الألفاظ الإسلامية غالباً ما يلم بأصول معانيها ثم ينص على ما آت إليه في الاصطلاح ، وخبر ما يمثل هذا الفهم الدقيق لموضوع الدلالة كتاب « الزينة في الكلمات الإسلامية العربية » للإمام الرازي ، واصطلاحات الصوفيين المخصصة بهم في ألفاظ تدور بينهم .

وقل مثل هذا في مصطلحات علوم اللغة العربية كالإقواء ، والجحر ، والنحل ، والنكرة ، والتصريف ، والترخيم ، والعروض ، والإعجام ، والاستعارة ، والقياس ، ، والطباق ، والرواية . وغيرها . . حتى إن القوم درجوا على أمر كان دليلهم في كتب النحو خاصة ، يقولون في اللفظ : هو لغة كذا . واصطلاحاً كذا . . ولم يكن العرب الاقدمون يعرفون

(١) دراسات في القرآن : ١٧ .

من هذه المصطلحات دلالاتها الجديدة (١)؛ ومن هنا أنشئت للتعريف بها كتب بأعيانها (كالتعريفات) للجرجاني ، و (كشف اصطلاح الفنون) للتهانوي ، و (الكايات) لأبي البقاء الكفوي .

تلك بعض الخطوط العريضة للبحث التاريخي في أصل الدلالة عند العرب ، وهو موضوع كلفوا بتتبعه أنى دعت الحاجة ، وجهدوا في رصد مظاهره برد معاني الكلم المتطورة المنقولة إلى أصولها كما عنت لهم في مختلف ضروب علوم اللغة العربية كالدرس المعجمي والتفسير وشرح النصوص اللغوية والتشريعية ، وعلوم الكلام حتى أفردوا لها فرعاً بتمامه من فروع علم البلاغة هو « الحقيقة والمجاز » فتوَّجوا بذلك جهودهم فيها جامعين بين النظر والتطبيق .

ولعل من أبرز نتائج البحث اللغوي في موضوع الدلالة الانتهاء إلى أن أصل الدلالة حسي مادي في معظمه ؛ وأن ما طرأ على المعاني بالاستعمال كشف عن تطور ظاهر ونمو متجدد لأصول الدلالات اللغوية ، وإن لم يشيروا صراحة إلى ذلك ، لأنهم لم يدرسوا موضوع الدلالة لذاته ، ولم يخصّوه — استثناء وحسباً — بعنوان متميز ، أو بفرزه على حدة لأن البحث اللغوي لم يكن قد بلغ هذا القدر من التشعب والتخصيص ، بل كان عندهم في مجمله يدور في فلك واحد ، فكان من التداخل بحيث لا نستطيع حلوده ضمن إطار ما سموه بـ « علوم العربية » .

(١) يذكرون من ذلك أنه قيل لأعرابي : أتهمز إسرائيل ؟ فقال إني إذن لا مرؤ سوء ، وقيل له : أتجر فلسطين ؟ فقال إني إذن لقوي . ذلك أنه يعرف في الهمز : الضبط ، وفي الجر : السحب .

ولكن الأمثلة التي تدلل على الأصل الحسي للدلالة أكثر من أن
تخصى أو تحصى . ففي كلمات مثل : « الشورى ، المجد ، المعرفة ،
الحبة ، الجدل ، التكفل ، الخير ، الشر ، الفضيلة ، الأنفة ، العقل ،
الحكمة ، الشك ، الإبهام ، الغموض ، الابتكار ، البشرية . . . الخ » (١)
نجد عند التحقيق مصداق ذلك ، ونقف على دليل لا يدفع يثبت الأصل
الحسي للدلالة على الرغم من تطورها ، ومثل هذا يقال في الألفاظ
المشتركة في اللغات السامية منذ القديم ، فظاهرة الاشتراك في الحسيات
خاصة شاهد على أن الأصل الأول للدلالة حسي في أغلبه . ولقد أشار
« يسبرسن » إلى ذلك بقوله :

« إننا لا نعدو الشروع في الخدس عندما نرى ، بعد اقتفاء تاريخ
اللغة إلى الوراء إلى أقصى ما نستطيع ، أن اللغة المبكرة كانت أي شيء
إلا شيئاً عقلياً ، عندما نرى أنها كانت حقاً مترلاً وسطاً بين الغناء
والكلام ، وأنها بمجموعة من الأصوات الطويلة والتي تكاد أن تكون
عارية عن المعنى ، كانت متنفساً للاحساسات العنيفة أكثر من كونها
تعبيراً مفهوماً عنها » . (٢)

(١) انظر بعضاً من هذه الأمثلة وغيرها عند الدكتور حسن ظاظا في « اللسان والانسان »
ص : ١٠٣ وما بعدها ، وكلام العرب ص : ٤٢ وما بعدها : وعند الدكتور إبراهيم
أنيس في « دلالة الألفاظ » ص : ١٢٤ وما بعدها . ولعباس محمود العقاد ، مجلة مجمع اللغة
العربية بالقاهرة ج ٨ ص : ٣٠٣ - ٣٠٥ سنة ١٩٥٥ . وانظر معجم مقاييس اللغة لابن
قارس فمواده مبنية كلها على هذا الأساس من التأصيل . وانظر أيضاً غرائب اللغة العربية
للأب روفائيل نخلة اليسوعي ص : ٩٨ وما بعدها .

(٢) عن « اللغة والمجتمع ، رأي ومنهج » للدكتور محمود السمران ص : ١٤ .

ولكن ما المقصود بالتطور هنا ؟

التطور لغةً : الامتداد في شيء ، من مكان أو زمان . والتطور : التآرة ، والناس أطوار : أي أخفاف على حالات شئ .

ولعله لا يبعد كثيراً في الاصطلاح عن هذا الأصل ، فهو يعني في جوهره الامتداد والتقدم كما يعني الاختلاف والتغير ، ويعني في حالات خاصة الخروج على المعيارية الصارمة أو الميل عن المألوف والجنوح إلى التحرر من قيوده . (١)

ومردّ هذا الاختلاف في المصطلح إلى طبيعة الحالة التي يطلق عليه : الحكم ، ورأي قائله فيها وتقويمهم لما يعتورها من تغير أياً كان حجمه ومداه . ولا بد من اختلاف نسبي في إطلاق مصطلح « التطور » على ما يسميه العلماء بـ « حتمية التطور التاريخي » وعلى اللغة بمجمل علومها ، وعلى ظاهرة بعينها منها . وبالتالي لابد من اختلاف في تصنيف « التطور » بين السلب والإيجاب ، فقد لا يحمل تطور العربية في اتجاه العاميات سمات إيجابية نافعة كما يحمل تحديد الثروة اللفظية فيها باللجوء إلى الاشتقاق والمجاز لمسميات بعض العلوم ، بديلاً من المسميات الأجنبية ففي مثل هاتين الحالتين قد يعني التطور ضرباً من الخطأ الخطر ، وقد يعني ضرباً من التجديد والإبداع المحمودين .

وهكذا تبدو فكرة التطور نقيضاً للثبات والتوقف والاستنقاع في المرتبة الأولى . وإشارة إلى التحول في المرتبة الثانية .

(١) انظر الدكتور كمال بشر : دراسات في علم اللغة . القسم الثاني : ١٢٤ ، ١٢٥ ،

بيد أن التطور في الدلالة اللفظية — وهو المعنى هنا — قد يكون أقل قلقاً في مفهومه وبخاصة إذا قصر على ما في العربية الفصحى القديمة .

إن ما ألمحنا إليه من أصل الدلالة وتطورها يقصد به ما كانت عليه دلالة الكلمات في الفترة السابقة للإسلام . وربما في الفترة الإسلامية الأولى ، فها هنا كانت الألفاظ صورة للبيئة والواقع^١ كما هو أمام العين وفي الذهن ، ولكن هذا الواقع تغير بعد الإسلام أمام العين بالخروج إلى بيئات أخرى ، وفي الذهن بما طرأ على عقل العربي من تبدل في التفكير والتصور والمعتقد والشاغل الذهني . ولما كانت اللغة أصواتاً يعبر بها كل قوم عن أغراضهم — كما يقول ابن جني — فإن أغراض القوم تبدلت ، وعلى لغتهم أن تعبر عن الأغراض الجديدة وأن تفي بحاجات أصحابها بما تملكه من مقدرة وثروة عظيمة ، وهو اختبار حقيقي لها ولقدرة أصحابها على حسن التصرف والتكيف بهذه الثروة ، وبعبارة أخرى : هو اختبار للمقدرة على التطور الإيجابي السليم ، وهو ما اجتازته العربية بنجاح واقتدار ، فنقلت الكثير من الدلالات الحسية والجاهلية إلى دلالات تتصل بالغيب والمدرجات الذهنية والمجردات بأساليب متنوعة كالتي أشونا إليها دون أن يكون في مسلكهم إلى هذا التطور انفصام ظاهر عن الأصول ؛ بل لقد كان فيه امتداد لها ، في مواكبة مترنة مع حركة الحياة العربية ونظمها .

إن ألفاظ الحقيقة القديمة غالباً ما تبقى ، وإن زالت تلك الحقيقة ، ثم تنتقل دلالة هذه الألفاظ عن طريق المجاز والاستعارة والمشابهة والتطوير لتعبر عن حقائق جدت ، وربما أصبح هذا المجاز الحديد — مع الزمن —

الأصل الأول للدلالة ، إن لم تكن هناك معاجم تاريخية تعني برصد مثل هذا التطور اللغوي .

ولقد اتخذ التطور في الدلالة اللغوية مساراً آخر من خلال صلته بالدخيل ، أو من خلال صلة العرب بالأعاجم ، فلقد كان على الحياة العربية التي حملت رسالة الإسلام إلى البشرية أن تخاطب أمماً أخرى وتعايشهم ، على أن العربية قبل الإسلام لم تكن قلعة موصدة الأبواب دون هذا الالتقاء . ولكن قبول الأعاجم إخوة في الدين عزز الالتقاء بهم ووطد الصلة ، فكان ذلك مظهراً إنسانياً واجتماعياً بديلاً عن العصبية القبلية والتفاخر بالأنساب ، وهو بحد ذاته تطور في فكر العربي وعقله ربما كان له بعض الأثر في تشجيعه على أخذ الكلم الدخيل بتحفظ أقل مما سبق ، وعن اختيار ومطاوعة ، فأضاف إلى الدلالة اللغوية عاملاً من عوامل تطورها . وليس مثل هذا التبادل اللغوي عملية قسرية مفروضة ، إنما هو استجابة تلقائية لحاجات الفكر ، لأن : « أية لغة متقدمة متطورة ، عاشت فترة من عمرها في حضارة زاهرة ، وعلم راق ، وفكر عال ، وأدب رفيع ، لا يمكن أن تكتفي بثروتها المحلية ، كما أنه لا يمكن أن تنجو اللغات الأخرى من تأثيرها » . (١)

ولمست الحاجة الفكرية إلى الاقتراض اللغوي مسألة عجز يستدرك ، أو نقص يسد ، ولا ضائقة اقتصادية ، إنما هي مسألة نزوع الفكر ذاته إلى الارتقاء ونشدان الكمال ، وتشوق النفس إلى فتنة الفن والانبهار بالحديد ، لا حاجة ملحة أو لعدم اكتفاء ذاتي ، بل ربما لترف ما بعد الاكتفاء .

(١) الدكتور حسن طافا « كلام العرب » : ٧٣ .

هكذا بدأ الدخيل يرفد العربية عن طريق بعض ألفاظه الواردة في
التنزيل الحكيم، وعن طريق الحاجة إلى مسميات جديدة يؤديها لآلة الحياة
المتغيرة، وعن طريق إرضاء الحس الجمالي والذوق الفني باختيار بعضه
الآخر، ولهج الأدباء به، فشكل بذلك عاملاً لا ينكر ولا يغفل من
عوامل تطور الدلالة في العربية.

ولما كان بعض الأعجمي قد عرب ومضى عليه ربح من الزمن
يستخدم في اللغة الأدبية كالعربي سواء بسواء؛ فإنه لمن المتصور أن يطرأ
عليه ما يطرأ على العربي من سمات التطور وأشكاله. وحين ألمحنا - في
إيجاز - إلى بعض صور تطور الدلالة في العربية بالاشتقاق ونقل المعنى
والمجاز والاستعارة والتوليد أين كان الدخيل من ذلك؟ وهل استطاع
أن يتطور بمدلولاته مع العربي متمثلاً تلك الخصائص وصالحاً لحملها
تماماً كالأصول العربية؟ لعل في استفتاء أمثله المقبلة محاولة للاهتمام
إلى الجواب.



ب - تداخل دلالة الدخيل والأصيل :

لم يكتف العرب من نقلهم للدخيل بنطقه وفق طبيعة الأصوات العربية ، كما لم يقتصر تعريبهم له على تغيير شكله بإلحاقه بأبنيتها ؛ وإنما تجاوزوا ذلك إلى تغيير أصول الدلالات ، فترك الدخيل أثره الكبير في هذا الجانب أيضاً بما أفضى إليه من تداخل في مادتي المعنى : العربية والأعجمية ، ومن تعدد لمدلول المادة الواحدة ، فضلاً عما خلفه من الغموض في تحديد المعنى بوجه عام .

ولقد سلف القول على اختلاط أصول الألفاظ العربية والدخيلة في مادة واحدة في المعاجم ، وكان البحث فيها معنياً بالإلمام ببعض صور هذا الاختلاط في قوالبه اللغوية ، ولا يعقل أن يقع ذلك في المواد اللغوية وتبقى المعاني مستقلة نجية من أثره إذ لا انفصام بين اللغة والفكر ، بل هما متلازمان في حضور واحد . والأمثلة الاستقرائية المبثوثة في كتب التراث والتي ترى اشتقاق إبليس من (الإبل اس) (١) ، والإنجيل من (النجل) والأندلس من (الدلس) والخوان من (التخنون) تؤكد أن المعنى اللغوي مرتبط بصورة ارتباطاً وثيقاً بقوالب اللغة وبالجنور الموضوعية للألفاظ ، فما لم يقع فيه توهم العجمة عندهم ردّوا معناه إلى

(١) سلفت هذه الألفاظ في ثنايا البحث في مواضع مختلفة .

أصل عربي واشتقوا منه أحياناً وإن كان في حقيقته أعجمياً . وشقّ الصيغ من الأصول يعني تغييراً في طبيعة الدلالة وزجرجة لما عن وضعها الأول إلى وضع جديد . ألم يشير إلى أن زيادة الأصوات تعني تزييداً في المعنى ، وأن فعلاً ومتفاعلاً ومفعلاً تؤدي بمعنى أبعد من معنى فاعل ؟ ! وقد يكون الأمر على النقيض : ككتاب وكتب ، وآية وآي ، وأسود وسود . وعلى الوجهين : الزيادة والحذف يتغير المعنى .

وهكذا ، قياساً على تغير الصورة كان يتغير مدلول اللفظ مما يفضي إلى نتيجة منطقية هي أن ربط المادة اللغوية ، الأصلية والدخيلة بجذر واحد يعني تذويب المادة الدخيلة فتغييرها وإعادة تشكيلها على أوجه متعددة وبالتالي يعني عدم استقرار دلالتها ، بل ربما عتّى عدم الإبقاء على ظلال تلك الدلالة . فمن ذلك — مثلاً — قولهم في (بهرج) :

« البهرج : الباطل ، وهو بالفارسية (نبهره) . والبهرج : الدرهم المبطل السكّة ، والتعويج من الاستواء إلى غير الاستواء ، والشيء المباح . يقال : بهرج دمه إذا أهله . قال الأزهري : والبهرج ليس بعربي محض أصله (نبهرج) وهو الرديء من الدراهم ، كأنه في الأصل نوّاره فقيل : نبهرج وبهرج وجمعه : دراهم بَهْرَجَة ونَبَهْرَجَة وبهرجات ونَبَهْرَجَات وبهارج . . وقال أبو عمرو : درهم بهرج ، ودراهم بهرج . قال : والبهرج المعدول به عن جهته » (١) . وقال في ، (اللسان) :

(١) العرب : ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ .

«وَمَكَانٌ بِهَرَجٍ : غَيْرِ حِمَى . . وَفِي الْحَدِيثِ : أَنَّهُ بِهَرَجٍ دَمَ ابْنِ
الْحَارِثِ أَي أَبْطَلَهُ . . وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُحَجَّنٍ : أَمَا إِذَا بَهَرَجْتَنِي فَلَا
أَشْرِبُهَا أَبَدًا ، يَعْنِي الْخَمْرَ ، أَي أَهْدَرْتَنِي بِإِسْقَاطِ الْخَمْرِ عَنِّي . . . وَقَالَ :
وَاللَّفْظَةُ مَعْرَبَةٌ ، وَقِيلَ : كَلِمَةٌ هِنْدِيَّةٌ أَصْلُهَا (نَبَهْلَه) ، وَهُوَ الرَّدِيءُ
فَنَقَلَتْ إِلَى الْفَارْسِيَّةِ فَقِيلَ (نَبَهْرَه) ثُمَّ عَرَبَتْ : (بِهَرَج) «(١)» .

المهم في الأمر أن اللفظة أخذت من الفارسية (نَبَهْرَه) Nabahre
وتقتصر دلالتها فيها على الدرهم الزائف أو الرديء (٢) ، وفي العربية
ألحقت بوزن (فَعْلَل) ، وصيغت لها جموع متعددة واشتقوا منها فعلاً .
وتطورت دلالتها . فالباطل والمبطل السكّة والرديء معان متوازية في
اللغتين ، كأنها ترجمة . لكنها في عبارات أخرى اختصت بأغراض
عربية فعنت : التعويج عن الاستواء ، والشيء المباح ، والمكان غير
المُحْمَى ، وهدر الدم ، ومكاناً غير حِمَى ، وإسقاط الحد (٣) ، في
حديث (أَبِي مُحَجَّنٍ) لشرب الخمر ، وذلك حكم يشير إلى دلالة إسلامية
صرفة أين منها دلالة الدرهم الزائف أو الرديء ؟

فعلى المدلول الأول تقارب اللفظان والتقت دلالتهما في نقطة مشتركة ،
لكن العربية تخطت نقطة الالتقاء (لتؤم) الدلالة لصالحها وتسخرها
لاستخدام عربي صرف . ونقطة التقاء الدلالة في اللغتين متأرجحة بين
اتفاقهما فيها وبين تداخلها في الجهتين بقرينة الدرهم الذي استعارته العربية

(١) السان ١ بهرج .

(٢) حيم : ١٠٦٩ / ٢ .

(٣) وما ذكره أحد المتأخرين من معانيها : « بهرجة : عدم حياء المرأة من الرجال
والمبهرج من المياه هو الذي لا يمنع منه أحد . (القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من
لغات العرب) ص : ٢٦ لمحمد بن أبي السرور الصديق الشافعي تحقيق إبراهيم الأبياري .

أيضاً . وربما لم يكن عندهم دراهم أصلاً صحيحة أو رديئة أو مزيفة !
ومن ذلك قولهم في « البرج » :

« وكل ظاهر مرتفع فقد بَرَجَ ، وإنما قيل للبرُوج بروج لظهورها
وبيانها وارتفاعها ، والبرَج تباعد ما بين الحاجبين . . . وفي العيون : نقاء
بياضها وصفاء سوادها ، ومنه : التبرَج : إظهار زينة النساء . . . والبرُج
واحد بروج الفلك . . . والجمع أبراج وبروج . وكذلك بروج المدينة
والقصر ، الواحد كالواحد . . . وقوله تعالى : (ولو كنتم في بروج
مُشَيِّدة) ، البروج ههنا : الحصون . واحداً برج . الليث : بروج
سور المدينة والحصن : بيوت تبنى على السور ، وقد تسمى بيوت تبنى
على نواحي أركان القصر بروجاً . الجوهري : برج الحصن : ركنه . .
ابن الأعرابي : بَرَج أمره إذا اتسع أمره في الأكل والشرب . . وثوب
مبرَج فيه صور البروج . . وأبرج الرجل إذا جاء بينين ملاح . . .
والبارج : الملاح الفاره . الأصمعي : البوارج : السفن الكبار ، واحداً
بارجة . . والبارجة سفينة من سفن البحر تتخذ للقتال . والإبريج :
المِخْضَة . قال الشاعر :

لقد تمخضَ في قلبي مودَّتُها

كما تمخضَ في إبريجهِ اللَّبنُ (١)

لقد تعددت دلالات المادة هنا حتى بلغت حد الاضطراب ، فإذا
سلمنا بأن الأصل في المعنى : الظهور والارتفاع ، افتقدنا الرابط الذي
يربطه ببقية المعاني كقوله : (أبرج الرجل . . . وبرج أمره ، والابريج
للمخضة . .) ، فما ندري مما شقت ، ولا سبيل إلى إرجاع كل معنى

(١) اللسان / برج .

منها إلى منشئه بدون تكلف وتمحل ، وبخاصة إذا علمنا أن هذه المادة تنطوي على دخيل من ثلاث لغات هي اليونانية والهندية والفارسية فالبرج بمعنى الحصن أو البناء يوناني من $\pi\upsilon\rho\gamma\omega\varsigma$ برغوس (١) والبارجة من الهندية (Bera) ، (٢) والإبريج : من الفارسية تعريب : (آب - ريز) أي يصب الماء ، ويطلق على الدلو و (السطل) (٣) وغير ذلك . ويمكن - بعد - تقدير اشتقاق (البارج) من لفظة البارجة بقرينة (الملاح) . ولكن إلى أي أصل نرجع اشتقاق بروج السماء ، وبارجة (من قول صاحب اللسان : وما فلان إلا بارجة قد جمع فيه الشر) ؟ أو الثوب المترج ؟ أو (برجان) ؟ (٤) وإذا كانت دلالة المادة - تحديداً - الظهور والملجأ ، في العربية ؟ (٥)

-
- (١) انظر $\Lambda\epsilon\iota\kappa\omega\nu\epsilon\alpha\cdot\alpha\cdot\rho:34$. وانظر: غرائب اللغة : ٢٥٤ ، والعنسي : ٨ وبندلي جوزي ص : ٣٤١ من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بمصر : ٣ / ١٩٣٦ . ويذهب هذا إلى أنها من الجرمانية Byrg .
- (٢) انظر معجم الألفاظ الهندية المعربة . مجلة اللسان العربي ص ١٣١ مجلد ١٠ ج ١ وهي من الهندية بلفظ بارجة أو بيرجة أو بيرة عند الدكتور أنور عبد العظيم في كتابه « الملاح وعلوم البحار عند العرب » ص : ٢٩ .
- وقد نسبها العنسي (ص ٦) إلى الإيطالية Fergata ولعل الأظهر في هذه (فرقاطة) فهي أيضاً من القطع البحرية ، ويظن أنها أحدث من بارجة التي ذكرها البيروني في كتاب الهند (ص ١٠٢) طبعة زخاو - كما ذكر صاحب معجم الألفاظ الهندية في الموضوع المذكور قبل قليل .
- (٣) انظر معجم حيم : ١ / ٤ ، وأدي شير : ١٨ وتجدر الإشارة هنا إلى أن (الإبريز) للذهب كلمة يونانية : . Ovrizon .
- (٤) جذر أو جداء الحساب (السان) برج .
- (٥) مقاييس اللغة لابن فارس (برج) .

ومثل هذا من التقاء الدلالة وتداخلها ما ذكره صاحب اللسان عن
(أبي زيد) ، قال : « ييش الله وجهه وسرجه ، بالجيم ، أي : حسنه ؛
وأنشد :

لما رأيت الأزرقين أرشاً
لا حسن الوجه ولا مُيشاً

والبيش ، بكسر الباء : نبت ببلاد الهند وهو سمّ ، ويش وبيشة
موضِعَان . فأما قوله :

قالوا : أَبَانُ فَبَطْنُ بِيَشَةٍ غِيمُ
فَلَبِيْشُ قَلْبِكَ مِنْ هَوَاهِ سَقِيمِ

فأراد : لبيشة فرختم في هذا النداء اضطراراً . (١)

قال صاحب : « معجم الألفاظ الهندية المعربة » في البيش : « لا
ريب في أنها هندية معربة أصلها (Visha ، Bisa) استخلص العرب من
شجرتهم معنى الخضرة والنضارة ، فقالوا (ييش الله وجهه) ولاحظوا
أيضاً أن شجرة البيش شديدة الثبات والتأصل فقالوا : (أباش الشجرة) (٢)

وههنا أيضاً نجد أن العبارة الدعائية عربية المظهر والاشتقاق والدلالة ،
وكذا الشاهد الشعري غير أن منبت الأصل في الدلالة أجنبي ، ولعل هذا
هو السبب في عدم ذكر ابن فارس له في أصوله (المقاييس) فضلاً عن
تصريح ابن منظور بنسبة شجر (البيش) إلى بلاد الهند ، وكذا نص

(١) اللسان / بيش .

(٢) انظر مجلة اللسان العربي ص ١٢٨ ، المجلد العاشر الجزء الأول . من وضع الدكتور

محمد يوسف (بجامعة كراتشي) .

القزويني على أنه ثبت لا يوجد إلا بالهند . ومع ذلك فالصورة تحمل في دلالتها ملامح البيئة العربية والهندية .

أما لفظة (سرجه) من قوله : (ييش الله وجهه وسرجه) فيبينها ويين السراج مناسبة . قال ابن فارس : « ويقال سرج وجهه ، أي حسنه ، كأنه جعله له كالسراج . قال :

وفاحيماً ومرمناً مسرجاً » (١)

فبقريئة اشتقاق : سرج ومسرج المأخوذان عن الثقات يتعين وجود مصدر لهما في العربية هو بحسب القياس : « التسريج » ، أي التحسين ، وهذا المعنى مبني على معنى دخيل (٢) هو في الأصل لاسم ذات ، قد يكون الحسن واحداً من صفاته ، لكنه في أصل وضعه بلغته لم يرم إلى هذه الدلالة المعنوية . وهكذا تلتقي الدالتان في الجذر ، ولكن ما يتكون منهما مختلف كالثمر الناتج من (تطعيم) نوعين من الشجر . أي تنتج لنا هذه « المصاهرة اللغوية » دلالات غير خالصة النسب تماماً إلى العربية أو الأعجمية ، بل هي مزيج من هذه وتلك ، فإذا ما ساعدت بعض القرائن والبيئات على إرجاعها إلى أصل بعينه أحياناً فإنها في أحيان أخرى تفتقر إلى هذه القرائن حتى ليبدو إدراكها ضرباً من الاجتهاد الذي لا يقوم عليه دليل يرتضيه البحث العلمي الدقيق ، والتقرّي المتشد لكتب التراث يتكشف عن أمثلة لا تحصى من هذا اللون ، كما يظهر مقدار الخيرة

(١) المقاييس : (سرج) ، والشعر للمعاج ، وانظر اللسان : (رسن) (سرج) .

(٢) تتنازع نسبة السراج الفارسية والآرامية ، فهي فارسية كما في معجم حليم

(الفارسي) انظر ١ / ٥٨٦ ، وهي عند Fraenkel (٩٥) آرامية وكذلك في

غرائب اللغة : ١٨٦ ويرى أدب شير : (٨٩) أن الفارسي مأخوذ عن الآرامي .

والتردد في التماس أصل الدلالة وتوجيهها عند كثير من العلماء الذين حاولوا ذلك في دأب وإخلاص . ولعل خير دليل على ذلك ما تضمنته مادة (خرص) في « لسان العرب » من تنوع في دلالتها على أغراض متعددة متباعدة « كالكذب والتظني والحزب » وسنان الرمح ، (١) أو قضية ، وجريد النخل ، والقناة ، وكل قضيب رطب أو يابس ، والعود الذي يشار به العسل ، والخنجر ، والقرط من حلي الأذن ، والدرع ، وحوض واسع ينبثق فيه الماء ، أو الماء المستنقع في أصول النخل أو الشجر ، وخليج البحر ، وجوع مع برد ، والدن ، وعويد محدد الرأس يغرز في عقد السقاء ، وأسقية مبردة ، والجراب . . » (٢)

وواضح أنه من العبث انتخاب الأصل الذي يربط هذه الدلالات كلها بعضها ببعض ، وهذا ما لاحظته وأجزه ابن فارس بقوله :
« الخاء والراء والصاد أصول متباينة جداً » (٣) . ولعل اشتراك الدخيل والأصيل في توليد هذه الدلالات من مادة واحدة هو السبب في ذلك ؛ إذ يذهب الدكتور محمد يوسف إلى أن كلمة (الخرص) تبدو كأنها دخيلة على مادة (خرص) العربية ، فالخرص تعني الجزء الأعلى الذي فيه الحد من السنان ، وهي بهذا المعنى توازي كلمة Kirşh (٤) ، وربما أطلقت الكلمة على القضيب والرمح نفسه كما قال حميد بن ثور :
عض الثفاف الخرص الحطياً (٥)

(١) وفي لغات من الخراس ، والخرص ، والخرص . بفتح الخاء وضمها وكسرها

(٢) لسان / خرص .

(٣) معجم مقاييس اللغة / خرص .

(٤) بلغة مليالم (Malayalam) إحدى اللغات الدكنية - والأوردوية أيضاً ،

ولعل أصلها في لغة جاوه وملايو Kres , Kiris و Kris (مجلة لسان العربي ص

١٢٤ المجلد العاشر ج ١ .

(٥) انظر لسان / خرص .

ولا يخفى أن هذه النسبة إلى الخط هي أقوى ما يؤيد الأصل الهندي للرماع المنسوبة إليها لأن الخط لم تكن إلا مرفأً للسفن الواردة من الهند . ثم نقل في ذلك قول ابن سيده في المخصص : « الخط مرفأً السفن بالبحرين ينسب إليها الرماح وليست الخط بمنبت لها ، ولكنها مرفأً السفن التي تحمل القنا من الهند » . (١)

فاذا صحّ ذلك يمكن أن نقسم هذه الدلالات الكثيرة إلى قسمين : قسم يتصل بالتخريص الدال على الرجم بالغيب وما إليه من التظني والحزر والكذب والتقدير والتخمين . . . الخ . وقسم يتصل بالشجر الثابت على مقربة من المياه فمنه يؤخذ ما ذكر كالسنان والقضبان والقناة والعود والعويد وما قارب ذلك . وإن بقيت بعض معاني مادة (خرص) من غير قرينة أو مشابة ترجح نسبتها إلى هذا الأصل أو ذاك أكثر من غيره كما هو الأمر في مادة (وشج) الشبيهة بهذه في اختلاط الدلالة وتداخلها (٢) . وقل مثل هذا في مادة (نبر) التي تضم تحتها (النبر) (٣) : الجبن بالفارسية ، وكذلك (الأنبار) : أهراء الطعام (٤) ،

(١) مجلة اللسان العربي (نفس العدد) ص ١٢٤ و ص ١٢٦ ، وانظر بقية تحقیقاته حول صناعة السيوف وتجارتها بين الهند والخليج العربي . وانظر اللسان / خطط . . .
(٢) وشج تدل في العربية على اشتباك وتداخل (المقاييس) . والشج من القنا ما نبت من الأرض مترعاً ، وهذه من أصل هندي (Vanch) والجيم في الآخر علامة المعجمة لا غير ، وإذا كان الخطي هندياً فهل من الغريب أن يكون الشج الذي لا ينبت الخطي إلا هو هندياً أيضاً؟ (الدكتور محمد يوسف . معجم الألفاظ الهندية المعربة بمجلة اللسان العربي م ج ١ ص ١٢٨ وقوله الذي لا ينبت . . إشارة إلى قول الشاعر : :
وهل ينبت الخطي إلا وشجبه وتفرس إلا في منابها النخل ؟

(٣) هو (بنبر) بالفارسية ، عرب بالقلب المكاني : انظر حليم / ٢ / ٣٧٠ ، وغرائب اللغة : ٢٤٧ .

(٤) انظر المغرب : ٦٨ ، و ص : ٧٧ ، وأدي شير : ١٥٠ وهو بالفارسية Hambara (هم - بارا) وانظر مجلة مجمع اللغة العربية بمصر - الدورة ٣٣ عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ م ص : ٣٠٥ .

و(المنبر) : مرقاة الخاطب ، من الحبشية(١) ، وأصل المعنى بالعربية الهمز والارتفاع ، وإلى الارتفاع أرجع العرب معنى (الأنبار) (٢) ، و (المنبر) (٣) ، وتوليد آية معان جديدة منهما سيكون على هذا الأساس وسيكون على قدر من التداخل يصعب معه إرجاعه إلى الأصل والمنشأ وتميز الأصل منه من الدخيل .

ومثل ذلك ما يؤخذ من مادة (نفج) التي منها بالعربية النافجة للبنث التي يرزق بها العربي فيهتونه بقولهم : (هنيئاً لك النافجة) أي التي تنفج ماله أي تزيده وترفعه بما سيحصل عليه بسببها ، ومن المادة نفسها (نافجة) المسك . وهي من الفارسية (نافة) (٤) ، ومن لا يعرف أن هذه بالفارسية أصلاً ، لن يجد مشقة أو تردداً في الربط بينها وبين الأولى بأكثر من قرينة .

ومن ذلك الدرقة التي تؤخذ من الترس (٥) ، ثم الدرياق والترياق من اليونانية Thériaka وكلتا اللفظتين في مادة (درق) . ومعهما الدورق ، وهو مكيال للشراب ، وهو دخيل .

(١) سبقت الإشارة إليها قبلاً .

(٢) العرب : ٦٨ ، قال : وسمي (الهري) (نبرا) لأن طعام إذ صب في موضعه انتبر ، أي ارتفع .

(٣) مقاييس ابن فارس (نبر) .

(٤) انظر أدبي شير ، وهي وعاء المسك عنه (حليم) . انظر ص : ١٠٥٩ ج ٢ .

(٥) في المقاييس : درق : الدرقة معروفة والجمع درق وأدراق . وفي اللسان : الدرقة ترس من جلود ليس فيه خشب و عتب وزاد على جمعها : دراق ، والدورق عنده فارسي معرب .

ومن ذلك في مادة (قلد) : الإقليد والقلادة والتقليد وتقلد ،
والاقليد - بلغاته - دخيل كما ذكرنا (١) .

فعلى أي أصل من العلاقة تؤسس بنيان المعاني في المادة الواحدة ؟
وكيف يمكن أن نفتنع بأن محراب المسجد سمي كذلك في مادة (حرب)
لأنه موضع محاربة الشيطان والهوى ؟ (٢) والحرباء سميت بذلك لأنها
تتلقى الشمس كأنها تحاربها . والمحراب من الحبشية ، والحرباء من
الفارسية - يزعمون - (٣) والحربة والحرب والمحارب من العربية ؟
وهل أقيم محراب المسجد حقاً لمحاربة الشيطان ؟ !

إن الرد السليم على مثل هذا التساؤل لن يكون بغير التأصيل العلمي
القائم على الربط المنطقي بين الدلالات وأصولها بالتثبت والاستيثاق
التاريخيين من غير تعصب أو حزر أو افتئات بالرأي .

ولقد تداخلت دلالة الأصيل والدخيل فيما ينضوي تحت اصطلاحات
علوم العربية فبدا تداخلها وكأنه لا انفكاك له . من ذلك ما أدرجوه تحت
« النحت » يرجعون فيه اللفظ إلى أصلين أو ثلاثة . قال ابن فارس :
« فمنه ما نحت من كلمتين صحيحتي المعنى ، مطردتي القياس .
ومنه ما أصله كلمة واحدة وقد ألحق بالرباعي والخماسي بزيادة تدخله .
ومنه ما يوضع كذا وضعاً » (٤) . ومثل لذلك فقال : « فمن المنحوت

(١) ومن أشكلة ذلك ما تجده في مادة (فردس) . و (قرطس) للقرطاس : الورق من
اليونانية $\chi\rho\rho\tau\epsilon\varsigma$ ولثاقفة الفتية الشابة ، ومادة (هرق) ومنها المهرق للصحيفة دخيل
ثم هراق وأراق بالعربية ، ومادة (فدل) و (عسكر) ، وغيرها .

(٢) انظر ؛ المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني : ١١٠ ج ٢ .

(٣) انظر أدبي شير : ٥٠ وقد نسبها إلى الفارسية والسريانية عن (برهان قاطع)

ولكن لا يطمأن إل نسبها الفارسية لضعف الدليل . والحرباء مذكر

(٤) المقاييس : ١ / ٥٥٥ .

قولهم للرجل إذا ستر يديه طعامه كي لا يتناول (جَرَدَبَ) من كلمتين :
من جذب لأنه يمنع طعامه ، فهو كالجذب المانع خيره ؛ ومن الجيم والراء
والباء ، كأنه جعل يديه جراباً يعي الشيء ويحويه . قال :

إذا ما كنت في قوم شَهاوى

فلا تجعل شِئالك جَرَدُباناً (١)

وهو تخريج لبيق ، غير أن الكلمة فارسية النجار تعريب (كردبان)
من : كَرَدَه ، بمعنى الرغبة المدّور ، و (بان) لاحقة تعني الحفظ
والعناية ، أي حافظ الرغبة (٢) . .

وقال : « ومنه قولهم لقرية النمل (جُرثومة) فهذا من كلمتين :
من جَرَمَ وجَثَمَ ، وكأنه اقتطع من الأرض قطعة فجثم فيها » (٣) .
وهذه أيضاً غير منحوتة ، بل من السداجة تصور معناها على هذا
الوجه (الإقطاعي) إنما هي مفرد مُتَوَهَم صيغ من لفظة (شراشيم)
بالعبرية كما سلفت الإشارة فيها ، ومفردها بالسريانية (شرشا) .

ومثل ذلك قوله : « الفرزدقة : القطعة من العجين . وهذه كلمة
منحوتة من كلمتين ، من : فرز ، ومن دقّ ، لأنه دقيق عجن ، ثم
أفرزت منه قطعة ، فهي من الفرز والدقّ » (٤) وما الفرزدقة إلا الكلمة
الفارسية (برازده) أي الكتلة أو القرص من العجين (٥) .

(١) المقاييس : ١ / ٥٠٦ ، وانظر اللسان / جردب ، وفيه لغات .

(٢) انظر : حيم : ٢ / ٧٠ ، وأدي شير : ٣٩ .

(٣) المقاييس : ١ / ٥٠٦ .

(٤) المقاييس : ٤ / ٥١٣ .

(٥) انظر أدي شير : ١١٨ ، ذكر المحقق ذلك عن معجم (استينجاس : ٢٣٩) .
وهذه الطريقة فسر العصف من (عصر ، وصفر) أي المراد عصارته وصفرته ، وهذه
من الفارسية (أصبور) . انظر المقاييس : باب ما فوق الثلاثي أوله عين . . وأدي شير : ١١٥ .

ويجب ألاّ يغرب عن البال هذا المسلك الصناعي الذي يقوم على
الحدس والاجتهاد في التماس المعنى يرجع إلى كلف ابن فارس بالاشتقاق ،
وإلى تقديمه لقيمة البنية اللغوية على معناها ، أو استنباط المعنى من الأصول
والصيغ ، وتلك فكرة تظهر مدى إحكام الربط بين الرمز والمدلول ،
أو مدى الإصرار على إرجاع الدلالة إلى الأصول العربية ولو بأضعف
الاسباب وأعوص التأويل .

وأشركوا دلالة الدخيل بفرع آخر من فروع علم العربية وهو :
«المشجر ، أو المتداخل» من كلام العرب بالمعاني المختلفة ، قال أبو
الطيب اللغوي من ذلك :

« والوجه : النمط من الديباج ، والديباج : الناقة اللينة المسّ » (١).
ففسر الوجه — ذا المدلول العربي المادة ، سواء على التخصيص أم التعميم —
بالنمط المأخوذ من معنى دخيل هو في الفارسية (نَمَطٌ ، نَمَدٌ) (٢) ،
أي بساط من لبد . ثم فسر الديباج الدخيل بالناقة ، أو استعار للناقة صفة
من الديباج فيها علاقة الشبه اللامسية .

وقال في موضع آخر :

(١) انظر : « شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة » : ٧١ تحقيق محمد عبد
الجواد .

(٢) في الفهلوية Namat ، انظر : برجشتراسر : ١٤٦ ، وانظر الدكتور
ظاظا : « الساميون ولغاتهم » : ١٥٥ . ويرى الدكتور محمد يوسف أن أصلها Namata
بالسنسكريتية وبالفارسية (نمد) صوف غليظ لتغطية الممرات ، ومن هنا نشأ معنى الطريقة
والمذهب (مجلة اللسان العربي مجلد ١٠ ج ١ ص : ١٣٨) .

«والزور : القوة ، والقوة : الطاقة من طاقات الحبل» (١) . وقال :

«والميل : الحب ، والحب : آنية من الجر» (٢)

وبهذا المنهج يكون أبو الطيب قد قيّد لنا في صراحة تامة لوناً آخر من تداخل الدلالة ، عن تعمد يهدف من ورائه إلى إقامة تيسيج متشابك من خيوط عربية وأعجمية ، وبحركة متلاحقة كصيص النول ودون تروّ أو إشارة إلى عجمة (الزور) و (الحب) كي لا يتعارض منهجه مع ما اختطه للإبانة عما في العربية من تداخل المعاني وترادفها . ثم يقحم على هذا التيسيج ما ليس من طبيعته في قوة الاتجاه إلى المعنى الخالص ، كاسم العلم في قوله :

« والعدو : الجور ، والجور : المدينة البعيدة » (٣) أي مدينة فيروزاباد ، وليس لهذا المعنى المتكلف هنا من قيمة ، إذ أن هذا البعد أمر نسبي موضوعي لا عام ، ورابطه بالأصل الدلالي رابط صوتي لا أكثر (٤) . .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أبا الطيب — على النقيض من ابن فارس — لا يعبأ بربط الدلالة بالأصل اللغوي ولا يحرص على إرجاعها إليه ، إنما

(١) شجر الدر ص : ١٥٦ .

(٢) نفسه : ١٨٩ .

(٣) شجر الدر : ص ١٨٩ .

(٤) وقال : السمكة : برج في السماء . والبرج : الغرفة . والشحيط الذبيح ، والذبيح : نافذة المسك إذا شقت . وقد معنا إلى اشتراك دلالة الأعجمي والعربي في لفظي : (البرج) و (النافذة) ، انظر شجر الدر : ٢١٥ . وينقل دلالة عربية الأصل في موضع آخر ليخلمها على مسمى دخيل هو المنجنيق بقوله : « والأثنية : حجر من أحجار المنجنيق » . انظر ص : ١٩٢ .

يعتمد إلى التعريف بدلالات تطورت عما وضعت له أصلاً . والمعول عليه في اصطفااتها ما ينتظمها ويجانس بينها من اشتراك لفظي في المقام الأول . كما أشر كوا الدخيل في فرع ثالث من مصطلحات علوم العربية هو « الأضداد » ، وبصرف النظر عن الدخول في تفصيلات آرائهم حول حقيقة وجود الأضداد في اللغة . أو اعتبارها ضرباً من تناوب الصفات على المسمى ، أو الجهل بأصل المدلول والملابسات التي أدت أو دعت إلى نشأة مضاد له ، أو سوء تأويل المعنى . بصرف النظر عن ذلك كله فإن هذه الظاهرة استقرت فرعاً ومصطلحاً عندهم وعقدوا على معالجتها الكتب . لكن الأمثلة التي تندرج تحت هذا المصطلح من الألفاظ الدخيلة قليلة . يقولون من ذلك :

« الجون » للأسود والأبيض ، وجاء في اللسان : « الجون : الأسود اليمحومي . . . والجون أيضاً : الأحمر الخالص . والجون : الأبيض . . . وكل لون سواد مشرب حمرة جون ، أو سواد يخالط حمرة . . . وهو من الأضداد » . ثم قال :

« وهو من الألوان ، ويقع على الأسود والأبيض . . . والشمس جونة ، وكذلك الدلو اذا اسودت وعن ابن الأعرابي : التجون : تبيض باب العروس ، والتجون : تسويد باب الميت » . (١)

وواضح أن الأساس الذي صدروا عنه في إطلاق هذه الصفات والمعاني كلها هو « اللون » حتى صرح ابن منظور هنا بأن الجون من الألوان ، وبهذا الاعتبار أطلقه على صفات لونية متعددة ، وما التجون

(١) اللسان / جون .

إلا تطوير لأصل المدلول ، وهو اللون مأخوذاً من الفارسية (كون) (١) ، ولا يغيّر من الأمر كثيراً ادعاء بعضهم بأنه من السريانية Gaun فلعلها أخذته كالعربية وأخذت العربية إلى جانب هذا لفظة (سبنجونة) . على ما ذكر الزمخشري حيث قال :

« علي بن الحسين — عليهما السلام — كانت له سبنجونة من جلود الثعالب ، كان إذا صلى لم يلبسها . هي فروة من ثعالب . وكان أبو حاتم يذهب إلى لون الخضرة : (آسمان جون) (٢) . وعدّوا في الأضداد « النمق » أيضاً ، ذكره أبو الطيب اللغوي في « أضداده » حيث قال : « قال التوّزي ، ويقال : « نَمَقْتُ الكتاب ، أَنَمَقُهُ نَمَقًا ، وَنَمَقْتُهُ أَنَمَقَهُ تَنَمِيقًا ، إذا كتبه . وَنَمَقَهُ أَيْضًا نَمَقًا وَنَمَقَهُ تَنَمِيقًا ، إذا سحاه » . (٣) قال :

« وأخبرنا جعفر بن محمد . . . عن يونس قال : سمعت أعرابياً يذكر مصداقاً لهم ، فقال في كلامه : فَنَمَقَهُ بعد ما نَمَقَهُ ، أي سحاه بعد ما كتبه . وأصل النمق : النقش . والتنميق : التنقيش ، ومنه يقال : ثوب نَمِيق ونَمَمَق . (٣)

(١) انظر معجم حليم ٧٣٩ / ٢ ، و غرائب اللغة : ٢٢٤ ، وأدي شير : ٤٩ وغيرها

كثير .

(٢) انظر الفائق للزمخشري ٥٦٧ / ١ . وليس معناها لون الخضرة على وجه الدقة ،

أما المعنى (لون السماء) من (آسمان) : السماء ، و (كون) : اللون ، وانظر معجم حليم ١٥ / ١ ، ٧٣٩ / ٢ و غرائب اللغة : ٢٣٤ و « الساميون ولغاتهم » : ٩٨ ومثلها لفظة : (زرجون) للخمر ، وانظر المغرب : ٢١٣ .

(٣) الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب اللغوي ٦٤٩ / ٢ - ٦٥٠ بتحقيق الدكتور

عزة حسن .

ولعل أصل المعنى أقدم من كتبه ومحاه بالمفهوم الضدي ، لأن هذا معنى لاحق أو مبني على الفكرة المتصلة بالكتابة قبلاً . ولعل المعنيين متولدان من لفظة النمق المأخوذة في الأرجح من الفارسية (نامه) أي : رسالة ، كتاب ، ورق (١) . . يقوي هذا أن العرب في غابر أيامهم لم يعرفوا الكتابة بهذا المعنى ، إنما أصل معنى الكتابة عندهم الجمع ، وقد عرفوها في مرحلة متأخرة من غيرهم من الأقوام المجاورة لهم . وهذا الأصل (نمق) انجھ في أول إطلاقه إلى الكتاب في شبه تخصيص ، قال ابن فارس :

« النون والميم والقاف أصيل يدل على تحسين شيء وتجويده . وَتَمَقَّتْ الكتاب ونمقته : نقشته وصورته » (٢) . ومن هنا كان التباس الدلالة وتناقضها في دقة التحديد لما ترمي إليه في هذا المجال .

ومن ذلك (الجرم والصرد) للبرد والحر ، قال في اللسان :

« وفي حديث أبي هريرة سأله رجل فقال : إني رجل مِصْرَاد ، وهو الذي يشتد عليه البرد ولا يطيقه . والمصراد أيضاً القوي على البرد فهو من الأضداد » (٣) . وجاء في المادة نفسها ، الجوهري : الصرد ، البرد ، فارسي معرب . والصرود من البلاد خلاف الجروم ، أي الحارة ، فالصرد والمصراد من الفارسية (سرد) (٤) ولا تضاد هنا إلا ما توهموا من غير

(١) انظر معجم حليم ٢ / ١٠٥٦ ، وغرائب اللغة : ٢٤٧ .

(٢) المقاييس / نمق .

(٣) اللسان / صرد .

(٤) حليم : ٢ / ٦٢ . ويقولون بالفارسية (امروز هوا خيلي سرد است) أي الطقس

شديد البرودة اليوم .

قرينة ولا دليل . اثما الضدان (الصرد والجرم) كما جاء في العبارة الأخيرة من كلام الجوهري لأن الجرم هو الحر بالفارسية (جرم) . قال في المعرب :

« الجرم : الحر . فارسي معرب . وهو تقيض الصرد . وهما دخيلان ويستعملان في الحر والبرد » (١) .

وعبارة اللسان : « وأرض جرم توصف بالحر . وهو دخيل .

الليث : الجرم تقيض الصرد . . وهما دخيلان » (٢) .

فتوهم الضدية ناجم عن تداخل الدلالة الطارئة عليهم على غير وجهها الدقيق ، وصورتها على هذا المفهوم من التناقض لا تؤيده الشواهد ولا تنص عليه الأدلة القوية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كتب اللغة لم تجمع على إيراد دلالة التضاد دائماً في هذه المواد مما يوحي بعدم اطمئنانهم إلى صحتها ورسوخها في الأصول العربية ، ومن جهة أخرى فقد ندت عنهم بعض إشارات إلى معانٍ لألفاظ دخيلة انطوت على شيء من التضاد في إطلاق الصفة كقولهم في المشكاة الحبشية الأصل هي الكوة الصغيرة والكبيرة أو قولهم في (زبر) : كتب ، ومحا .

وكما كان من أثر هذا النوع من الدخيل أن أدّى إلى اختلاف الرأي والتعليل عند السلف ، كان من أثره أيضاً أن امتد بذبول ذلك الخلاف إلى المحدثين ودفع بهم إلى اجتهادات متباينة بشأنه فأدخله بعضهم في اللهجات وصنفه بعضهم تحت عامل المصادفة أو التطور الصوتي ، قال الدكتور إبراهيم أنيس :

(١) المعرب : ١٤٤ .

(٢) اللسان : جرم .

« ولا ننسى أن للمصادفة دخلاً في تكون بعض الأضداد ، فقد يترتب على التطور الصوتي في كلمة ما ، أن تصبح مماثلة في لفظتها لكلمة أخرى مضادة في اللغة . فكلمة (الجون) التي تعبر عن السواد ، قد اشتقت أولاً من الفعل (جنّ) بمعنى ستر ، وهو الذي يستعمل في مثل (جنّ الليل) أي أظلم ، فهذه المادة تعبر أساساً عن معنى الظلمة ، ثم تطورت أصواتها بتأثير المخالفة Dissimilation فقلب أحد النونين إلى صوت مشابه وهو الواو وبذلك التبس الجون المتحدر من مادة (جن) ، بالجون التي تعبر أصلاً عن النور » (١) .

فكيف انحدرت الجون من أصالين ، وكيف أن (الجون) تعبر أصلاً عن النور ؟ وهي — كما قال ابن فارس — : « عند أهل اللغة قاطبة اسم يقع على الأسود والأبيض » (٢) .

وقال الدكتور رمضان عبد التواب :

« الجون : معناها الأسود في لغة قضاة ، والأبيض في لغة غيرهم (٣) ، وهذه الكلمة معربة عن الفارسية ، وهي فيها بمعنى (اللون) وقد عربت هذه الكلمة بمعناها الأصلي في كلمة (زرجون) بمعنى : الحمر ، (وقال السيرافي : زرجون فارسي معرب ، شبه لونها بلون الذهب ؛ لأن (زر) بالفارسية : الذهب ، و (جون) اللون وهم مما يعكسون المضاف والمضاف إليه عن وضع العرب) . وقد ذهب الدكتور

(١) في اللهجات العربية : ٢١٣ .

(٢) معجم مقاييس اللغة (جون) .

(٣) العبارة مأخوذة عن أضداد ابن الأنباري : ١١١ ، وأضداد أبي الطيب اللغوي :

علي عبد الواحد واثي ، في هذه الكلمة إلى مثل ما ذهبنا إليه ، من أنها
معربة عن الفارسية ، ثم نقل عن الأب مرمجي الدومنيكي أن هذه الكلمة
من السريانية Gawna ومعناها اللون من باب الإطلاق فنقلت إلى العربية
بطريق التقييد ، فجاءت عند قبيل بدلالة اللون الأبيض ، وعند فريق
بفحوى اللون الأسود (١) .

فتأمل ما استدعته لفظة واحدة دخيلة من اجتهاد وما أثارته من وجهات
نظر في القديم والحديث ، وكيف نظر إليها من خلال علم الأصوات ،
والتأصيل ، والأضداد ، والدلالة والتطور اللغوي ، وقس عليها وعلى
أمثالها ما يمكن أن يتركه الدخيل من أثر . وما يتطلبه من إمعان نظر للوصول
في بحثه إلى نتائج وأحكام مقبولة .



(١) فصول في فقه العربية : ٣٠١ ، ٣٠٢ . وانظر المقاييس لابن فارس ص :

٢ / ٥٢ ، واللسان / زرجن . فقد صرحا بأنها فارسية معربة ، وكذا المغرب : ٢١٣ .

ج - تعميم دلالة الدخيل وتخصيصها :

لم تختلف كثيراً الأسباب والبواعث التي كانت وراء الاقتراض اللغوي عن تلك التي أباحَت للعرب تغيير معاني الكلمات المقترضة ، ففي الحالين كان الأمر استجابة لحاجة . أو إرضاء لتزعة ، وإلى هذه الصورة آلت تلك المعاني التي صارت في حوزة آخذيهـا ، كالمواد الخام يفصلونها ويصنعونها وفق أهوائهم وعلى غرار ما يناسبهم ويرضيهم ، إلا ما كان منها خاصاً بالأعلام أو بأسماء موجودات لا تختلف صفاتها من أمة إلى أخرى ؛ وعالم العرب لم يكن مكوناً من الموجودات وحدها وحسب ، بل كان عالماً يـمور بالنشاط العقلي ، ويمضي في حركة تغيـر متنامية أملت عليه حيويتها أن يسعى إلى تغيير واسع في شكل اللغة ومضمونها ، فرقت لغة الشعر في ألفاظها ومعانيها ، وانسحب هذا - كما هو متوقع - حتى على المعاني الدخيلة ، ولم يكن هجران المعاني البدوية انتقالاً تلقائية ، ولانشدان المعاني الحضرية والإقبال عليها مترعاً عفويّاً ، بل كان ذلك في معظمه مواكبة واعية وفعلاً إرادياً منسجماً مع الدواعي الفكرية والاجتماعية التي ارتضوها ، إن لم يكن شروعاً متعمداً في إقامتها . وهذا يعني أنه كان على اللغة ، بألفاظها الأصيلة أو الدخيلة ، أن ترسم صورة الواقع وتفصح عما يدور فيه ، وما الواقع إلا ما ترسمه لغته ، بيد أن الألفاظ مجردة لا تعبر عن المعاني التي ترسمها ، إنما تعبر عنها بالصلة التي تقام بينها وبين خصائص هذه المعاني .

وإذا كان قد قدر لنا أن نعرف متى انصرف النحاة إلى تعيين الدخيل ومحاولة إلحاقه - شكلاً - بالصيغ العربية ، فإنه لمن العسير أن نعرف متى بدأ مستعملو اللغة في استعارة الدخيل ، أو أن نعرف مسلكهم في استخدامه مختلفاً - قليلاً أو كثيراً - عما وضع عليه أصلاً . كل ما في الأمر أن البحث اللغوي القديم والحديث قد كشف النقاب عن الوجه الأصلي لكثير من الألفاظ الدخيلة ودلالاتها . فبدت كصورة من صور الطفولة لامرئ أصبح الآن كهلاً ، ولم يبق من شبه بينه وبين صورته القديمة ، لا في الشكل ولا الوظيفة ، إلا بقايا ظلال أو ملامح . وهكذا تعممت دلالة الدخيل أو تخصصت .

فمما تعممت دلالاته من ذاك في العربية قولهم : (طفيلي) للرجل الذي يدخل وليمة لم يدع إليها ، نسبة إلى (طفيل) : رجل من أهل الكوفة من بني عبد الله بن غطفان ، كان يأتي الولاثم من غير أن يدعى إليها ، فكان يقال له طفيل الأعراس أو العرائس ، ثم تعمم المعنى فشمل كل من يكون منه هذا الفعل . ومثل ذلك « الاستنباط » ، وهو عمل كان خاصاً (بالنبط) ، وهو استخراجهم للمياه ، الذي مهرؤا فيه . ثم صار كل استخراج للمياه يدعى (استنباطاً) ، ولو لم يكن المستخرج نبطياً ، ثم تعدى ذلك إلى المعنويات كاستنباط الحكم والنتيجة وغيرهما . .

ومن ذلك من الدخيل قولهم « تباشير » الصبح : أوائله وكذلك أوائل كل شيء . ولا يكون منه فعل « (١) » . ويقال للطرائق التي تراها على وجه الأرض من آثار الرياح إذ هي خواتمه : التباشير (١) . واللفظة

(١) اللسان / بشر ، ومقاييس ابن فارس / بشر .

فارسية الأصل مركبة من (تبا) بمعنى : مثل و (شير) بمعنى : لبن ،
أي أبيض كاللبن . وكان الفرس يدلون بها على بياض الصبح عند أول
شروق الشمس ، فاقتبسها العرب منهم ودلوا بها على أوائل كل شيء .
وعلى البشري « (١) » .

فقول ابن فارس : « وكذلك أوائل كل شيء » يقطع بأنهم عمسوا
دلالة اللفظ من وضعها الأصلي « مثل اللبن » إلى : « أوائل كل شيء »
وسبب مثل هذا التعميم يرجع إلى تقارب الجذر اللغوي مما أوهم العرب
أنه من (بشر) الذي يدل على ظهور الشيء مع حسن وجمال (٢) ، لكن
هذا الوهم مدفوع بقول ابن فارس نفسه ، وقول غيره : « ولا يكون
منه فعل » .

ومنه قولهم (الزخرف) : الباطل المزين ، وزخرفتها: زينتها .
والزخرف : الذهب ، ثم كل شيء مزين مزخرف (٣) و « زخارف
الماء : طرائق تكون فيه » (٤) . و « الزخرف : الذهب ، ثم يشبه كل ممّوه
مزور » (٥) .

(١) انظر جرجي زيدان « اللغة كائن حي » : ٧٣ - ٧٤ . وقد علق مراجع الكتاب
الدكتور مراد كامل عليها بقوله : (هي من السنسكريتية « تراكشيرا » وهي مادة تشبه
السكر تكون داخل القنا . . عرفت عند الفرس والعرب باسم الطباشير) لكن هذا لفظ آخر
ومعنى آخر ولا علاقة له بالطباشير ولفظة : Trakkshira تعني دواء ، أو كان يستعمل
كدواء في العصور الوسطى ، انظر (معجم الألفاظ الهندية بمجلة اللسان العربي . مجلد ١٠ ج ١
ص : ١٢٥ .

(٢) المقاييس : (بشر) .

(٣) تحفة الأريب لأبي حيان الأندلسي ص : ٤٨ .

(٤) مقاييس ابن فارس : ٣ / ٥٥ .

(٥) مختار الصحاح للرازي (ز خ ر ف) .

والزخرف لفظة يونانية الأصل « من (زو) أي حيوانات ،
 و(جرافيا) بمعنى يكتب أو يرسم ، فيكون معنى الكلمة أساساً هو التزيين
 برسم الحيوانات خاصة ، ثم غفل الناس عن هذا التخصيص » (١) .
 وعلى هذه الصورة انتقل المعنى في العربية من تصوير الحيوانات
 (Zoographie) - تخصيصاً - إلى معنى تعمم في عدة مجالات
 دلالية كالترين والتمويه وطرائق الماء ، إلى ما هنالك من إضافة أي
 لون إلى أديم ذي لون بعينه ، أو من وجود أية مشابهة بين رسم الحيوانات
 ومنظر آخر .

وهناك دلالات عربت ثم انتقلت من وضعها على اسم ذات إلى
 وضعها على اسم معنى ، واتخذت جهة التعميم ، كقولهم « الكرز » :
 البازي ، وهو الرجل الحاذق . والكرز ، أصله بالفارسية « كره » قال
 ابن دريد : « الكرز : الطائر الذي يحول عليه الحول من طيور الجوارح ،
 وأصله (كره) أي حاذق ، فعرب فقيل كرز » (٢) .

ويقال فيه أيضاً : العبي اللثيم ، ويقال : النجيب ، ويقال : المدرب
 المجرب (٣) . - أو كقولهم : « المهندس » : « الذي يقدر مجاري
 القنني حيث تخفر فهو مشتق من « الهنداز » وهي فارسية ، فصيرت
 الزاء سيناً لأنه ليس في كلام العرب زاء بعد دال . والاسم « الهندسة » (٤) .
 وقال في اللسان : « يقال فلان هندوس هذا الأمر ، وهم هنداسة هذا
 الأمر ، أي العلماء به . ورجل هندوس إذا كان جيد النظر مجرباً » (٥) .

(١) الدكتور حسن ظاظا (الساميون ولغاتهم) : ١٥٨ ، وانظر غرائب اللغة : ٢٥٩ .

(٢) العرب : ٣٢٨ .

(٣) نفس الموضع ، وانظر حاشية المحقق : ٤ .

(٤) العرب : ٤٠٠ .

(٥) اللسان / هندس . ومثل ذلك قولهم : رجل (فيل) الرأي : ضعيفة . والفيل معرب

وفي هذا الضرب من تعميم الدلالة وتوسيعها روح عربي واضح ،
وأسلوب بلاغي ينطوي على كناية أليفها العرب في استعمالهم ، كقولهم :
«هو جديْلُها المحكك» (١) . كناية عَمَّنْ جربته الأمور وله رأي وعلم
يشتفى بهما كما تشتفي الإبل الجربى التي تحتك بجذل الشجرة (أي
أصلها) . أو كقولهم : فلان يشار إليه بالبنان .

وهكذا سخر العرب هذا المعنى الدخيل الطارئ ليجددوا به
الصورة البلاغية المعادة التي ابتذلت بالتكرار بصورة بلاغية تؤدي الغرض
ذاته مزدانة بكلمات جديدة ، فكان في مسلكهم تعميم للدلالة المتخصصة
في أصلها الأعجمي .

ومنه قولهم في : (الخَيْرَى والخَوَزَى والخَيْرَى والخَوَزَى) :
مشية فيها ظَلَعٌ أو تفكك أو تبخر ؛ قال عروة بن الورد :

والناشئات الماشيات الخَوَزَى
كعُنُقِ الآرامِ أَوْفَى أو صَرَى (٢)

أخذوا ذلك من (الخيزران) ، وعمموه في غير موضع فقالوا :
كل عود لدن مثثنٌ : خيزران .

والخيزران : الرماح لتثنيها ولينها . . والخيزران : الزمار لأنه من
اليراع (٢) .

(١) اللسان / جذل ، وأصل القول لسعيد بن عطار ، وقيل : بل هو لجباب بن المنذر .

(٢) اللسان / خزر . وأوفى (في بيت عروة) : أشرف . وصرى : رفع رأسه .

والخيزران : عود ، أو نبات أبرز صفاته المَلَّاسَة والثَّنْي : فأخذوا
منه هذه الصفات التي قيدها صاحب اللسان . وهو دخيل ، وأهم الدلائل
على عدم أصالته في العربية :

١ - غرابة وزنه فيها .

٢ - إهماله أو عدم ذكره في أصل (خزر) في مقاييس ابن فارس .

٣ - قول ابن سيده : « لا ينبت ببلاد العرب ، إنما ينبت ببلاد
الروم ، ولذلك قال النابغة الجعدي :

أنا نِي نصرهم وهُمُ بَعِيدُ
بلادُهُم بلادُ الخيزرانِ (١)

٤ - تعدد لغات المشية المشتقة منه .

٥ - كثرة الإشارات إلى أنه شجر هندي ، أو يجلب من الهند (٢) .
أو هو فارسي الأصل (٣) .

٦ - لم يثر اللغويون أو غيرهم - فيما نعلم - إلى أنه ينبت في
أرض العرب .

وقد تكرر مدّ ظلال هذه الدلالة والانتساع بها من دائرة الحمود في
وضعها الأصلي إلى ميدان آخر ، معنوي أو مادي فجددوا بذلك الإفادة
منها بوجه ما من وجوه المشابهة أو بالاشتقاق والتوليد ، كقولهم : (مشية

(١) التاج واللسان (خزر) .

(٢) معجم الألفاظ الهندية (مجلة اللسان العربي مجلد ١٠ ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦) .

مع الهوامش . والغني : ٢٥ .

(٣) غرائب اللغة : ٢٢٦ .

(٣) المغرب : ٣٩٩ ، واللسان / هربذو / هذب .

هَرَبْدَى (أي فيها لإسراع . وهي من (الهرا بدة) بخدم النار واللفظة أعجمية (١) . وقالوا في مشية الجمال البختية : (تبختر) ، والبختية معربة (٢) . وأقبلت الوحش والدواب نيرجا ، وعدت عدوا نيرجا وهو سرعة . والنيرج معرب . (٣)

وكان لتعميم الدلالة عندهم صور أخرى نجمت عن المواجهة التي تمت بينهم وبين بقية الأمم المجاورة في مختلف المجالات ، إذ وقفوا بنتيجة هذا التقابل الاجتماعي والبشري على مظاهر حياة الآخرين لم يعرفوها ، وألما بقيم وتقاليد ومسميات لم يألفوها فحاولوا أن يجدوا لها مرتسماً دلالياً في لغتهم يعبرون به عنها ، وفي الوقت نفسه يفصحون به عن موقفهم منها فكانت وسيلتهم إلى ذلك أن يحملوا الألفاظ الأجنبية الدالة على معان خاصة فكروهم هم ومعانيهم .

من ذلك في مجال الحكم لفظة « كسرى » التي اختصت في أصل معناها بملك من ملوك الفرس . بيد أن مدى الصلة العربية بهذا الملك نفسه ميّز منزله من غيره حتى أصبح علماً على ملوك الفرس في العرف العربي العام ، فكان في أشعارهم كالرمز المتفق على دلالاته الموسعة ، وفي التاريخ العربي استقرت لفظة « الأكاسرة » مفهوماً شائعاً على الحكام الفارسيين ، في مقابل « أباطرة » الرومان ، وإن كان الامبراطور لقباً مصحوباً باسم

(١) المعرب : ٣٩٩ . واللسان - هربذ ، و - هذب

(٢) اللسان / بخت .

(٣) المعرب : ٣٨٤ والنون والراء لا يجتمعان في كلام العرب بهذا الترتيب .

صاحبه ، ومثل كسرى لفظة « الساسانيون » أو « بنو ساسان » . وليس الساسانيون هم الفرس — حقيقة — إنما ساسان هو أردشير مؤسس الدولة الساسانية .

ومن ذلك في المجال الاجتماعي لفظة (التاجر) وهي : « مأخوذة عن اللفظة الأكادية (تمقر) أو (تمجر) ، وقد دخلت نفس الكلمة إلى الآرامية بلفظ (تجارا) وكان استعمال الآراميين لها للدلالة على بائع الخمر خاصة » (١) . لكن اللفظة حين انتقلت إلى العربية اتخذت معنى عاماً يشمل السلع التي تباع وتشترى ، خمرأ كانت أو غيرها .

ولفظة « زنديق » التي تعني في أصلها الفارسي : الثنوي ، أو المانوي (٢) ، الذي يأخذ بتعاليم كتاب (الزند) المتضمن شرح كتاب « الأفيستا » من « زنديك » الفارسية ولما لم تلق هذه الدلالة المذهبية وقعاً حسناً في نفوس العرب خلعوا عليها معاني جديدة متعددة تنم على التعميم وعدم الارتياح إلى فحواها . قال الجواليقي فيه :

« وإذا أرادت العرب معنى ما نقوله العامة قالوا (ملحد) و (دهرى) قال : وسألت الرياشي أو غيره عن اشتقاق الزنديقي ؟ فقال : رجل زنديقي : اذا كان نظاراً في الأمور ، وسألت أبا حاتم فقال : هو فارسي معرب . أي الدنيا (زينده) فقط اذا حياً بالدهر . وعن ابن دريد أن الزنديقي من يقول بدوام الدهر » (٣) .

(١) الدكتور حسن ظاظا : « الساميون ولغاتهم » : ١٤٦ . ويدل على أن الكلمة ليست عربية الأصل أنه ليس في أصول كلامهم تاء بعدها جيم البتة ، أما (تجاء) فالتاء فيها منقلوبة عن الواو ، وأصلها وجاه ، من الوجه والمواجهة .

(٢) انظر حليم ١ / ١٢٠٤ ، وأدي شير : ٨٠ - ٨١ .

(٣) المعرب : ٢١٤ - ٢١٥ .

وأطلق هذا المعنى عندهم أيضاً على الملحد ، والمبطن للمانوية على الرغم من دخوله الإسلام ، وعلى المتطرف والمتنطق وغيره .

تخصيص دلالة الدخيل :

وإذا كان في تعميم الدلالة بعض " من الاتساع والتجاوز ووضع ، للمسميات في غير مواضعها الدقيقة ؛ فإن في تخصيص الدلالة ما يناقض هذا بداهة ، لأن تخصيص المعنى يمثل اتجاهًا علميًا ، وينطوي على فكرة التنظيم التي لا تطمئن إلى التوزيع العقلي وتعدد الاحتمال ، ولا تقبل بإطلاق الصفة أو المسمى على الاسم وغيره بنفس الاعتبار لأدنى ملابسة بينهما كما هو الحال في تعميم الدلالة .

وإن في التخصيص منزعاً واضحاً إلى تحري الدقة وتلمس الفروق بين المسميات بالمعينة والتأمل ، وعلة ذلك رفعة محل الخاص عن العام في التصور العقلي والتعود الاجتماعي ، وبروز محله بحيث يتجرد وينماز فلا يبقى من احتمال لالتباسه بغيره أو إشراكه بشبيهه .

وقد تبدت معالم ظاهرة التخصيص على وجه جلي عندما انتقل العرب بالإسلام وأحكامه من حياة اتسمت بقدر غير يسير من الفوضى في العلاقات بالقياس إلى ما أحله الإسلام من تنظيم في المجتمعات فاستدعت الصلاة - على سبيل المثال - أن يستعينوا بالألفاظ المختلفة كالقبلة والأذان والركعة ، وكانوا ألفوا ما ترمي إليه فيما بينهم قبلاً ، لكن ، نظراً إلى منزلة الصلاة في نفوسهم فقد تخصصت دلالة هذه الألفاظ المتصلة بها ، بل سمدت إلى مرتبة أعلى من التجلة والتعظيم .

ووجه التخصيص فيها أن (القبلة) كانت تعني الجهة بعامة ، يقال : « ليس لفلان قبلة » ، أي : جهة ، ويقال : أين قبلتك ؟ أي : جهتك ، ومن أين قبلتك ؟ أي : من أين جهتك ؟ (١) ثم نخصص معناها فصار كأنه مقصور على تحديد اتجاه المصلّي وقت أداء صلاته . . . وكذلك (الأذان) (٢) ، الذي كان في أصل دلالة يعني الإعلام ، ثم اختص رفعه بدلالة إعلام وقت الصلاة . وقل مثل هذا في كثير من الألفاظ الدينية والتشريعية .

ومن أمثلة الألفاظ الدخيلة التي تخصصت دلالتها ، لفظة (النفاق) الحبشية الأصل ، والتي تعني في تلك اللغة : « الهرطقة » ، أو البدعة ، أو الضلال في الدين ، وهي من التعبيرات النصرانية التي شاعت في الحبشة بدخول النصرانية فيها (٣) . مأخوذة من الفعل الحبشي Nafaqa أي شك ، وداهن ومنها نشق Manafeq أي تابع لطائفة مخالفة للعامة . (٤)

أما عند العرب فتعني (المنافق) : ذلك الذي ، « يدخل في الاسلام باللفظ ويخرج منه بالعقيدة » (٥) أو : « هو من دخل في الاسلام بلسانه دون قلبه » (٦) . قالوا : « والنفاق لفظ إسلامي لم تكن العرب قبل

(١) اللسان / قبل .

(٢) اللسان / اذن ، يقال : آذن يؤذن ايذاناً ، وأذن ، يؤذن تأذناً . والمشدد

مخصوص في الاستعمال باعلام وقت الصلاة .

(٣) جرجي زيدان ، اللغة العربية كائن حي : ٣٦ .

(٤) برجشتراسر ، في التطور النحوي : ١٤٧ .

(٥) ابن قتيبة ، تفسير غريب القرآن : ٢٩ .

(٦) السيوطي : ، المزهر : ٣٠١ / ١ .

الإسلام تعرفه (١) ، أو لم يعرف في الجاهلية (٢) . ولكن العرب - مع ذلك - التمسوا له أصلاً يعيدونه إليه في قولهم : نفقت الدابة : ماتت ، أو نفق البيع : راج (٣) . ولا مناسبة بين هذه الدلالة وتلك . وقالوا أيضاً هو : « مأخوذ من نافقاء اليربوع ، وهو جحر من جحَرَته يخرج منه إذا أخذ عليه الجحر الذي دخل فيه (٤) . ولكن ، حتى لو سلمنا بقبول هذه الصورة المتكلفة فإن الأظهر ترجيح دخول هذا المعنى من الحبشة ، والمتفق عليه عندهم استقرار دلالة على المعنى الإسلامي بصفة خاصة يتوي ذلك وصفه في الحديث النبوي المشهور : « آية المنافق ثلاث إذا وعد أخلف ، وإذا حدث كذب ، وإذا أتمن خان » .

ولفظه (المصحف) المأخوذ من Sahafa أي كتب بالحبشية ، وتروى الميم فيها بالحركات الثلاث (٥) . وهو الجامع للمصحف بين الدفتين ، قال في اللسان : « سمي مصحفاً لأنه أصحف : أي جمعت فيه المصحف (٦) . وقد تخصصت دلالة بإطلاقها - حصراً - على القرآن الكريم .

ومثل ذلك تخصيص دلالي « المحراب » التي كانت تعني في أصل

(١) ابن قتيبة ، تفسير غريب القرآن ، الموضع السابق ، وانظر كتاب القرمطين لابن مطرف الكناني ١ / ٢٦ .

(٢) المزمهر : الموضع السابق .

(٣) مختار الصحاح للرازي : نفق .

(٤) تفسير غريب القرآن : ٢٩ .

(٥) برجشتراسر في التطور النحوي : ١٤٧ ، وجرجي زيدان . اللغة العربية كائن

سمي : ٣٧ .

(٦) اللسان / مصحف .

معناها الحبشي المعبد بعامة ، و « المنبر » التي كانت تعني في اللغة نفسها :
المقعد (١) . وقد خصصت الدالتان لغرض إسلامي خالص ، واقتصرتا
على المكانين المعروفين في المسجد ، لا أكثر من ذلك .

ومما تخصصت دلالاته أيضاً لفظة (الخندق) التي تعني في الفارسية :
« مهادوم ، محفور ، مفضول ، كهف صحرأوي يحفر لإيواء
المسافرين » (٢) لكن المعنى في العربية أطلق على ما تحفر حول المدن أو
المواقع للدفاع . ويبدو أن الدلالة اتخذت هذا التخصيص منذ استفسر
— صلى الله عليه وسلم — من سلمان الفارسي عن معنى اللفظة ، ثم قال كلمته
يومها : خندقرا . (٣) ولفظة « الطور » التي تدل في السريانية أو الآرامية
(Touro) على الجبل بعامة (طوراً) (٤) ثم خصصت في العربية للجبل
الذي ناجى الله فيه النبي موسى عليه السلام . وعزز من تخصيص الدلالة
أن سورة من سور القرآن الكريم سميت بهذا الاسم .

ولفظة « الفردوس » وتعني في اليونانية البستان مطلقاً ، أو البستان
محاطاً بالسور (٥) ، أو الكرم . ولكنها في العربية تعني الجنة ، مأوى

(١) في التطور النحوي : ١٤٧ ، اللغة العربية كائن حي : ٣٦ ، غرائب اللغة العربية :

٢٨٥ .

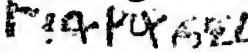
(٢) انظر معجم حليم : ٢ / ٦٦٩ ، والمعجم الذهبي (خندق) للدكتور محمد

التونجي .

(٣) مجلة اللسان العربي مجلد ١٠ ج ١ ص ٤٩ .

(٤) غرائب اللغة : ١٩٤ ، أدب الكاتب : ٢٦٣ ، الألفاظ السريانية في المعاجم

العربية ١٧٨ مجلة مجمع دمشق ، مجلد ٢٤ ج ٢ .

(٥) باليونانية  انظر الزينة للرازي ٢ / ٢٠٠ هامش ٧ ،

ونشوء اللغة العربية ونموها واكتسابها للكرملي ٨٤ ، والعنسي : ٥٠ ، والإتقان للسيوطي

١ / ١٣٩ ، وبرجشتراسر ١٤٥ والنوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري : ٣٨ ، وتفسير

غريب القرآن لأبن قتيبة : ٢٩٦ .

الصالحين في الدار الآخرة . وكذلك « الناقوس » : من الآرامية .
(Noqoucho) (١) وتعني اللفظة ثمة : قطعة من خشب أو حديد كانوا
يضربونها لدعوة النصارى إلى الكنائس ، وقد استعملت هذه الكلمة
بمعنى جرس ، أو جرس صغير ثم صارت في العربية علماً على جرس
الكنيسة .

وقل مثل ذلك في : « الدبر » و « إبليس » و « الصراط » و « طوبى »
وغيرها . فقد تخصصت دلالتها عما وضعت عليه أصلاً على غرار
تخصيص الدلالة فيما اتصل بالألفاظ الدينية الإسلامية . وذلك أمر منتظر
في اللغات لسبقها الأديان في الاستعمال بين البشر . وبالتأمل لمنهج
الأقدمين في نقل دلالات الكلم الدخيل من وضعها الأصلي إلى التعميم أو
التخصيص يلحظ أنهم كانوا في ذلك يوفقون بين التعريب بمفهومه القديم
العام عندهم وبين الترجمة في المفهوم العصري ، فقد كانوا حريصين
— ما استطاعوا — على جعل الدلالة قريبة إلى تصورهم ، معبرة عن طبيعة
فهمهم بتحويلها عن أصلها الأعجمي قليلاً ، ونقلها لتكون على الصورة
التي تتألف ورؤيتهم العامة للغة وللعالم وقضاياها ، لا ناشرة ولا هجينة ؛
بقدر ما كانوا حريصين على إلحاق ذلك الدخيل بصيغهم الشائعة على
ألستهم والمألوفة في أسماعهم . وهذا المسلك منهم كان العامل الأساسي
في تطور الدلالة ، وبعض صور هذا التطور مما أشرنا إليه لا ينحصر في

(١) غرائب اللغة ٢٠٨ ، والألفاظ السريانية في المعاجم العربية (الموضع السابق) ص :

١٦٧ من Nacashe . نفس .

تعميم الدلالة وتخصيصها فحسب ، بل يتنوع ويتلون ليمثل صوراً أخرى من انتقال الدلالة الموضوعية أصلاً للدخيل : من المادي إلى المادي ، أو من المادي إلى المعنوي ، أو على النقيض من ذلك كله. نذكر من هذا القبيل لفظة « البيعة » التي تعني في السريانية أصلاً : بيضة . وهذا من تسمية الشيء بأبرز صفة فيه ، فقد كان بناؤها يضيء الشكل . قال الدكتور حسن ظاظا :

« وإنما هي مأخوذة من شكل القبة التي كانت تعلو هذه المباني وتميزها ، وتسمى البيضة على سبيل التشبيه ، كما سميت خوذة المقاتل بيضة . ولما كانت هذه المعابد قد انتشرت في مناطق من دنيا الساميين تفشت فيها الآرامية ، ودان أهلها بالمسيحية أو اليهودية فقد نطقت البيضة عندهم بالعين الحلقية (بيعة) وعادت إلى العربية بهذا النطق » (١).

ولكن المعنى انتقل مرتقياً إلى مرتبة أعلى فدل على : « جمعية ، هيئة كنسية ، طائفة ، ثلاث الطوائف السماوية ، الكنيسة الكاثوليكية ، الكاتدرائية ، المعبد نفسه » (٢) .

أما في العربية فقد دلت على الكنيسة ، أو معبد النصارى ، أو « كنيسة اليهود » (٣) . وهكذا تم الانتقال بالدلالة على طورين : من بيضة إلى مجموعة معان أخرى مادية كلها ، ثم استقرت في العربية على معنى بعينه ، مادي هو الآخر .

(١) كلام العرب : ٣٠ .

Payne smith: A compendious syriac dictionary. oxford (٢)

1957.

(٣) الدكتور ظاظا ، اللسان والانسان ص : ٧٠ .

وَأَثْقَلَتْ دَلَالَةُ الدَّخِيلِ فِي أَلْفَاظٍ كَثِيرَةٍ مِنْ مَجَالٍ مَعْنَوِيٍّ إِلَى مَجَالٍ مَادِيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ آخَرَ ، نَذَكْرٌ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ لَفْظَةُ « الْبَرْزَخ » مِنْ (بَرْزَخ) الَّتِي تَدُلُّ فِي الْفَارْسِيَّةِ عَلَى الْبُكَاءِ وَالنَّحِيبِ وَالشَّدَّةِ (١) ، فَصَارَتْ تَدُلُّ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى « الْحَاجِزِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ . وَمَا بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَبْلَ الْحُشْرِ مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ إِلَى الْبَعْثِ » (٢) . قَالَ : « وَالْبَرْزَخُ وَالْحَاجِزُ وَالْمَهْلَةُ مُتَقَارِبَاتٌ فِي الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ أَنْ يَتَرَاوَرَا ، فَتَنْوِي بِالْحَاجِزِ الْمَسَافَةَ الْبَعِيدَةَ ، وَتَنْوِي الْأَمْرَ الْمَانِعَ مِثْلَ الْيَمِينِ وَالْعَدَاوَةِ ، فَصَارَ الْمَانِعُ فِي الْمَسَافَةِ كَالْمَانِعِ مِنَ الْحَوَادِثِ . فَوَقَعَ عَلَيْهَا الْبَرْزَخُ » (٢) .

كَمَا كَانَ لَتَغْيِيرِ الدَّلَالَةِ مَظْهَرَ آخَرَ فِي انْتِقَالِهَا عَمَّا وَضَعْتَ عَلَيْهِ إِلَى مَعْنَى أَجَلٍ وَأَرْفَعَ ، أَوْ إِلَى مَعْنَى أَخْسَرَ وَأَحْقَرَ مِمَّا يَصْطَلِحُونَ عَلَى تَسْمِيَتِهِ الْآنَ : (رَقِيَ الدَّلَالَةُ وَانْحَطَّاطُهَا) ، وَكَانَتْ خَطَوَاتُهُمْ إِلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ ، وَأَغْرَاضُهُمْ مِنْهُ شَبِيهَةٌ بِمَا أَلْمَحْنَا إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْمَبْدَأُ وَرُوحُ الْإِنْجَاهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْأَسْلُوبُ قَلِيلًا كَمَا لَا يَخْفَى .

وَهَذَا الْإِنْتِقَالُ بِالدَّلَالَةِ كَانَ يَبْقَى دَائِمًا عَلَى قَرِينَةٍ مَا تَرْتَبِطُ بَيْنَ التَّسْمِيَةِ الْقَدِيمَةِ وَالْجَدِيدَةِ بِصَلَةِ الْمَشَابَهَةِ أَوْ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ أَوْ الشَّكْلِ اللَّغْوِيِّ الْمَشْتَرَكِ فِي الْأَصْلِ أَوْ الْأَصْوَاتِ



(١) حليم : ١ / ٥٠ وعند أدبي شير (ص ١٩) من (برزك) أو (برزخ) بالمعنى نفسه . وانظر كتاب : الزينة ٢ / ٢١٩ ، وص : ٢٢٠ هامش ٧ .

(٢) اللسان / برزخ .

د - غموض دلالة الدخيل :

لما كانت دلالة الألفاظ العربية ذاتها لا تخلو في بعض الأحيان من الغموض ، فإنه لحري بدلالة الدخيل أن تكون أكثر غموضاً وإبهاماً ؛ ولقد أولى اللغويون العرب القدماء هذا الجانب اللغوي عناية خاصة تناولوا فيها الغريب من الألفاظ بالبحث الجاد والمعالجة المتأنية ؛ بل لقد كان هذا اللون من البحث الأساس الذي أقيمت عليه الدراسات اللغوية عندهم بصورة عامة غداة شرعوا في التماس المعاني الدقيقة لما غمض أو اشتبه عليهم من ألفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، وأفردوا لهذا الغرض الكتب المطولة التي ما زالت مراجع لا غنى عنها للاطمئنان إلى سلامة الدلالة اللغوية وصحتها عند تحري الدقة وصحة الاحتجاج في قضايا « الغريب » .

ولكن ، ما المقصود بذلك الذي اصطالحوا على تسميته بالغريب ؟ إن كتب اللغة لا تفصح عن تعريف دقيق أو شامل له . بيد أن الحصيلة التي يمكن أن يخرج بها الباحث من ذلك أن مفهوم الغريب مفهوم نسبي إذا قصد به الدلالة ؛ فبعض الألفاظ غريبة الدلالة في بيئة حضرية ، أو بدوية ، أو عند قوم ، ومألوفة الدلالة في بيئة أخرى وقوم آخرين . وقد تكون الغرابة في قلة الاستعمال ، أو في بناء اللفظ من أصوات أو حروف متنافرة لم يألّفوها في درج كلامهم .

(١) اللسان ومقاييس اللغة / غرب .

والغريب لغة : البعيد ، والأسود . والغرب : حد الشيء وآخره .
والغرب في قوله (أناه سهم غرب) : إذا لم يدر من رماه .

أي أن في أصل اللفظة دلالة البعد ، وعدم الألفة ، وجهل المأثي .
وهذه الصفات كلها يمكن إطلاقها على الدخيل ، فهو في جملة محاط
بالغموض ، لأن انتقال اللفظ من لغة إلى لغة يفقده الكثير من عناصر
دلالة وظلالها في الشكل والمضمون . ونادراً ما ينجو من هذا الأثر لفظ
دخيل . وهناك أدلة أساسية على ذلك تتمثل في تتبع هذه الظاهرة
بالمناظر التاريخي ، وبالأمثلة الملموسة التي لا تنكر ؛ فعلى الصعيد النظري
يكاد الإجماع يقع على جهل السلف باللغات الأعجمية ، وبخاصة إجماع
اللغويين المحادين ، وتتجلى شواهد ذلك في نسبة الألفاظ إلى غير اللغات
التي جاءت منها حقيقة ، أو نسبتها إلى أكثر من لغة من غير ترجيح ،
معقبين على أقوالهم بعبارات شائعة مثل : (قيل هو كذا ، وقيل بل
كذا . . . وقيل كذا فيما أحسب ، أو : والله أعلم ، أو : ولا أراه عريباً ،
أو هو أعجمي ، أو معرب) أو كما جاء في اللسان :

« البرخ : الكبير الرخص ، عمانية ، وقيل هي بالعبرانية أو
السريانية ، وبرخوا : برّكوا بالنبطية . وقال غيره : برخوا : أي
اجعلوا لنا شِقْصاً ، وأصله بالفارسية البرخ وهو النصيب . . . وهو من
كلام النصارى » (١) .

فتأمل كم احتمال أورد ؟ !

كما يتمثل عدم اتقانهم للدخيل في ما اعتور ألفاظه المعربة من
التصحيف والتحريف ، وما أشرنا إليه من تعدد لغاته أو شذوذه عن

(١) اللسان / برخ .

الأبنية العربية على الرغم مما أجروه من التغيير والإبدال في أصواته بهدف طبعه بالطابع العربي . فهذه المظاهر كلها تنبئ عن قصور عام في تدبر دلالاته لما يكتنفها من الغموض ، أضف إلى ذلك ما طرأ عليها من التطور في مختلف أشكاله بمرور الأيام وتعدد الاستخدام مما يشير إلى أنه ازداد غموضاً على ما كان عليه وقد بعد عهدهم بصورته الأولى الأقرب إلى الأصل والحقيقة . وربما كانت صورته على صعيد الأمثلة أكثر اضطراباً وغموضاً . فمن تلك الأمثلة قول ابن فارس في « البرجد » :

« هو كساء مخطط . وقد نحت من كلمتين : من البجاد وهو الكساء — وقد فسر — ومن البرد . والشبه بينهما قريب . » (١) وإذا رجعنا إلى البجاد وجدناه يقول : « هو كساء مخطط » (٢) .

وفي موضع ثالث يقول : « النمرقة : الوسادة . وهذا مما زيدت فيه القاف ، إنما هي من النمرة ، وهي : الكساء المخطط » (٣) .

وإذا سلمنا مع ابن فارس بأن البجاد أو البرد هو الكساء المخطط لأن اللفظتين عريبتان ، وعلى هذا الوضع أخذتا عن العرب ؛ فماذا عن « البرجد » و « النمرقة » ؟

يذهب بعض المحدثين إلى أن البرجد من اللاتينية Paragauda أي

(١) المقاييس : باب ما فوق الثلاثي أوله باء ، زاد في اللسان : كساء من صوف أحمر . وقيل كساء غليظ .

(٢) المقاييس : بجد .

(٣) نفسه : ما فوق الثلاثي أوله نون .

ثوب مزدان بالذهب (١) وأن النمرقة من الفارسية (نرمك Narmak) ويطلق على كل شيء ابن ناعم (٢) .

والتحرّي التأصيلي الدقيق سيرجح حقيقة عجمة هاتين اللفظتين دون أن يفضي إلى تطابق واتفاق تام على أن : (البرجد ، والبجاد ، والبرد ، والنمرقة) كلها تعني : الكساء المخطط والآ كان في الدلالة ما هو أبعد من الترف اللغوي .

ولو وضعنا هذا كله جانباً وأخذنا لفظي (البرجد والبجاد) على ما ارتأى فيهما ابن فارس للشبه القريب بينهما ، ثم بحثنا عن المسوّغ العقلي لهذا النحت الذي تصوّره ، فهل نقف على الدليل المقنع والعلة المقبولة ؟

لا يبدو ذلك متيسراً كلية لأن النحت لم يكن منهم ارتجالاً ومصادفات محضة ، كما لم تكن له جذوره العريقة القدم في العربية ، والأمثلة المتداولة منه في كتب اللغة تبدو عليها الصفة البيانية المتأخرة في نحو قولهم : (حيل ، ودمعز ، وحولق . . .) وإلا ظهر أن في تحليل ابن فارس نوعاً من الحزّر ، والكلف الواضح بالاشتقاق والتأصيل ، ولهذا زعم زيادة القاف في النمرقة ، مع أن زيادة القاف غير شائعة عندهم ، ثم إن لكل زيادة سبباً أو داعياً ، ولم يلح في تحليله إلى علة ذلك .

(١) انظر : بندي جوزي : بعض اصطلاحات يونانية . مجلة المجمع بالقاهرة ج٣ عام

١٩٣٦ ص ٣٤١ ، وغرائب اللغة : ٢٧٧ ، (الساميون ولغاتهم) : ١٦٠ .

(٢) معجم حليم ٢ / ١٠٧٦ . وأدي شير : ١٥٤ . وفي النمرقة لغات : ضم النون

وكسرها وحذف التاء أي (النمرق) . وانظر ديوان الأدب للفارابي ٢ / ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٤ وابن قتيبة : ٤٥٥ من أدب الكاتب .

ولعل مردّ مثل هذه التساؤلات إلى كون دلالة (الثوب المخطط) قد بنيت على أصول عربية وأعجمية معاً فنشأ الالتباس والتداخل .

وقال في موضع آخر :

« والنسقاط : الجماعة . وفي الحديث : « إِنَّ يَدَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى النَّسْطِ » (١) ، وبذلك سمي النسقاط فسقاطاً » وقال :

« النمط : جماعة من الناس » (٢) .

وما هذا بمتوجه أيضاً لأن النسقاط من اليونانية $\varphi\sigma\sigma\epsilon\lambda\sigma\upsilon$ (٣) فُسّاتون (وتعني خيمة . والنمط من الفارسية أو السنسكريتية وأصل معناه : (صوف غليظ لتغطية الممرات (٤)) . .

وتفسير دلالة اللفظتين (بالجماعة) تفسير مبهم ومخالف للأصل . صحيح أن الخيمة قد تضم داخلها جماعة من الناس . وإن النمط قد يظل جماعة مثلها ، لكن هذا من تفسير الكل بالجزء ، أو هو نوع من انتقال الدلالة وتحولها إلى مفهوم جديد اعتماداً على القرينة المكانية .

وإذا سلمنا بأن النمط : الجماعة من الناس فكيف يتوجه قول ابن فارس نفسه في موضع آخر : « السجلاط : نمط اليهودج » ؟

في الحقيقة لا يمكن التصوّر على هذا الافتراض أن السجلاط جماعة

(١) المقاييس : (فسط) .

(٢) المقاييس : (نمط) وكذلك اللسان / نمط .

(٣) انظر : R. Dozy. T: 11. p: 266 وذكر ابن قتيبة له ست لغات .

انظر أدب الكاتب ٤٦٥ .

(٤) انظر ص ٢١٦ من هذا البحث : تداخل دلالة الدخيل والأصيل .

الهودج ، والسجلات دخيلة من اللاتينية Sigillatum وتعني : ثياب كتان موشية وكأنّ وشيها خاتم مزدان بصور صغيرة . (١) فهذا الخاط كله ناجم عن جهل المعنى الدقيق للألفاظ ، ونكّن من معرفة أصل المعنى في لغته يمكن للقارئ إدراك هذا الوضع في مجمله وتفهمه ، بيد أن تفسير ابن فارس هنا قد ألقى أصل المعنى ليقم مكانه معنى الجماعة دون ذكر أية صفة لها في الشكل أو العدد أو النوع أو الوظيفة . فأعرب بذلك بالمعنيين جميعاً (٢) . وقالوا في (المسطار) : من صفات الخمر . يقال هو رومي معرب . ويقال هو (مسطار) بالسین أيضاً وهي التي فيها حلاوة . كما قالوا : « ضرب من الشراب فيه حموضة » أو هي الخمرة الصارعة لشاربها ، أو الحديثة ، أو الحديثة المتغيرة الطعم والريح . أو هي من أسماء الخمر التي اعتصرت من أبكار العنب حديثاً بلغة أهل الشام . قال الأزهرى : أظنه مفتعلاً من (صار) قلبت التاء طاءً (٣) فجاءوا بالصفة ونقيضها وإضافات لتوضيح المعنى يصعب التأليف بينها ليخرج المرء بتصور عام عن الرأي السديد فيها . وزاد في غموضهم إشارتهم إلى عدم أصالتها في العربية ، وفي الوقت نفسه شقها الأزهرى من صار دون بيان نوع الصيرورة فيها . ثم إن صاحب اللسان ذكر لها لغة أخرى هي « المسطار » بكسر الميم ، وهذا من دواعي توهمها على صيغة مبالغة اسم الفاعل العربية مما يسهم في إعطائها دلالة صرفية بعينها .

(١) انظر غرائب اللغة : ٢٧٨ .

(٢) ومن غموض الدلالة هنا ما جاء في اللسان عن أبي عبيدة من أن (النمط) الطريقة ، وذكر أيضاً أنه ظاهرة الفرائس . والشرب من الضروب والنوع من الأنواع . . وعن أبي منصور : ضرب من الثياب المعينة وضرب من البسط : (اللسان / نمط) .

(٣) انظر المعرب : ٣٦٩ ، واللسان والقاموس المحيط (سطر) .

وينحظ على الأقدمين في هذا الصدد إطلاقهم للتفسيرات العامة على المسميات التي تشابهت طبائعها وتقاربت صفاتها ، حتى لتبدو العبارة منهم وكأنها « متكأ لفظي » مهياً لكل حال ، فعبارة « من صفات الخمر » هنا ، أو « ضرب من الأشربة » نراها بعينها وبحروفها موضوعاً للألفاظ دخيلة أخرى ، (كالانبجاث) (١) و (الخندريكنس) و (الإسفنت) و (الرساطون) . ولهذا المسلك منهم شقان سلبيان ، يتمثل الأول في الإطلاق العام للدلالة على وجه متساو يجعل من هذه الألفاظ الأعجمية (نموذجاً) واحداً للمعنى ، وهو لا يعدو أن يكون جهلاً بصفات الحقيقة في أغلب الظن . ويتمثل الثاني في تصور صحة هذه الدلالات على الوجه الذي سبقت به ، وهذا يعني تصنيفها فيما أسموه « الترادف » ، وما هي في لغاتها بالترادفات ، ناهيك عما يرى اللغويون في الترادف من آراء تُجافي الروح العلمية والمنطق اللغوي السليم .

ومن غموض الدلالة عندهم من هذا القبيل قولهم مثلاً :
« السرداق : الغبار (٢) ، والقسطل : الغبار » (٣) .

وهو معنى مستغرب في الأولى ، إذ ما من إشارة البتة إلى الغبار في أصل المعنى بالفارسية إنما السرداق : (ستار على باب محكمة أو بلاط ملكي أو فناء . أو هو خيمة . فسطاط . فناء ملكي . خيمة من جدران

(١) انظر العرب (على التوالي) الصفحات : ٩١ ، ١٧٢ ، ٦٦ ، ٢٠٥ وانظر فيها أيضاً : اللسان والقاموس المحيط .

(٢) مقاييس ابن فارس ٣ / ١٦٢ ، والقاموس المحيط : سردق .

(٣) اللسان / قسطل ، والمزهر ١ / ٢٧٦ .

قماشية . سراي . قصر (١) . حجرة تكون حول القسطنطين (٢) . أو هو سور يتخذ من ثياب فيضرب حول القباب المضروبة « (٣) ، أو « خيمة تنصب في صحن الدار (٤) . من « سرايرده - Sara » Pardeh « (٥) فمن أين جاء الغبار عند ابن فارس ، أو الدخان الذي ذكره ابن قتيبة حيث قال :

« وهو دخان يحيط بالكفار يوم القيامة » (٦)

لعله من تطور الدلالة عن طريق المشابهة بين الهالة الممتدة المتشكلة من تصاعد الغبار أو الدخان وبين هيئة الستار المنطوي على الخيمة أو القبة ! ولكن هذا قول افتراضي لتفسير المعنى الطاريء من غير اعتماد على إشارة صريحة أو تلميح عارض من قبيل واضح ذلك المعنى إلى مثل هذه التريئة ، والافتراض — على هذا — قد يصيب وقد يخطئ دونما مرجح ظاهر .

وما ذكره الجواليقي من أن أصله بالفارسية (سردار) (٧) غير دقيق ، لأنه يعني على هذا الوجه وظيفة أو منصباً إدارياً ، فلفظة (سرا) سراي (٨) في الفارسية تعني الدار نفسها ، و (دار) لاحقة تفيد

(١) حيم : ٥١ / ٢ ، تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب : ٦٢ .

(٢) نظام الغريب لميى الربيعي : ٢٣٩ ضبطه وصححه . بولس برونله .

(٣) المعجم الذهبى / سراق . د . محمد التونجي .

(٤) نفسه

(٥) حيم : ٥١ / ٢ وانظر R. Dozy. T: i. p: 647 والإتقان للسيوطي ١

. ١٢٨ /

(٦) تفسير غريب القرآن : ٢٦٧ .

(٧) المغرب : ٢٤٨ .

(٨) انظر معجم حيم : ٥٠ / ٢ (س را) .

المسؤولية والاختصاص بالشيء . وقوله : هو (الدهليز) فيه نظر لعدم دقة الدلالة ولتفسيره الأعجمي بالأعجمي الغامض المعنى مثله ، ولعل هذا ما دفع السيوطي إلى الاستدراك عليه حيث قال : « وقال غيره : الصواب أنه بالفارسية (سرا برده) أي ستر الدار (١) . ولا يزال العامة في بلاد الشام إلى اليوم يسمون الستارة (برداية) . ولعلهم أخذوها عن الفارسية . وإذا سلمنا بأن القسطل باللاتينية (Castellum) هو الغبار (٢) ، أو غبار المعركة خاصة ، فهذا يعني أن نفس السرادق بالقسطل ، وهو ما لم تؤيده حقائق التأصيل والدلالة على الوجه السليم .

ومن مظاهر غموض الدلالة للألفاظ الدخيلة عند الأقدمين اختلاطها وتعددتها موضوعة للفظ واحد ، مع كون بعضها قريباً من اللفظ إلى حد مقبول ، وبعضها الآخر بعيداً عنه كل البعد ؛ إلى جانب اضطرابهم في التعريف بالسمي نفسه كقولهم في تعريف (العصفر) : « هو الزعفران ، وهو (أي العصفر) : نبات (٣) . وصبغ (٤) . وزهر (٥) . قال داود الانطاكي :

« هو زهر القرطم ، ويسمى البهرمان ، والزررد ، كما يسمى الزعفران ، أو الجسد والجساد والريهقان ، والجادي ، والورد » (٦) .

(١) الإتيان : ١ / ١٣٨ .

(٢) انظر : R. Dozy . T. II. p: 352

(٣) اللسان والمقاييس / عصفر .

(٤) الرازي : مختار الصحاح / عصفر .

(٥) التذكرة : ٢٢٦ .

(٦) معجم أسماء النباتات الواردة في تاج العروس للزبيدي : ٨١ - ٨٢ جمعه : محمود

الدمياطي .

فإذا بحثنا عن الزعفران نجد له أسماء كثيرة تدعو إلى الحيرة والاستغراب ، منها : « الثيد ، الملاب ، المردقوش ، العبير ، الكركم ، الردع ، الردن ، الرادن ، الجيهمان ، الناجود ، السجندجل ، التامور ، التمشحان ، الأيدع ، الرقان ، الرقون ، الأرقان ، الزرنب قال الصاغاني : وقد سقت محضرني من أسماء الزعفران وإن ذكر أكثر الجوهري «(١).

والبحث عن الحقيقة في هذه الألفاظ متامة لامتخرج منها ، لما فيها من التداخل والغموض الذي يفضي بالباحث عنها إلى غموض أشد . ومحور الدائرة فيها العصفر ، ثم الزعفران . فما هو العصفر أصلاً ؟ يقول ابن فارس :

« نبات وهذا إن كان معرباً فلا قياس له ، وإن كان عربياً فمنحوت من عصر وصفر ، يراد به عصارته وصفوته (٢).

ويقول البيروني : « وقال السري الرفاء في كتاب (المشموم) إن العصفر لغة حميرية ، وقال حمزة : العصفر معرب وفارسيته (هسكفر) فإن نباته هسك » . ثم قال : « والجريال ربما أوقع على نفس العصفر »(٣). وقال في اللسان : « العصفر نبات سلافته الجريال ، وهي معينة »(٤). ويقول أدبي شير فيه :

(١) الموضوع السابق . وكان ذكر في أول كلامه أنه يسمى الشمر أيضاً قبل أن يسمي .

(٢) مقاييس : ٣٦٩ / ٤ .

(٣) الجواهر في معرفة الجواهر : ٣٥ ، والمزهر : ١ / ١٢١ .

(٤) اللسان / عصفر .

« نبات يُهَرَّىء اللحم الغليظ يسمى البهرمان ، وبزره القرطم ، تعريب : أصبور » (١). وهذه الأقوال في مجملها ترجع عجمته ، ثم إن مايرادفه أو يفسر به من الألفاظ أعجمي أيضا ، أما الزعفران فقال فيه الجواليقي دون أن يعرفه : إنه عربي صحيح . (٢) وهو أول مرادف للعصفر . فإذا خطونا خطوة أخرى وبحثننا عن تعريف أوضح في المرادفات الباقية نجد أن (المردقوش) — مثلا — هو والعنقز والسَّمْسَق واحد » (٣) وفيه لغات ، انما هو بالفارسية « مردقوش » أي : ميت الأذن (٤).

وليس في هذا الكلام كبير فائدة تضاف الى تعريفه . ونجد في مرادف آخر هو (التامور) معاني عدة ، قال في المعرب عن ابن دريد : « مما أخذ من السريانية التامور . وربما جعلوه صبغاً أحمر ، وربما جعلوه موضع السر ، وربما سمي دم القلب تاموراً ، وربما سمي موضع الأسد تاموراً أو تامورة ، والتامور صومعة الراهب (٥) وزاد في اللسان على هذه المعاني للتامور : « الإبريق ، حمة يجعل فيها الخمر . الخمر نفسها . الزعفران . وزير الملك . النفس . دم القلب . غلافه حبته . القلب . الماء . عرين الأسد . أحد أو شيء . لعب الجواري أو الصبيان ، العقل . وعاء الولد » (٦). وفيه لغات . ونجد في (السجندل) وهو مرادف ثالث — أقوالاً تقرب من هذه مثل :

(١) الألفاظ الفارسية المعربة : ١١٥ .

(٢) المعرب : ٢٢١ .

(٣) نفسه : ٣٥٧ .

(٤) نفس الموضع .

(٥) المعرب : ١٣٣ .

(٦) اللسان / تمر . وهو (التامور والتامورة والتومور والتامور) بالهمز .

« الزعفران : المرأة بالرومية . ماء الذهب . سبيكة الفضة » (١).

فاذا بحثنا عن (الجريال) — مرادف آخر — نجد من معانيها :

« الخمر . الخمر الشديدة الحمرة . صفوتها ، لونها . سلافة العصفر .

البَقَم (٢) . . الراوق (٣) . صبغ أحمر » (٤).

وتحت مرادف آخر هو (الملاب) نجد : « ضرب من الطيب ،

فارسي . زاد الجوهري : كالخلق . غيره : الملاب : نوع من العطر .

ابن الاعرابي : يقال للزعفران : الشَعَر والفيد والملاب والعبير

والمردقوش والجساد . » (٥).

أما (السمسق) فهو : السمس . وقيل المرزنجوش ، والسمسق

الياسمين ، وقيل الآس » (٦) . وأما بقية المعاني أو المترادفات ، كالردع

والردن والرادن والجهيمان والايديع والرقان والرقون . فقد أهملتها

معظم المعاجم ، وما ذكر منها غالبا ما يقابله الزعفران أو العصفر دون

تعريف واضح أو مفصل ، بل دون إضافة . ويكشف التبع لها عن قلة

غير يسير من التحريف والتصحيف واللغات فيها . فضلا عما يضيفه

إليها من مترادفات جديدة كالعنقر ، والبهرمان ، والخلق ، والشعر ،

والسمسم والآس . . الخ .

(١) المغرب : ٢٢٧ .

(٢) اللسان / جرل و / عصفر .

(٣) المزه : ١ / ١٢١ .

(٤) المغرب : ١٥٠ - ١٥١ . وشفاء الفليل : ٩١ - ٩٢ .

(٥) اللسان / لوب .

(٦) نفسه / سسقي .

وليس من المبالغة الزعم بأن هذه الألفاظ كلها تحتاج إلى أن يعقد عليها بحث خاص لتفصيل القول فيها على وجهه الكامل وصولاً إلى حقيقة كل واحد من هذه المترادفات المتباينة العجيبة ، وكشف ما يحيط بدلالاتها من لبس قد لا يجلوهُ إلا متخصص ، ذلك لأنها ليست من البيئة العربية ، ولا من لغة العرب باستثناء لفظ **أَوْ لَفْظَيْنِ** ، ولأن معظم دلالاتها قد تطورت تطوراً بعيداً عن الأصل لتكتسب دلالات جديدة غامضة عن طريق أية صلة أو قرينة من تشابه في الصفة أو اتفاق في المادة والنوع . وإن كان بعضها لا يقرب من هذا في شيء كـ **تفسير الزعفران بالمرأة (السجندل)** ، أو **بالقلب** ، أو **بعرين الأسد** ، أو اعتبار **الزعفران هو الملاب** ، ثم **الملاب هو السمسم** ؟ ! أو **هو الياسمين أو الآس . .** مما يساوي بين الشجر والقلب والطيب والنفس ، والنبات واللون . . . ولعب الجواري ؟ !

وأحياناً يعينون الدلالة عن طريق الحدس والتخيير ، إذ يذكرون فيها جملة من الأقوال والاحتمالات تبدو أميل إلى الغموض منها إلى الوضوح ، لأن تعدد الاختيار في بعض الحالات يبعث على التردد والقلق وعدم الاطمئنان حتى لتكاد تتساوى نسبتا الخطأ والصواب في التقدير دون مرجح ظاهر . من ذلك ما ساقه **السجستاني** في لفظة **السيد المسيح** ، قال :

« فيه ستة أقوال قيل سمي عيسى عليه السلام المسيح لسياحته في الأرض ، وأصله **مسيح** (مفعّل) فأسكنت الياء وحولت كسرتها إلى السين . . وقيل **مسيح** : فعيل ، من مسح الأرض لأنه كان يمسحها أي يقطعها . . وقيل سمي مسيحاً لأنه خرج من بطن أمه ممسوحاً بالدهن . . وقيل سمي مسيحاً لأنه كان أمسح الرجل ليس لرجله أخمص ،

والأخمص ماتجاني عن الأرض من باطن الرّجل . . . وقيل سمي مسيحا لأنه كان لايمسح ذا عاهة إلآبرىء . . . وقيل: المسيح : الصديق » (١) لكأن هذا الحزر والافتراض إقرار ضمني بجهل أصل الدلالة، يتقوى من الاعتقاد بذلك القطع المسبق بأن أصل اللفظة عربي . ثم الاعتماد على الجانب الصوتي وحده في التماس حقيقة المعنى من (سيح) أو (مسح) . وهذا يفتح الباب لافتراض سلسلة طويلة من التقديرات المتأرجحة بين الشك واليقين في رصد الدلالة الصحيحة دون سند علمي يحتاج به .

وقد دفع أحد اللغويين الكنسيين هذه الأقوال كلها مع ماأورده الزبيدي والفيروزابادي وغيرهما وذهب الى أن « اللفظة سريانية وعبرية ، فهي بالعبرية ماسيا ، وبالسريانية Mshiho مشتقة من الفعل Mshali مسح ، وتعني المسوح بدهن الكهنوت والملك » (٢) . ومن مثل هذه الافتراضات مذكروه في معنى (الرقيم) (٣) ، و (عيسى) (٤) وغيرهما من الأمثلة الكثيرة جدا في هذا الباب .

ومن قضايا الدلالة الغامضة انصراف الكتب المعنية بالدخيل عن المعنى لتتهم بالإشارة الى كون اللفظ دخيلا من هذه اللغة أو تلك أو معربا أو أعجميا من غير ذكر لتفسيره أو تعريف بمدلوله . وسكوت

(١) غريب القرآن ص : ٢١٥ .

(٢) انظر الألفاظ السريانية في المعاجم العربية للبطريرك ماراغناطيوس برصوم الأول .

مجلة مجمع دمشق مجلد ٢٥ ج ١ ص ١٦ . وغرائب اللغة العربية : ٢٠٦ .

(٣) انظر الزينة للإمام الرازي : ٢ / ١٣٥ ، المتن والحاشية .

(٤) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني : ٣٥٩ .

اللغويين عن مثل هذا التعريف يرجع الى اعتقادهم بأن اللفظ شائع الدلالة بين الناس ، معروف أو مألوف أو مشهور . وتلك مسألة نسبية تختلف معاييرها من زمن إلى زمن آخر ، ومن بيئة إلى أخرى . فما كان معروفاً في عصر من العصور قد يكون غريباً كل الغرابة في عصر آخر ، والمسميات في البوادي غيرها في الحواضر . وقد يجد الباحث عن أصول الدلالات العربية ضالته في كتب اللغة والمعاجم أو النصوص ، لكن ذلك لن يتيسر في سهولة للباحث عن دلالات الأصول الأعجمية . وفي الأمثلة التي سلفت دليل يبين على ذلك . وإن كانت - تلك الأمثلة - لا تخلو من احتمال ما قد يتوعد تتبعه إلى الحقيقة . أما هنا ، فالأمر متروك للمصادفة في أن يكون القارئ قد حصل المعنى ، أو فاته تحصيله إذ أن خبرته الثقافية أو العلمية . تشير من ذلك إلى بعض الأمثلة التي وردت مغفلة من الشرح في هذا الميدان :

قال الجواليقي : « التخريص لغة في (الدخريص) ، أعجمي معرب (١) . وقال :

« القدان : نبطي معرب (٢) ، والبلرقة : فارسية معربة (٣) ، والجلسان : دخيل ، وهو بالفارسية : كلشان (٤) ، وأنجر السفينة : فارسي معرب (٥) ، والجصص : معروف ، وليس بعربي صحيح (٦) .

(١) المعرب : ١٣٥ .

(٢) نفسه : ٢٩٣ .

(٣) نفسه : ١١٥ .

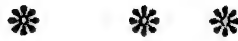
(٤) نفسه : ١٥٣ .

(٥) نفسه : ٧٥ .

(٦) نفسه : ١٤٣ ، وانظر أمثلة أخرى في الصفحات : ١٤٧ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ،

٢٨٧ ، ٢٩٥ ، ٤٠٤ ، ١٥٨ ، ١٧٧ ، ١٧٦ ، ٧١ ، ٦٩ ، ١٨٤ .

ولم يأت بأية إضافة توضح حقيقة هذه المسميات . وكثير غيرها
أتى على ذكرها بهذه الطريقة . وتبعه في مثل هذا الشهاب الخفاجي في
«شفاء الغليل» (١) . فكم من المشقة والجهد سيكابد الباحث عنها اذا عرفنا
أن المعاجم نادرا ماتذكرها ، أو تذكرها في مواد يختلف جذرها
من معجم الى آخر ، كما يختلف التعريف بها إن ذكره ؟



(١) انظر الصفحات : ٩٤ ، ١٢٠ ، ٦٦ ، ١٤ ، ١٥٤ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،

١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ١٩٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣٤ . . .

هـ - مدى حاجة العربية إلى الدلالات الدخيلة :

شهد البحث اللغوي في التأصيل وفرز الدخيل نشاطا ملحوظا في العصر الحديث استطاعت الجهود العلمية بواسطته التوصل إلى نتائج شبه يقينية في المجال الإحصائي ، فقد حصرت بعض اللغات عدد الألفاظ الدخيلة في أصولها ، وبيّنت طبيعة تلك الألفاظ والظروف التي رافقت انتقالها والعوامل التي أمدتها بالبقاء والشيوع والاستمرار . من أمثلة ذلك بحث الإنجليز عن المفردات العربية في لغتهم غير مرة ، فقد انجزوا في هذا الباب كتاباً تعاون على تأليفه باحث انجليزي هو (جيمس بيترز James peters) وزميل له عربي هو حبيب سلوم Habeeb sallum يتضمن نحو ألفين وخمسمائة (٢٥٠٠) كلمة إنجليزية ترجع إلى أثل عربي . وأوكلت مؤسسة وبستر Webster الأمريكية إلى الدكتور (فيليب حتي) تعقب الألفاظ الانجليزية التي تنسب إلى أصل عربي فخرج بنحو خمسة آلاف مفردة (٥٠٠٠) اعتمدتها تلك المؤسسة في معجمها المشهور (١)

ولكن العربية لم تعرف نظائر ذلك من النتائج إلا في حدود ضيقة أو تقديرية ، لأنها لم تتجه إلى هذا البحث لذاته - بل جاء طرف منه في جملة الدراسات العامة لعلوم القرآن التي أحصوا من خلالها الألفاظ الأعجمية ، كما أحصوا الكلمات العربية نفسها ، أما في المجال العام

(١) انظر : عبد الحق فاضل . مجلة التراث الشعبي العراقية ص ١٠ - ١١ العدد ٩ عام

١٩٧٨ . وانظر الدكتور فايف خرما . « أعضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة » ص ٥٢٣٠ .

للغة فقد قام بشيء من ذلك الأب روفائيل نخلة اليسوعي فزعم أنه وقف على (٥٢١) لفظة دخيلة في العربية ، وذلك في كتابه « غرائب اللغة العربية » ثم قفز العدد في الطبعة الثانية للكتاب الى (٢٥١٥) لفظة (١) وذكر في موضع آخر من الكتاب نفسه أن العرب أغنوا لسانهم (بآلاف الألفاظ) (٢) ، يعني أن الدخيل أكثر مما أحصاه في المرتين السابقتين أي تبقى المسألة كما قلنا ، تقديرية .

وبناء على مثل هذا الأساس التقديري يسود الاعتقاد العام بأن مادخل العربية من الفارسية كان الأكثر ، وإن انفرد الأب نخلة اليسوعي بالقول إن الدخيل من الآرامية هو الأكثر (٢) فهذا أمر يصعب البت فيه لما يتطلبه من الاستقصاء والتحقيق في الأصول السامية القديمة ، وقد ساءت الإشارة الى أن كثيرا من اللغويين يرى ذلك صعبا جدا ومستحيلا ، وخاصة إذا تجرد عن التوازع العاطفية ثم يلي ذلك في ترتيب كثرة الدخيل من اللغة اليونانية فالهندية واللاتينية والحبشية . . . ولكن ، على ماذا يعتمد تقويم كثرة الدخيل من اللغة الفارسية أو غيرها ؟

أو لماذا أخذت العربية من لغة بعينها أكثر مما أخذته من لغة أخرى ؟ لا يمكن الجزم بهذه القضية ، أو إطلاق الأحكام النهائية فيها ، لأن ما كان يمنع العرب من اقتراض الدخيل قد يتساوى مع ما كان يشجعهم عليه ، أي كان أمرا متوقفا على ماتمليه طبيعة الحياة العربية

(١) انظر المقدمة للطبعة الثانية الصفحة الأولى ، وانظر ص ٢٨٦ .

(٢) ص ٢١٤ حيث قال : واقترضوا من الكلمات الفارسية أكثر مما اقترضوه من سائر اللغات ماعدا الآرامية . وانظر ص ٢٨٦ في الخاتمة الإحصائية لكتابه .

بعمامة غير مرهون بالخذر والتحفظات المبكرة المتصلة بتصور الخطر على اللغة وخاصة في المرحلة التي تسمى بالعصر الجاهلي .

ولقد كان اتصال العرب المباشر بأبناء اللغات الأخرى في هذه الفترة ضيقا ، فكان إمداد العربية بالدخيل قليلا يكاد يقتصر على صلات الجوار والتجارة ، وما دخل العربية نتيجة ذلك من ألفاظ عامة تختص ببعض السلع والمصنوعات وما ينتج في غير بلاد العرب ومعظمه من بلاد الفرس ثم بلاد الروم ، نذكر من ذلك :

« الاستبرق ، الابرسم ، الإبريق ، الأسرب (الرصاص) ، إلهليج ، إيوان ، باطية ، برنس ، بركان ، بلاس ، بهرج ، بهرمان ، بورياء ، يذق ، تاج ، جام ، جريتان القميص ، جردقة ، جرموق ، جل وجلاب ، جلسان ، جلاهق ، جوالق ، جورب ، جوسق ، جوهر ، خسرواني ، خوان ، دخدار ، دائق ، دسكرة ، دكان ، دمقس ، درهم ، دينار ، ديباج ، ديوان ، راووق ، زبرجد ، زخرف ، زربية ، زركشة ، سبيج ، ستوق ، سرق ، سراق ، سربال ، سروال ، سندس ، سودانق ، شاهدانج ، شبارق ، شبه ، (نحاس أصفر) ، شطرنج ، صنج ، طاس وطست ، طباهج ، طبرزد (سكر أبيض) ، طيلسان ، فالودج ، فسطاط ، قونس ، قند ، قيراط ، كامخ ، كربج ، مسك ، موزج ، يلمق ، ياقوت . . . إلخ » .

ويلحظ في مثل هذه الألفاظ طغيان الصبغة الفارسية عليها لما كان بين الأمتين الفارسية والعربية من مسافة زمنية طويلة في التجاوز والعلاقات . فلقد بقيت الأمة الفارسية متصلة الأطراف والحدود ببلاد العرب أكثر من عشرة قرون ، وكانت بين الفرس والعرب صلات

لا تنقطع ، بصرف النظر عن طبيعتها الدلالية أو الحربية أو التجارية .
ولولا تلك الصلات لما تم هذا الاتساع في التبادل اللغوي بالقياس إلى ما
أخذته العربية من غير الفارسية ، وهذا يفسر عدم معرفة أي تاجر عربي
للعبرية اليوم ، مع قرب اليهود منا ، وتوفر وسائل انتشار لغتهم ،
كما يفسر بالتالي النسبة الأقل في الدخيل اليوناني ، لأن الصلة باليونان
لم تكن بنفس القدر ، إذ كان الدخيل اليوناني قد انتقل — في معظمه —
عن طريق السريان الذين احتك العرب بهم من قبل اليونان « نستدل على
ذلك بأن أكثر (ان لم نقل جميع) المفردات اليونانية التي في العربية
هي أيضاً في السريانية ، وأن التحريفات والأغلاط التي نراها في
المفردات اليونانية التي في لغتنا هي في السريانية أيضاً (١) .

وربما كانت دوال هذه الألفاظ التي ذكرناها هنا تتصل بشؤون
الحياة العامة والاستعمال اليومي ، ولكنّ تفحصنا بإمعان وتأن لا يثبت
أنّ استعارتها كانت لضرورات ملحة قاهرة ، أو لا غنى عنها للعرب .
وإذا أردنا الدقة في التفريق بين الحاجة والاستزادة أمكننا أن نسمي
أخذ العربية لبعض هذه المسميات « استزادة » في موازاة ما يسميه الناس
اليوم « كماليات » وذلك بالنظر إلى الجانب المادي . أما بالمعيار اللغوي
الدلالي فإن الأمر لا يؤخذ هنا مجرداً ثم يُقرّر على ضوءه مدى «حاجة»
العربية إلى الدلالات الدخيلة . فإن متكلميها إن أخذوا من الأمم الأخرى
ما تنتجّه أخذوا معه أسماءه الأجنبية بلا خلاف ، بل عن حاجة حقيقة

(١) بتدلي جوزي : بعض اصطلاحات يونانية في اللغة العربية ص : ٣٢٦ .

مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ج ٣ ، ١٩٤٦ م . وبراچشتراسر : « في التطور النحوي :

حينذاك . وحاجتهم إليه هنا استتبع أخذه المادي « استعادة » أو لنقل حاجتهم إليه أملت لها طبيعة حياتهم الناقصة حضاريا لاطبيعة لغتهم الناقصة دلاليا أو تركيبيا وبنية . وانطلاقا من التفهم الدقيق لهذه النقطة يمكن أن نستنتج لماذا ندر وجود « الصفة » فيما استعارته العربية من الدخيل في مقابل كثرة المسميات المتصلة بالأمور المادية والصناعية بخاصة .

إن المجتمع العربي القديم كان ذا حضارة ثقافية (لغوية) ثم على قدرة مدهشة وعمق متميز في فهم النفس البشرية ومنازعها وهمومها ومشاكلها بكل ما عبّر عنه ذلك الشعر العريق الباقي ، وكان ذا حضارة متماسكة اجتماعياً في حدود الفهم المرحلي النسبي لحركة الحياة من حولهم ، ولتقدير الظروف البيئية والمصيرية ، يتجلى هذا التماسك في مظاهر العصبية القبلية ، والانتماء ، والولاء للقبيلة ، والأحلاف والأيام وغيرها . مما قد لا يعني شيئاً بمقاييسنا الحاضرة ، وربما على النقيض .

ولكن مفهوم الحضارة وجوهاً أخرى غير الثقافية والاجتماعية : وجوانب أخرى لم تكن بالنسبة لهم محل اهتمام مباشر ، مع أن تلك الوجوه أو الجوانب - كالسياسي والمادي والصناعي والاقتصادي - كانت تعوزهم إن قليلاً أو كثيراً لأنها وجوه موشور واحد هو شكل الحضارة المتكامل . وهنا يكمن تصوّر جهة النقص في الدلالات العربية وتوقع أخذها من لغات الأقوام المجاورة لتلافي هذا النقص إذ لن تستطيع ألفاظها أن تتكفل بالتعبير عنه إلاّ بكثير من التجوّر وتطوير الدلالات القديمة التي استعملوها لأغراض أخرى قبلاً . وغير خفي أن الكلام هنا يظل نسبياً غير صالح للأحكام العامة القاطعة ، فقد دخلت العربية ألفاظ من مختلف اللغات في مناسبات وأزمنة مختلفة ولغايات وأغراض شتى .

ولئن كان التبادل اللغوي بين العربية وغيرها من اللغات محدوداً في الفترة القديمة أو محدود المسالك والسبل فإنه اتسع اتساعاً كبيراً بظهور الإسلام وما تلاه ، وكان ذلك نتيجة حتمية لحمة من العوامل المعروفة التي في طبيعتها اختلاط البشر والتقاء اللغات ، وبالتالي تبادل كل شيء . ومنذ هذه الفترة بدأ أخذ الدخيل يخضع لشيء من الرقابة ، أو بعبارة أخرى : صار اقتراض الدخيل من اللغات الأخرى « موجهاً » . وربما لم تسنّ بشأنه القوانين والأحكام المباشرة الصريحة ولكنه كان من المستهجن المرفوض إستعارة ألفاظ أعجمية للتعبير عن مثل ومثائل دينية ، ولذا كان لبعض الألفاظ وقعها الدلالي المنفر أو المستكره في المجالس العربية كلفظة « مجوس » و « زنديق » . وغيرهما مما يتصل بالدين أو الفلسفة والمنطق والأمور الروحية التي واجهت مقاومة المسلمين لها ، على حين أباح العرب لأنفسهم أخذ الدلالات الحضارية في مجالات أخرى بلا قيود .

ومنذ هذه الفترة أيضاً بدأ العرب ينظرون إلى الدخيل من خلال المعايير الدينية : فصار الخوف على اللغة من الفساد بكثرة الأعجمي خوفاً على العقيدة في المقام الأول ، لأن اللغة العربية وعاء . فبالحفاظ على اللغة يكون الحفاظ على الدين ، ولذلك لم يكن من صراع واضح بين العربية واللغات الأخرى وخاصة اليونانية ، بقدر ما كان في باب الدين (١) .

أما ما كان من الألفاظ الدينية المسيحية فبقي موقف اللغة منه كالموقف الاجتماعي أو الديني من أصحابه ، كل يعيش في إطاره الخاص ، وحدود

(١) انظر التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية لعبد الرحمن بدوي ص : ١٥ .

الصلات بين الطرفين واضحة وإيست محل خلاف أو صراع وبخاصة لأن المسيحيين كانوا أهل كتاب .

ولكن سعة انصلة بالأقوام المغزوة فتح العيون على النظم الجديدة بالنسبة للعرب في الجيش والإدارة وتنظيم أمور الدولة ، وبالتالي فتح الباب واسعاً للدلالات المختصة بهذه الشؤون ، فأخذت العربية ألفاظاً كثيرة من ذلك ، أو عززت مكانة ما أخذ منها من قبل نحو :

« القونس ، الأسطورة ، البريد ، الرستاق ، المنجنيق ، الأسوار ، الديوان ، المرزبان ، الفرسخ ، التاج ، الصوبخان ، البذرق ، الخندق ، القرطاس ، البهترق ، الدرقس ، الدسكرة ، المهندس ، الإقليم ، المقاليد ، السنبك ، القومس ، البطريق ، الأطربون ، الفندقاق (صحيفة الحساب) ، البردج ، الدهقان ، البارجة ، عدا عن الألقاب التي لما صلة بهذه المجالات كالأباطرة والقياسرة والأكاسرة ومن يليهم ، حتى وإن لم تستعمل دلالات « رسمية » للمناصب الإدارية أو السياسية ، فقد استعملت — كالألفاظ الدينية المسيحية — في اللغة الأدبية وفنون التأليف . وفي بقية جوانب الحياة العامة ، وخاصة الاجتماعي منها أتاحت فترة ما بعد الفتوحات مباشرة استقراراً للعرب ويساراً وسعة في العيش ، فوجدوا الفرصة الكافية للالتفات إلى ما حولهم من علوم الأمم الأخرى ، وفنونها ، وأساليب حياتها في المأكل والمشرب والملبس والصلات والتعامل واللهو وما إلى ذلك من مظاهر المجتمعات . فتكونت من جراء هذا كله عوامل متزايدة أسهمت في تدفق الدخيل ، والاحتفاء به أحياناً ، استكمالاً للمعرفة والعلوم العامة التي أصبحت مطمحاً ذاتياً عند الأفراد ، وتلبية للحاجات الاستعمال اليومي لآلة الحياة . واستمتعاً بما في المجتمع من

أنواع الزي ، والطعام ، والثمار المتعددة الأسماء والأشكال مما لم تعرفه
أرض العرب ، واستجابة لما في الحديد المفاجيء من ترغيب وإغراء
وطرافة ، حتى في عذوبة الكلمات الدخيلة بوقعها وجرسها وخفتها ، وما
إلى ذلك من صفات شهد الشعر في الحواضر ميلاً إليها عن ألفاظ البوادي .
فضلاً عن الحاجة الماسة إلى ما تفرضه ظروف الناس من الصلة بالصناعات
والحرف والطب والانتقال والاقتناء والأخذ والعطاء ، والأجنبي في كل
ذلك شريك أو وسيط أو شاهد ، فلا غرابة أمام ذلك أن تبلغ نسبة أخذ
العربية من الدخيل أضعاف ما كانت تأخذه من المسميات والدلالات في
باديتها المنزلة عن الأعاجم إلى حد كبير .

ومن هنا يمكن أن نرجع ظاهرة الإكثار من الدخيل بمضي الزمن ،
إلى زيادة الاختلاط بالأعاجم ، وإلى ما للدخيل نفسه من مواصفات
لغوية شجعت على الإقبال عليه ، وإلى حاجة العرب إلى المسميات المادية
التي صادفوها واقتنوها واستخدموها بأسمائها ، حتى طغى الدخيل في
بعض مظاهره وحالاته على مقابله العربي . فاستعمل العرب المفردات
الأجنبية إلى جانب المفردات العربية للمسمى الواحد ، وربما استعملوها
بديلة عن نظائرها في العربية ، من ذلك قولهم (الإبريق) مكان التامورة ،
و (الهاون) مكان المهراس ، و (الطاجن) مكان المقل ، و (الجاسوس)
مكان الناطس ، و (الإشنان) مكان الحرّض ، و (الميزاب) مكان
المثعب ، و (المسك) مكان المشوم ، و (الثوت) مكان الفرصاد ،
و (الاترج) مكان المتك ، و (الكوسج) مكان الإنط ، و (الياسمين)
مكان السمسق ، و (الكبر) مكان الأصف ، و (اللوبيا) مكان الدجر ،
و (الباذنجان) مكان الجلدح ، و (الرصاص) مكان الصرّقان ،

و(الخيار) مكان القَتَد ، و (البلور) مكان المها ، و (الجَوَاق) مكان
 الخشير ، و (الدخريص والتخريص) مكان البنيقة والسبجة ، و (الورد)
 مكان الحَوَجَم ، و (السجنجل) مكان المرأة ، و (الموزج) مكان
 الخف ، و (السوسن) مكان الرفيف ، و (فرند السييف) مكان
 سيفسيفه السييف ، و (المنجنيق) مكان الخطار ^{نقطة} و (الاستاذ) مكان
 المخرج ، و (التلميذ) مكان الخريج ، و (الماس) أو الألباس) مكان
 السامور ، و (الفيل) مكان الكلثوم ، و (الترياق) مكان المسوس ،
 و (الفالوذ أو الفالودج أو الفالوذق) مكان الملوحي أو المزعزع أو
 المزعفر أو الممعس أو اللواحي أو المرطراط والسرطراط ، و (الدسكرة)
 مكان الدسيعة ، و (البورق) مكان الخكاك ، و (الرجس) مكان القهقهة
 أو القهد أو العبهر ، و (الباطية) مكان الراووق ، و (البزرقطونا)
 مكان البحدق ، و (الأسطوانة) مكان السارية أو اللائطة .

ويمكن أن نفسر هذا الميل من العرب إلى استعمال الكلم الدخيل
 عوضاً من الأصل بجملة أسباب ، منها :

١ - سبب لغوي لفظي يتصل بما لا كلمة من نخفة وجرس ووقع
 أو قبول وذيوع بين الناس .

٢ - سبب اجتماعي له صلة بطبيعة العلاقات التبادلية لهذه الماديات
 بين العرب والأقوام الأخرى ، فيكون في استخدام العربي لها وسيلة إيصال
 أسرع وأجدى في التعامل والتفاهم .

٣ - سبب مادي أو خاص يتعلق بجودة الصنف المسمى وشكله
 ومميزاته ، فقد يختلف هذا الصنف من قوم إلى قوم ، والأفضل أو الأكثر

قبولا وجودة بين الناس ينتشر مع اسمه العربي إن كان عربياً أو الأعجمي إن كان أعجمياً .

٤ - ربما كان التلفظ بالاسم الأجنبي عند بعض الناس محل مباحة تزيّن لهم - على ضحالتها وسذاجتها - سعة المعرفة والاطلاع وتجعل منهم محل إعجاب وموضع ثقة وإنصات .

٥ - وفوق هذا ، يؤكد تتبع التاريخي أن قسماً من هذا المقابل العربي غير عريق الأصالة والقدم في العربية ، وإنما هو مسمى طارئ بني على أية مناسبة من قرينة أو تشابه بينه وبين الدخيل ، كالمنجنيق الذي ينسب إلى غير العرب في أصل تسميته ، فقد عرف في لغة اليونان قبلاً ، وكالفيل الذي عرف عند أقوام أخرى كالهنود والأحباش قبل العرب ، وكالدسكرة والماس والترياق وغيرها .

وقد يعني هذا الضرب من الاختيار أو التفضيل اللفظي الخروج من إसार الرتوب والتكرار إلى حركة تجديد للأشياء وقيمتها بتجديد مسمياتها في الأسماع مما يضيف ظلاً خفيفاً من الحيوية والابتكار على حياة الإنسان واللغة .

وتتضافر هذه الأسباب مشكلة روافد متنوعة لتصب في مجرى الحركة اللغوية والحضارية للعرب فتخصب هذه الحركة وتغنيها وتشرکہا بحضارات الأمم دون أن تصبغها بلون آخر مغاير ، أو تنعطف بمجرأها الطبيعي ، أو تتغلب عليها في شيء أساسي .

وهكذا يستخلص المرء في جلاء لا لبس فيه أن العربية عندما كانت في حاجة إلى الدلالات الدخيلة أخذتها طواعية عن اختيار واقتدار ، فلم

تسرف فتأخذ كل ما صادفته من غير تدبر حتى يكثُر فتتوارى خلفه ،
كما لم تدع ما أخذته يمتد بخصائصه ومزاياه فيتقدم على خصائص العربية
ومزاياها أو ينافسها في دورها ومزلتها ، بل أخضعت ذلك — ما استطاعت —
لقيودها ومذاهبها بصرف النظر عما ترتب عليه من نتائج خاصة في
مقابل النتيجة أو الحقيقة الكبرى الباقية والمتمثلة في تماسك العربية
واستمرارها وحفاظها على أصالتها وأسسها ودعائمها اللغوية كما عرفت .

وبقيت هناك قضية جديرة بالذكر في عملية التبادل اللغوي ، هي
احتفاظ الدلالات الدخيلة ببعض السمات التي تميز أصولها ومصادرها
وتشير إلى طبيعة العلاقة اللغوية والحضارية بين العرب وغيرهم ، بما
تختص به وتنتج إليه في ميادين الحياة وشؤون البشر . فلقد أخذت العربية
من كل أمة ما اشتهرت به .

أخذت من اللاتينية واليونانية الألفاظ ذات الطبيعة القانونية كالقبا
والقانون والقنطار والقسطاس والميل والدرهم والدينار والقيراط والاقليم
والاسطرلاب ، وكلها يمثل وحدات تقسيمية فيها نوع من التقدير
والتنظيم ، إلى جانب ألفاظ إدارية وعلمية وفلسفية متنوعة ، وبعض
الألفاظ مسيحية : فارقليط ، أسقف ، جاثليق ، ناووس ، إنجيل . .
وألفاظ الحمر كالرساطون والجريال والاسفنت .

وأخذت من الهندية ألفاظاً هي علامات على طبيعة تلك البلاد ومنتجات
أرضها وأهلها ، أخذت ما يختص بالعقاقير والأبازر والأفاويه والأحجار
الشمسية الكريمة وصناعة السيوف والقمسي والرماح وبقية آلات الصيد
والأصباغ ومصطلحات التجارة والملاحة والسفن وأدواتها . فكان من
ذلك (الكافور والفلفل والزنجبيل والنارجيل والإهليلج والإطريقل والمسك

والبهار والرند والأوة والعود الهندي والقماري والمندلي والغار والساج
والساسم والقنا والوشيج والبيش والخطي والخيزران والقرمز والأرجوان.
والبَقَم والهرد والنبيلج والصرف والورس والعنبر وجوز الطيب والهيل
والكهрман والماس والدرالقلي والبهرمان والموز . . . الخ) .

وأخذت من صلتها بالحبشية عن طريق أتباع النبي صلى الله عليه وسلم
خاصة ألفاظاً ذات طبيعة دينية أو قرينة الصلة بالإسلام في استعمالها في
مرحلته الأولى كالمنبر والحواري والمحراب والبرهان والتناق والمصحف
وكفلين والهرج ومشكاة ومعظمها جاء في القرآن الكريم .

ومن العبرية أخذت ألفاظاً لها صلة وثيقة بالجانب الديني أيضاً
كالملكوت والجبروت والرحموت ومرقوم واللهم وحبر وكاهن
وعاشوراء وبعض أسماء الأنبياء .

وأخذ العرب من الأنباط الألفاظ الزراعية وآلاتها وبعض الصناعات
التي تتصل بطبيعة الحياة الزراعية والرعية وما يتصل بالمياه واستخدامها
والإفادة منها وأسماء الأشهر وبعض الألفاظ الدينية .

وليس في كل ما أخذته العربية من هذه الدلالات الدخيلة ما يقدح
في عظمتها أو ينتقص من قدرها ، أو يجعل منها موضع جدل ومفاضلة
في تصنيفها بين اللغات ، « ففي اللغات لا توجد لغة أفضل أو أسوأ من
الأخرى ، إنما توجد لغات مختلفة فحسب » (١) . وإن أطال السلف
في الثناء على العربية وتقريظها وتعداد فضائلها على اللغات ، فما ذلك إلا
إعلاء لمزلتها وتشريفاً لها بالقرآن الكريم والدين الإسلامي الحنيف الذي
كانت لسانه المبين .

(١) التعريف بعلم اللغة . دافيد كريستل . ترجمة الدكتور حلمي خليل ص : ٥٧ .

ومع ذلك فلا تُعدّ الدلالات التي اقترضتها شيئاً ذا بال في تاريخها الطويل إذ أخذت معظمها بعدما بلغت من النضج والكمال ما لا يعرف مبتدؤه ، ثم إن مجموع ما أخذته لا يشكل إلاّ قدراً يسيراً بالقياس إلى ثروتها اللغوية الضخمة المتنوعة . فضلاً عن أن أخذها للدخيل اقتصر — في تاريخها الطويل — على الألفاظ وحدها ، فلم تأخذ الحروف أو الأفعال أو تراكيب اللغات الأخرى ، إلا في بعض ما تقع عليه من التعابير العصرية الحديثة جداً في الصحف اليومية والمجلات الدورية .



خاتمة

ما من مبالغة أو ادعاء في القول إن هذا البحث كان محاولة جديدة .
أو مختلفة عما قبل في الدخيل ، إلى جانب كونها محاولة شاقة .

ذلك لأن هذا البحث لم يكن في خطه الأساسي يتابع أحداً ممن
انصرفوا إلى النظر في الدخيل ، ولا ينسج على منوال أحد ، كما لا يزعم
أنه أنشأ منهجاً خاصاً يقوم على أسس ودعائم بقدر ما يلح على إثارة
طائفة كبيرة من الأسئلة تبحث عن إجابة أو استجابة .

وإن باحثاً ما — وحده — لن يتكفل بالإجابة أو يقوم لها . أما
الاستجابة فممنوط أمرها بمن يرى في الدرس اللغوي شغفاً وملاذاً ،
ومن يرى العربية قضية .

ووجه الجدة في هذه المحاولة معالجة الأبواب التي زهد المتقدمون
والمحدثون في تخطي عتباتها والدخول في تفاصيلها ، فظلت شبه مغلقة ،
ولكن في غير إحكام .

أجل لقد بحث المتقدمون في الدخيل تحت اسمه الأعجمي أو المعرب ،
أو الدخيل والمعرب ، غير أن أبحاثهم تلك كانت امتداداً للفراسة العربية ؛
يتقنون فيها الدخيل ويتحرونه حتى يعلنوا أنه غير عربي ، ثم لا يعنيه

كثيراً بعد ذلك إلى من ينتسب . وإذا ما رأوا أنه قد تبوأ مكانة في العربية بحثوا له عن أكسية عربية ، وصوت عربي ، ونسل عربي أحياناً . وعندما تعقبوه أكثر مجتازين في أبحاثهم مسألة فرزه وعجمته إلى معناه كانوا بذلك يجمعون بين ما يسميه المحدثون (التأصيل والدلالة) . ولكن ذلك لم يكن منهم نظراً خالصاً إلى الدخيل ، ولا بحثاً فيه لذاته ، إنما كان امتداداً لعلوم العربية ، وإماماً غير متقصد بأمره إنما شاءت طبيعة المدارس أن يعرض لهم فاستوقفمتهم هجنته وقالوا فيه أقوالاً كانت في مجملها محل اجتهد لا اتفاق . وحتى بعد ما جاء الجواب بقي بـ (المعرب) لم يتعد البحث في الدخيل أمر التأصيل والدلالة . ولم يكن معتمدتهم في ذلك يجري على أصول أو مناهج محكمة ، بل كانوا يكتفون بالسند أو النقل ثم الحدس والتخمين في كثير من الأحيان . وكانوا يستمدون مقدرتهم على كشفه من بصرهم الذي لا يخطيء بالعربية وخصائصها ، والذي زادوا من الاعتماد عليه حتى غدا تطرفاً يحاول أن ينفخ في الدخيل روحاً عربية ، فكانت تلك أولى الخطوات المتعثرة في هذا الاتجاه . ثم تبعد أبحاثهم عن موضوع الدخيل شيئاً فشيئاً حتى يكاد الزمن يقضي برفع تلك السمة عنه فيستوي كالعربي .

وربما يقال إن فصولاً وأبواباً قد عقدت على النظر في الدخيل من خلال القواعد التي عابحت طرفاً منه في الأبنية وأصوات الحروف والصرف وما إلى ذلك . فنقول إن هذه أيضاً كانت أبحاثاً عربية خالصة ، لها عنوانات عربية ، فإن عن لهم بينها لفظ دخيل عابجوه في جملتها وبالمناظر العربي البحث . وتثير وقفة التأمل هنا سؤالاً ملحاً هو : لماذا لم يقيم اللغويون بفرزه على حدة من بين قواعدهم كما فرزوه في التأصيل من

بين ألفاظهم ؟ أو لماذا لم يصنعوا له تصنيفاً خاصاً ؟ أو على الأقل : لماذا لم يبحثوا له عن حل ما غير إجراءاته مع العربي بحيث تطبق عليه شرائطه وأحكامه ، قبلها أو إبانها ؟

وحين واجه اللغويون مشكلة الدخيل وحاولوا تدبرهم في أناة وصبر ولم يرتضوا مسلكاً في شأنه غير إلحاقه بالعربية وصبه في قوالبها وإلباسه ثيابها ، وتحايّلوا في ذلك فقطعوا منه من الأمام أو الخلف أو الوسط ، وحركوا ما سكن منه أصلاً. وأسكنوا ما تحرك منه نطقاً — حينذاك — كانوا بالضرورة أمام سؤال آخر هو : هل تمت الفراغة من مشاكل الدخيل بهذا الإجراء واستفاد لهم طبعاً دمثاً ؟ !

ثم حين بدا لهم الدخيل سوياً بين ألفاظ العربية في بعض حالات التقعيد كقبوله القوالب البنائية أو الإبدال الصوتي أو الاطراد في قبول علامات النسب أو صيغ التصغير — مثلاً — ، هل تساءل اللغويون إن كان سيظل هذا الدخيل سوياً مطرداً في بقية حالات التقعيد ، منسجماً ومتجانساً مع التصنيف العربي حيثما وضعه السياق ؟

وإذا كان ذلك فهل سيخلف في العربية أثراً ايجابياً نافعاً أم سلبياً خطراً ، أم سيبقى فيها ويمضي مع قواعدها من غير ما أثر ؟

ثم لماذا لم تستوقف اللغويين تلك الكثرة الكاثرة في لغاته أو ذلك الشذوذ غير المؤلف في أبنيته بين الأبنية العربية ؟

وهل كان معقولاً أن تتعدد احتمالات وزنه فتصل إلى الثمانية ، أو مقبولاً أن يتعاور اللغويون لفظة ما بحذف ثانيها أو ثالثها أو رابعها دون أن ينتهوا إلى اتفاق أو ترجيح في سلامة ذلك الحذف وصواب ترجيحه ؟

وأمام هذا كله لابد من تساؤل آخر هو : إلى أي حد يمكن لقواعدهم تلك حول الدخيل أن تكون محل قبول أو تسليم في نظر من يليهم من دارسي العربية ؟ وإلى متى يمكن أن تبقى فريضة على الأجيال العربية يستظهِرونها بكل تفصيلاتها وتشعبها ؟ وهل سيكون في ذلك حوافز مشجعة مشوقة على الاستزادة والإكثار من هذه العلوم التي يعوزها الكثير من المنطق وحسن التعليل أم سيكون في ذلك أكثر من مثبط وعائق يؤدي إلى الإعراض عنها والزهد فيها من قبل متعلمي العربية ؟

لاشك في أن هذه الأسئلة وأمثالها قد استوقفت المهتمين بالعربية حين درسوها وحين درّسوها ، وإن في معاودة طرحها لبديلاً ضرورياً عن إغفالها فليس تجنب الحقائق بأكثر أماناً من مواجهتها المباشرة .

ولند حاول هذا البحث أن يثير أسئلة جديدة أخرى أكثر مما حاول أن يبت في مسائل قديمة من هذا النوع حين عرض لها ، كما حاول أن يسلط الضوء على ما لهذه الآثار الناجمة عن تلك الأسئلة من خطر مستشرف في المستقبل يفوق في أهميته كثيراً أهمية ما برز منه في الأمثلة التي ساقها السلف لا من حيث المعالجة التطبيقية بقدر ما هو خطر متظر في مواجهة مزاحمة جديدة للعربية بالدخيل ، على صورة تختلف عن صورة الماضي بالكثرة من جهة ، وبدخول (التراكيب) الجاهزة من جهة أخرى ، وربما بالتوجيه المدرّس المتعمد لإفساد العربية ، من جهة ثالثة .

وإذا كانت العربية قد وجدت في الماضي من يعكف على دراستها السنين الطويلة ويفرغ لها عن كل أمر ، ووجدت شيئاً أقل من ذلك في الحاضر ، فانه لما يبدو ألاّ تجد ذلك في المستقبل ، فقد تساوى الانصراف إليها بالانصراف عنها عند الخاصة وذوي السلطان أكثر من العامة .

وأما ما حاول أن يضيفه هذا البحث من خلال الأسئلة التي أثارها
والمسائل التي عالجها ، فيلخص بما يلي :

١ - حاول التعريف بالدخيل متتبّعاً دلالاته اللغوية في الاستعمال
والاصطلاح مستعيناً بالأمثلة والشواهد ، وبيان علاقته ببقية المصطلحات
التي قرنها به كالأعجمي والمعرّب والمولد ، فأوضح أن الدخيل
والأعجمي قد استعملوا من قبل السلف للدلالة على ما ليس بعربي ، وإن
كانت تسمية « العجمة » تتجه إلى عدم الإفصاح والإعراب في المفهوم
اللغوي الذي سبق نشأة المصطلحات ، على حين كان مفهوم الدخيل بالنسبة
للأعجمي أكثر ثباتاً بمرور الزمن ، وأعم تسمية وأدق مفهوماً في اللغة
والاصطلاح .

كما كشف البحث عن طبيعة الاختلاف ، بين الدخيل والمعرّب في
المدلول بما للمعرّب من دلالات متعددة متنوعة ، عامة وخاصة ، متغيرة
من حالة إلى أخرى ومن وضع إلى سواه ، وبين أن المعرّب يمثل امتداداً
للدخيل أو جانباً منه ، وأنه اكتسب تسمية المصطلح من بعض التعديلات
التي طرأت على الدخيل بتصرف العرب فيه . وإذا كان بعض الباحثين قد
ربط مدلول المعرّب بفترة زمنية بعينها ، أو بإجراءات لغوية ، فإن البحث
قد أوضح أن للدخيل معنى عاماً يشمل الألفاظ غير العربية الأصول بصرف
النظر عن زمن دخولها العربية وعن الشكل الذي آلت إليه ، فكان بذلك
مصطلحاً في علوم اللغة - أية لغة . واتضح من البحث أن لا صلة للدخيل
بالمولد لاستقرار مفهوم المولد على « ما أخذ من العربي بعد عصر
الاحتجاج » (١) .

(١) انظر كتاب المولد للكتور حلمي خليل .

٢ - استخلص هذا البحث فكرة هامة هي أن مرد نشأة الاحتجاج إلى الدخيل والدخلاء من الأعاجم بما ذكره من رفض قبول اللغويين الاحتجاج بكلام من اتصل بالأعاجم من العرب ، وبمن استخدم ألفاظهم في شعره ، وبمن جاورهم في إقامة أو مخالطة ، فكان الدخيل وأصحابه العامل الحاسم . والحاجز العرفي بين سلامة اللغة وفسادها ، وبين الفصاحة واللعن .

كما بين أن أصل نشأة الدخيل ترتبط بمعالجتهم لبعض ألفاظه التي وردت في القرآن الكريم والتي منها ابتداء البحث فيه .

٣ - ألمّ هذا البحث ببعض الجهود التي تمثل الدراسات الصوتية للدخيل مستفيداً من ملاحظات القدماء ومما توصل إليه المحدثون من تحقيقات ونتائج مهمة في هذا المجال ، وخلص إلى تصور عام مستمد من جهود الطرفين يتلخص في أن الأقدمين كانوا يقصدون من أبحاثهم إيجاد بدائل رمزية للأصوات الأجنبية الدخيلة بهدف تعريبها ، وأهم ما قرروه في ذلك حتمية إبدال تلك الأصوات ، وحرية الاختيار أو تعدده في بدائلها العربية ليراعوا بهذا النهج التنوع غير المطرد الذي لمسوه في الأمثلة المعربة على ألسنة الناس . أما المحدثون فكان مهمهم الكشف عن علاقات مطردة في هذا الإبدال لاستخلاص قوانين ثابتة ترصد على ضوءها حركة التبادل اللغوي ، (وخاصة في الساميات) ، وترسم بناء عليها قوانين تأصيل الدخيل ، فكانوا يمثلون بذلك المنهج التحليلي ، على حين كان السلف يكتفون غالباً بالمنهج الوصفي .

والتصور المتحصل من إشراك هذين الطرفين يرجح أن مسألة الإبدال تلك تعتمد على « العادات الصوتية » المتأصلة بالممارسة والتكرار والتعود ،

كما يرجع إلى طبيعة مخارج الحروف التي يتركب منها اللفظ أو الكلام وتعاقب تلك الحروف وجريانها في الكلام المتصل من غير مشقة ولا تكلف . وكان هذا هو التفسير الأقرب إلى القبول عندما لم تستطع الدراسات أن تصل إلى نتائج قطعية أو قوانين جامعة مبانعة في هذا الصدد ، ولعل في الأمثلة التي سقناها في حينه ما يوضح هذه الفكرة أكثر .

وقد بان من اختبار الأمثلة التي حاولوا إلحاقها بالأبنية العربية دور العادات الصوتية في طبع الدخيل بالطابع العربي في وزنه الذي ربما لم يطرده وينقاس على ما شاء له النحاة ورسوموا أو اقترحوا من نظائر عربية فعده حينذاك مما لم يعرف فيها ، مع أن ضرباً من الحذف أو التغير قد أجرى عليه ، وما تعليل ذلك إلا ليوافق قوالب صوتية مسموعة في الأفعال أو الجموع أو اسم الفاعل أو مبالغاته أو أية صيغة مألوفة الوقع أو اعتادتها الألسنة والأسماع العربية .

وأية كانت النتائج هنا فإنه لما ينبغي الإلحاح عليه أن الأبحاث الصوتية في أمر الدخيل لا تزال محدودة ، محوجة إلى مزيد من الاهتمام والانتساع والتتبع .

٤ - وبالنظر إلى أن النظام البنائي للعربية أهم ما يخشى عليه من مواجهة آثار الدخيل وخطره ، فقد حاول هذا البحث أن يبرز تلك الآثار السلبية المترتبة على وجود كثير من أمثلة الدخيل الشاذة في أبنيتها والمعدودة - عملياً - في الأبنية العربية ، سواء من حيث الأفراد والندرة أم من حيث الكثرة غير المقبولة في لغاته . كما أشار إلى أن مثل هذا الشذوذ يستدعي إقامة قواعد شاذة له ليتمكن الناس من استعماله في كلامهم عند الحاجة إليه ، أو يستدعي سلوكه في قواعد العربية ، وهذا

لن يستقيم إلا بكثير من التمحّل والتكلف غير المقنع ، وسينجم عن هذه الحالة أن تصبح قواعد العربية محل شك واختبار لا محل ثقة واحتكام ، أو أنها ستبقى مثقلة بالتذيلات والتفصيلات بحيث يشق على الناس - في عالم الاختصار هذا - الاحاطة بها واتقانها حتى يمكن المحافظة عليها من الفساد والتداخل والاضطراب .

٥ - ولقد دلت هذا البحث بطائفة كبيرة من الأمثلة على ما في معاجمنا العربية من خلط وتداخل في المادة اللغوية والعربية والأعجمية ، وأشار إلى أن هذا الاضطراب في تصنيفها قد عفا على معالم أصولها بحيث لا تستبين لغير المتبع المختص ، وغير خفي ما في اختلاط الأصول من المخاطر والافساد اللغوي ، ولعل مرد ذلك إلى توهم النحاة في حقائق تلك الأصول واجتهاداتهم في اختيارها وفق رؤيتهم التي غالباً ما تختلف من عالم إلى آخر ، ومن هنا قد يعثر الباحث على اللفظة الدخيلة في أكثر من موضع ، وما هو بموضعها الدقيق ، وربما لا يعثر عليها حيث يتوقع لما اقتضته اعتبارات التقعيد أو التعريب في الاضافة والحذف والتغيير من انتقال بها إلى حيث لا تتعارض وتلك القواعد . ولقد مثلنا لذلك في مواضعه .

ولقد انبنى على هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى تتصل بالدلالة اللغوية ، لأن المعول عليه في تحري الدلالات العودة بها إلى الأصول . وقد يقال ان عملية اعادة تصنيف المعاجم وفرز الأصول على نظام أفضل عملية شاقة تحتاج إلى زمن وهيئات ولجان حتى تتم ، وهو قول في محله ، لكنها تظل عملية منطقية وممكنة ، وقد ذكرنا في غير موضع أن الدراسات اللغوية قد عرفت مثل هذه الجهود ونتائجها عند الأمم الأخرى .

٦ - ولقد عرض هذا البحث لصلة الدخيل بالدلالة اللغوية وبيّن بالأمثلة مدى الضعف والتكلف في استخلاص دلالات كثير من الألفاظ الدخيلة . بطريق اشتقاقها من أصول عربية لا رابط بينها وبين تلك الألفاظ الدخيلة إلا اشتراكهما في بعض الأصوات . كما عرض لنتائج تلك الأوهام التأصيلية التي أشركت الدخيل في مختلف فروع علوم اللغة العربية . فقد جعلتهم يصنفونها مع الأضداد ، والنحت المتكلف ، وتداخل الكلام فيما سموه « المشجر » والمشارك اللفظي وغيره .. واستظهر مجموعة كبيرة من الدلالات المغفلة في كتب اللغة من كل شرح أو إيضاح ، بل اكتفى اللغويون بنسبها إلى الأعجمية مما زادها غموضاً ، وفي الوقت نفسه أوضح كيف أحسن السلف الافادة من الدلالة الدخيلة فطوروها وتوسعوا بإيقاعها على أوضاع وحالات من يشتملهم العربية ، وتصرفوا بها في التعميم والتخصيص والرفعة والضعة مما أدخل على أساليبهم شيئاً من الحيوية والتجديد في التعبير .

وناقش البحث في إيجاز مدى حاجة العربية إلى الدلالات الدخيلة ، وهي مسألة عامة يستخلص من مجملها أن اقتراض الدلالة الأجنبية كان يقتصر على آلة العيش من المسميات المادية التي لم يعرفها العرب بحكم طبيعتهم التي كانت تدفعهم إلى الارتحال المستمر الذي يتنافى مع إقامة الصناعات فضلاً عن احتقارهم للعمل الحرفي بعامة في القديم . ثم بين أنه بمضي الزمن وكثرة الاختلاط ازدادت العربية اقتراضاً لمسميات مجتلفة من البيئات المجاورة وما تنتجها أراضيها وسكانها وأساليب حيواتها في الحكم والإدارة والأغراض الأخرى . ولكن عملية الاقتراض في المرحلة المتأخرة أخضعت لبعض التوجيه والتحكم أو الرقابة لأسباب

اجتماعية وقومية . ومن هنا بدا الموقف من الدخيل يكتسب طابع الحذر والاحتراز ، وبسبب من هذا يؤثر عن الخليفة عمر بن الخطاب أنه حرم على العرب امتلاك الضياع في البلاد المفتوحة والإقامة بين الأعاجم خشية أن تفسد الألسنة . ولكن موقف المحدثين على النقيض من ذلك في أمر التبادل اللغوي ، إنهم لا يرون أي خطر أو ضرر على العربية في اقتراض الدلالات لاقتصارها على الألفاظ ، والألفاظ مهما اشتد تأثيرها يمكن أن تظل مسألة خارجة عن اللغة — كما يقول فاندرييس — (١) . بيد أن هذا البحث قد أثبت بالأدلة والأمثلة خطورة مثل هذا الرأي وسطحيته ، إلا إذا قصد به لغة ما لم نعرفها .



(١) اللغة : ٣٥٨ . ترجمة الدراخمي والقصاص .



فهرس الموضوعات

تمهيد (٥ - ١٩)

- اختلاط الشعوب واللغات والتبادل اللغوي والتأليف فيه : ٩
 اللغوي : ٥
 نشاط الأوروبيين في البحث اللغوي في البحث في اللغات : أصولها ونصائلها
 الدخيل : ١٣
 الصلات بينها : ٧
 الغاية من هذا البحث في الدخيل : ١٥
 اهتمام العرب بهذا اللون من البحث



الفصل الأول : مفهوم الدخيل (٢١-١٠٤)

- الدخيل لغة واصطلاحاً : ٢٣
 أمثلة له وتحليلها : ٢٦
 الدخيل والأعجمي والمغرب : ٣٠
 الدخيل والمغرب : ٣٢
 الخلط بينهما عند القدماء : ٣٤
 مفهوم المغرب عندهم وأمثله : ٣٧
 المغرب والدخيل عند المحدثين : ٤١
 عند الدكتور صبحي الصالح عند الأمير مصطفى الشاهاني ، عند الدكتور أحمد عيسى : ٤١
 عند الأستاذ عبد الحميد حسن ، حسن ، عند الدكتور حلمي خليل : ٤٢
 عند الدكتور حسن فاطما : ٤٥
 عند الدكتور إبراهيم السامرائي : ٤٩
 من أين جاء الخلط بين المغرب والدخيل : ٥١
 مفهوم الإعراب عند القدماء : ٥٢
 خلاصة : ٥٤
 صلة هذا البحث بالاحتجاج : ٥٦
 عوامل يؤخذ بها في الاحتجاج : ٥٧
 ما يحتاج به من المصادر اللغوية : ٥٩
 نتائج ذلك : ٦٣
 أثر الأعاجم في الاحتجاج : ٦٦
 الألفاظ الأعجمية حقيقة لا بد من مواجهتها : ٦٧
 الدخيل والقرآن الكريم : ٦٩
 المراد بأعراب القرآن : ٧٠
 عدم معرفة القدماء لمعاني بعض الكلمات : ٧٠
 موقفهم من الأعجمي في القرآن : ٧١
 اتجاه ينكر وجوده فيه : ٧١

من حروف الذاكرة ٨٥	اتجاه يقول بوجوده ٧٢
منع الكلمة من الصرف ٨٥	موقف توفيقى ٧٣
الاشتقاق منه ٨٧	الغرض من ذلك خدمة النص القرآنى
أدلة معرفة الدخيل عند المحدثين ٨٨	٧٤
وجود لواحق فارسية ٩٠	أمثلة من الأعجمي في القرآن ٧٥
الجانب التاريخي في معرفة الدخيل ٩١	لفظة « الاستبرق » ٧٥
اشتقاقه في لغته ٩٣	أدلة معرفة الدخيل ٧٩
على ألسنة أصحابه الأعاجم ٩٣	شروط التعريب ٧٩
في جانبه الاجتماعى والجغرافى ٩٤	من أدلة معرفة الدخيل السماع ٨١
صعوبة معرفة الدخيل السامى ٩٥	تغييرهم للحروف الأجنبية عند التعريب
معايير تعريبية لمعرفته ٩٧	٨٢
إشارة القدماء ٩٧	الكاف الفارسية ٨٢
الاشتقاق ٩٨	الشين ٨٣
المعيار الصوتى ٩٩	أن يجتمع في الكلمة الدخيلة (ج ق)
افتراد الكلمة في العربية ، ورود نص	٨٥
موثوق يؤكد أصل الكلمة ١٠٠	أو (ج ط) ٨٥
المعيار البنائى ١٠١	أو (ن ر) ٨٥
ندرة معنى الدخيل في العربية ١٠٣	أو (د ز) ٨٥
	أو (ل ش) وجود حرف أو حرفان



الفصل الثانى: الدخيل والدراسات الصوتية (١٠٥ - ٢٠٣)

أثر بعض الأعاجم في اللغة الفصحى ١١٥	العرب وعلم الأصوات ١٠٧
ملاحظات الجاحظ للنطق الأعجمى ١١٧	رأى فيرث ، وبرجستراسر ، ومونين
لكنة الأعاجم حقيقة تستوجب البحث	يعلم الأصوات العربى ١٠٧
والمعالجة ١١٩	تعليل نمو هذا العلم عند العرب ١٠٨
الدخيل والعدادات الصوتية ١٢٣	النطق الأعجمى للأصوات العربية ١١٠
اهتمام العرب بالدرس الصوتى كجهاز	أمثلة من نطق الأعاجم ١١١
النطق والادغام ١٢٣	رأى وتحليل لها ١١٣

إبدال الهاء الفارسية المخفية في نهاية
الكلمة والآراء في شأنها ١٧٤

إبدال بعض الأحرف الأخرى ١٧٨
إدخال (ال) التعريف على بعض

الألفاظ الدخيلة ١٨٢
إلحاق ألف توفصلة بها ١٨٧

مذهب العوض عند سيبويه ١٨٩
لماذا لم يطرد الإبدال الصوتي للدخيل ١٩١
ما الذي حال دون الإبدال المطرد
لأصوات الدخيل ١٩٢

١ - تعدد اللغات التي أخذت منها العربية
١٩٢

٢ - التطور الصوتي ١٩٣

٣ - توسط لغة ثالثة ١٩٤

٤ - طبيعة استعمال الدخيل ونحوه
ومن استعمله ١٩٥

٥ - أمن اللبس ١٩٦

٦ - انعدام الاتفاق المسبق أو المنهج
١٩٦

٧ - الفروق المميزة للغات في

الأصوات ١٩٧

٨ - «التخليط» ١٩٨

٩ - التغيير الشامل والإبدال

الاستثنائي ٢٠٠

١٠ - العادات الصوتية العربية ٢٠٠

نطق بعض العرب لكلمات أعجمية ١٢٤

تعليل قراءتهم للفتحة « الصراط » ١٢٦

صلة ذلك بالقوانين الصوتية العربية ١٢٨

حروف لا تتكلم العرب بها إلا

ضرورة ١٢٩

تغيير العرب للحروف الأعجمية ١٣١

تعليل ذلك ١٣٢

أثر العادات الصوتية العربية في إبدال

الأصوات الأعجمية ١٣٨

إلحاق الدخيل بأبنية العرب ١٤٤

آراء سيبويه في ذلك ١٤٤

رأي المرزوقي والشهاب الخفاجي ١٤٦

مناقشة هذه الآراء ١٤٧

مسألة الإلحاق والتغيير للكلم الأعجمي

١٤٨

هل ألحق العرب الدخيل على أساس

المعيار الصرفي أم الصوتي ١٥٥

أمثلة وتحليلها وتعليلها ١٥٦

العامل الصوتي هو المعول عليه في نقل

العرب للدخيل ١٦٨

ألفاظ دخيلة على غير الأوزان العربية

١٦٩

البدايل العربية لأصوات الدخيل ١٧١

أطراد الإبدال في الفارسية عند سيبويه

١٧١



الفصل الثالث : الدخيل وبناء الكلمة (٢٠٥ - ٣٠٠)

- أ- شذوذ اللفظ الدخيل وتعدد لغاته ٢٠٧
شذوذه من جهة الوزن وتركيب
الحروف ٢٠٧
- لفظة نرجس ٢٠٨
ألفاظ أخرى ٢٠٩
(النورج الآتك، الآزاد، السرادق) ٢٠٩
لفظة أمين ٢١١
لفظة بقم ٢١٣
مناقشة هذه الأمثلة ، أمثلة أخرى
٢١٥
شذوذ بعض الألفاظ الدخيلة في بنيتها
وكثرة لغاتها ، اضطراب تأويلهم للألفاظ
الدخيلة في أبيتها ٢١٨
ألفاظ دخيلة تعددت لغاتها ٢١٩
ما نتج عن ذلك ٢٢٢
ب- الدخيل والتأصيل والاشتقاق ٢٢٤
جهود « ابن فارس » في التأصيل
ونقدها ٢٢٦
قضية توافق اللغات ٢٣٠
تأصيل ابن جني للفظ « التنور » ٢٣١
تأصيل ألفاظ أخرى ٢٣١
أقوالهم في لفظة الإسطراب ٢٣٢
أقوالهم في الاشتقاق من الأعجمي ٢٣٤
أبو بكر بن السراج ، ٢٣٤
الزبيدي ٢٣٤
ابن عصفور ٢٣٥
ابن جني وأستاذه الفارسي ٢٣٦
- ابن فارس ٢٤٥
رأي الدكتور صبحي الصالح ٢٤١
تكلف اشتقاق بعض الألفاظ الدخيلة
من العربية ٢٤٢
(أمثلة في المتن والهوامش)
ج - الدخيل والمعاجم ٢٤٦
وضع ألفاظ دخيلة في غير مواضعها
من المعاجم ٢٤٧
(النبراس ، العربون ، يونس ،
مناج ، طيلسان ، تنوم ، امبراطور ،
أذريجان ، قطار فالودج) لفظة أطربون
٢٥٥
عربون ودري ٢٥١
منجنيق ٢٥٢
اختلاط الأصول الأعجمية والعربية في
مادة واحدة في المعاجم ٢٥٣
(لفظة المرج ، البزر ، العسكر ،
البرق ، السجل والسجيل والسجلات ،
مادة نبر ، جهر ، سكر) مناقشة ذلك
وتعليقه ٢٥٩ ..
د - الدخيل والقواعد العربية ٢٦٣
موقفهم من الدخيل الذي صادفهم ٢٦٣
أمثلة من أخذهم بالقياس في تعديد
الدخيل ٢٦٤
أمثلة من ذلك : لفظة أيوب ٢٦٤
قربوس ٢٦٥
تنور ٢٦٦

طومار ٢٧٠	في الأفراد والجمع ٢٨٣
ديماس ، قسطاس ٢٧١	أمثلة على ذلك ٢٨٤
لفظة ماهان واختيار تسعة أوزان لها ٢٧٢	في المذكر والمؤنث وأمثلة عليهما ٢٨٧
وزن فيعال وتحليله ٢٧٢	الدخيل المفرد والمصدر ٢٨٩
مظاهر وأمثلة أخرى من تقعيد الأعجمي ٢٧٥	لفظة أساطير وتحليلها ٢٩٠
هـ زنادقة وأشالها ٢٧٥	لفظة سراويل ٢٩٢
زيادة الميم في مثل منديل ٢٧٧	ألفاظ أخرى ٢٩٦
تحليل تلك الأمثلة ٢٧٩	جمع لفظة زكريا وتثنيها ٢٩٧
التصنير وتقعيد الدخيل ٢٨٠	تحليل ذلك ٢٩٧
الدخيل والفصائل اللغوية ٢٨٣	لفظة اسطربلاب ٢٩٨
صلة الدخيل بتقعيد هذه الفصائل ٢٨٣	بعض الأمثلة المركبة تركيباً مزجياً ٢٩٨
	تحليل تلك الأمثلة ٢٩٩



الفصل الرابع : الدخيل والدلالة اللغوية (٣٠١ - ٣٨٠)

أ - أصل الدلالة وتطورها: ٣٠٣	أمثلة لتغير الدلالة ٣١٨
تعريف بعلم الدلالة ٣٠٥	مادة « برج » وتعدد دلالاتها ٣١٩
أوائل المشتغلين به ٣٠٥	مادة « بيث » ٣٢١
مظاهر الدلالة ٣٠٨	مادة « خرص » ٣٢٣
إلمامة ببعض معاجم المعاني ٣٠٩	نبر ٣٢٤
عن اللفظ والمعنى ٣١١	نفج ٣٢٥
أصل الدلالة حيي ٣١٢	دوق ٣٢٥
المقصد بتطور الدلالة ٣١٤	قلد ٣٢٦
ب - تداخل دلالة الأصل والدخيل ٣١٦	دخيل منحوت ٣٢٦
تغير أصول الدلالات الدخيلة ٣١٨	جردب ٣٢٧
تغير صورة الدخيل ومدلوله ٣١٩	جرثومة ، فرزدق ٣٢٧

الدخيل والمشجر أو المتداخل من كلام

العرب ٣٢٨

أمثلة على ذلك ٣٢٨

الدخيل والإعتداء : ٣٣٠

مادة جون ٣٣٠

مادة ثلق ٣٣١

الجرم والصرود ٣٣٢

تحليل ذلك ٣٣٣

ج - تعميم دلالة الدخيل وتخصيصها

٣٣٦

أمثلة مما تعمت دلالة من الألفاظ

٣٣٧

لفظة طفيلي ، استنباط ، تباير ٣٣٧

الرف ٣٣٨

مركز ٣٣٩

المهندس ٣٣٩

الخيزران ٣٤٠

البخية ٣٤٢

كسرى ٣٤٢

التاجر ، الزنديق ٣٤٣

تخصيص دلالة الدخيل ٣٤٤

تخصيص الدلالة والألفاظ الإسلامية

٣٤٤

أمثلة من ذلك : القيلة ، النفاق ٣٤٥

المصحف ٣٤٦

المحارب ٣٤٦

الخنديق ، الثور ، الفردوس ٣٤٧

الناقوس ، الدبر ، إبليس ، الصراط

طوبى ٣٤٨

تعليل ذلك ٣٤٨

انتقال الدلالة ٣٤٩

ألفاظ تمثل ذلك : البيمة ٣٤٩

البرخ ٣٥٠

د - غموض دلالة الدخيل ٣٥١

عناية القدماء بهذا الجانب ٣٥١

معنى الغريب في اللغة ٣٥١

أمثلة من الدلالات الغريبة : البرخ ٣٥٢

البرجد ٣٥٣

البجاد والبرد والتمرقة ٣٥٤

الفسطاط والنمط السجلاط ٣٥٥

المسطار ٣٥٦

إطلاق صفات وتعريفات عامة على

الدخيل ٣٥٧

أمثلة من ذلك الانبيات ، الخندريس ،

الاسفط ٣٥٧

المرادق والقسطل ٣٥٧

مناقشة ذلك ، لفظة المصفر والزعفران

وتعدد مانيهما ٣٥٩

تمييز الدلالة بالحدس والتخيير ٣٦٣

لفظة المسيح ٣٦٣

اعتماد بمصدر الدخيل أكثر من

معناه ٣٦٤

ألفاظ دخيلة مفهولة من الشرح ٣٦٥

ه - مدى حاجة العربية إلى الدلالات

الدخيلة ٣٦٧

حصر بعض اللغات الألفاظ الدخيلة في

أصولها ٣٦٧

من أي اللغات أخذت العربية	الأصيل ٣٧٥
أكثر ٣٦٨	نوع الألفاظ التي أخذتها العربية . من
أمثلة دخيل معظمها من الفارسية ٣٦٩	اليونانية واللاتينية ٣٧٧
تعليل ذلك ٣٧٢	من الهندية ٣٧٧
أثر الدين في استعارة الدخيل ٣٧٢	من الحبشية ٣٧٨
ألفاظ إدارية دخيلة ٣٧٣	من العبرية ٣٧٨
زيادة الاختلاط بالأعاجم أكثر	من الأنباط ٣٧٨
من الدخيل ٣٧٤	خاتمة ٣٨١
ألفاظ دخيلة مع وجود بدائل عربية	إشارة إلى طبيعة هذا البحث واختلافه
لها ٣٧٤	عن نظرة القدماء إلى الدخيل ٣٨١
تعليل أخذ العرب للدخيل بدلا من	



1. 凡在本行開辦之各項業務，其手續費及手續費之徵收，均應依照本行所定之標準辦理。其標準之訂定，應以公平合理為原則，並應隨時隨地予以調整。

2. 凡在本行開辦之各項業務，其手續費及手續費之徵收，均應依照本行所定之標準辦理。其標準之訂定，應以公平合理為原則，並應隨時隨地予以調整。

3. 凡在本行開辦之各項業務，其手續費及手續費之徵收，均應依照本行所定之標準辦理。其標準之訂定，應以公平合理為原則，並應隨時隨地予以調整。

4. 凡在本行開辦之各項業務，其手續費及手續費之徵收，均應依照本行所定之標準辦理。其標準之訂定，應以公平合理為原則，並應隨時隨地予以調整。

5. 凡在本行開辦之各項業務，其手續費及手續費之徵收，均應依照本行所定之標準辦理。其標準之訂定，應以公平合理為原則，並應隨時隨地予以調整。

6. 凡在本行開辦之各項業務，其手續費及手續費之徵收，均應依照本行所定之標準辦理。其標準之訂定，應以公平合理為原則，並應隨時隨地予以調整。

7. 凡在本行開辦之各項業務，其手續費及手續費之徵收，均應依照本行所定之標準辦理。其標準之訂定，應以公平合理為原則，並應隨時隨地予以調整。

8. 凡在本行開辦之各項業務，其手續費及手續費之徵收，均應依照本行所定之標準辦理。其標準之訂定，應以公平合理為原則，並應隨時隨地予以調整。

9. 凡在本行開辦之各項業務，其手續費及手續費之徵收，均應依照本行所定之標準辦理。其標準之訂定，應以公平合理為原則，並應隨時隨地予以調整。

10. 凡在本行開辦之各項業務，其手續費及手續費之徵收，均應依照本行所定之標準辦理。其標準之訂定，應以公平合理為原則，並應隨時隨地予以調整。

中華民國三十三年

المصادر والمراجع

- ١ - باللغة العربية :
 - الاتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي - مطبعة حجازي بالقاهرة .
 - الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي . مطبعة الإمام بالقاهرة .
 - أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة ، طبعة ثالثة ١٣٣٧ هـ - ١٩٥٨ م .
 - الأدب المقارن . الدكتور طه ندا . دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٥ م .
 - كتاب أرسطو طاليس في الشعر . نقل أبي بشر متى بن يونس القناني من السرياني إلى العربي ، حققه مع ترجمة حديثة : الدكتور شكري عياد . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
 - أزهير الفصحى في دقائق العربية : عباس أبو السعود ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م .

- أسس علم اللغة : ماريو باي . ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر . منشورات جامعة طرابلس — كلية التربية ١٩٧٣ م ليبيا .
- أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسيرها : أنيس فريحة . مطبعة الجامعة الأمريكية ببيروت ١٩٥٦ م .
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب : عباس محمود العقاد . دار المعارف بمصر ، طبعة رابعة .
- الاشتقاق : لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون . ط . الخانجي ١٩٥٨ م — القاهرة .
- إصلاح المنطق لابن السكيت : بتحقيق أحمد محمد شاكر . وعبد السلام هارون . دار المعارف بمصر ١٩٤٩ م .
- أصول التفكير النحوي : الدكتور علي أبو المكارم . الجامعة الليبية — مطبعة كلية التربية . ١٩٧٣ م .
- الأصوات والاشارات : ا . كندراتوف . ترجمة شوقي جلال . الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٧٢ م .
- الأصوات اللغوية : الدكتور ابراهيم أنيس : دار النهضة العربية ط . الثالثة ١٩٦١ م .
- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب عبد الواحد علي اللغوي الحلبي، تحقيق الدكتور عزة حسن . مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م .
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : الدكتور نايف خرما . سلسلة عالم المعرفة الكويتية ١٩٧٨ م .

— الأعراب الرواة : الدكتور عبد الحميد الشلقاني . دار المعارف
بمصر ١٩٧٧ م .

— الاعلام للزركلي : مطبعة كوستا توماس . ١٣٧٦ هـ — ١٩٥٦ م .
ط . ثانية .

— الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني طبعة الساسي ١٣٢٢ هـ .

— أغلاط اللغويين الأقدمين الأب أنستاس ماري الكرمل . مطبعة
الأيتام ببغداد ١٩٣٢ م .

— الألفاظ اللغوية : عبد الحميد حسن . معهد البحوث والدراسات
لجامعة الدول العربية ١٩٧١ م . — القاهرة .

— البحث اللغوي عند العرب : الدكتور أحمد مختار عمر .
دار المعارف بمصر ١٩٧١ م .

— البرهان في علوم القرآن : محمد بن عبد الله الزركشي ت : محمد
أبو الفضل ابراهيم ط . عيسى البابي الحلبي ١٩٥٧ م .

— بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي . ط . عيسى البابي الحلبي
١٩٦٤ م .

— البلغة في الفرق بين المؤنث والمذكر لأبي البركات ابن الانباري،
ت : الدكتور رمضان عبد التواب . ط . دار الكتب . ١٩٧٠ م .

— البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ .
تحقيق السندوبي . ط رابعة ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ م . مطبعة الاستقامة
بالقاهرة . وبشرح وتحقيق عبد السلام هارون ١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ م .
لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- بين الحبشة والعرب : الدكتور عبد المجيد عابدين . دار الفكر العربي ١٩٤٧ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي . ط . الوهبة من سنة ١٢٨٦ هـ إلى ١٢٨٧ هـ .
- تاريخ علم اللغة : جورج موزين . ترجمة الدكتور بدر الدين القاسم — مطبعة جامعة دمشق .
- تاريخ الطبري بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم — دار المعارف بمصر ١٩٦٠ — ١٩٦٩ م
- تاريخ اللغة العربية في مصر : الدكتور أحمد مختار عمر — الدار القومية للتأليف والنشر بالقاهرة . ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م .
- تحرير التنبيه للإمام النووي (مخطوط) . دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم ٢١٨٨ .
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب . أبو حيان الأندلسي . بعناية طاهر النعساني : مطبعة الإخلاص بحماة — سورية . ١٣٤٥ هـ — ١٩٢٦ م .
- تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجائب للشيخ داود الضرير الانطاكي . المطبعة الحسينية بمصر ١٩٢٦ م .
- التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية . جمع ونشر عبد الرحمن بدوي . دار النهضة ط ٢ / ١٩٤٦ .
- التطور النحوي . برجشتراسر . مطبعة السماح بالقاهرة ١٩٢٩ م
- التعريفات للجرجاني (أبو الحسن علي بن محمد) تونس ١٩٧١ م .

- التعريف بعلم اللغة : دافيد كريستل . ترجمة الدكتور حلمي خليل . الهيئة العامة للكتاب طبعة أولى ١٩٧٩ م .
- تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية للقس طوبيا العنيسي الحلبي . غني بنشره وتصحيحه الشيخ يوسف توما البستاني طبعة ثانية ١٩٣٢ م .
- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة بتحقيق السيد أحمد صقر . ط . عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٥ هـ — ١٩٥٨ م .
- التلويح في شرح الفصيح (فصيح ثعلب) للإمام الهروي ، طبعة مصر ١٢٨٥ هـ .
- تهذيب الأسماء واللغات للنووي ج ١ قسم ٢ المطبعة المنيرية بمصر .
- التهذيب في أصول التعريب . الدكتور أحمد عيسى ط ١ مطبعة مصر ١٣٤٢ هـ — ١٩٢٣ م .
- الجواهر في معرفة الجواهر لأبي الريحان البيروني ط أولى — حيدر آباد الدكن .
- الجمهرة لابن دريد (محمد بن الحسين بن دريد الأزدي) ط . حيدر آباد ١٣٤٤ هـ .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه بتحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم . دار الشروق ببيروت ١٩٧١ م .
- الحيوان للجاحظ : طبعة البابي الحلبي ١٩٤٧ بتحقيق عبد السلام هارون ، وطبعة القاهرة ١٣٢٥ .

-- الخصائص لابن جني بتحقيق محمد علي النجار -- طبعة أولى --
دار الكتب المصرية .

-- خزانة الأدب للبغدادى . المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٧ هـ .

-- دراسة الصوت اللغوي : الدكتور أحمد مختار عمر . ط .

أولى ١٣٩٦ هـ -- ١٩٧٦ م مطابع سجل العرب ، توزيع عالم الكتب
بمصر .

-- دراسات في علم اللغة : القسم الثاني . الدكتور كمال محمد

بشر . ط . ثانية ١٩٧١ م -- دار المعارف بمصر .

-- دراسات في فقه اللغة : الدكتور صبحي الصالح . ط . ثانية --

المكتبة الأهلية ببيروت .

-- دراسات في القرآن : الدكتور السيد أحمد خليل -- دار المعارف

بمصر ١٩٧٢ م .

-- دراسات في اللغة : الدكتور ابراهيم السامرائي -- مطبعة العاني .

بغداد ١٩٦١ م .

-- دراسة اللهجات العربية القديمة : الدكتور داود سلوم . المكتبة

العلمية ومطبعتها -- لاهور -- باكستان -- ومكتبة المنار الاسلامية --

الكويت ١٩٧٥ م .

-- درة النواص في أوهام الخواص . القاسم بن علي الحريري بشرح

الحنفاجي ط . الاستانة ١٢٩٩ هـ .

-- دلالة الألفاظ : الدكتور ابراهيم أنيس ط ٣ ثالثة -- مكتبة

الانجلو المصرية ١٩٧٢ م .

— الدليل إلى مرادف العامي والدخيل : رشيد عطية اللبناني — مطبعة
الفوائد . بيروت ١٨٩٨ م :

— دور الكلمة في اللغة : ستيف أولمان . ترجمة الدكتور كمال
بشر ، مكتبة الشباب . ١٩٦٢ م

— ديوان الأدب : تأليف أبي ابراهيم اسحاق بن ابراهيم القارابي
تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر . مراجعة الدكتور ابراهيم أنيس
(ثلاثة أجزاء) الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م .

— الزينة في الكلمات الإسلامية العربية للإمام الرازي : بعناية حسين
الهمداني (الراجوتي) — دار الكتاب العربي بمصر — ط . ثانية ١٩٥٧ م .
— الساميون ولغاتهم ، الدكتور حسن ظاظا . دار المعارف بمصر
ط . أولى ١٩٧١ م .

— سر صناعة الإعراب : ابن جني . تحقيق السقا وآخرين ط .
مصطفى الباني الحلبي ١٩٥٤ م .

— سر الليال في القلب والإبدال . أحمد فارس الشدياق . طبع
الآستانة .

— شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة لأبي الطيب اللغوي .
تحقيق محمد عبد الجواد دار المعارف بمصر . ١٩٥٧ م

— شدا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي . مطبعة الباني
الحلبي وشركاه ط . ١٦ .

— الشعر والشعراء لابن قتيبة . تحقيق أحمد محمد شاكر . دار
المعارف بمصر ١٩٦٢ م :

- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل للشهاب الخفاجي .
المطبعة الودبية بالقاهرة .
- صفة جزيرة العرب للهمداني : مراجعة وتحقيق محمد بن عبد الله
ابن بليهد النجدي . مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٣ م .
- طبقات النحويين واللغويين . محمد بن الحسن الزبيدي . حققه
محمد أبو الفضل إبراهيم . ط . الخانجي ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- طريق تنمية الألفاظ في اللغة . الدكتور إبراهيم أنيس . معهد
البحوث والدراسات بجامعة الدول العربية ١٩٦٦ - ١٩٦٧ .
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي . الدكتور علي أبو المكارم .
مطبعة القاهرة الحديثة ط . أولى .
- العربية . يوهان فك : ترجمة الدكتور محمد علي النجار . دار
الكتاب العربي - القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .
- العربية الفصحى (نحو بناء لغوي جديد) هنري فليش اليسوعي .
تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين - المطبعة الكاثوليكية .
بيروت . ط . أولى ١٩٦٦ م .
- علم اللغة : الدكتور عبد الواحد وافي . مكتبة نهضة مصر ١٩٥٧ م
ط . ٤ .
- علم اللغة العام - الأصوات . الدكتور كمال بشر . دار المعارف
بمصر ١٩٧٥ م .
- علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي . الدكتور محمود السمران .
دار المعارف بمصر ١٩٦٢ م .

— العمدة لابن رشيّق القيرواني . مطبعة أمين هندية بالقاهرة
١٣٤٤ هـ — ١٩٢٥ م . بتحقيق محيي الدين عبد الحميد .

— عيون الأخبار لابن قتيبة . ط . دار الكتب ١٩٢٥ — ١٩٣١ م .
. غرائب اللغة العربية الأب روفائيل نخلة اليسوعي . المطبعة
الكاثوليكية . ط . ثانية . بيروت .

— غريب القرآن المسمى (بنزّهة القلوب) للإمام أبي بكر محمد بن
عزيز السجستاني — القاهرة ١٣٢٥ هـ .

— الفائق في غريب الحديث للزمخشري . بعناية محمد علي البجاوي
ومحمد أبو الفضل ابراهيم ط . أولى — مصر — ١٩٤٥ م . دار إحياء الكتب
العربية .

— فتوح البلدان للبلاذري . ط . مصر ١٩٠١ م .

— فرائد اللغة : الأب هنريكوس لامنس اليسوعي . المطبعة
الكاثوليكية . بيروت ١٨٨٩ م .

— فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٧٣ م
— فقه اللغة وسر العربية : عبد الملك بن اسماعيل أبو منصور
الثعالي . ط . الاستقامة ١٣٧١ هـ — ١٩٥٢ م .

— الفهرست . محمد بن اسحاق بن النديم . ط . الرحمانية ١٣٤٨ هـ .
— في اللغة ودراستها . الدكتور محمد عيد . عالم الكتب . القاهرة
١٩٧٤ م .

— في اللهجات العربية : الدكتور ابراهيم أنيس . مكتبة الانجلو
المصرية ط ٤ / ١٩٧٣ م .

— التيفضل في ألوان الجصوع . عباس أبو السعود . دار المعارف
بمصر ١٩٧١ م .

— القاموس المحيط للفيروز ابادي (محمد بن يعقوب مجد الدين) .
ط . بولاق ١٢٧٢ هـ — و ١٣٠١ هـ ، ١٣٠٣ هـ . ومطبعة المأمون ط . الرابعة
بالقاهرة ١٣٥٧ — ١٩٣٨ م .

— القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب . محمد
ابن أبي السرور الصديقي الشافعي مراجعة ابراهيم الابياري . سلسلة تراثنا
وتحقيق ابراهيم سالم . القاهرة ١٩٦٢

— الكتاب لسبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق عبد السلام
هارون . سلسلة تراثنا ١٩٦٨ — ١٩٧٣ م . مطبعة بولاق ١٣١٦ هـ .
— كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (محمد علي الفارقي) حققه
الدكتور لطفي عبد البديع وراجعه أمين الخولي . القاهرة ١٩٦٩ — ١٩٧٥ م .
سلسلة تراثنا .

— كلام العرب من قضايا اللغة العربية . الدكتور حسن ظاظا . دار
المعارف بمصر ١٩٧١ م .

— الكلبيات . أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي . القسم
الأول . قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسه الدكتور
عدنان درويش — محمد المصري . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد
القومي بدمشق ١٩٧٤ م .

— لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة . الدكتور عبد
العزیز مطر . دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م .

— لحن العوام . لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي . تحقيق وتعليق
الدكتور رمضان عبد التواب المطبعة الكمالية بالقاهرة ط . أولى ١٩٦٤ م .
— لسان العرب : لابن منظور . طبعة مصورة عن طبعة بولاق .
الدار المصرية للتأليف والترجمة .
— اللسان والانسان : الدكتور حسن ظانًا . دار المعارف بمصر
١٩٧١ م .

— اللغة : فاندرييس : ترجمة الدواخلي والقصاص مكتبة الانجاء المصرية
— اللغة بين القومية والعالمية : الدكتور ابراهيم أنيس . دار المعارف
بمصر ١٩٧٠ م .

— اللغة العربية كائن حي : جرجي زيدان . مراجعة الدكتور
مراد كامل . مطابع دار الهلال بالقاهرة .

— اللغة والتطور . الدكتور عبد الرحمن أيوب . معهد البحوث
والدراسات بجامعة الدول العربية ١٩٦٩ م .

— اللغة والحضارة . الدكتور مصطفى مندور . منشأة المعارف .
اسكندرية ١٩٧٤ م .

— مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي .
تحقيق عبد السلام هارون . سلسلة التراث العربي ٩ — الكويت ١٩٦٢ م .
— المحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ . طبع ليدن ، مطبعة بريل

١٨٩٨ م : بعناية Van Vloten

— مختار الصحاح . الإمام محمد بن أبي بكر الرازي . غني بترتيبه
محمود خاطر ط . دار المعارف راجعتها وحققها لجنة من علماء العربية .

- المخصص لابن سيده . طبعة بولاق ١٣٢١ هـ .
- مدخل إلى علم اللغة . الدكتور محمود فهمي حجازي . دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٧٨ م .
- مراتب النحويين . لأبي الطيب اللغوي . حققه محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر بالقاهرة ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ج ١ . بعناية محمد جاد المولى . محمد علي البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي . ١٩٥٨ م
- معجم أسماء النباتات الواردة في تاج العروس للزبيدي . جمع وتحقيق محمود مصطفى الدمياطي ط . الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- معجم البلدان . ياقوت بن عبد الله الحموي . مطبعة السعادة بمصر ١٩٠٦ م .
- المعجم الذهبي . فارسي - عربي . الدكتور محمد التونجي . دار العلم للملايين ط . أولى .
- معجم غريب القرآن . وضعه محمد فؤاد عبد الباقي . عيسى البابي الحلبي وشركاه ط ٢ .
- معجم « المساعد » . الأب أنستاس ماري الكرملي ج ١ ، ج ٢ . بعناية . كوركيس عواد . عبد الحميد العلوجي . مطبعة الحكومة ببغداد ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- معجم مقاييس اللغة . لابن فارس . تحقيق عبد السلام هارون . ط . البابي الحلبي ١٩٦٩ م .

- المعجمات الحديثة . الدكتور محمود فهمي حجازي . نسخة مطبوعة على « ستنسل » القاهرة ١٩٧٨ م .
- المغرب من الكلام الأعجمي . موهوب بن أحمد بن أبي طاهر أبو منصور الجواليقي البغدادي ، تحقيق أحمد محمد شاكر . دار الكتب بالقاهرة ط ٢ . ١٩٦٩ م .
- مفاتيح العلوم . محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي . طبعة بريل ١٨٩٥ م .
- المفردات في غريب القرآن . للراغب الاصفهاني . المطبعة الميمنية . عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .
- المقتضب . صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة . مطابع شركة الاعلانات الشرقية . القاهرة ١٣٨٥ هـ .
- مقدمة عبد الرحمن بن خلدون . الجزء الأول . نشر مكتبة مصطفى محمد بالقاهرة . بعناية مجموعة من العلماء .
- الملاحاة وعلوم البحار عند العرب . الدكتور أنور عبد العليم . سلسلة عالم المعرفة الكويتية يناير ١٩٧٩ م .
- المنهج الصوتي للبنية اللغوية . الدكتور عبد الصبور شاهين . مطبعة جامعة القاهرة . الكتاب الجامعي . الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية . حمزة فتح الله . المطبعة الاميرية بمصر ١٩٠٩ م .
- الموشح للمرزباني . أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني ، تحقيق محمد علي البجاوي . دار نهضة مصر ١٩٦٥ م .

— موطأ الامام مالك وشرحه تنوير الحوالك للسيوطي . ط . مصطفى الباني الحلبي وأولاده / ١٣٤٨ هـ .

— نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها للأب أنستاس ماري الكرملي . المطبعة العصرية بالقاهرة ١٩٣٨ م .

— نظام الغريب لعيسى الربيعي . ضبطه وصححه الدكتور بولس برونله . مطبعة هندية بالقاهرة ط . أولى .

— النقود العربية وعلم النميات . نشر الأب أنستاس ماري الكرملي . المطبعة العصرية بالقاهرة ١٩٣٩ م .

— نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

— النوادر في اللغة لأبي زيد الانصاري . دار الكتاب العربي . بيروت . طبعة ثانية ١٩٦٧ م .

الدوريات

— مجلة التراث الشعبي العراقية . العدد ٩ عام ١٩٧٨ م .

— مجلة ثقافة الهند العدد الأول مجلد . ٢١ يناير ١٩٧٠ م . ومجلد ٢٢ .

— مجلة جامعة أم درمان الإسلامية . العدد الأول ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م

— مجلة جامعة فؤاد الأول — كلية الآداب — المجلد العاشر ج ٢

عام ١٩٤٨ م .

-- مجلة العربي الكويتية العدد ٢٤٩ شهر آب أغسطس ١٩٧٩ م .
-- مجلة اللسان العربي التي تصدر عن مكتب التعريب بالرباط -
المغرب : عدد ١٩٦٥/٣ ، مجلد ٩ ج ١ ، مجلد ١٠ ج ١ ، مجلد ٣٩ كج ٣ .
-- مجلة لغة العرب العراقية للأب أنستاس أنستاس مارى الكرملى ج ٢ سنة
١٩١١ م .

-- مجلة المجمع العلمي العربى بدمشق ، مجلد ٢١ ج ٩ ، ج ١٠ .
مجلد ٢٣ ج ٢ ، ج ٣ مجلد ٢٤ ج ٢ . مجلد ٢٥ ج ١ ، ج ٢ ، ج ٣ .
مجلد ٣٠ ج ٢ . مجلد ٣٥ ج ٣ . مجلد ٣٩ ج ١ . مجلد ٤٠ ج ١ ، ج ٣ ،
ج ٤ .

-- مجلة المجمع العلمي العراقى مجلد ١٩ سنة ١٩٧٠ م .
-- مجلة مجمع اللغة العربية الملكى بمصر . الجزء الثالث ، اكتوبر
١٩٣٦ م . ج ٨ / ١٩٥٥ م . ج ١١ / ١٩٥٩ م .
الدورة ٢٦ / ١٩٥٩ م .

الدورة ٣٣ / ١٩٦٦ م - ١٩٦٧ م . ج ٢٥ / ١٩٦٩ م . ج ٣٣ /
١٩٧٤ م .

-- مجلة المقتطف اللبنانية : مجلد ٥١ ج ٣ / ١٩١٧ م . ، مجلد ٧٤
ج ٢ / ١٩٢٩ م . ، مجلد ٩٤ ج ٣ / ١٩٣٩ م ، مجلد ١٠١ ج ٥ / ١٩٤٢ م
-- مجلة المورد العراقية مجلد ٧ عدد ٤ سنة ١٩٧٨ م .

-- مجموعة البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية بالقاهرة
١٩٥٩ - ١٩٦٠ م .

٢ - المراجع الأجنبية :

- Albert Dauzat : Dictionnaire etymologique de la langue francc. larousse. paris 1938 .
- David crystal : Linguistics. (penguin book . reprinted 1977 .
- Journal of nearcastern studies 1962 .
- Louis Guespin : La linguistique . (libra rie larousse. paris 1977) .
- Paul Roberts . Under standing English (Cornell university new york 1958) .
- Payne smith : Acompendious syriac dictionary . oxford 1957 .
- R. Dozy : Supplement aux dictionnaires Arabes (Beyrouth 1968) .
- Siegmund fraenkel : die aramaishen fremdworter in Arabischen (Leiden 1886) .
- S. Haim : New perssian - English dictionary (Tehran 1936) .

فرهنگ جامع فارسي بانكليسي . سليمان حليم .

کتابخانه و مطبعه بروخيم - طهران ۱۳۱۴ هـ .

۱۹۸۲ /۷/۲.../ ۱ ب